# قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي | العدد الرابع والثلاثون | يوليو ٢٠٢٤

## ملف العدد: عام على الحرب في السودان


- **مُعضلة بِناء الأمَّة ودَور التَّكوينات السياسيَّة في السودان**

  د. رحاب الشريف

- **الاستقطاب في السياسة السودانية ودوره في صناعة الأزمة**

  د. محمد عاشور

- **إيران وتركيا ومسارات جديدة للصراع الإقليمي حول السودان**

  محمود عاشور مؤمن

- **المأساة الإنسانية في الحرب السودانية: المشاهد والدلالات**

  أسماء البنا

- **عرض كتاب: السودان.. فشل دولة أفريقية وتفكيكها**

  مروة يوسف


مركز الحضارة للدراسات والبحوث
Civilization Center for Studies and Researches

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

# قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد الرابع والثلاثون ـ يوليو ٢٠٢٤

**إشراف**

أ. د/ نادية مصطفى

**مدير التحرير**

د/ مدحت ماهر

**سكرتير التحرير**

مروة يوسف

الموقع الإلكتروني: www.hadaracenter.com

المراسلات: alhadara1997@gmail.com

# محتويات العدد


مقدمة التحرير| مصر والسودان والحرب: الأمن القومي والإنساني والحضاري ..... ٣

**ملف العدد: عام على الحرب في السودان.. ما بين السياقات الداخلية والإقليمية والدولية**..... ٩

د. رحاب الشريف، مُعضلة بِناء الأُمَّة ودَور التَّكوينات السياسيَّة في السودان..... ١٠

عبد الرحمن فهيم، خريطة الصراع على الأرض ودلالاتها ..... ٢٤

د. محمد عاشور، الاستقطاب في السياسة السودانية ودوره في صناعة الأزمة..... ٣٩

محمد رأفت، الجوار الإفريقي ومبادرات وقف الحرب ..... ٥٥

عبده إبراهيم - سيف دويدار، التدخل الخليجي في الأزمة السودانية: الإمارات كطرف في الصراع المسلح ..... ٧٠

محمود عاشور مؤمن، إيران وتركيا ومسارات جديدة للصراع الإقليمي حول السودان ..... ٨٠

يارا عبد الجواد، المواقف الغربية في الأزمة السودانية بين الحضور والغياب ..... ٩٠

أحمد خليفة، الأزمة السودانية وتصاعد الدور الروسي والصيني: المصالح والمواقف..... ٩٩

أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي للحرب: التمويل - الممارسات - الآثار ..... ١٠٩

أسماء البنا، المأساة الإنسانية في الحرب السودانية: المشاهد والدلالات ..... ١٢٣

**عروض كتب** ..... ١٣٣

مروة يوسف، السودان: بين الفشل والتفكك ..... ١٣٤

مروة يوسف، عندما يقتل السلام السياسة..... ١٣٩

# مصر والسودان والحرب: الأمن القومي والإنساني والحضاري

**د. مدحت ماهر**

**مروة يوسف**

تتجاوز العلاقة بين مصر والسودان علاقة الجوار الجغرافي، والعلاقات السياسية، والأمن القومي بمدلوله الواقعي التقليدي. تتضمن هذه العلاقة ذاكرة تاريخية، وثقافة عربية وإسلامية مشتركة، وانتماء حضاريا واحدًا، ووصلا حياتيا عماده النيل شريان حياة الشعبين، فضلا عن التداخل السكاني؛ حيث يعيش الكثيرون من الشعبين بين أفراد الشعب الآخر. ومن ثم فهي علاقة ذات خصوصية، لا تكاد تجدها بين بلدين أو شعبين آخرين، إلا قليلا. وقد توحدت أرض مصر والسودان كثيرا تحت حكم واحد، في محطات عديدة من التاريخ، وتكاد تكون منطقة جنوب مصر (النوبة وأسوان) ومنطقة شمال السودان (دنقلة ووادي حلفا) منطقة واحدة، وتتلاقى خصائص وطباع سكانهما كثيرا؛ بحيث تلئم هذه المنطقة ما بين البلدين بقوة. وهكذا تتضافر عوامل التاريخ والجغرافيا والثقافة واللغة والدين والاقتصاد والاجتماع لتصل بين مصر والسودان، ولا يبقى بعد ذلك مما يضفر هذه العوامل ويعززها، أو يهدرها ويضعف أثرها إلا العامل السياسي.

وفي العصر الحديث، ضُمت مصر السودان معها تحت المظلة العثمانية، في أيام محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٨)؛ حيث أرسل جيشه للسيطرة على منابع النيل، والحيلولة دون تحكم الأوربيين فيها؛ ومن ثم في مصر، ولم يجد من السودانيين -بخلاف الأحباش- مقاومة تذكر ترفض الوجود المصري. ومن يومها سجلت التحليلات فكرة المجال الحيوي لمصر؛ وأبرزه ما يتعلق بالسودان. وعلى هذا الأساس مضى خلفاء محمد علي (عباس وسعيد وإسماعيل)، حتى ظهرت المهدية وواجهت الجيش المصري في السودان عام ١٨٨١ قبيل الاحتلال البريطاني لمصر بعام واحد؛ حيث استولى مؤسسها محمد أحمد المهدي (١٨٤٣-١٨٨٥) على الخرطوم، ثم احتل الإنجليز مصر ١٨٨٢م، وعملوا على ضم السودان إلى سلطتهم؛ بجيش مصري إنجليزي؛ الأمر الذي قاومه السودانيون -بقيادة المهدية وأنصارها- مقاومة قوية استمرت نحو ١٤ عاما، إلى أن انتصر الإنجليز عليهم، واحتلوا الخرطوم، وفرضوا على مصر والسودان اتفاقية الحكم الثنائي (المصري-البريطاني) للسودان عام ١٨٩٩، في عهد عباس الثاني. وأصبح الحاكم العام للسودان بريطانيًّا، ومعاونه مصريًّا، وتم تحميل الحكومة المصرية كافة نفقات الحكم الثنائي في السودان.

ولربع قرن خضعت السودان للحكم البريطاني، بأداة مصرية قهرية؛ إذ تم نقل معظم الجيش المصري إلى السودان تحت قيادة بريطانية. لكن الحركة الوطنية المصرية تجددت ونمت على أساس الدفاع عن وادي النيل (مصر والسودان)، حتى وقعت واقعة مقتل الحاكم العام البريطاني للسودان "السير لي ستاك" ١٩٢٤؛ فأرادت بريطانيا استغلال هذه الفرصة للانفراد بحكم السودان بإخراج الجيش المصري منه؛ الأمر الذي رفضه رئيس الوزراء المصري ساعتها سعد باشا زغلول؛ ما أدى إلى إسقاط وزارته وتقديمه استقالته، ثم نفذت بريطانيا غايتها بسحب الجيش المصري من السودان. ولربع قرن آخر، ظلت الحركة الوطنية المصرية رافضة هذا الوضع، وتطالب باستقلال السودان مع مصر عن بريطانيا، ضمن رابطة وادي النيل، لكن بدرجة أضعف من ذي قبل، وحمل الحزب الشعبي الرئيسي (حزب الوفد) هذه الراية حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

لم يعِ حكام مصر الجدد درس التاريخ جيدًا، وبينما آثروا إرجاء تطبيق الديمقراطية في الداخل المصري حتى حين لم يأت بعد، أسرعوا بتخيير السودانيين بين بقاء الوحدة واختيار الانفصال. ونظرا لنمو جزء مهم من النخبة السودانية خلال فترة الحكم الثنائي بعيدا عن الهم المشترك، ولتوجسها من الاتجاه القُطري الظاهر للجمهورية المصرية الجديدة، اختير الاستقلال عن مصر مع الاستقلال عن بريطانيا ١٩٥٦. ونتيجة الشقوق العديدة في البنية السكانية والاجتماعية السودانية، برزت الخلافات العميقة والمهددة لبنية الدولة منذ البداية، ومن ثم تسنم العسكريون سدة الحكم، ومثل غيرهم آثروا إرجاء تطبيق الديمقراطية حتى حين لم يأت إلى اليوم. ومن ثم توالت الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة (إبراهيم عبود، جعفر نميري، سوار الذهب مع الاختلاف عن غيره، حكومة الصادق المهدي، حزب المؤتمر وحكومة الإنقاذ، ثورة ٢٠١٩ وحكومة قوى التغيير، ثم انقلاب البرهان-حميدتي، ثم انقلاب حميدتي). وشجعت هذه الانقلابات المتتالية على مزيد من تصدع البنية الوطنية، وثوران الفتن في الجنوب والغرب والشرق، واستمرار الصراعات الأهلية في الجنوب السوداني حتى انفصل عن الشمال ٢٠١١، وفي الغرب (دارفور) حتى أضحى مشجبا للغرب يعلق عليه تدخلاته العميقة في السودان. ومن ناحية أخرى، أورثت هذه الحالة السودان فقرا وفشلا اقتصاديا مزمنا، وفاقمت من سوء الأحوال المعيشية للسودانيين.

وبالرغم من الشعارات القومية التي ارتفعت جعيرتها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتعدد دعوات الوحدة العربية، فإن الحكومة المصرية الناصرية استجابت للتوحد مع سوريا البعثية، حتى أقيمت وحدة مصر وسوريا ١٩٥٨، رغم تفريق الكيان الصهيوني بين البلدين، لكنها لم تسعَ يومًا بجدٍّ إلى استعادة وحدة وادي النيل التي كانت أيسر وأولى. وبالمثل، علت الأصوات الداعية إلى الوحدة الأفريقية الشاملة (حتى أسست منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣)، وظهرت عناية مصر بالعلاقات مع العديد من الدول الأفريقية في الغرب والوسط والشرق، فضلا عن الشمال (العربي)، لكن العلاقات مع السودان لم ترق عن سقفها الذي ظهر منذ عام ١٩٥٦ (عام الاستقلال الوطني). لقد بدأت مخاوف التأثير الأفريقي الجديد على حقوق مصر المائية (في نهر النيل) تظهر، مع بروز النظام الناصري فاعلاً دوليًّا نوعيًّا، ودخوله لعبة الاستقطاب الدولي بالميل شرقًا. حرك ذلك مخططات تهديد مصر بالحفر من تحتها، ما حمل النظام المصري على تجديد اتفاقية ١٩٢٩ (التي عقدتها بريطانيا)، المنظِّمة لتوزيع حصص مياه النيل بين دول حوضه، ليتم إبرام اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان.

عبرت اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل ١٩٥٩ (التي عقدت بعد ١١ يوما من توقيع مصر على اتفاق بناء السد العالي مع الاتحاد السوفييتي)، عن فترة انسجام كبير بين مصر والسودان، تحت الشعار القومي العروبي. ونسقت الاتفاقية إقامة مصر للسد العالي جنوب أسوان، وإنشاء السودان سد الروصيرص على النيل الأزرق، وتقسيم المياه التي سيوفرها السد العالي بين البلدين؛ لتحصل السودان على ثلثيها ومصر على ثلثها، ضمن سقف ٢٢ مليار متر مكعب، وما زاد فمناصفة. وكان من ضمن بنودها تضامن الدولتين ضد أية سياسات في حوض النيل تضر بأي منهما؛ لأنهما دولتا المصب. وإذا كان النيل يجمع مصر والسودان دائما، فإن السياسة، والتوجهات الأيديولوجية، كانت قابلة دوما للمباعدة بينهما.

ففي ظل نظام جعفر نميري (٦٩-١٩٨٥)، برز عامل تباين وتباعد جديد بين سياستي البلدين؛ مع اتجاه السودان للتحول من التوجه الاشتراكي (اليساري العروبي)، نحو إعلان المرجعية الإسلامية للحكم، والدعوة إلى "تطبيق الشريعة"، عبر تجديد القضاء والقوانين، منذ بداية الثمانينيات، وخاصة في العام ١٩٨٣، بينما تخوض حكومة مصر معركة مع الجماعات الإسلامية، منذ عهد عبد الناصر، فالسادات الذي جرى اغتياله على أيدي إحدى هذه الجماعات، وعهد مبارك الذي عمل على حظر هذه الجماعات وتقييدها. ومع أجواء الاستبداد، والكثير من الممارسات المستفزة، انفجرت الاحتجاجات الشعبية؛ ليؤول الأمر إلى إسقاط نميري واختياره اللجوء إلى القاهرة؛ ليحل محله وزير الدفاع الفريق عبد الرحمن سوار الذهب؛ الذي سلم السلطة للمدنيين المنتخبين (حكومة الصادق المهدي الثانية ١٩٨٦)، واعتزل العمل السياسي ليتفرغ للدعوة الإسلامية. ولكن القدر -على عادته مع السودان- لم يمهل الديمقراطية ثلاثة أعوام حتى قاد عمر البشير

انقلاب ١٩٨٩ متحالفًا مع الحركة الإسلامية، ومعلنا المرجعية الإسلامية لحكمه، واحتفظ بعلاقاتٍ مع جماعات إسلامية عديدة، ذات حظر وعداء دولي كبير؛ الأمر الذي لم يزد أزمات السودان إلا تأزمًا. وقد ناصب الغرب نظام البشير العداء منذ البداية؛ حيث أعلنت الخارجية الأمريكية وضعه على قائمة الدول الراعية للإرهاب منذ العام ١٩٩٣، فيما كان النظام المصري يتوغل في الارتباط بالولايات المتحدة، ويقود وراءها عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، التي تكللت باتفاق أوسلو ١٩٩٣، وإعلان المبادئ (غزة-أريحا أولاً) ١٩٩٤.

في عام ١٩٩٥ تعرض الرئيس المصري حسني مبارك لمحاولة اغتيال في أديس أبابا، إبان ذهابه لحضور مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية؛ وصعدت الاتهامات لنظام البشير بتسهيل هذه العملية، واحتضانه للجماعات المناوئة للنظام المصري؛ مثل الجماعة الإسلامية المصرية، وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن. ورغم الخلاف الهادئ على تبعية منطقة حلايب وشلاتين (التابعة لمصر) بين البلدين، ورجوعها إلى العام ١٩٥٨، إلا أنها أخذت وتيرة أعلى في ظل الخلاف بين نظامي مبارك والبشير. ومع تصاعد الصراع بين النظام المصري والجماعات المسلحة وعملياتها المتتالية، كرَّس نظام حسني مبارك تقاعسًا وتباعدًا مستمريْن عن السودان وقضاياه وموقعه من السياسة المصرية، بل عن أفريقيا والجنوب بصفة عامة؛ لصالح علاقات أخرى شمالاً وغربًا وشرقًا. ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتصعيد إدارة بوش من سياسة (معنا أو مع الإرهاب)، وحملتها الدولية ضد تنظيم القاعدة، وطالبان في أفغانستان ٢٠٠١-٢٠٠٢، ونظام صدام حسين في العراق ٢٠٠٣، وتشديد العقوبات الغربية على نظام البشير؛ لتوسع من الشُّقة بين البلدين عبر مواقف نظامي الحكم، وبعيدًا عن إرادة الشعبيْن الحرة.

في العام ٢٠٠٣ اندلع الصراع في دارفور بين حكومة البشير والقوات التابعة لها من جهة، وقوات متمردة تقودها حركات رافضة للتمييز بين السودانيين العرب وغير العرب (الزنوج) من الجهة الأخرى، وكلهم مسلمون بخلاف الجنوب، مثل: حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة. واشتعلت حرب أهلية ضارية أدت إلى سقوط آلاف القتلى، ومئات الآلاف من ضحايا الجوع والمرض والنزوح من غير مأوى. وقد استغل الغرب الفرصة للنفخ في النار، والقول بأنها حرب إبادة جماعية، وإظهار الوضع في دارفور -رغم مأسويتها الحقيقية- وكأنها المأساة الأولى في العالم؛ لممارسة ضغوط قصوى على نظام البشير. ورغم تقدم مفاوضات حكومة الإنقاذ في دارفور وجنوب السودان، إلا أن الأمر بلغ ذروته بإصدار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي -مارس ٢٠٠٩- مذكرة باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير؛ لاتهامه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور؛ ما ضاعف التهديد الخارجي لنظام البشير وفاقم من أزمات الداخل.

في عام ٢٠١١ سقط نظام حسني مبارك، وصعد نجم الإسلاميين في السياسة المصرية؛ الأمر الذي لقي ترحيبًا من حكومة الإنقاذ السودانية، ولكن سرعان ما استرد الجيش المصري زمام الحكم ٢٠١٣، وظهر تعمق الفجوة والجفوة مع السودان، لكن متغيرًا جديدًا برز في هذه العلاقة المأزومة، يتمثل في الدور الجديد للاعب الإثيوبي وسعيه لإقامة سد النهضة على النيل الأزرق منذ العام ٢٠١١؛ ما يمثل تهديدًا مصيريا لمصر ثم للسودان. وبالرغم من هذا الخطر المشترك، فلم تتقارب السياسة المصرية والسودانية، وظل الخلاف الأيديولوجي حاضرا بقوة. لقد أظهرت سياسة البشير برودًا تجاه الخطر المحيق بمصر، وتعاملت مع الصلف الإثيوبي بمنطق أحادي محض، وساعدها على ذلك أن النظام المصري تعامل مع الملف في مبتداه بنوع من الهدوء والسكون غير المبرر.

ومع استمرار تردي الأوضاع العامة في السودان: سياسيًّا واقتصاديًّا ودوليًّا، سقط نظام البشير، في أبريل ٢٠١٩، بعد ثلاثين عاما من الحكم المنفرد، إثر انتفاضة شعبية، استكملها الجيش كالعادة. وهكذا جمع الاستبداد، والتغيير الصعب، وتدخل الجيش، بين التجربتين المصرية والسودانية، ورغم تقارب الشعبين جدًّا إلا أن التبعية للخارج، والخلاف المرجعي والأيديولوجي، ظلا هما العاملين الأكثر حضورا في العلاقة بين البلدين.

وبدخول السودان في دوامة ما بعد البشير، انفتحت أبوابه وحدوده لتدخلات لا حصر لها؛ من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي ودول أوربا الكبرى، والصين، وروسيا، ودول الخليج العربي، والمنظمات الدولية والإقليمية التابعة للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي، ودخلت كل قوة مع فرقة من فرق الداخل؛ لتزداد المسافات بين الفرقاء اتساعا. وبينما أبرزت كل قوة خارجية أهدافها والقوى التي تلعب عليها، فإن مصر بدت ضعيفة التأثير والنفوذ، رغم خصوصية علاقتها بالسودان. فقد رحب الغرب بالحكومة الجديدة (حكومة حمدوك)، وإجراءاتها المضادة للتيار الإسلامي وبقايا نظام البشير، ورحبت مصر والدول الخليجية بقوة الجيش في الحكم، ثم بعد الإطاحة بحكومة حمدوك، وحلول الجيش بقوته في السلطة ظهر دخول السودان في التحالف الإقليمي ما بعد ٢٠١٣، لكن الريح أتت بما لا تشتهي السفن، وانقسم العسكريون على أنفسهم، واندلع الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع التي كان البشير شكلها لمواجهة متمردي دارفور، ونمت نموًا كبيرًا، وأصبح قائدها محمد حمدان دقلو (حميدتي) نائب رئيس مجلس السيادة الفريق عبد الفتاح البرهان، قبل أن تتسع الهوة بينهما بدعاوى مختلفة، آلت إلى إدخال السودان في الحرب الأهلية المأساوية الحالية. وظهر دور دولة الإمارات العربية -وربما المملكة العربية السعودية- وراء قائد الدعم السريع، ما وصل إلى اتهامات صريحة من الحكومة السودانية للدور الإماراتي المشعل للحرب، والمناصر بالمرتزقة والأموال والسلاح للمتمردين، بينما يقف الدور المصري في أضعف أحواله.

لقد شهد السودان سابقًا ثلاثة حروب أهلية قاسية في الجنوب والغرب، إلا أن الحرب القائمة تعد الأولى الذي تدور رحاها حول -وفي- العاصمة الخرطوم، وفي تخومها، وعبر المدن الرئيسية للبلاد، ونتج عنها -حتى الآن- نزوح نحو ستة ملايين شخص قسرًا؛ منهم أكثر من أربعة ملايين صاروا نازحين داخليًا، ونحو مليون ونصف المليون نزحوا إلى البلدان المجاورة (مصر، وجنوب السودان، وتشاد). وتدهور الوضع الإنساني في الداخل؛ في شتى النواحي: بزيادة تدهور الوضع الغذائي في العديد من المدن نتيجة نقص الإمدادات الغذائية ونهب الموارد، وتدهور القطاع الصحي وعجزه عن مواكبة وتيرة الحرب المتصاعدة؛ مما أدى إلى زيادة نسب الوفيات بين المصابين، مع انقطاع الخدمات العامة في محيط العاصمة؛ ومنها -وليس أقساها- انقطاع الإنترنت وغياب الأخبار عما يحدث في السودان عن أعين الإعلام الإقليمي والعالمي؛ هذا بالإضافة إلى زيادة الحديث عن معدلات العنف الجنسي واغتصاب النساء.

لقد بدأت هذه الحرب في أبريل ٢٠٢٣ في الخرطوم، ثم امتدت إلى كل أرجاء البلاد؛ نتيجة لأشهر من التوترات المتصاعدة بين البرهان وحميدتي، بشأن دمج قوات الدعم السريع في القوات السودانيّة المسلَّحة. ومع مرور أكثر من عام على اشتعال هذه الحرب في السودان، نجد أنها بكل أحداثها، تعكس الأزمات السياسية والاقتصادية التي يعيشها السودان المعاصر منذ خمسينيات القرن الماضي.

***

**ومن أجل فهم أدق لمجريات هذه الحرب في السودان، يحاول هذا العدد من فصلية (قضايا ونظرات) إلقاء الضوء على مجريات الحرب الداخلية الحالية في السودان، بما يتصل بها من أبعاد سياسية و اقتصادية و إنسانية، وذلك من خلال رؤية كلية تهدف إلى تسكين تلك الحرب في تاريخ السودان الحديث والمعاصر من جهة، ووصلها بالسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، من الجهة الأخرى.**

يبدأ ملف العدد من لحظة نشأة السودان الحديث في خمسينيات القرن الماضي، وتعثر عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة، ذلك التعثر الذي يستمر حتى يصل إل اللحظة القائمة وإشكالياتها. والبعض يُرجع هذا التعثر إلى التعددية المجتمعية: العرقية والقبلية والدينية والجهوية، أو إلى أزمات إدارة تلك التعددية من قبل النظم السياسية المختلفة، أو إلى انقسام الهوية السودانية بين عروبة وزنوجة، وإلى عدم قدرة النخب السياسية على إدارة خلافاتها ونقل السلطة سلميًا، أو إلى سيطرة المكون العسكري على الحياة السياسية في السودان في إطار أنماط عدة من توظيف الإسلام. وعليه فالسؤال المطروح هنا هو: لماذا تعثر بناء الدولة الوطنية في السودان منذ

خمسينيات القرن الماضي في ضوء معادلة أو ثلاثية: السياسي، العسكري، الديني؟

هذا وكما أشرنا، مرت على السودان ثلاث حروب أهلية كبيرة استمرت لعقود أولاها الحرب الأهلية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي في الجنوب، والثانية منذ الثمانينيات وحتى بدايات الألفية الثالثة في الجنوب أيضًا، والثالثة منذ ٢٠٠٣ في دارفور(الغرب)، حتى اندلعت الحرب الأخيرة المستمرة منذ عام في الوسط. فلماذا تتكرر الحروب الأهلية والداخلية بهذا الشكل في السودان حتى لا يكاد يخلو عقد من الزمان من صورة منها؛ بما لذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية؟

وفي كل الحروب السابقة كانت الحكومة السودانية أحد أطراف النزاع مع فصيل مجتمعي يهدف للاستقلال، أو يواجه إشكالية كبرى تتعلق بالاندماج أو التنمية على سبيل المثال، إلا أن الصراع الحالي يشهد الاقتتال بين مكونات الحكومة المركزية نفسها، خاصة بين مكونات القوات المسلحة السودانية، فالسؤال الذي يطرح نفسه هاهنا: كيف تشكلت مكونات القوات العسكرية المتصارعة هذه وبالأخص قوات الدعم السريع؟ وكيف نشأت وتطورت حتى وصلت إلى دورها في هذه الحرب في شوارع الخرطوم وضواحيها، مرورًا بمحاولات دمجها في الجيش النظامي؟

ومن ناحية أخرى، يرى البعض أن الصراع الدائر الآن يقف خلفه المكونات السياسية المدنية المتعارضة بدعم من قوى إقليمية ودولية لتغليب مصلحة طرف على آخر فى الوصول لسدة الحكم، فكيف تدير هذه الاستقطابات (العسكري - العسكري، والمدني - العسكري، والعلماني - الإسلامي) مسار الحرب الراهنة وإلى أين تذهب بها؟

وكما سبق الذكر، فإن الاشتباكات المسلحة في الخرطوم وتخومها شكَّلت صدمة جديدة، حيث إن الحروب السابقة كانت غالبًا ما تقع في أطراف السودان (جنوبًا أو غربًا أو شرقًا)، فما الذي يعنيه أن تشهد الخرطوم معارك تلك الحرب في ضوء مسار العمليات التي تجري على الأرض؟ وما دلالة خريطة المدن التي يتصارع عليها طرفا النزاع؟ وما تأثيرها على الأوضاع على الأرض بعد عام من بدء العمليات المسلحة؟

فيما يتعلق بالأطراف الإقليمية والدولية ودورها في الحرب الدائرة، نتساءل عن دول الجوار الأفريقي سواء تشاد أو إثيوبيا أو كينيا أو مصر، أو المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والإيجاد ودورهما في طرح مبادرات لحل الأزمة الحالية في السودان- أو تأجيجها- في إطار رؤية تلك الأطراف للأزمة وأسبابها وأوجه حلها في ظل مصالحهم الإقليمية أو الخاصة، أو محاولات الأطراف الداخلية التحالف مع الأطراف الإقليمية لترجيح كفتها في الحرب والمفاوضات ومآلات ذلك على استمرار أو توقف الحرب الحالية.

وعلى الصعيد الإقليمي أيضًا، يشير المشهد إلى أدوار خليجية ظاهرة تصاعدت منذ أحداث ٢٠١٩، وأخرى تتوارد عنها الأخبار والتحليلات في خلفية المشهد؛ ما بين جهود وساطة، ودعوات لوقف الحرب، وجهود أخرى لمساندة طرف ضد آخر؛ عسكريًا وماليًا،.. ما يطرح السؤال عن أهداف واستراتيجيات وتفاعلات الدور الخليجي في السودان، وصلته بمواقف هذه الدول من تحولات العالم العربي منذ عام ٢٠١١.

ومن ناحية مكملة، يبرز دور دول الجوار الحضاري؛ مثل إيران وتركيا. فقد بادرت تركيا بالإعلان عن استعدادها التدخل الدبلوماسي للعب دور الوساطة بين الأطراف المتحاربة، حتى تراجع هذا الدور ظاهرًا منذ الانتخابات الرئاسية التركية منتصف العام ٢٠٢٣، هذا بينما يتصاعد الحديث عن دور إيراني متزايد خلال الآونه الأخيرة يتمثل بالأخص في المساندة العسكرية للجيش (حديث عن إقامة قاعدة عسكرية في شرق السودان وتزويد الجيش السوداني بطائرات دون طيار..)... ما يطرح التساؤل عن أبعاد هذا الدور الإقليمي في ضوء تنافسات العقدين الأخيرين على النفوذ والمحاور الاستراتيجية وموقع السودان منها.

على الصعيد الدولي، يلاحظ المراقبون تراجع الدور الغربي (الولايات المتحدة وأوروبا) في الأزمة السودانية الحالية؛ على الأقل على مستوي التفاعل المباشر مع مجرياتها، أو المواقف السياسية المؤثرة، حتى تحدث البعض عن "غياب" لهذا الدور متعمَّد، بينما يشير آخرون إلى تفضيل القوى الغربية التدخل عبر دعم دور أحد الأطراف الإقليمية المشبكة مع الأزمة، أو دعم المبادرات الإقليمية والدولية التي تقدمها دول أو منظمات ... فكيف يبدو الموقف الغربي من الأزمة السودانية القائمة وما دلالاته على هذا الصراع؟

يتصل ذلك بالدور الروسي والصيني، الذي يشهد اقترابًا أكثر من الصراع، بين دور صيني أقرب إلى الحياد العلني ودعوات لوقف إطلاق النار واستعداد للقيام بدور الوساطة، وبين أحاديث عن مساندة روسية لقوات الدعم السريع؛ بأشكال مختلفة منها تدخل مجموعات من المرتزقة تتبع جماعة فاجنر.

من منظورات الاقتصاد السياسي للحروب، يمكن ملاحظة عدة أبعاد للصراع الجاري في السودان؛ ما بين تمويل الحرب؛ داخليًا وخارجيًا؛ وسرقة ونهب الموارد العامة، والاستيلاء على ممتلكات الأفراد، وما بين الآثار الاقتصادية المدمرة لهذا الصراع. وفي الوقت ذاته فإن الحرب والاقتصاد المدمّر يتناوبان الأدوار والتأثير؛ مما يشير إلى ما يشبه الدائرة المغلقة للصراع... فكيف يمكن رصد هذا الجانب وتفسير تطوراته؟

وفي قلب هذه الأزمة الكبرى، نجد أن الآثار الإنسانية للحرب تتفاقم مع مرور الوقت؛ من نقص الإمدادات الغذائية والطبية، وغياب الأمن، وزيادة حوادث العنف الجنسي ضد النساء، أو تعاظم أزمات اللجوء والنزوح في الدول المجاورة وتداعياتها، ما يثير التساؤلات عن دور الإغاثة الإنسانية ومنظماتها الإقليمية والدولية وكيف تتفاعل مع هذه الكارثة؟

ينتهي هذا العدد بعرض بعض الكتب التي تتناول الوضع في السودان وتاريخه الحديث من أزمات وحروب أهليه وسياسات خاصة أزمة بناء الدولة والتي تعد أحد أهم إشكاليات السودان، وأسباب الصراعات الداخلية المتعددة في السودان سواء في الشرق أو الجنوب من أجل رؤى مختلفة لتلك القضايا وإشكالياتها.

وأخيرا نعود لنؤكد أنه -من منظور حضاري للعلاقة بين أقطار الأمة- فإن العلاقة بين مصر والسودان تتجاوز النظرة المصلحية الضيقة، التي ترى أن السودان مجرد بوابة خلفية لمصر، إلى رؤية الترابط التاريخي والشعبي والمصلحي الذي يجمع بين البلدين برابط يتجاوز الخلافات المعتادة، وتربط بين استقرار البلدين ومصالحهما، وأمان وحياة ورفاه شعبيهما، يتضافر فيها التاريخ مع الجغرافيا، والاجتماعي مع الاقتصادي والسياسي، فالديني والعرقي والقبلي. تبحث هذه الرؤية عن الأسباب العميقة لذلك التعقيد الذي تشهده الأزمة الحالية في السودان.

وإن مفهوم الأمن القومي لم يعد كافيا لكي يجب عن سؤال اللحظة السودانية الجارية، وإنما يجب أن يتسع إلى الأمن الإنساني بكل أبعاده التي تتعلق بالأرواح والأعراض والضرورات الحياتية، وحقوق المأوى، وإيواء النازحين والمهجرين واللاجئين، وضرورة إيقاف النزيف الكبير الذي أحدثته الحرب الحالية. ثم إن ثمة أمنا آخر لا يصح التغاضي عنه يتعلق برابطة الانتماء إلى الأمة العربية الإسلامية، إنه الأمن الحضاري، الذي ينبغي رؤية التدخلات الخارجية من منظوره، وتفسير الأدوار المختلفة المتلاعبة بمصير السودان عبر مفاهيمه وقيمه ومقاصده، ومن ثم إعادة النظر في الدور المصري والعربي والإسلامي في السودان من خلاله.

**والله أعلى وأعلم.**

# ملف العدد

# عام على الحرب في السودان:

## ما بين السياقات الداخلية والإقليمية والدولية

# مُعضلة بِناء الأمَّة ودَور التَّكوينات السياسيَّة في السودان

د. رحاب عبد الرحمن الشريف*

**مقدمة:**

إنَّ بناءَ الأمةِ وتحقيق الوحدةِ الوطنية غايةٌ عُليا وهدفٌ سامٍ تسعى جميعُ النُّظم والشعوبِ وترنو لتحقيقه، وفي ذاتِ الوقتِ تُعاني بعض الدول، خاصةً في عالمنا العربي والإسلامي من أزماتٍ متعددةٍ تحول دون ذلك. السودان -مثل غيره من الدُّول- يتطلَّعُ لكل ما يحقِّق جامعية أبنائه، ولكن منذ ميلاد دولته المستقلة في ١٩٥٦م ظل يُعاني من تحدياتٍ مركبةٍ ومعقدةٍ متعددةِ الأبعاد والمستويات، تمثلت في تفوق الولاءات الثانوية (القبليةِ والجهوية والعِرقية والحزبية والمصلحية) على الولاءات الوطنية والانتماءات القومية، هذا التَّفوق تجسَّد في الصراعات والمنافسة السياسية والخلافات الحادة بين مكوناته المجتمعية، التي عبَّرت عن حدَّتها بلُغة السلاح، كما ساهمت في تنامي وتوسُّع دائرة النزاعات الداخلية والعداءات الخارجية، مع تنامي التجاذبات الأيديولوجية والسياسية؛ مما أدَّى إلى انعدام الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، كما أسهم في تقديم أرضية خصبة للتدخلات الخارجية. إضافة لذلك، فإنَّ هنالك العديد من الأسباب التي ساهمت في إضعاف شبكة العلاقات الاجتماعية؛ مما نتج عنه تهديدٌ لبقاء السودان موحدًا. تراكم هذه الأزمات والتحديات وعدم توفير الحلول الناجعة لها أدَّى إلى بروز معضلة بناء أمة سودانية موحَّدة، تُشير بدَورها إلى وجود أزمات أخرى واضحة وكامنة، انفجرت في الآونة الأخيرة وبلغت ذروتها في حرب أبريل ٢٠٢٣م، التي لا زالت مُستعرةً حتى كتابة هذه السطور، تلك الحرب -التي شرَّدت الأُسر (نزوحًا ولجوءًا، وقتلت الأبرياء وانتهكت فيها الحرمات وقضت على الأخضر واليابس، وعطَّلت مقدَّرات البلاد وأهدرت ثرواته)- تمثل نتيجة طبيعية وحتمية لتراكم الأزمات السابقة، وتعكس مقدار الإخفاق في تحقيق الوحدة الوطنية، وهي امتداد لسلسة من الأزمات والاحتقانات التي مثَّلت أزمة دارفور وانفصال الجنوب أحد أبرز تجلياتها. لا شكَّ أن هذا الوضع المأزوم لم ينجم من فراغ، وإنما هنالك مسببات قوية ساهمت في استفحاله حتى يصل لهذا المستوى، وبات يهدِّد السِّلم والأمن، ليس في السودان فحسب، وإنما آثاره امتدَّت لتطال دول الجوار والمحيط الإقليمي.

جملة تلك الإشكالات تتقاسم مسؤوليتها أجهزة الدولة والمجتمع بكل مكوناته والنُّخب المستنيرة؛ عليه لا يمكن أن يكون التقييم منصفًا لمعضلة بناء الأمة في السودان دون الوقوف على الجذور التاريخية للأزمة، ودون النظر لكلِّ أبعادها مجتمعة. ولأغراض هذه الدراسة سوف يتم تناول دَور الكيانات السياسية في مُعضلة بناء الأمة في السودان، مع الوعي التام بمدى تأثير العوامل الأخرى الداخلية والخارجية. إنَّ السياق الداخلي والخارجي للسودان عقَّد من إمكانية بناء أمة سودانية موحَّدة. فما دَور الكيانات السياسية تجاه قضية بناء الأمة السودانية؟

## أولًا- متطلبات بناء الأمة السودانية

تظلُّ قضية بناء الأمة -التي تعني في هذا المقام إيجاد إطار اجتماعي يؤسِّس للعيش المشترك، وينمِّي المشتركات بين أبناء الوطن داخل حدود الدولة على أساسٍ من العدالة والمساواة، ويضمن تحقيق الوفاق الوطني. ويخلق ولاءً أسمى لجميع الأفراد في المجتمع، ويصهر جميع الولاءات الفرعية الأولية في بوتقة واحدة"[(١)]- أملًا يُراود الشعوبَ؛ رغبةً وطمعًا في مكاسبها، وخوفًا من آثارها الكارثية إذا لم تتحقق. ولكن عملية البناء لا تتأتى بالأماني والأحلام، كما لا تتأتى بالشعارات، وإنما لها متطلبات

* أستاذ العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزيرة - السودان.

(١) حمدي عبد الرحمن، "العسكريون والحكم في أفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية"، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ص١٠٤.

وشروط يجب تحقُّقها حتى يُشيَّدَ البناءُ على أُسس متينة. أبرز تلك المتطلبات التي تجعل بناء الأمة أمرًا قابلًا للتحقق[١]، ما يلي:

١- إقرار الوحدة غير النافية للتعدُّد والتنوُّع.

٢- تخطِّي الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها.

٣- الإدارة الراشدة للتعددية المجتمعية كوعاء له القدرة على جمع واستقطاب ودمج الكيانات والأفراد.

٤- التضامن والاتفاق حول الغايات الكبرى.

٥- الاعتراف بالروابط الثانوية، مثل: القبيلة والقومية والشعوبية، وتوظيفها واستيعابها لصالح روابط الأمة وليس العكس، وعدم اعتبارها أساسًا للتفرقة بين أبناء الوطن[٢].

٦- قَبول الآخر ونفي التعصُّب والتحيُّز بشتى أنواعه.

٧- حفظ الأمن القومي.

٨- إقرار المواطنة على أساس الحقوق والواجبات[٣].

٩- استحضار قيم الوحدة والعدل والمشاركة بوصفها قيمًا أصيلة، والإعلاء من شأن القواسم المشتركة[٤].

عليه، فإن بناء الأمة لن يتحقَّق إلا عبر استيفاء هذه المتطلبات، حتى يُشيَّد البناءُ على أُسس متينة قوامها تقوية دَور المجتمع والاعتراف بالتنوع كسُنَّة كونية وحقيقة مَعيشة، واحترامه، والعمل بمبدأ المسئولية التشاركية والجماعية، وإقرار المواطنة على أساس الحقوق والواجبات[٥]، والالتزام بالشرعية، وتقوية الكيانات المجتمعية، وإعطاء الأولوية لما يحقِّق الأمن القومي. فهل استطاعت الكيانات السياسية أن تراعي هذه المتطلبات؟ هذا ما سوف تكشف عنه هذه الدراسة التي تتناول دَور الكيانات السياسية السودانية في بناء الأمة، لا سيَّما في الآونة الأخيرة التي تَشهد فيها البلاد حربًا أفرزت تحولاتٍ اجتماعيةً واقتصاديةً وسياسيةً داخليةً محليةً وإقليمية؛ مما يجعلها مؤثرة بصورة أساسية في قضية بناء الأمة. وترتَّب عليها الكثير من التحديات، تسلِّط الدراسةُ الضوءَ على أبرز العوامل المؤثرة في بناء الأمة في السودان قبل الولوج لدَور الكيانات السياسية التي تشكِّل أحد العوامل الداخلية المؤثرة في قضية بناء الأمة[٦].

## ثانيًا- العوامل المؤثرة في معضلة بناء الأمة السودانية:

تمثل الحرب التي دارت رحاها في السودان منذ أبريل ٢٠٢٣م، والحروب التي سبقتها في جنوب السودان ودارفور، بجانب الصراعات وعدم الاستقرار السياسي؛ أبلغ المظاهر التي تعبِّر عن تغلغل معضلة بناء الأمة والاندماج القومي التي يعيشها السودان منذ أكثر من أربعين عامًا، والتي أقعدته عن التقدم والتطور فترةً طويلة من الزمن. أمَّا جذور الأزمة فيرجع تاريخها لفترة ما قبل الاستقلال، ولقد تضافرت العديد من العوامل التي ساهمت في تعميقها ووجودها، يمكن حصرها في العوامل التالية:

### أ) العوامل والمؤثرات الداخلية، وتشمل:

#### ١- الإمكانات والموارد الطبيعية:

يحتلُّ السودان موقعًا جغرافيًّا متميزًا في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية، وسط منطقة حوض النيل، ويتميز

(١) لمزيد من التفاصيل حول متطلبات بناء الأمة، انظر: رحاب عبد الرحمن الشريف، إشكالية بناء الدولة بين الرؤية الإسلامية والخبرة الواقعية: قراءة في التجربة السودانية، مؤتمر تحديات تطبيق الشريعة وإقامة الدين في المجتمعات المعاصرة، جامعة الجزيرة، معهد إسلام المعرفة، القاعة الكبرى للمؤتمرات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الخرطوم: ١٨-٢٠، مايو ٢٠١٦م.

(٢) إكرام بدر الدين، "أزمة التكامل والتنمية الدولية"، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع٥٨، ١٩٨١)، ص٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص٢٣٣-٢٣٦.

(٤) سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم المفردات والمنظومة، مجلة المسلم المعاصر، ١٩٩٩، ص٢٦-٣١.

(٥) سمير مرقس، "المواطنة والتغير دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة"، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦م، ص٨.

(٦) رحاب عبد الرحمن الشريف، أزمة بناء الأمة في السودان ١٩٨٩-٢٠٠٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩م.

بقُربه من مداخل القارة الأفريقية، خاصةً قناة السويس، وباب المندب، والبحر الأحمر، بجانب مجاورته لمنطقة القرن الأفريقي؛ مما جعله منطقة جذبٍ للعناصر البشرية المختلفة، بجانب الثروات الحيوانية والمائية والمعادن، والمساحات الشاسعة التي تفصل بين أقاليمه وحدوده المتاخمة لعدد غير قليل من الدول، وموقعه الاستراتيجي؛ الأمر الذي يجعله بصفة مستمرة هدفًا للتدخلات والأطماع الخارجية. وعليه، فقد أثَّر التباين في التضاريس وتعدُّد المناخ وتنوُّعه من مكان إلى آخر على أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية في السودان، كما لعب دورًا أساسيًّا في تشجيع الهجرات الوافدة إليه؛ ممَّا أثَّر تأثيرًا كبيرًا في تكويناته القبلية وتجانسه الداخلي وأنماط ثقافته[١].

**٢- المحددات الاجتماعية والحضارية:**

تقف المحددات الاجتماعية والحضارية كإحدى الدعامات الهامة التي تؤثر في مسيرة بناء السودان ومستقبله[٢]. وتكمن أهميتها في تداخل العوامل الاجتماعية التي ترمز للتعدديات الإثنية واللُّغوية والدينية التي تتعلق بالجوانب الثقافية، وللمضامين التي يحملها عُنْصُرَا اللغة والدين. ولقد كان لتفاعل تلك العوامل دور بارز في تشكيل الوجدان السوداني وتوظيف ولاءاته إيجابًا وسلبًا وَفْقًا لتوجهات أنظمة الحكم والكيانات السياسية.

**٣- العوامل السياسية:**

السودان -مثلُه مثل غيره من الدول الأفريقية- يعاني من العديد من القضايا ذات الأبعاد السياسية، تتمحور تلك القضايا في: حداثة البنية القومية؛ الأمر الذي كان له مردوده السلبي على تحديد النموذج السياسي الأنسب لحكم الدولة السودانية، وتعدُّد خريطة الكيانات السياسية وتنوعها. بيد أنَّ أزمة النظم السياسية ممتدة، حيث أخفقت الحكومات المتعاقبة على السودان في إيجاد حلول للقضايا التي تهدد وحدة البلد وأَمْنِه، مثل قضية جنوب السودان؛ تلك المشكلة التي انتهت بتقسيم السودان، كما عجزت عن تحقيق التنمية، وتوفير استراتيجيات وخطط فعالة لإدارة الأزمات. وانتشر الفساد بمظاهره العديدة، ولم تستطع الحكومات تحقيق متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال، بل نشأت مشكلات حديثة نتج عنها تفاقم المشكلات الموروثة[٣]. بالإضافة إلى أن معظم النُّظُم الحاكمة اتَّبعت منهج الفوضى، الناجمة عادةً عن طريق أو من خلال انقلابات عسكرية، أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركات التحرير المسلحة أو عن طريق اتباع أيديولوجيات متطرفة.

**ب) المؤثرات الخارجية: السياسات الاستعمارية**

إنَّ الدول المستعمرة في سياستها وسباقها المحموم من أجل الاستفادة من ثروات البلاد وتعظيم مصالحها وتوسيع نفوذها وزيادة رقعة تمددها، لم تكن تهدُف إلى تنمية هذه المجتمعات وانتشالها من الواقع المليء بالجهل والأمراض والفقر، وإنما كان الحافز هو منعَ الدول المنافسة لها من السيطرة عليها، وكذلك من أجل تحجيم ذلك المد الديني القادم من السودان، حتى لا يصبح قوةً مؤثرة تمتدُّ منه لداخل القارة. وتعدُّ السياسات التي اتَّبعتها تلك الدول المستعمرة، ليس في السودان فحسب، وإنما على مستوى القارة الأفريقية ككل، بمنزلة البذرة الأولى التي تعوق بناء الأمة. ولقد كان نصيب السودان وافرًا منذ أن وطئ الاستعمار أرضَه في المرة الأولى في ١٨٨٢م، وكذلك في المرة الثانية تحت مظلة الحكم الإنجليزي المصري.

تهدُف سياسة المستعمر في السودان إلى تحقيق الغايات التالية: محاربة مظاهر العروبة والإسلام، وخاصة في الجنوب- إحداث تنمية غير متوازنة بين أقاليمه المختلفة - تعميق النزعة

(١) عمر حاج، التآكل وعوامل الاستمرارية في ملامح الثقافة الأفريقية السودانية لمنطقة وادي النيل الأوسط، مجلة دراسات أفريقية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، ع٢٣، يونيو ٢٠٠٠، ص٥٨.

(٢) حول هذا الموضوع انظر: مجموعة من الباحثين، الفساد السياسي ومشكلات التنمية في أفريقيا، مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٣ م، ص١٥.

(٣) محمد حسن محمد محسن عبد المجيد، التنمية والتكامل القومي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢، ص١٩.

القبلية والشعور بالخصوصيات[١].

ولتحقيق هذه الغايات اتُّخذت العديد من السياسات التي تمَّ توظيفها عبر آليات عديدة لتجعل الدول الأفريقية والسودان تابعة للاستعمار حتى بعد رحيله، حيث وضع الاستعمار حدودًا مصطنعة لا تتناسب مع الظروف الطبيعية والتكوينات الاجتماعية للمنطقة، ولكنها تخدم مصالحه؛ مِمَّا أفرز العديد من القبائل والديانات واللغات التي جعلت من الصعوبة بمكان تحقيق اندماج بين هذه التكوينات المختلفة، الأمر الذي ساعد لاحقًا على تأجيج الحروب بينها[٢]، وشجَّع على إذكاء الاختلافات، وساعد على العنف والصراع بين الجماعات الإثنية، التطور غير المتساوي الذي تركه الاستعمار على السودان؛ إذ يلاحظ أنَّ الاستعمار قد نمَّى المناطق التي تخدم أغراضه وبتكلفة قليلة، وترك المناطق غير الجاذبة بلا تنمية.

ومن جانب آخر، أثار الاستعمار الروح القبلية بين أبناء البلاد، واشترط كتابة اسم القبيلة في المستندات والأوراق الرسمية وقانون الإدارة الأهلية سنة ١٩٠٦م؛ لتقطيع أوصال البلاد، ووضع حدود لكلِّ إدارة في الخرائط على أساس قبلي في محاولة لطَمْسِ الجنسية السودانية والقضاء عليها، وبذلك تتعدد الجنسيات بتعدد القبائل. وفي سنة ١٩٣٧ أصدر المستعمر البريطاني قانون الحكومة المحلية على أُسس قبلية، باستثناء بعض المجالس البلدية الأفريقية، كما اتَّبع سياسة المناطق المقفولة التي تسبَّبت في تأخر جنوب السودان عن رَكْبِ التنمية[٣]، وسعى إلى تنمية المجتمع في الجنوب على أُسس تختلف عن الشمال، بحيث يكون التوجُّه للجنوب باتجاه أفريقيا مع الإبقاء على واقع التخلُّف وتشجيع النعرات الانفصالية والعداء للشمال، وتحميل العرب من أهل الشمال وزر تجارة الرقيق ومساوئها في الجنوب. كما شجَّع اللغات واللهجات المحلية، ثمَّ شجَّع البعثات التبشيرية للعمل في الجنوب، وبث عناصر الفُرْقَة بين الشمال والجنوب. بالإضافة إلى إصدار الحاكم العام للسودان قانونًا بتشكيل مجلس استشاري لشمال السودان في ٢٩ أغسطس عام ١٩٤٣، وكان عدم اشتراك أبناء الجنوب خطوة أخرى في ترسيخ الهُوَّة بين الشمال والجنوب[٤].

وتمثل هذه العوامل الخلفية والركيزة المعطوبة التي انطلق منها بناء الأمة في السودان. وبعد الحصول على الاستقلال، ورثت أنظمةُ الحكم في السودان ثقافةَ المستعمر وتَرِكَتَه المثقلةَ بالإشكالات، التي تركت آثارًا واضحةً على قضية بناء الأمة وتعقُّد المشهد بتعدُّد وتنوع الكيانات الفاعلة والمؤثرة في الحياة السياسية.

### ثالثًا- خارطة الكيانات السياسية في السودان:

تشهد الساحة السياسية السودانية منذ تشكُّل الحركة الوطنية تنوعًا كثيفًا في الكيانات السياسية متمثلةً في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وداخل هذين النوعين تموج الكثير من التيارات الثابتة والمتغيرة، إلا أنَّ الظروف التي نشأت في ظلها تلك الأحزاب وارتباطها بحركات التحرر الوطني، بجانب سياسة التحالفات التي عُرفت بها الكيانات السياسية، بالإضافة لروح التسييس العالية بين أفراد الشعب السوداني مقارنةً بغيره من الدول[٥]، دفعت غالبية أفراد الشعب للانخراط عبر مؤسساتهم النقابية أو المؤسسات التعليمية أو البرلمانية في الكيانات السياسية والطائفية المختلفة، كما

(١) حول تلك السياسات انظر: صلاح محمد إبراهيم، "أزمة الوفاق وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان"، الخرطوم: بدون ناشر، ١٩٩٤م، ص٢٢.

(٢) أحمد الزروق محمد، "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا"، المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥م، ص١٠.

(٣) د. محمد عاشور مهدي، دليل الدول الأفريقية، القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٧م، ص٦٧، ١٥٩.

(٤) مزيد من التفاصيل حول المجلس الاستشاري وأهدافه انظر: الفاتح الشيخ يوسف، المؤسسات الدستورية لحكومة السودان (١٩٤٤-١٩٥٢م) وأثرها في مستقبل السودان السياسي، السودان: جامعة الجزيرة، ٢٠١١م، ص١٩-٢٤.

(٥) وانظر في هذا الخصوص: رحاب عبد الرحمن، إشكالية بناء الأمة في السودان في الفترة من ٨٩-٢٠٠٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، يوليو ٢٠٠٩م.

ساهمت هذه العوامل، بالإضافة لعوامل أخرى، في امتهان العمل السياسي من قِبل المؤسسة العسكرية ممثلة في (القوات المسلحة السودانية). كما ولجت القبيلة وبقوة في عالم السياسة، وأصبحت عاملًا مؤثرًا في مستقبل العملية السياسية. وعليه، فإن الخريطة السياسية السودانية متعددة وديناميكية، وتظهر الجديد والعديد من القوى السياسية والمجموعات التقليدية والحديثة، ويمكن تصنيفها كالتالي: الأحزاب السياسية، المؤسسة العسكرية، الحركات المسلحة، القبيلة والنقابات المهنية، ساهم كلٌّ منها بصورة أو بأخرى في العملية السياسية. كما كان لها دَور في قضية بناء الأمة في السودان. ولعلَّ أبرز الفواعل في القضية موضع الدراسة هي: الأحزاب السياسية، والمؤسَّسة العسكرية، والقبيلة؛ لأدوارها المتعاظمة الأثر. بينما برزت الحركات المسلَّحة كنتاج للأزمات التي نجمت عن سوء إدارة الأحزاب أنظمةً لنُظم الحكم، كما وُظِّفت النقابات المهنية كأدوات لحشد التأييد من قِبل تلك الأنظمة، خاصة الأنظمة الحزبية.

كما هو معلوم، فإنَّ الكيانات السياسية تعدُّ عناصر حيوية في الساحة السياسية، خاصة الأحزاب السياسية التي ترتبط نشأتها بالغايات العظمى المنوط بها تحقيقها، وللدَّور الكبير الذي تساهم به في التنشئة السياسية وتشكيل الرأي العام، وتعزيز قيم الديمقراطية وتجسيد مبادئ الحكم الرشيد، كل ذلك يشكِّل الأساس الضامن لبناء مجتمعات مستقرة؛ ومن ثم يؤدي إلى بناء أمة سليمة. فما حقيقة الأدوار التي تؤديها الكيانات السياسية السودانية تجاه معضلة بناء الأمة في السودان؟

## رابعًا- الكيانات السياسية وبناء الأمة:

### ١- الأحزاب السياسية ودَورها في معضلة بناء الأمة:

تمثَّلت الغاية من نشأة الأحزاب السياسية في المساهمة في الحركة الوطنية والقضاء على الاستعمار، وذلك بعد زوال دولة المهدية في السودان ١٨٩٨م وظهور عهد الحكم الثنائي. وخلال تلك الفترة شهد السودان قيام بعض حركات المقاومة، ساهمت فيها كيانات دينية وقبلية عسكرية وسياسية ومجتمعية، وذلك عبر إنشاء جمعيات لمناهضة المستعمر وإحياء الروح القومية منذ ١٩٠٩- ١٩٣٨م، وأخيرًا انتظمت الأحزاب السياسية في عام ١٩٤٥م، عبر تكويناتها المختلفة لتُسهم في التحرر الوطني للبلاد متأثرةً بحركات التحرر الوطني الأفريقية[١]، وبما أفرزته الحرب العالمية الثانية من زيادة في الوعي بالحقوق، خاصة فيما يتعلَّق بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وعليه، فإن نشأة الأحزاب السياسية في هذا السياق الثقافي والتاريخي جعل وعيها متناميًا ومبكِّرًا حيال قضية بناء الأمة. ورغم تعدد توجهاتها وتنوعها، فإنها عملت مجتمعةً من أجل تحقيق الاستقلال، وحيث لا يسمح المجال بتفصيل دَور كلٍّ منها على حِدَةٍ في عملية البناء، يمكن الإشارة لأنماط الأحزاب السياسية في السودان واتجاهاتها ثَمَّ، ومواقفها من قضية بناء الأمة، وذلك عبر الوقوف على أبرز المحطات المؤثرة في القضية موضع الدراسة، والتي تعطي مؤشرات لدَور الأحزاب السياسية، سواء أكانت في سدَّة الحكم أو في خانة المعارضة. وقد تشكَّلت خارطة الأحزاب السياسية بصفة عامة على النحو التالي:

أ) الأحزاب الطائفية: أكبر طائفتين كان لهما دور بارز في الحياة السياسية في السودان هما: طائفة الختمية والأنصار، ومن خلال الطائفة يتم تفويض الحزب في رَسم شؤون البلاد الاقتصادية والسياسية وإدارتها؛ تحقيقًا لمصالح الطائفة، وأبرز تلك الأحزاب الطائفية هي: الحزب الوطني الاتحادي، وحزب الأمة[٢].

ب) الأحزاب العقائدية: وتنقسم إلى تجمعات يسارية (الحزب الشيوعي السوداني)، أو جمهورية، أو إسلامية (جماعة الإخوان المسلمين بتطوراتها المختلفة). كما توجد كيانات إسلامية أخرى

(١) شيماء حسين أحمد حسين، دَور الأحزاب السياسية السودانية في عملية التحرير الوطني في الفترة من ١٩٤٣ إلى ١٩٥٣ م، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، ع٩، يوليو ٢٠١٧م.

(٢)عبد الوهاب الأفندي، "الثورة والإصلاح السياسي"، منتدى الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٠م، ص٨٥-٩٤.

ذات أثر في الساحة السياسية السودانية، ولكنها لا تقع في إطار الأحزاب أو الكيانات السياسية، (مثل جماعة أنصار السُّنة المحمدية والطرق الصوفية، وإن مارست في الآونة الأخيرة بعض الأدوار السياسية). أبرز تلك الأحزاب: الإخوان المسلمون، والحزب الجمهوري، والحزب الشيوعي[١].

ج) الأحزاب العِرْقية والجهوية والإقليمية: ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من التكوينات الصغيرة التي اتَّخذت من المنطقة أو الإثنية أساسًا لقيام تحالفات سياسية، الهدف منها خدمة مصالح تلك المناطق أو العشيرة فقط، وإن ادَّعت بعض الأحزاب تبنِّيها لأهداف قومية، ولكن في الأصل بدأت بمفاهيم عشائرية، وتعبِّر عن حالة من عدم الرضا من سياسات الأنظمة والأحزاب الوطنية، وهي عديدة؛ مثل: جبهة استقلال شرق السودان، وحركة تحرير شرق السودان، وحركة كوش، وجبهة الشرق، وجبهة الإنقاذ، ومؤتمر البجا، وكتلة جبال النوبة، وجبهة تطوير دارفور.

د) الأحزاب المرحلية: تشكَّلت كَرَدِّ فِعلٍ لقيام كيانات يَرى فيها بعضُ الساسة تهديدًا، كما قام بعضها بإيعاز من قوى خارجية لحفظ توازنات سياسية على الواقع السوداني، أو نتيجة لتحالفات أَمْلَتْهَا المصالح السياسية.

هـ) القوى الحديثة: تشمل منظمات المجتمع المدني، ومنها: المنظمة السودانية للحقوق والتنمية المعاصرة، والحزب القومي السوداني المتحد، وحركة القوى الجديدة الديمقراطية "حق". لاحقًا برزت كيانات حديثة طالبت بتنحِّي الرئيس البشير عن الحكم، ممثلةً في أحزاب الحرية والتغيير، وضمَّت بداخلها ما عُرف بتجمُّع المهنيين، ومجموعات شبابية ذات مشارب فكرية وانتماءات سياسية متعددة؛ إذ تضم في عضويتها المستقلين الذين يُعَدُّون سوادها الأعظم، والمنتمين إلى أحزاب سياسية، مثل: المؤتمر السوداني، والحزب الشيوعي، والبعث والأمة، والاتحاديين المعارضين، والمؤتمر الشعبي.

وبالنسبة إلى موقف الأحزاب من قضية بناء الأمة، من خلال رصد سياساتها، سواء كانت في سدَّة الحكم أو في موقع المعارضة، يتَّضح الآتي:

تأسست الكثير من الأحزاب على أُسس جهوية أو قبلية وطائفية، ولم تعبِّر عن التعددية التي تَتَّسم بها البلد؛ الأمر الذي أدَّى إلى طغيان المصالح الحزبية الضيقة على حساب المصلحة القومية، كما اعتبرت مدخلًا إلى تأجيج وتقوية دواعي الفرقة والتعصب وإضعاف النسيج القومي. وأخفقت جُلُّ الأحزاب في بلورة رؤية مشتركة وواضحة لنظام الحكم في البلاد وحول القضايا الوطنية الكبرى؛ مِمَّا جعلها تتخبَّط في اختيار النماذج الفكرية المُثْلَى لممارسة الديمقراطية. وعجزت عن تلبية تطلُّعات الشعب وإدارة الشؤون العامة بشكل فعَّال. وعانت من ضعف الإرادة السياسية وهشاشة البنية التنظيمية، وهذه الهشاشة تعزَّزت بفعل عدم وجود مؤسسات ديمقراطية قوية ومستقرة[٢].

واتَّسمت الأحزاب السودانية بضعف المؤسسية، حيث ظلَّ كثير منها لا يمارس الديمقراطية في محيطه الداخلي، كما انتهجت نهج سياسة توريث قيادة الحزب من أجل السيطرة على الحزب في مخالفة صريحة للمبادئ الديمقراطية؛ مِمَّا أدَّى إلى تمركز العضوية وعزوف المواطنين عن الانتماء إليها، خاصة مع زيادة الوعي والتعليم، كما لم تَعُدْ تلك البيوتات الطائفية مصدرًا للسلطة والمال؛ وذلك بظهور مراكز سلطوية لا تنتمي لهذه الأحزاب، بل تقصدها الأحزاب طلبًا للدعم والسند.

وتعرضت جُلُّ الأحزاب للانشقاقات والتشظِّي، بسبب ضَعْفِ المؤسسات وغياب الديمقراطية وعجزها عن حلِّ النزاعات الداخلية، الأمر الذي ترتَّب عليه خروج بعض الجماعات لتأسيس تنظيمات جديدة، أو الانضمام لأحزاب

(١) فتح الرحمن الطاهر، الجذور التاريخية لنشأة الأحزاب السياسية السودانية، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، مج ١٧، العدد الأول، ٢٠٢١م، ص١١٣-١٢٨.

(٢) د. أبو الحسن فرح، "الأحزاب السودانية واقع ومستقبل، مساهمات في الإصلاح الحزبي في السودان"، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، يناير ٢٠٠١م، ص١٠٤.

أخرى. ولم تَسْلَمْ من ذلك الداءِ الأحزابُ الطائفية أو العقائدية؛ مما يجعلها سِمَةً بارزة للأحزاب السودانية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: انشقَّ حزب الأمة عام ١٩٦٦ بسبب خلاف بين رئيس الوزراء والهيئة البرلمانية للحزب. كما شهد عدَّة انشقاقات أخرى على مرِّ السنوات، ومن ذلك تأسيس حزب "الأمة الإصلاح والتجديد" عام ٢٠٠٢، حيث وصلت الانقسامات داخل الحزب إلى تشكُّل ستَّة كيانات، منها "حزب الأمة الفيدرالي"، كما طالت الانشقاقات الأحزاب الاتحادية والأحزاب الإسلامية.

غياب الرؤى والاستراتيجيات: حيث افتقر الكثير من الأحزاب السياسية إلى الرؤى الواضحة والبرامج المدروسة التي تُسْهِمُ في البناء الوطني، وتعالج القضايا الملحَّة، وأعطت أولويةً قصوى للعمل السياسي والصراعات السياسية، بدلًا من الاهتمام بالتنمية؛ مِمَّا قاد البلاد إلى أزمات سياسية طاحنة وهدَّد الاستقرار السياسي في السودان. وعجزت الأحزاب عن التراضي حول دستور متَّفق عليه؛ ممَّا أثَّر سلبًا على الممارسة الحزبية وتحقيق الاستقرار السياسي وتلبية مطالب الشعب.

لكلِّ ذلك عجزت الأحزاب عن الحصول على تفويض شعبي؛ ممَّا قادها لانتهاج سياسة الائتلاف مع الكيانات الأخرى، وأدى إلى عجزها عن الاستمرار في الحكم. وعلى الرغم من اتهام المؤسسة العسكرية بأنها أسهمت في تقويض الديمقراطية في السودان وأضعفت الممارسة الديمقراطية، فإن الشواهد تؤكِّد أن النُّظُم الديمقراطية نفسها التي تمثلها الأحزاب تلجأ للمؤسسة العسكرية ممثلةً في الجيش[١]؛ إمَّا طلبًا لاستلام السلطة بصورة صريحة، كما في حكومة عبود، أو عبر الأحزاب السياسية التي تعارض جهرًا الأنظمة العسكرية وتتحالف معها سرًّا، مثل تحالف الأحزاب اليسارية مع الحكم العسكري الثاني (المشير نميري في مايو ١٩٦٩)، والأحزاب الإسلامية التي وصلت للحكم عبر التحالف مع المؤسسة العسكرية بانقلابٍ قَادَه المشير البشير في يونيو ١٩٨٩م، وإمَّا عبر التوافق بين المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية لإسقاط حكومة البشير في ديسمبر ٢٠١٨، ثم عقد شراكة مع الجيش لحكم المرحلة الانتقالية في أبريل ٢٠١٩.

إذن، فالأحزاب السياسية، عبر عجزها عن إدارة شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والأمنية، وعدم تحقيق وفاق وطني وانشغالها بالتنافس والصراعات من أجل الحصول على أعلى نسبة في السلطة، قدَّمت حججًا ومسوغات كافية تُغْرِي النُّظُم العسكرية للقيام بأدوار سياسية واعتلاء سدَّة الحكم.

تركَّز دَور بعض الأحزاب السياسية ما بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨م في التماهي مع الأجندة الخارجية بصورة أكثر وضوحًا، بدليل حرصها على إدارة الحوار عبر أطراف خارجية، والاستعانة بالمجتمع الدولي لمواجهة الفرقاء، ومارست نوعًا من الإقصاء للمكونات السياسية الأخرى. كما دخلت في معارك ثانوية وأجَّلت معركة البناء والتعمير والتوافق الوطني، وزادت من الاصطفاف والاصطفاف المضاد.

ونتيجة لكلِّ ما تقدم، زادت رقعة الانشقاقات الداخلية داخل الأحزاب والقوى السياسية، وعلى مستوى المجتمع تهتَّك النسيج الاجتماعي. أما على المستوى السياسي[٢] فدخلت البلاد في دائرة من الفوضى السياسية، وتمدَّد الصراع وانتقل لمرحلة المواجهة عبر الحروب وشق الصف الوطني، وفتحَ البابُ واسعًا للتدخلات الدولية. في المقابل زاد الوعي لدى الشعب بعجز الأحزاب السياسية عن إحداث تحوُّل ديمقراطي حقيقي، وأن ما تدعيه من رغبتها وسعيها للحصول على الديمقراطية والانتقال لحكم مدني ما هو إلا كلمة حق أُريد بها باطل. ومما سبق يتَّضح أن تأثير الأحزاب السياسية في التجربة السودانية يصبُّ في خانة التأثير السلبي المهدِّد للوحدة الوطنية والمعمِّق لمعضلة بناء الأمة السودانية.

**٢- الدَّور السياسي للمؤسسة العسكرية في معضلة بناء**

(١) مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الإدارة السياسية بالمجلس السيادي الانتقالي، تاريخ المقابلة ٢٠٢٤/٧/١١م.

١ عبد العزيز المهنا، قراءة صحفية ميدانية لموقف الحكومة السودانية من المشكلات الداخلية والأزمات السياسية والإقليمية والدولية (١٩٨٩-١٩٩٤م)، الكتاب العالمي، ط١، ١٩٩٤م، صص٢٠-٢١.

**الأمة في السودان:**

تهدُف المؤسسة العسكرية بناءً على القوانين التي تنظِّم عملها إلى حماية الدولة ووحدة أراضيها؛ الأمر الذي يفرض عليها تخطِّي حاجز الولاءات القبلية والجهوية وعدم امتهان العمل السياسي. لكن الواقع في السودان يعكس دَورًا متعاظمًا للجيش في الحياة السودانية، فما حقيقة هذا الدور؟ وما تأثيره على معضلة بناء الأمة في السودان؟

يمثِّل الجيش السوداني إحدى أبرز مؤسسات الحداثة التي وضع الاحتلال البريطاني لَبِنَاتِهَا قبل خروجه؛ فقد تأسَّست قوة دفاع السودان تحت القيادة الإنجليزية المباشرة في ٢٥ مايو ١٩٢٥م، ثم تمَّت سودنتها في الرابع من أغسطس ١٩٥٤م. ولقد حاول المستعمر تأسيسه على غرار النظريات العسكرية الغربية القائمة على الانفصال عن المجتمع، والابتعاد عن السياسة. وقد استفاد الجيش من التطور المهني والحداثي للتجربة البريطانية، لكنه لم يستطع الانفصالَ عن بيئته الاجتماعية، ومارس العمل السياسي على نحو واسع، وتؤكد ذلك المحطات التالية من تاريخه:

أ) مرحلة ما قبل الاستقلال: انحازت المؤسسة العسكرية للحركة الوطنية الداعية لاستقلال البلاد عن المستعمر منذ ١٩٢٤ م، وفي ظل قيادة البريطانيين للجيش؛ الأمر الذي أثار حفيظة المستعمر آنذاك. تأثر الجيل الأول من الضباط بالحركة الوطنية في مصر، وبالتيار اليساري، ونتج عن ذلك نشأة تنظيم الضباط الأحرار في الجيش السوداني.

ب) دعم الجيش للانتفاضات الشعبية: حيث انحازَ الجيشُ للانتفاضات الشعبية الثلاث التي حدثت في ١٩٦٤، ١٩٨٥، ٢٠١٩م، وبذا مثَّل الجيش العاملَ الحاسم في التغيير، وعادة ما يكون احتفاء المدنيين بالعسكريين كبيرًا بعد النصر وتغيير النظام.

ج) انقلاب الجيش على الحكومات المنتخبة: فتعاقبت ثلاثة أنظمة عسكرية على حكم السودان، وهذا النوع من الحكم هو الأطول عمرًا في السلطة؛ إذ امتدَّ حكم الرئيس الفريق إبراهيم عبود زهاء ست سنوات (٥٨-١٩٦٤م)، بينما حَكَمَ المشيرُ جعفر محمد نميري من مايو (١٩٦٩-١٩٨٥). ويشكِّل النظام العسكريُّ الحالي أطولَ فترة حكم شهدتها البلاد؛ حيث استولت حكومة الإنقاذ على السلطة منذ يونيو ١٩٨٩، واستمرت حتى ديسمبر ٢٠١٨م[١]. وقد كان السبب الأساسي في سقوط حكومة الإنقاذ فقدها لمقومات البقاء والتماسك الداخلي، بجانب قوة المعارضة وتماسكها. كما أسهمت كيانات إسلامية في إسقاط الحكومة، فتجمَّعت التيارات التي كانت تعمل للتغيير، وتلاحمت بمختلف أسمائها ودوافعها حتى أسقطت حكومة الإنقاذ في أبريل ٢٠١٩م، بالخروج الشعبي الواسع الذي شارك فيه شباب السودان بكافة انتماءاتهم، وكان السهم الأكبر فيه للقوى المعارضة التي انتظمت في تحالف الحرية والتغيير. ولم يطوِّر هذا التحالف برنامجًا واضحًا وتصورًا لما بعد سقوط الإنقاذ، بل اكتفى بالمبادئ العامة التي تتحدَّث عن قيم الحرية والعدالة والسلام، وانصبَّ جُلُّ تركيزهم على إسقاط الإنقاذ[٢].

انصاع الجيش مرةً أخرى لرغبة الشعب، وسانده في الإجهاز على ثورة الإنقاذ، وعقد شراكة مع قوى إعلان الحرية والتغيير بغرض إدارة المرحلة الانتقالية، تبلورت فيما بعدُ باسم الوثيقة الدستورية، وصادفت قبل أن يجفَّ مِدادها اعتراضات من قِبل بعض القوى التي شككت في جدواها.

إلَّا أنَّ الجيش فضَّ هذه الشراكة نتيجةً لانعدام الثقة بين الطرفين فأحدث ما يسمَّى بالإجراءات التصحيحية نتيجة للاختلافات التي نشبت بين الطرفين، ونتيجة للتفاعلات بعد الثورة، وخاصة فيما يتعلَّق بالوثيقة الدستورية والاتِّفاق الإطاري. وأثناء الفترة الانتقالية[٣] يمكن القول إنَّ القوى التي

(١) محروس أحمد حسن، المؤسسة العسكرية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان في الفترة من ١٩٥٦-١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤، ص١٢٦.

(٢) عمر عبد العزيز علي، العلاقات العسكرية السودانية، الخرطوم، دار سنان، ٢٠٢١.

(٣) اتفاق المرحلة الانتقالية في السودان فرص النجاح والعقبات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس ٢٠١٩م.

تبنَّت الثورة حملت بذور فنائها بنفسها؛ وذلك بسبب عدم وضوح رؤيتها، وغياب الانسجام والوحدة بين مكوناتها، وانعدام الثقة بين الفصائل السياسية المختلفة، واستبعادها لشريحة الشباب التي كانت من أكثر الشرائح تفاعلًا في ثورة ديسمبر، بجانب تماهي بعضها مع الأجندات والارتباطات الخارجية، والتراجع والتدهور العام الذي استمرَّ في المرحلة الانتقالية في كلِّ المجالات، كل ذلك حفَّز عددًا من المكونات الداعمة للثورة إلى إعادة النظر بهذا الخصوص، وأدَّى إلى فضِّ الشراكة بين المكون العسكري والمدني، وترتَّب عليه إعادة تشكيل خريطة التحالفات المؤثرة في الساحة، حيث أصبح عدوُّ الأمس صديقَ اليوم، وفي المقابل عدوُّ الأمس صديقَ اليوم، خاصة بعد حرب أبريل ٢٠٢٣م.

بناءً على ما تقدم، تُلاحَظ العَلاقة التفاعلية والتبادلية بين الأحزاب السياسية والعسكريين، على عكس ما يُشاع من أنَّ إخفاق نُظُم الحكم الديمقراطية تتحمل مسئوليته الأنظمة العسكرية؛ الأمر الذي يتَّضح من خلال النقاط التالية:

١- الانقلابات العسكرية في السودان هي صناعة حزبية بامتياز، حيث تقف الأحزاب السياسية من خلفها وتدعمها. وكما هو معلوم، فإنَّ انقلاب الفريق عبود في ١٩٦٤م كان من صناعة حزب الأمة، وانقلاب المشير نميري في مايو ١٩٦٩م كان صناعة يسارية، وانقلاب المشير عمر حسن البشير في ٣٠ يونيو ١٩٨٩كان صناعة الأحزاب الإسلامية.

٢- نجاح الأحزاب في استقطاب المؤسسة العسكرية للقيام بالتغيير، حيث عملت على استقطابهم بطرق مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

٣- الانقلابات الناجحة قُوبلت بالتأييد من قِبل القواعد العسكرية، أمَّا المحاولات الانقلابية التي لم يُكتَب لها النجاح فهي عديدة، وتشير أيضًا إلى عمق ثقافة العمل السياسي بين العسكريين؛ إما استجابةً لأحزابهم السياسية أو لدوافعهم الذاتية التي توافقت مع رغبات الأحزاب.

العوامل الداعمة للدَّور السياسي للمؤسسة العسكرية: وعلى الرغم من أن استيلاء المؤسسة العسكرية على نظام الحكم أمر مرفوض ولا تؤيده القوة الوطنية والدولية الرامية للتحول الديمقراطي، ومن أجله قامت ثورات الربيع العربي في العديد من الدول، فإنه في الحالة السودانية يتضافر عدد من العوامل لتشكل عناصر فاعلة وباعثة ومشجعة للانقلابات العسكرية، تتمحور حول عوامل تتعلَّق ببنية الأنظمة الديمقراطية والمدنية من جهة، وأخرى تتعلَّق بالجيش السوداني كمؤسسة عسكرية، وثالثة مردها للمجتمع وثقافته وتفضيلاته.

أما العوامل التي تتعلق ببنية الأنظمة الديمقراطية، فقد سبقت الإشارة إليها في الجزء الخاص بالأحزاب السياسية. وأمَّا العوامل التي تتعلق بالمؤسسات العسكرية ودَورها في التنمية، فقد شهدت الحقب العسكرية الثلاث التي مرَّ بها السودان توسعًا في إنشاء المشاريع الخدمية التي تتعلق بالمجالات الحيوية (التعليم والصحة والأمن)؛ ممَّا ساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وشهدت كذلك توسعًا في المشاريع التي تُسهم في الاقتصاد القومي، كل ذلك في مقابل ضعف أداء النُّظم الحزبية وعدم وضعها التنمية في سلَّم أولوياتها، وعجزها عن تلبية الاحتياجات الأساسية؛ الأمر الذي زاد من تأثير المؤسسة العسكرية في الحياة اليومية للمواطنين، وعزَّز من موقفهم في الحياة السياسية، لا سيَّما بعد التغيير الكبير الذي طال فلسفة العمل العسكري والأمني والتواصل مع قطاعات المجتمع المختلفة خلال فترة الحرب. إضافةً لذلك، فقد اتَّسع أُفُق العسكريين وتفاعلهم مع القضايا العامة في الدولة والمجتمع؛ نتيجة لارتفاع المستوى التعليمي لضباط القوات المسلحة[١].

وبالنسبة للعوامل التي تتعلَّق بالسياق والبيئة الداخلية في السودان، والتي أثَّرت على العلاقات المدنية-العسكرية وتتمثل في: الخصائص الاجتماعية لأهل السودان القائمة على التواصل والتفاعل بين المجتمع وبين الصفوة العسكرية، وعدم وضع

(١) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص٦٤.

حواجز اجتماعية تماشيًا مع متطلبات العمل العسكري؛ مما جعل منتسبي المؤسسة العسكرية مندمجين في الأنشطة المجتمعية، كما زاد التقارب بين المكونات العسكرية والمدنية لتنامي الوعي بحقيقة دَور المؤسسة العسكرية في حِفظ أمن البلاد، وبحجم المهددات الخارجية. وزاد هذا الأمر تأكيدًا الحروب التي يخوضها السودان.

نخلص من ذلك إلى أنَّ المؤسسة العسكرية استطاعت أن تؤدي دَوْرًا كبيرًا في زرع الولاء القومي وتعزيزه، سواء عبر هدفها الأسمى؛ وهو المحافظة على وَحدة البلاد وصيانة أراضيه، أو عبر التربية العسكرية التي تهدُف إلى تعزيز الانضباط والولاء للدولة وليس للقبيلة، بجانب أن المنتسبين إليها من جميع أطياف المجتمع السوداني؛ لذلك هي مؤسسة قومية، وتضطلع بمهام ذات بُعد قومي وليس جهويًّا أو قبليًّا؛ مما جعلها مؤسسة حيوية للحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي. بجانب أنَّ الأنظمة العسكرية استطاعت أن تُحدِثَ اختراقًا في عدَّة مجالات، أبرزها الأمن والتنمية، وذلك بفضل ما توفر لديها من إمكانات بجانب آليات الضبط والربط المؤسسي[١].

حاولت الأحزاب السياسية أن تستقطب القيادات العسكرية وتنفذ عبرها مصالحها الحزبية. ولا نستطيع أن نستثني الأنظمة العسكرية التي سيطرت على حكم البلاد وتربَّعت على عرش السلطة ردحًا طويلًا من عُمر الدولة السودانية من تعقيد قضايا السودان، ولن تتغير هذه الصورة إلَّا باتباع منهج الحوار وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وإن لم تخلُ محاولات الأنظمة العسكرية من إتاحة مساحة للحوار مع المعارضة، وإعلان العفو العام؛ وذلك من أجل وحدة الصف الوطني، ومنعًا لما يترتب على الصراع من مآلات لا تُحمَد عقباها، سواء كان في حقبة الإنقاذ أم في المرحلة الانتقالية بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨م.

تعرَّضت المؤسسة العسكرية لتحولات واستقطابات حادة في الآونة الأخيرة[٢]، واتهامات بأنها تعبِّر عن اتجاهات محددة، وتعالت الأصوات التي تنادي بإصلاحها، وهو سلاح ذو حدين، ويمكن أن يُستغَلَّ لتصفية الخصوم، كما يمكن أن يوظَّف لإضعاف المؤسسة العسكرية.

لا شكَّ أن للمؤسسة العسكرية دَورًا كبيرًا في المشهد السياسي وفي تحديد مستقبل البلاد، وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ المجتمع يفضِّل الحلول الديمقراطية عبر الانتخابات بدلًا من الانقلابات العسكرية، ولا سبيلَ لاستقرار إلا عبر حكم مدني تتراضى عليه جميع الأطراف، ولا تستثني أحدًا عبر توافق تام.

### ٣- الدَّور السياسي للحركات المسلحة في معضلة بناء الأمة:

هي حركات مطلبية انتظمت في الأقاليم الطرفية من البلاد في غرب السودان وشرقه، في الجنوب قبل الانفصال، أبرزها: الحركة الشعبية شمال جناح مالك عقار، وحركة جيش تحرير السودان جناح أركي مناوي، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، إضافة إلى مجموعات غير مسلحة تشمل مسارات الوسط والشرق والشمال، وهي حركات مطلبية قامت نتيجة لعوامل تتمثل في:

١- الغبن الاجتماعي والإحساس بالتهميش: تعتقد الحركات المسلحة أنها تعاني من تهميش متعمَّد من أنظمة الحكم في السودان بشقيها العسكري والمدني. وبالفعل زكَّى ذلك الاتجاه الاستعمار؛ وذلك حينما قَصَرَ التعليم على فئة محددة بغرض الاستفادة منها، بما يحقق مصالحه، وهذه الفئة المتعلمة كانت لها الحظوة في المناصب والتعيينات، كما اعتمد في إدارة الأقاليم البعيدة على شيوخ القبائل والإدارات المحلية، بينما كانت السلطة قابضة في المركز. ساعد على تزكية ذلك الشعور

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد المجذوب أحمد، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية: دراسة في أداء الاقتصاد السوداني خلال ٢٠٠٠-٢٠٠١م، الخرطوم: هيئة الأعمال الفكرية، ط١، ٢٠١٣م.

(٢) ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقارير، يونيو ٢٠٢٠.

المساحاتُ الشاسعة للسودان، وضعفُ السلطة المركزية. وقد سارت الأنظمة المتعاقبة على ذات النهج، واتَّجه نظام مايو بقيادة النميري إلى إعطاء الأقاليم بعض السلطات. كما اعتمدت حكومة الإنقاذ الفيدرالية على إتاحة قَدْرٍ أكبر من السلطات للأقاليم[١].

٢- التنمية غير المتوازنة: كان ذلك أيضًا دافعًا وراء قيام العديد من الحركات المسلحة التي رأت أنه لا سبيل لتحقيق المطالب إلا عبر السلاح. وعليه، فقد ظهرت حركة سوني في دارفور تطالب بحقها، وظهر فليب عباس غبوش في جبال النوبة، وظهر مؤتمر البجة في الشرق.

٣- تسبَّبت لجنة السودنة أيضًا في تعميق الشعور بالفوارق والشعور بالغبن، وكانت سببًا مباشرًا لقيام التمرد في ١٩٥٦م، حيث لم تراعِ تمثيلَ كل المناطق والأقاليم في المنطقة، وهكذا استمرَّ التمرد حتى انفصل الجنوب.

٤- تعرضت الحركات المسلحة للاستقطاب من قِبل الأحزاب السياسية، وتحالفت معها، ومن ذلك تحالف الحركات المسلحة مع الكيانات التي نشأت من أجل إسقاط حكومة الإنقاذ. ولكن هذه العلاقات تعرضت للشد والجذب كثيرًا، فتم الاتفاق على عزل النظام، وعدم الاعتراف بالمجلس العسكري الذي شُكِّل في أبريل ٢٠١٩م، ثم اختلفوا في تشكيل المجلس الثاني، ثم احتجوا على الاتفاقات التي تمَّت بين المجلس العسكري وقوة الحرية والتغيير، والتي لا تحمل همومهم ولا تعبِّر عن قضاياهم، واستمرت الاختلافات إلى أن وصلت لمرحلة الحرب.

شكَّل السلامُ الموقَّعُ في جوبا (٣ أكتوبر ٢٠٢٠) في عهد الحكومة الانتقالية فرصةً سانحة لنزع فتيل السلاح بين الحركات المسلحة والمؤسسة العسكرية، حيث طوى صفحة من النزاعات والعداءات، ولقد استجاب عدد من الحركات له، أبرزها: الحركة الشعبية شمال جناح مالك عقار، وحركة جيش تحرير السودان جناح أركي مناوي، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، إضافةً إلى مجموعات غير مسلحة تشمل مسارات الوسط والشرق والشمال[٢]، بينما لم توقِّع الحركة الشعبية جناح عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان (عبد الواحد محمد نور) مشترطة الاستجابة لمطالبها المتعلقة بتمثيلها في الحكم، بجانب الموافقة على علمانية الدولة، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية.

تسبَّب وجود الحركات في تفاقم الأزمات، وأصبح التعبير عن المطالب بِلُغة السلاح، وسادت مصطلحات الهامش، وتأثرت بهذه النزعة حتى الأحزاب العقائدية والطائفية، حيث يرى البعض أنَّ الذين يمثلون الهامش هم الذين أيَّدوا الدكتور حسن الترابي[٣]، بينما أهل شريط النيل هم مَن نالوا حظوة السلطة في حكومة المؤتمر الوطني، ولا شكَّ أنَّ ذلك تحول كبير في أُسس الانتماء الذي كان يتسامى على الروابط القبلية والجهوية إلى روابط وطنية وعقدية أسمى وأعمق، وأدَّى وجود الحركات لانتشار الأسلحة، وصارت تشكِّل مهددًا أمنيًّا. كما استقطبت العداءات المسلحة تجارَ الأزمات وأمراء الحرب وأصحاب الأجندات والمصالح الخارجية. والشاهد على ذلك وجود عناصر من دول أجنبية مختلفة تقاتل ضد الجيش القومي، لا لعداء مع المواطن السوداني وإنما من أجل أهداف ودوافع أخرى ذاتية ومحلية وإقليمية. ودفع الإحساسُ بالتهميش لاحقًا البعضَ لخيار الحرب كوسيلة لأخذ فرصة في الحكم والسلطة وانتزاعها تحت دعوى جلب الديمقراطية. والخلاصة أنَّ أزمة نُظُم الحكم والكيانات السياسية كانت سببًا وراء نشوء هذه الحركات المسلحة، التي ارتبطت أيضًا بتاريخ تكوين الدولة

(١) الهادي عبد الصمد، الحكم اللامركزي في السودان الخصائص الرئيسية وموجبات الإصلاح، الخرطوم: المؤتمر العلمي السنوي السادس لقضايا الإصلاح في السودان، الجمعية السودانية للعلوم السياسية، ٢٠١٤م.

(٢) مزدلفة عثمان، ما مصير اتفاق جوبا للسلام بعد التسوية السياسية بالسودان، الجزيرة نت، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/lkiEuzyf

(٣) مقابلة أجرتها الباحثة مع الأمين العام للمؤتمر الشعبي بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٢م.

الحديثة في السودان، وساهمت الحركات مثل غيرها في تعميق أزمة بناء الأمة التي لن تحل تحت نيران المدافع والبنادق.

**٤- الدَّور السياسي للقبيلة في معضلة بناء الأمة:**

كما سبق القول، فإن الأمة السودانية قائمة على التنوع، وتعدُّ القبيلة من أهم التكوينات الاجتماعية في السودان؛ حيث لا تنفصل عن البيئة، بل هي نتاج لهذه البيئة الاجتماعية التي تسودها علاقات متماسكة[١]. أما أهم التكوينات القبلية فهي: المجموعة النوبية، المجموعة البجاوية، المجموعة العربية، المجموعة الزنجية، وبداخل كل نوع من هذه المجموعات العِرقية الكبيرة يوجد عدد لا حصر له من القبائل والعشائر، موزعة بين أقاليم السودان. وعلى الرغم من أنَّ القبيلة مكون اجتماعي، فإنها في السودان تعدُّ من أهم التكوينات السياسية بالنسبة للأدوار والتأثيرات والتحولات التي أحدثتها في مسار الحياة السياسية بصفة عامة، وفي تأثيرها على التوافق الوطني وبناء الأمة على وجه الخصوص. وللوقوف على أثر القبيلة في قضية بناء الأمة، لا بدَّ من الأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

- للمكونات الطبيعية والجغرافية تأثير في تركيبة مفهوم القبيلة، ومن الصعوبة بمكان إيجاد قَدْرٍ مشترك من الصفات أو الخصائص البشرية التي تضمُّ ذلك الزخم من العِرْقيات في إطار واحد. وعليه، فإنَّ عدم وجود مصالح مباشرة أو صلات حضارية (دينية أو لُغوية) تجمع بين القبائل أمر يُنْذر بصعوبة الانسجام فيما بينهم[٢].

رغم ذلك، فقد عرف السودان منذ قرون عديدة نوعًا من التعايش بين الأعراق المختلفة، وتستقبل جميع أقاليمه العناصر العِرقية المختلفة، فلا يوجد إقليم محتكر من قِبل عنصر أو فئة عِرقية واحدة، ولكن هذا لم يمنع من حدوث بعض الصراعات بين القبائل التي تمثل مؤشرًا هامًّا في رسم هيكل العلاقات القبلية في السودان.

فتاريخيًّا استطاعت القبيلة أن تُحدث تأثيرًا كبيرًا على كلِّ الكيانات السياسية، كما مثَّلت عاملًا إيجابيًّا تجاه قضايا البناء الوطني في الدولة السودانية الوليدة، وفي حقبة ما قبل الاستعمار، عبر دَورها في إقامة الممالك أو مقاومة الاستعمار الأوربي. لكن بعد الاستقلال، شهدت هذه القبائل تحوُّلًا من الولاء القبلي إلى الولاءات الأقل وطنية[٣]؛ ممَّا أدى إلى تشتُّت الولاءات وعدم تكامل الهُويَّة الوطنية؛ ولكن دَورها تغيَّر فأصبحت معول هدم بدلًا من دَورها كرافعة للبناء. وكما سبقت الإشارة إلى استغلال ذلك العامل من قِبل المستعمر بالتفصيل في القسم الثاني من الدراسة، الذي تسبَّب على نحو كبير في تعميق مفهوم العنصرية العِرقية، عبر سياساته التفكيكية، حيث استفحلت قوة العصبيات ذات الأُسس القبلية والعشائرية والطائفية، وسيطرت على بعض النُّخب السياسية في السودان، واعتبرت القبيلة معيارًا لتولِّي الوظائف العامة بدلًا من الأخذ بمعيار المؤهلات والكفاءة. وترتَّب على ذلك الكثير من الفساد والضرر الذي لحق بالخدمة المدنية والمؤسسات الحساسة؛ الأمر الذي تسبَّب في أضرار بالغة، بل اعتبر البعض أنَّ ممارسة التمييز وعدم تقبُّل المختلف في العِرق والدين والطائفة أداة من أدوات التهجير القسري تُرتكَب في حق الشعب السوداني. إذن، لعبت القبيلة دَورًا متناميًا في الحياة السياسية من خلال تأثيرها في جميع الكيانات السياسية التي وظَّفتها لتحقيق مصالحها، وذلك على النحو التالي:

أ) تأثير القبيلة على الأحزاب السياسية: بالنسبة للأحزاب السياسية نجدها تماهت مع التوجهات الطائفية منذ تكوينها، لا سيَّما الأحزاب التقليدية التي تأثرت بشخصية زعيم الطائفة ورئيس القبيلة؛ إذ إنَّ معظم الأحزاب السياسية التقليدية آثرت التحالف مع الطائفية[٤]، فقَوِيَ تحالف حزب الأمة بالأنصار،

(١) بدر الدين عبد الله الإمام موسى، الصراعات القبلية في السودان الجذور والأبعاد، الخرطوم: زمام للطباعة والخدمات الإعلامية، يوليو ٢٠٠٤م، ص٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٢-١٤٣.

(٣) حسن علي الساعوري، القبيلة والسياسة السودانية دراسة حالة جبهة الشرق، مؤتمر النزاعات القبلية ومستقبل السلام في السودان، الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، مركز تحليل النزاعات، ص٤.

(٤) حول تأثير الطائفية على الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية،

واستمدَّ الحزب الاتحادي شرعيته من جماعة الختمية. هذه الممارسات الطائفية أدَّت إلى تشجيع النعرة العِرقية، كما أثرت على عمليات الترشيح والقرارات السياسية. وتحوَّلت الأحزاب من تنظيمات سياسية حديثة إلى كيانات تخدم مصالح القبيلة بدلًا من المصلحة الوطنية. ومن ثَمَّ أصبحت الأحزاب السياسية أداةً لتحقيق مصالح القبائل بدلًا من تمثيل الصالح العام؛ مِمَّا أفقدها دَورها الأساسي في تنظيم الحياة السياسية والديمقراطية.

ب) تأثير القبيلة على النسيج الاجتماعي: شهد السودان، وخاصة في إقليم دارفور، العديدَ من الصراعات التي قامت على أُسس قبلية، بجانب الصراع حول الموارد، وشكَّلت عائقًا رئيسيًّا أمام تحقيق التجانس الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وحالت دون بناء أمة موحدة تتجاوز الانتماءات القبلية، كما فاقمت من الانقسامات الاجتماعية، وزادت من الإحساس بالظلم والغبن بين مكونات المجتمع. كذلك عكست حرب أبريل ٢٠٢٣م بشدة استقطابًا حادًّا للقبيلة، حيث تجرَّدت عدة قيادات سياسية وحزبية من انتماءاتها السابقة، وتماهت مع انتمائها القبلي، بجانب كثير من المظاهر والأحداث الجارية على ساحة المعركة، التي عبَّرت عن الاحتقان والغبن الاجتماعي بين القبائل.

ج) تأثير القبيلة على المؤسسات السياسية: تسلُّل الولاءات القبلية والجهوية إلى المؤسسات الرسمية، مثل الخدمة المدنية والجيش، يؤدي إلى غلبة المصالح الثانوية على المصالح القومية وضياع المصالح العليا، كما يقنِّن الفساد السياسي الذي ينشأ ويُشجع عليه بواسطة الولاءات القبلية؛ مما يزيد من التعقيدات ويعمق الانقسامات داخل الدولة.

د) التأثير على الولاء القومي: تَعوق هذه الوضعية إمكانية بناء الولاء القومي وتعزيزه. فالولاء القبلي يتسلَّل إلى مؤسسات الدولة، ويعمل على تفكيك الهُويَّة الوطنية الموحَّدة التي يجب أن تكون الأساس للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما يرسِّخ الإحساس بأنَّ السلطة لا تعمل للصالح العام، وإنما للمصالح الخاصة والقبلية. لذلك تكررت محاولات الإطاحة بالأنظمة في الحالة السودانية، إذ تُحاول فئة الإطاحة بالنظام وتنجح، ثم تأتي فئة أخرى... وهكذا تضيع المصالح الوطنية العليا، وتستمر دورات الحكم الخبيثة في التعاقب والتوالي حتى ينهك الجسد السوداني.

نخلص إلى أنَّ دَور القبيلة في السودان لم يقتصر على الأبعاد الاجتماعية والسياسية فحسب، بل شمل أيضًا الأبعاد الثقافية والدينية التي ساهمت في تشكيل هُويَّة وولاء الأفراد والمؤسسات. تشير العديد من المعطيات إلى أنَّ توظيف القبيلة في المجال السياسي أسهم سالبًا في قضية بناء الأمة في السودان.

**خاتمة:**

تظلُّ قضية بناء الأمة في السودان التحدي الأكبر والمعضلة التي تحتاج إلى تضافر الحادبين على مصلحة الوطن من أبنائه لحلها. فتاريخيًّا نجح العديد من المؤسسات والكيانات السياسية في تعميق الولاء القومي وبناء أمة موحدة في السودان، بجانب الكيانات السياسية الوارد ذِكرها في الدراسة، ومنها: الطرق الصوفية التي زادت من التقارب بين القبائل المختلفة في السودان، وكان لها دَور بارز في جمع القبائل تحت راية دينية مشتركة، وتعزيز الولاء الديني فوق الانتماءات القبلية التقليدية. بجانب النظام التعليمي الذي أسهم في تعزيز الولاء القومي بين الدارسين بمختلف انتماءاتهم القبلية؛ مِمَّا ساهم في رفع مستوى الانتماء العام والتفكير الوطني بين الشباب السوداني.

أيضًا كان للنقابات ومنظمات المجتمع المدني في السودان

---

انظر: حسن علي الساعوري، ديمقراطية السودان الثالثة، الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين ٢٠٠٠، ص١٥٦ وما بعدها. وانظر حسن علي الساعوري، عسكريون وساسة... نظرية التحول الذاتي للحكم المدني، الخرطوم، مطابع العملة، ٢٠٠٠م.

دور حيوي في تعزيز الولاء العام منذ أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، ورغم طابعها الخدمي فإنها كانت تجمع بين أفراد من قبائل مختلفة؛ مِمَّا ساهم في تعزيز التعايش السلمي والاندماج بين أفراد متنوعين من القبائل في النشاطات الاجتماعية والسياسية. كذلك أسهمت الروابط الثقافية في إحداث نوع من الاندماج الفكري والمجتمعي الذي يتجاوز الحواجز القبلية والجغرافية والانتماءات التقليدية، وعزَّز من الانتماء العام، حيث جمعت الأندية الثقافية بين أفراد من أصول مختلفة. ومن أكبر المكاسب التي حقَّقتها منظمات المجتمع المدني تلك هو إقرار دساتير وقوانين منظِّمة لعملها بدلًا من الانحياز للتقاليد القبلية.

لعبت المكونات السياسية المتمثلة في الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية والقبيلة دورًا إيجابيًّا تجاه قضايا التوافق الوطني وبناء الأمة، خاصة في فترة التحرُّر من الاستعمار، مدفوعةً برغبة عارمة في محاربة المستعمر. وعليه، فإنَّ تعزيز الولاء القومي كان أحد التحديات التي واجهت السودان، والتي حاولت المؤسسات التعليمية والعسكرية تحقيقها لتعزيز الوحدة والتعايش السلمي بين كافة أبناء السودان.

وبمرور الوقت، أثَّرت معايير الانتماء للقبيلة والولاء للطائفة على السياسة السودانية، وأضعفت ولاء المواطنين للدولة. كذلك كان للأحزاب السياسية، سواء أكانت طائفية أم عقدية، دور مهم في تقسيم الناس إلى فئات من خلال استحواذها على عواطف الناس وتوجيهها الاتجاه الذي يخدم مصالحها، ومن ثَمَّ عملت على توجيه الرأي العام والحدِّ من القدرات الحرة المستقلة، كما أثرت في الكيانات السياسية الأخرى (المؤسسة العسكرية).

ويكمن حلُّ معضلة بناء الأمة في توفُّر إرادة وطنية صادقة، وإحلال لغة الحوار بكل أشكاله كبديل للغة الصراع؛ لأنه يقضي على العصبيات وكل مظاهر التَّفرقة من منطلق الوطنية والإنسانية المشتركة، والرغبة في العيش الآمن المستقر. وعليه، وبالرغم من الإشكالات المعضلة التي يتعرض لها السودان، فإنَّ أمامه فرصة تاريخية لتجاوزها وإعادة بنائه على أُسس جديدة، قوامها العدل وتصحيح أخطاء الماضي وإعادة صياغة الشخصية السودانية. هذا الادِّعاء تدعمه الفُرص التي أفرزتها الحرب الحالية، والتي وحَّدت وجدان غالبية أبناء الشعب، وزادت من الولاء الوطني، فانتظمت قطاعات كبيرة منه تدافع عن ترابه ومكتسباته، وزادت الوعي بالمخاطر التي تحيق به، وصحَّحت الكثير من المفاهيم، وأيقظت قِيَم التكافل. ولأول مرة تحارب الحركات المسلحة التي تمرَّدت على الدولة جنبًا إلى جنب مع القوات المسلحة، كما تفاعلت كافة قطاعات الشعب مع قضاياه. ومن ثَمَّ قدمت الحرب بانتقالها للمركز والوسط وتمددها دروسًا بالغة الأهمية، يمكن استثمارها لصالح بناء أمة سودانية موحَّدة في حال تصحيح أخطاء الماضي، وحدوث نهضة تُعيد القبيلة لمحضنها الاجتماعي الطبيعي بعيدًا عن الممارسات السياسية، وتُعيد الأحزاب لرُشدها حتى تؤدي وظائفها المتَّفق عليها، وتجعل المؤسسة العسكرية صمام أمان يعمل على حفظ وحدة البلاد، ويصون أمنها القومي، وهو أمر رهين بالتوافق بينها وبين القوى المدنية، وهو متطلَّب أساسي من متطلبات بناء الأمة السودانية.

# خريطة الصراع على الأرض ودلالاتها

عبد الرحمن فهيم*

**مقدمة:**

على الرغم من أن الاشتباكات بين الجيش والدعم السريع دارت رحاها في الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣، فإنها كانت لحظة انفجار وبروز لصراع هائل في غرف مفاوضات الاتفاق الإطاري ٢٠٢٣ والذي كان على رأس ملفاته إدماج "قوات الدعم" داخل الجيش وهو ما يعني عمليًا إنهاء وضعها الخاص الذي أسَّسه عمر البشير وتوسَّع وتضخَّم نفوذ قائدها حميدتي منذ ثورة فبراير ٢٠١٩، وهذا الوضع الخاص مَكَّنَ قوات الدعم من تعاظم قدراتها ورقعة نفوذها وانتشار مراكزها بطول السودان، خاصة في العاصمة ومحيطها، وقدرتها على خوض معارك على رقعة جغرافية واسعة ومرونة في التحركات نظرًا لطبيعة تسليحها بخلاف الحركات المسلَّحة التي تعامل معها النظام في السودان من قبل، وهذا ما جعل الحرب الحالية غير مسبوقة في الحالة السودانية من حيث نطاقها وقدرات أطرافها وتدخلاتها الخارجية، فقد شنَّت الحكومات السودانية حروبًا على الحركات الانفصالية المسلحة في أطراف البلاد طوال الفترة التي تلت الاستقلال في عام ١٩٥٦ والتي كانت غالبًا ما تقع في أطراف السودان جنوبًا أو غربًا أو شرقًا، لكن لم يحدث من قبل أن يشمل القتال الخرطوم وتخومها وكبرى مدنها، ما شكَّل صدمة جديدة لواقع رقعة الحرب الحالية، وتأتي أهمية العاصمة في رقعة المعارك الحالية بطبيعة الحال كونها مركز الحكم والثقل السياسي والمؤسسات الحكومية والسيادية وهو ما يعكس الرغبة الجامحة لدى الطرفين في حسم سيطرته السياسية والميدانية على البلاد بشكل كامل ومطلق بدون أنداد أقوياء، وهو ما انعكس على استمرار الاشتباكات بين الطرفين داخل الخرطوم وحرص كلاهما على السيطرة عليها ومراكز الحكم بها.

فما الذي يعنيه أن تشهد الخرطوم معارك تلك الحرب في ضوء مسار العمليات التي تجري على الأرض؟ وما دلالة خريطة المدن التي يتصارع عليها طرفا النزاع؟ وما تأثيرها على الأوضاع على الأرض بعد عام من بدء العمليات المسلحة؟، وهو ما تحاول هذه الورقة أن تجيب عنه من خلال التعرُّف على الأبعاد المشكلة للسودان والمؤثرة في رقعة النزاع الحالي، وتبدأ أولًا؛ بمراحل تطور الحرب والصراع على السيطرة، ثم ثانيًا؛ خريطة الصراع على الأرض وواقعه الميداني، ثم ثالثًا؛ أسباب ودلالات وتداعيات خريطة النزاع بين الطرفين والمدن التي يتصارعان عليها.

**أولًا - مراحل تطور الحرب والصراع على السيطرة**

جرت أحداث الحرب وفق مراحل حدَّدتها استراتيجيات وأهداف الطرفين لإدارتها وحسْمها لصالحه، وقد تغيَّرت وتيرتها بعد اصطدام كلا الطرفين بخلاف ما توقعه ميدانيا من الطرف الآخر، ما جعل مراحل الحرب الدائرة بين الطرفين ونتاج الاستراتيجية الدفاعية التي يتبعها الجيش يظهر منها تكرار تفوق قوات الدعم ميدانيًا في العديد من المدن والمناطق بما فيها المناطق الموالية للجيش، واضطرار الجيش في بعض الأحيان للانسحاب أمامها في معاودة الهجوم عليها واستعادة السيطرة منها، وهو ما عزز حالة التباين في بيانات الطرفين بجزئية السيطرة الميدانية ومرجع ذلك لهجمات قوات الدعم الخاطفة وضعف قدرتها على استدامة السيطرة وبطء الجيش وقدرته على إدارة الحرب على المدى الطويل وسنفصل في ذلك لاحقًا.

وتنقسم دولة السودان إداريًا إلى ١٨ ولاية، تدور الحرب في ١٠ ولايات منها بدرجات متفاوتة، بينما هناك ثماني ولايات ظلَّت آمنة لوقت طويل لأكثر من ١١ شهرًا من الحرب حتى هاجمت قوات الدعم بعضها، وظلَّ معظمها تحت السيطرة الكاملة

* باحث في العلوم السياسية.

للجيش السوداني وتشمل كلًّا من الشمالية، والبحر الأحمر، وكسلا، والقضارف، وسنار، ونهر النيل، والنيل الأزرق، والنيل الأبيض، والجزيرة، وخرج منها ولايات سنار والقضارف والجزيرة حيث طالتْهم نيران الحرب ولم تعُد آمنةً بنسبة كبيرة.

في المقابل، تُعَدُّ بقية الولايات مناطق حرب وتشهد عمليات عسكريةً محتدمةً يتبادل فيها الجيش السوداني وقوات الدعم السريع السيطرة، أولها ولاية الخرطوم بمدنها الثلاث؛ الخرطوم وبحري وأم درمان، وتُعَدُّ مسرح العمليات الرئيسي لأهميتها الاستراتيجية باعتبارها عاصمة السودان التي تحتضن مرافق الحكم والمطار الرئيسي وكل الوحدات والقواعد العسكرية الأساسية للجيش. بعيدًا عن الخرطوم، تُعَدُّ ولايات وسط السودان في إقليم كردفان الذي يضم ثلاث ولايات؛ شمال كردفان وجنوبه وغربه، وولايات الغرب في إقليم دارفور، ويضم خمس ولايات؛ شمال دارفور وجنوبه وغربه وشرقه ووسطه، من أشد المناطق التي تدور فيها رحى الحرب بصورة قاسية، وتنبع أهمية الولايات الثمانية في إقليمَي كردفان ودارفور، من أنها تمثل موطن الحاضنة الاجتماعية للدعم السريع، حيث تتمركز معظم القبائل التي تمثل المورد البشري الأساسي لتلك القوات في مناطق دارفور، بجانب أنها الممر الرئيسي لأي إمداد عسكري قادم من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، فضلًا عن أهمية موقع ولايات كردفان التي تتاخم ولاية الخرطوم، وتُعَدُّ بوابةً لها، إلى جانب وجود الحركة الشعبية-شمال، مجموعة عبد العزيز الحلو، في جنوب كردفان، وهي التي دخلت على خطِّ الصراع للقتال إلى جانب الدعم السريع[١].

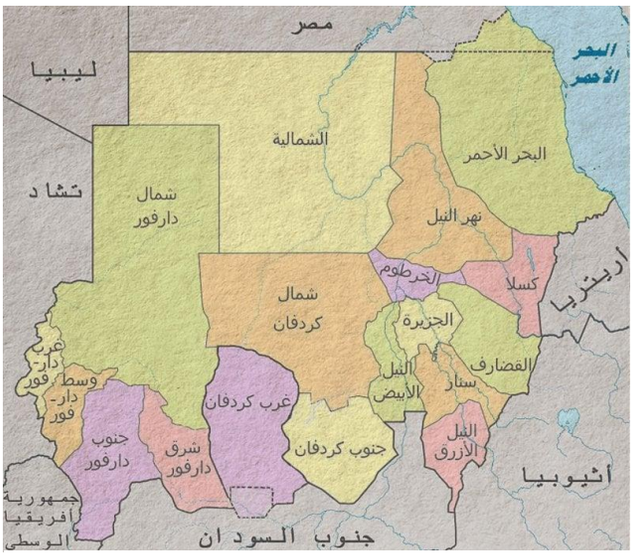


خريطة ولايات السودان

أما عن المراحل التي مرَّت بها الحرب فيمكن تقسيمها كالتالي:

- **الطلقة الأولى في الحرب:**

ليس معلومًا على وجه اليقين من صاحب الطلقة الأولى في الحرب الحالية، لكن كافَّة التحركات من الجانبين كانت تتجهَّز لبدئها، فعلى إثر إثارة الجيش بقيادة البرهان مسألة دمج قوات الدعم السريع بالقوات العسكرية الرسمية، وصلت حينها تعزيزات عسكرية كبيرة لقوات الدعم السريع إلى العاصمة الخرطوم، من سيارات قتالية دفع رباعي وجرارات تحمل مدرعات ومدافع كبيرة إلى مدينة أم درمان تحديدًا في الناحية الغربية للعاصمة. على الصعيد المقابل، بدأت تحركات لعناصر الجيش بأطراف القيادة العامة للقوات المسلحة، مع رفع حالة تأهُّب قصوى. وفي ١٣ نوفمبر ٢٠٢٢، ظهر البرهان، في خطاب مصور بثَّه التلفزيون الرسمي من قاعدة المرخيات العسكرية، وأمام حشد من الجنود، توعَّد فيه كلَّ من يقدح في مسيرة الجيش ومهنيَّته. وفي ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢، بعد يوم فقط من خطاب البرهان، وجَّه قائد الدعم السريع محمد دقلو، خطابًا رَدَّ فيه على تصريحات البرهان، واعتبر أنه وقادة الجيش "شغلهم الشاغل هو دمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني". وفي ١٥ أبريل ٢٠٢٣، بدأت الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، بداية من جنوب مدينة الخرطوم، تحديدًا في المدينة الرياضية، حيث يسكن قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو. وفي ١٦ أبريل ٢٠٢٣، بدأت الاشتباكات صباحًا، عناصر من الجيش تشتبك مع قوات الدعم السريع والجيش السوداني بالقرب من مطار الخرطوم[٢].

(١) عثمان عبد الحليم، حرب السودان تدخل شهرها السادس... إليكم خريطة السيطرة الميدانية، رصيف ٢٢، ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/1RyWYWFI

(٢) معمر إبراهيم، صالح الدهني، عام على الحرب في السودان.. إليك آخر

• **تحركات قوات الدعم في الأشهر الثمانية الأولى من الحرب (منتصف أبريل ٢٠٢٣ حتى أواخر ديسمبر ٢٠٢٣)[١]:**

يمكن قراءة وتيرة المعارك وتحركات قوات الدعم السريع من خلال مرحلتين:

**المرحلة الأولى**؛ تمثَّلت فيما حققته قوات الدعم السريع من مكاسب في الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب حتى منتصف يوليو ٢٠٢٣؛ حيث تفوَّقت قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي على الجيش، حيث كانت صاحبة المبادرة في الهجوم وسرعة الانتشار وتوسيع جغرافيا الاشتباكات ورقعة المعركة حتى في المناطق التي يحظى الجيش فيها بالدعم والتأييد مثل ولاية الجزيرة وعاصمتها ود مدني، فسيطرت على معظم الخرطوم في الأيام الأولى من الصراع مستفيدة من هجومها الخاطف على عدد من مقار الحكم الاستراتيجية في الخرطوم، مثل القصر الجمهوري ومباني الإذاعة والتلفزيون في أم درمان، ومطار الخرطوم، ومدينة مروي، والعديد من المواقع السيادية والحيوية في العاصمة والولايات التابعة لها، في حين لم يمكن للتفوق الجوي للجيش أن يكون فعَّالًا في مواجهات تدور في الشوارع وداخل المدن[٢].

**المرحلة الثانية**؛ شرعت قوات الدعم السريع في توسيع رقعة هجومها، حيث حوَّلت في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٣، اهتمامها إلى دارفور، كما أطلقت هجمات جديدة في ولاية كردفان، كما سيطرت على معظم مناطق ولاية الجزيرة وعاصمتها ود مدني، وأعلنت سيطرتها على كافة المدن الرئيسية في الطريق الرابط بين العاصمة وحتى نهاية ولاية الجزيرة وعمق ولاية سنار جنوبا، على بعد أكثر من ٣٠٠ كيلومتر، كما أعلنت عن سيطرتها على أكثر من ٨٠ بالمئة من مدن ومناطق إقليمي كردفان ودارفور، وضربت حصارًا على مدينة الفاشر كبرى مدن إقليم دارفور[٣].

• **الهجوم المضاد للجيش (أواخر ديسمبر ٢٠٢٣ حتى يوليو ٢٠٢٤)**

مع ظهور تعثُّرات لقوات حميدتي وتباطؤ زخم هجماتها وتحفُّز العديد من سكَّان المدن والقرى التي تهاجمها للقتال مع الجيش ضدها بسبب انتهاكاتها في المناطق التي تسيطر عليها؛ شَنَّ الجيش أولى هجماته المعاكسة الرئيسية في يناير ٢٠٢٤، وركَّز على الخرطوم الكبرى وولاية الجزيرة. واستعمل في هجومه المسيَّرات المسلَّحة، التي يذكر أن إيران زوَّدته بها، وحقَّق تقدُّمًا مستمرًّا في استعادة أجزاء كبيرة من أم درمان[٤]. وعدَّ قادةُ الجيش السوداني التقدُّم في أم درمان المرحلة الأولى في التخطيط لحسم "تمرد الدعم السريع" في العاصمة الخرطوم، والانتقال لاستعادة الولايات التي يسيطر عليها في دارفور والجزيرة. وفي هجوم مماثل، استعاد الجيش في فبراير ٢٠٢٤ أجزاء من مدينة أم درمان ومقر الإذاعة والتلفزيون[٥]، ووفق تصريحات سابقة لكبار قادة الجيش السوداني، فإن التوغُّل البري لاستعادة ولاية الجزيرة، التي يقطنها أكثر من ٦ ملايين شخص، من أيدي "الدعم السريع"، جرى الاستعداد له بخطوات محسوبة، تشارك فيها قوات من الفصائل المسلحة

---

التطورات ميدانيًّا، ومراحل تطور المعارك وسيناريوهاتها المقبلة (خرائط)، عربي بوست، ١٩ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٢ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3X4PKun

(١) بحكم أن قوات الدعم هي الطرف المهاجم في الغالب والجيش هو الطرف المدافع بحكم أنه صاحب السيطرة الأكبر على الجغرافيا السودانية فمن المهم التركيز على تحركات قوات حميدتي لفهم مراحل تطور المعارك ورقعتها.

(٢) عندما تتحدث البنادق: تطورات الصراع العسكري في السودان وآفاق الحل السلمي، مركز الإمارات للسياسات، ٧ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٥ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4ckHKun

(٣) ٩ أشهر من حرب السودان.. تحولات في السيطرة ولا حل في الأفق، سكاي نيوز عربية، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٦ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/S1bGMY3J

(٤) السودان: سنة من الحرب، مجموعة الأزمات الدولية، ١١ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٩ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3yJPDdO

(٥) محمد أمين ياسين، الجيش السوداني يسعى لتحويل عقيدته القتالية من الدفاع إلى الهجوم، الشرق الأوسط، ٢١ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4cMEkAl

الموالية للجيش[١].

- **معارك الفاشر وسنار (أبريل ٢٠٢٤ حتى أوائل يوليو ٢٠٢٤)**

مع اتجاه قوات حميدتي لتركيز هجومها على ولايات إقليم دارفور وبينما تراجعت حدَّة القتال في ولايات الخرطوم والجزيرة وتخوم سنَّار، مع تبادل للقصف المدفعي وقصف المسيَّرات في أم درمان والخرطوم بحري وولاية نهر النيل، مع أنباء عن تقدُّم الجيش شرقي وغربي ولاية الجزيرة، وسط السودان، تركَّزت حدَّة المعارك منذ أبريل ٢٠٢٤ في محيط مصفاة الجيلي، شمال العاصمة السودانية، ومحيط مدينة الفاشر في شمال دارفور[٢]، ثم تصاعد القتال في الولايات الجنوبية الشرقية التي كان مستقرَّة وفشلت قوات الدعم على مدار الأشهر العشرة الأولى من الحرب في تحقيق تقدُّم فيها مثل ولاية سنار والغضارف والنيل الأزرق وما تزال الاشتباكات جارية في بعض مناطق مدينة سنجة عاصمة ولاية سنار[٣].

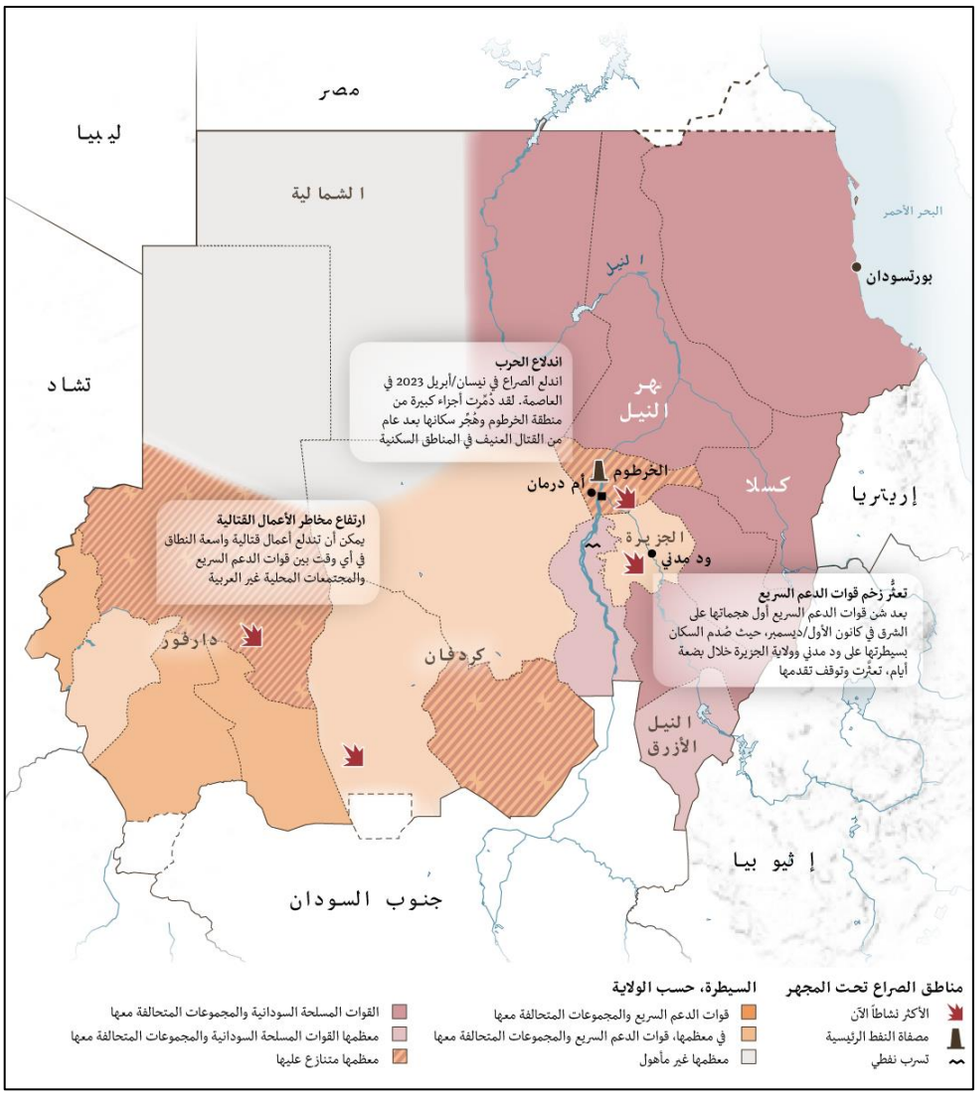


قسَّم الطرفان المتحاربان الرئيسيان البلاد بينهما إلى قسمين تقريبًا

المصدر: السودان: سنة من الحرب، أبحاث مجموعة الأزمات، https://bit.ly/3yJPD

## ثانيًا - خريطة الصراع على الأرض

تأتي أهمية القراءة الخرائطية للصراع الحالي في توفير نسق

(١) محمد أمين ياسين، الجيش السوداني يتكتم على تحركاته لاستعادة «الجزيرة»، الشرق الأوسط، ٥ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٩ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4bmW6c5

(٢) خالد عويس، الفاشر.. معركة تنذر بتقسيم السودان، الشرق للأخبار، ٥ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3xF4shw

(٣) راجع:

١- "الدعم السريع" يعلن سيطرته على مدينة سنجة الرئيسية جنوب شرق السودان، الشرق للأخبار، ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/aVortAiJ

٢- تجدد الاشتباكات في الفاشر والجيش السوداني يحاصر الدعم السريع غربي سنار، الجزيرة نت، ٢٨ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/QYB3aMFk

منظم لفهم نطاق النفوذ والسيطرة بين طرفي الصراع، وهو يتضمَّن التمثيل المرئي للعناصر الأساسية والجهات الفاعلة والديناميكيات داخل الصراع للحصول على نظرة ثاقبة لأسبابه وآثاره على ديمجرافيا الصراع:

**١. خرائط السيطرة الميدانية بين طرفي الحرب**

وبعد مضي أكثر من عام على الاشتباكات العنيفة بين الجيش والدعم السريع في الخرطوم وعدد من المدن السودانية الأخرى؛ بدأت ملامح سيطرة كلٍّ من طرفي النزاع تظهر بشكل واضح على الأرض، على الرغم من استمرار حرب البيانات المستعرة بينهما. وتتغير خريطة السيطرة الميدانية مع استمرار الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣، ويزداد الجدل بشأن حقيقة الغلبة على الأرض؛ حيث خرجت تصريحات متضاربة من طرفي الحرب زعم فيها كلُّ طرف أنه يبسط سيطرته، وأن الطرف الآخر يخسر ويتراجع. وهذا الجدل حول خريطة السيطرة متفهَّم إذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة حرب المدن، التي تجعل من الصعب استمرار الارتكازات العسكرية في مواقع ثابتة لمدة طويلة.

ومن المهم قبل الشروع في توضيح مستجدَّات الواقع الميداني ينبغي الإشارة إلى ثلاثة نقاط توضيحية[١]:

الأولى؛ أن هناك فرقًا بين السيطرة الميدانية وبين الانتشار العسكري، فالانتشار يعني وجود القوات العسكرية على أكبر رقعة جغرافية في المحيط، ولا يقتضي بالضرورة أن الأمر استتبَّ لهذه القوة بالسيطرة على تلك الرقعة. وبالتالي، فلا يمكن اعتبار وجود مليشيات الدعم السريع أو الجيش الوطني في منطقة ما أن ذلك الطرف يسيطر سيطرة كاملة على تلك المنطقة.

أما النقطة الثانية؛ فهي أن هذه الحرب تدور بين طرفين غير متماثلين. فمن جهة، هناك الجيش السوداني باعتباره منظومة متكاملة، تضم قوات جوية وقوات بحرية وقوات مشاة وسلاح الدروع وسلاح المدفعية. ولهذا الجيش مقرات ومعسكرات معروفة في جميع أنحاء البلاد ينطلق منها للتصدي لقوات الدعم السريع. وفي المقابل، فإن الأخيرة عبارة عن ميليشيات مدرَّبة، ولا تضم في هيكلها أسلحة متنوِّعة كما يوجد لدى الجيش النظامي. ورغم أن قوات الدعم السريع كانت لها مقرَّات محدَّدة، إلا أن الجيش السوداني سيطر على كثير منها في بداية الحرب. وفي المقابل، جعلت مليشيات الدعم السريع من بيوت المواطنين مقرَّات لها، وهذا يُصَعِّبُ من تحديد مناطق السيطرة على وجه الدقَّة.

أما النقطة الثالثة؛ فهي أن الواقع الميداني ديناميكي وشديد التغيير، حيث تتغيَّر العديد من مناطق السيطرة مع استمرار الحرب، ولم يصل الأمر بعد إلى استقرار ميداني يسيطر فيه كلُّ طرف على ما تحت يده من المناطق بشكل كامل، وعلى هذا، فإن استمرار المعارك والتغيرات التي تطرأ على خريطة السيطرة تمنعنا من الجزم بحدود فاصلة ومستقرَّة ودقيقة بين مناطق سيطرة كلٍّ من قوات الجيش الوطني السوداني ومليشيات الدعم السريع.

وحتى نهاية كتابة هذا التقرير في بداية يوليو ٢٠٢٤، كانت المعارك محتدمةً في الخرطوم ونواحيها وتدور المعارك حول مقر الإذاعة والتلفزيون، الذي تسيطر عليه مليشيات الدعم السريع منذ بداية الحرب، وكان أحدث نتائجها استعادة الجيش السيطرة على مقر الإذاعة والتلفزيون في أم درمان على الضفة الغربية للنيل[٢]، بينما تشن قوات الدعم السريع هجومًا واسعًا على مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دافور مع تتابع ضربات طيران الجيش لقوات الدعم التي تحاول السيطرة على المدينة وسط أنباء عن كارثة إنسانية بسبب المعارك والحصار المفروض عليها[٣].

---

(١) الصراع في السودان.. تطورات الواقع الميداني وآفاق الحل السياسي، المسار للدراسات الإنسانية، ٢٤ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3wVJ0V4

(٢) وسط حرب الجنرالين.. كيف تبدو خريطة الصراع في السودان؟، قناة العربي، ٢٤ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Ko01ug

(٣) تجدد معارك الفاشر والبرهان وبلينكن يبحثان وقف التصعيد واستئناف المفاوضات، الجزيرة نت، ٢٩ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٣٠

على الأرض، لم يستطع أي طرف هزيمة الآخر، إذ لا يزال الجيش يُسيطر على معظم أرجاء البلاد، خاصة في الشمال والشرق. فالجيش السوداني؛ يحافظ على مراكزه وسط الخرطوم، في القيادة العامة، ومعسكر سلاح المدرعات، ومعسكر سلاح المهندسين في أم درمان الذي تمكَّن من فكِّ الحصار عنه في منتصف فبراير ٢٠٢٤، وتُسيطر الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال، وحركة تحرير السودان، المتحالفتان معه، على مناطق من جنوب كردفان والنيل الأزرق وشمال دارفور. بينما قوات "الدعم السريع"؛ تتركَّز سيطرتها في جنوب البلاد وغربها؛ في مختلف ولايات دارفور، وغرب وشمال كردفان، والجزيرة والنيل الأبيض، وأجزاء محدودة من ولايات الشمالية وشمال دارفور والقضارف وسنَّار. ومنذ أشهر الحرب الأولى، يسيطر "الدعم السريع على القصر الجمهوري في الخرطوم، وعدد من الوزارات. ويُحاصر المنطقة العسكرية وسط العاصمة التي لا يزال يسيطر على مطارها الدولي[١].

**وسنحاول هنا رفع الواقع الميداني في السودان محدَّثًا قدر الإمكان، عبر تقسيم خريطة الانتشار والسيطرة إلى خمسة أقسام:**

**أ) الخرطوم:**

لا تزال العاصمة الخرطوم، باعتبارها أول ساحة معركة كبرى في هذه الحرب، محل نزاع كبير بين طرفيها، إذ لم يتمكن أحد منهما من حسم المعركة بشكل كامل. ويرجع ذلك إلى أن قتال المدن من بين البيئات القتالية الأكثر صعوبة في الحركة. كما أن المباني في المدينة تحدُّ من المجال الجوي الذي يمكن أن تستخدمه الطائرات أو المسيَّرات، وحيث إن الجيش السوداني يتفوَّق على "الدعم السريع" بأنه يمتلك سلاحًا جويًّا، فإن القتال في الخرطوم قَيَّدَ هذه الميزة نسبيًّا. ذلك أن بإمكان قوات الدعم السريع، باعتبارها قوة برية سريعة الحركة، استخدام مباني المدينة لصالحها لتجنُّب قصف القوات المسلحة السودانية[٢].

**حرب الجسور في العاصمة:**

تفرض الطبيعة الجغرافية المتميزة للخرطوم على طرفي الصراع خوض معركة الجسور، التي تمثِّل مفتاح السيطرة على العاصمة، ويربط مدن العاصمة الثلاثة ١٠ جسور بالإضافة إلى جسر الدباسين على نهر النيل الأبيض، الذي ما زال قيد الإنشاء منذ ٢٠٠٣، فهناك ٥ جسور على نهر النيل الأزرق، و٣ جسور على نهر النيل الأبيض، وجسران على نهر النيل، وتختلف الأهمية الاستراتيجية لكلِّ جسر حسب الدور الذي يمكن أن يلعبه، لكن الجسور المؤدِّية نحو القصر الجمهوري ومقر القيادة العسكري ومطار الخرطوم، تمثِّل الأخطر، والسيطرة عليها يحرم الطرف الآخر من حرية الحركة والمناورة من مركز العاصمة وإليها، وعلى رأس هذه الجسور ذات الأهمية الاستراتيجية التي يشتد حولها القتال: جسر الملك نمر، وجسر النيل الأزرق، وجسر كوبر، على النهر الأزرق، وجسر النيل الأبيض وجسر الإنقاذ، على النهر الأبيض.

وتسيطر «قوات الدعم السريع» بصورة كاملة على جسري «سوبا» و«المنشية»، اللذين يربطان شرق مدينة الخرطوم بشرق مدينة بحري. كما تسيطر على جسري «الملك نمر» و«القوات المسلحة» اللذين يربطان شمال الخرطوم بجنوب بحري، وتسيطر أيضًا على جسر «توتي» الذي يربط وسط العاصمة بجزيرة توتي حيث ملتقى النيلين الأزرق والأبيض وبداية نهر النيل. ويسيطر «الدعم السريع» أيضًا على جانب من جسر «خزان جبل أولياء» الذي يربط جنوب الخرطوم بجنوب مدينة أم درمان. ويتقاسم الجيش و«الدعم السريع» السيطرة على جسر «الفتيحاب» الرابط بين أم درمان والخرطوم، إذ يسيطر الجيش عليه من جهة أم درمان، وتسيطر «الدعم السريع» على الجانب الآخر. وينطبق السيناريو نفسه على جسر «النيل الأبيض» الذي يربط المدينتين، في حين خرج جسر

---

مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/P0qPC9Di

(١) وسط حرب الجنرالين.. كيف تبدو خريطة الصراع في السودان؟، مرجع سابق.

(٢) الصراع في السودان.. تطورات الواقع الميداني وآفاق الحل السياسي، مرجع سابق.

«شمبات» الرابط بين بحري وأم درمان من الخدمة بعد تدميره في نوفمبر 2023، وتتضارب المعلومات بشأن السيطرة على جسري «كوبر» و«النيل الأزرق». ويتعرَّض الآن جسر «الحلفايا»، الذي كان الطرفان يتقاسمان السيطرة عليه شرقًا وغربًا، إلى تدمير واتهامات متبادلة حول الجهة التي تسبَّبت في ذلك[١].

**مناطق سيطرة الجيش وحلفائه:**

يسيطر الجيش على مقرات حكومية رئيسية، ويحافظ على تمركزاته وسط الخرطوم، وبالأخص في القيادة العامة للجيش، ومعسكر سلاح المدرعات ومعسكر سلاح المهندسين. وفي "الخرطوم بحري"، إحدى مدن العاصمة السودانية الثلاث، يحتفظ الجيش بمقراته الرئيسة، وهي "سلاح الإشارة" على ضفة النيل الأزرق، ومقر "سلاح الأسلحة والذخيرة" بمنطقة "الكدرو العسكرية"، التي تقع في شمال مدينة بحري، ومعسكر "حطاب" شمال شرق المدينة، ومعسكر "العيلفون" في الجنوب الشرقي لمدينة بحري، ووسط وغرب مدينة الخرطوم[٢]، ومنذ يناير ٢٠٢٤ ومع تحول الجيش من الدفاع للهجوم حقَّق الجيش تقدُّمًا في أم درمان من الشمال -التي ظلَّ مسيطرًا عليها- نحو وسط المدينة، واستعاد السيطرة على مقر الإذاعة والتلفزيون وزحف جنوبًا وغربًا لطرد الدعم السريع من الأحياء التي ينتشر فيها، أما في الخرطوم بحري، فشنَّ حملةً عسكريةً كبيرةً منذ مارس ٢٠٢٤، وحقَّق تقدُّمًا في شمال المدينة ويتَّجه جنوبًا نحو المناطق الأخرى لتحريرها، وفي منطقة شرق النيل حتى جسر سوبا الذي يربط شرق النيل مع الخرطوم ليس للجيش وجود فيه إلا في أجزاء من العيلفون وقاعدة حطاب العسكرية[٣].

**مناطق سيطرة الدعم السريع:**

تنتشر "قوات الدعم السريع" في العاصمة بصورة أكبر، والتقدُّم الذي حقَّقه في العاصمة دفع "البرهان" لنقل مقر إدارة البلاد إلى بورتسودان، حيث يُسيطر الجيش السوداني على شرق البلاد وشمالها. هذا الانتشار الذي تتمتَّع به مليشيات الدعم السريع في العاصمة يتمثَّل في وضع ارتكازاتها في الطرقات، والمداخل، وتطويقها لمواقع الجيش العسكرية. ورغم أن البعض يقلل من أهمية هذه المواقع باعتبار أن "معظمها عبارة عن مكاتب إدارية، وأن الجيش انسحب من بعضها لعدم أهميتها العسكرية"، فإن بعض تلك المواقع له أهمية رمزية معتبرة كالقصر الجمهوري[٤]. وإجمالا، يمكن القول إن هناك الانتشار الأوسع في الخرطوم لمليشيات الدعم السريع، لكن الجيش السوداني ما زال يسيطر على معسكرات مهمة تتعرَّض للحصار.

**ب) دارفور**

تقليديًّا، يُعَدُّ إقليم دارفور المعقل الرئيسي لمليشيات الدعم السريع، الذي تنحدر منه قياداتها وأغلب عناصرها، وتنتشر به القبائل الداعمة لها. وربما هذا ما يفسِّر السيطرة التي تتمتَّع بها قوات حميدتي على أغلب الإقليم. وإزاء ذلك، يبدو أننا أمام مشهد تصعيدي في دارفور، فرغم سيطرة مليشيات الدعم السريع على أربع ولايات من أصل خمسة تشكل إقليم دارفور، إلا أن الجيش يتحرك لسلبها هذه السيطرة. وخلال ذلك، تشتد الأزمة الإنسانية ويتصاعد خطر المجاعة في الإقليم.

**مناطق سيطرة الجيش وحلفائه:**

ورغم تلك السيطرة الواسعة لقوات الدعم، تظل مدينة الفاشر، التي هي مركز ولاية شمال دارفور وأكبر مدن إقليم

(١) أحمد يونس، حرب السودان تعود إلى تدمير الجسور الاستراتيجية في العاصمة، الشرق الأوسط، ١ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٨ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/SAZp798i

(٢) النور أحمد النور، غاب الحسم وتوسعت المواجهات.. أبرز محطات الصراع بين الجيش والدعم السريع بالسودان، الجزيرة نت، ١٣ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٤ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/0o6GRoTl

(٣) المرجع السابق.

(٤) خارطة السيطرة العسكرية والنفوذ بعد عام على حرب السودان، صحيفة التغيير، ١٥ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٣ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/CWozJjvI

دارفور خارج سيطرة "الدعم السريع" وهي مدينة تضم ٢,٥ مليون من السكان والنازحين، والعاصمة الوحيدة من بين عواصم دارفور الخمس التي قاومت قوات الدعم السريع منذ بداية حربها مع الجيش، وتحظى مدينة الفاشر بأهمية استراتيجية، حيث تعدُّ مركزًا رئيسيًّا لأبرز قادة حركات الكفاح المسلَّح في المنطقة، وتتمتَّع بموقع جغرافي حيوي، إذ تحدُّها من الغرب تشاد ومن الشمال الغربي ليبيا، مما يعزز أهميتها كنقطة تلاق للمصالح والصراعات. كما تعد الفاشر واحدة من أقدم المدن في إقليم دارفور تاريخيًّا، وتحتضن معظم مقرَّات المنظمات والهيئات الدولية، كما تضم ٥ مستشفيات رئيسية، ٣ منها تعمل بنصف طاقتها الاستيعابية، حيث تشكِّل هذه المستشفيات الركيزة الأساسية لتقديم الخدمات الصحية للسكَّان المحليّين. وقد استوْلت قوات حميدتي على مليط الاستراتيجية، على بعد ٦٠ كيلومترًا من الفاشر، وقد تجدَّد القتال فيها خلال فبراير ٢٠٢٤، الأمر الذي تسبَّب في موجات نزوح واسعة، حيث بدأ الجيش الاشتباك بشنّ غارات جوية استهدفت مواقع الدعم السريع في الأحياء الشمالية والشرقية من المدينة[١]، وما تزال محاولات الاقتحام من قبل قوات الدعم ومقابلها ضربات طيران الجيش وصد هجمات قوات الدعم مستمر حتى وقت كتابه هذا التقرير (يوليو ٢٠٢٤)[٢].

**مناطق سيطرة الدعم السريع:**

بعد تعثُّر سيطرة حميدتي على كامل الخرطوم، وانهيار مقولة إن الدعم السريع يحاصر قادة الجيش داخل أسوار القيادة العامة، رمى حميدتي ثقله في إقليم دارفور. وتمكَّنت مجموعاته المتمرِّدة خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٣، من السيطرة على عواصم أربع ولايات من أصل خمسة تشكِّل إقليم دارفور، وهي: نيالا مركز ولاية جنوب دارفور وثاني أكبر حواضرها، والضعين مركز ولاية شرق دارفور، وزالنجي مركز ولاية وسط دارفور، بالإضافة إلى الجنينة مركز ولاية غرب دارفور[٣].

**ج) إقليم كُردفان:**

يضم إقليم كُردفان ثلاث ولايات رئيسية، وهي شمال كُردفان وعاصمتها الأبيض، وجنوب كُردفان وعاصمتها كادوقلي، وغرب كُردفان وعاصمتها الفولة، ويحده من الشرق العاصمة الخرطوم، ومن الغرب إقليم دارفور، وهو ما يعطي له أهمية كبرى في خريطة السيطرة في السودان؛ ذلك أنه يُستخدم للدعم اللوجستي بين الخرطوم ودارفور، ويحتضن الإقليم كذلك "قاعدة الأبيض"، التي هي بمثابة منصة لمقاتلات الجيش في ولاية شمال كردفان، كما أنها تمثِّل مقرًّا دائمًا لطائرات النقل ولمراكز الصيانة. وبالتالي، فإن الطرفين معنيَّان بالسيطرة على "كُردفان" لموقعها الذي يلعب دورًا جوهريًّا في هذه الحرب[٤].

**مناطق سيطرة الجيش وحلفائه:**

وترجع السيطرة حاليًّا على معظم الإقليم إلى الجيش السوداني، الذي يتواجد في مقارّه العسكرية في "الأبيض" شمال كردفان، و"كادوقلي والدلنج" جنوب كردفان، و"بابنوسة" غرب كردفان. وقد تمكَّن الجيش أخيرًا من الانفتاح في ولاية شمال كردفان منطلقًا من عاصمتها الأبيض، ومدعومًا بتحركات من النيل الأبيض، والتي تحاول فتح الطريق بينها ومدينة تندلتي بالولاية. وأعلن الجيش اكتمال تأمين عدد من المرافق الاستراتيجية كمطار الأبيض وفتح عدة طرق مع بلدات أخرى بالولاية[٥]. وفي ٨ مايو ٢٠٢٤ أعلن الجيش السوداني استعادة

(١) لوبوان: القتال بالسودان يشتد حول شمال دارفور، الجزيرة نت، ٩ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/BsYLhOyP

(٢) تجدد الاشتباكات في الفاشر والجيش السوداني يحاصر الدعم السريع غربي سنار، الجزيرة نت، ٢٨ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/QYB3aMFk

(٣) معمر إبراهيم، صالح الدهني، عام على الحرب في السودان.. إليك آخر التطورات ميدانيًّا، مرجع سابق.

(٤) الصراع في السودان.. تطورات الواقع الميداني وآفاق الحل السياسي، مرجع سابق.

(٥) السودان.. كيف بدأت الحرب وما خريطة السيطرة الميدانية؟، الشرق للأخبار، ١٦ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٩ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط

قاعدة عسكرية وسيطرته على معسكر قوات الاحتياط المركزي التابع للشرطة السودانية بمدينة الأبيض من "الدعم السريع"[١].

**مناطق سيطرة الدعم السريع:**

صعَّدت قوات حميدتي هجماتها في الإقليم منذ أشهر، حيث أعلنت سيطرتها على بلدة "أم روابة" الاستراتيجية بولاية شمال كردفان، لكنها انسحبت منها بعد ذلك، ويرجع هذا الانسحاب - وفق مراقبين- إلى أن "الدعم السريع لا يملك حاضنة شعبية واسعة في كردفان، ما يجعل هجماته على مدن وبلدات الإقليم أشبه بغارات قبلية يتمُّ فيها قتل العسكريّين وترويع المدنيّين ونهب الأسواق والمتاجر، ثم الانسحاب مع "الغنائم". ومع بداية الحرب سيطرت الدعم السريع على مطار الأبيض وفرضت ما يشبه الحصار على المدينة حتى آخر التقارير المتوفِّرة عنها في ٨ مايو ٢٠٢٤[٢]، لتقييد الجيش ومنع انتشاره الذي تمَّ مؤخَّرًا، إلى جانب وقف حركة الطيران المقاتل الذي كان ينطلق من قاعدة الأبيض الجوية في السابق ويقاتل الجيش بشراسة لفتح الطريق القومي الرابط بين مدينتي الأبيض وكوستي. أما ولاية غرب كردفان، فتشهد اشتباكات عنيفة ومستمرة منذ نهاية فبراير ٢٠٢٤، حيث حشدت الدعم السريع قواتها بشكل كبير وشنَّت هجومًا على مقر الفرقة ٢٢ بمدينة بابنوسة، وتتواصل الاشتباكات بالأسلحة الثقيلة والمسيَّرات، حيث تهاجم الدعم ويتصدَّى الجيش وقد أعلنت قوات الدعم السريع في ٢٠ يونيو ٢٠٢٤ عن سيطرتها بالكامل على مدينة الفولة ذات الأهمية الحيوية وعاصمة ولاية غرب كردفان[٣]. أما في جنوب كردفان فتقطع الدعم السريع الطريق ما بين مدن الدلنج وكادقلي، وتحاول التوغُّل وسط إعلان من الجيش بأنه يتصدَّى لهجمات الطرف الآخر، لكن طرفًا ثالثًا يزيد تعقيدات الوضع، هو الحركة الشعبية - الشمال، والتي تحاول الخروج من مناطق سيطرتها إلى مواقع جديدة لتنفيذ هجمات من وقت لآخر على مقار الجيش في مدن الولاية المختلفة[٤]، وفي ٤ يوليو ٢٠٢٤ أعلنت قوات الدعم عن سيطرتها على منطقة الميرم الحدودية مع جنوب السودان التي تضمُّ أحد اللواءات التابعة للجيش بولاية غرب كردفان، وبهذا الإعلان أصبحت قوات «الدعم السريع» تسيطر على إقليم دارفور الشاسع غرب البلاد وأجزاء من المناطق الجنوبية[٥]. وإجمالا، فإن الجيش السوداني ما زال يسيطر إلى حدٍّ كبيرٍ على "كُردفان"، الإقليم الرابط بين الخرطوم ودارفور، غير أن تلك السيطرة ما زالت مهدَّدة بسبب غارات "الدعم السريع"، التي تكثفت في الأسابيع الأخيرة.

**د) الولايات الشمالية والشرقية:**

يسيطر الجيش السوداني بشكل كامل على ولايات: الشمالية، ونهر النيل، وكسلا، والبحر الأحمر، وهذا يشكل نقطة قوة له. وتعد المدينة الأهم في هذا الإقليم هي بورتسودان، التي انتقل إليها البرهان لإدارة البلاد منها، في ظلِّ الاشتباكات الدائرة في الخرطوم. وترجع أهمية هذه المنطقة إلى وجود قاعدة جوية في "مروي"، التي يمكن أن يستخدمها الجيش في تلقِّي إمدادات من الدول الأخرى. وقد فطنت قوات الدعم السريع لذلك، ولهذا السبب هاجمت قاعدة "مروي" في بداية الحرب ١٥ أبريل ٢٠٢٣، لكنها لم تتمكَّن من الاحتفاظ بها، بعد أن شَنَّ الجيش السوداني هجومًا مضادًّا واستعاد السيطرة عليها سريعًا[٦].

---

التالي: https://2u.pw/DLkNj7tR

(١) منى عبد الفتاح، معارك الأبيض تعيد شراسة المواجهات في حرب السودان، إندبندنت عربية، ٨ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/aRQF7bE4

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمد أمين ياسين، «الدعم السريع» تسيطر على «الفولة» عاصمة غرب كردفان، الشرق الأوسط، ٢٠ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/dJXylSsn

(٤) المرجع السابق.

(٥) قوات «الدعم السريع» تعلن سيطرتها على منطقة حدودية بين السودان وجنوب السودان، الشرق الأوسط، ٤ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/MZSVxJ7h

(٦) الصراع في السودان.. تطورات الواقع الميداني وآفاق الحل السياسي،

**هـ) ولايات الجزيرة والنيل الأبيض وسنار:**

تنبع أهمية ولاية الجزيرة -التي تبعد عن العاصمة السودانية الخرطوم حوالي ٢٠٠ كيلومتر- من أنها الرابط الرئيس لكل الطرق القومية التي تتحرَّك عليها إمدادات الغذاء والصحة وغيرها. كما أنها الحاضنة الأساسية للاقتصاد السوداني، لأن بها مشروع الجزيرة؛ وهو المشروع الزراعي الأكبر في السودان، وبها كذلك رئاسة هذا المشروع، فضلًا عن أن هذه الولاية تحوي ما لا يقل عن ٢٠٪ من قاعدة الصناعة في السودان، ومدينة ود مدني، هي عاصمة ولاية الجزيرة وسط السودان، ومن أقدم مدنه، ويرجع تاريخ إنشائها إلى القرن السادس عشر الميلادي في عهد مملكة الفونج، وتبعد نحو ١٨٠ كيلومترا جنوب الخرطوم، وتربط المدينة العاصمة الخرطوم بميناء بورتسودان شرقي السودان وعددًا من مدن ولايات السودان عبر شبكة من الطرق البرية المعبَّدة[١].

**مناطق سيطرة الدعم السريع:**

شَكَّلَ استيلاءُ قوات الدعم السريع على مدينة "ود مدني"، عاصمة ولاية الجزيرة، في ديسمبر ٢٠٢٣، مفاجأة لكثيرين خاصة من داعمي الجيش. فبعد يومين تقريبًا من المعارك تفاجأ أهالي المدينة بانسحاب الفرقة الأولى مشاة من الجيش من مقرها، ودخول مليشيات الدعم السريع إلى المدينة[٢]. ومن المرجَّح أن ذلك ساعد "الدعم السريع" على استهداف ولايتي سنار والنيل الأبيض، باعتبار أن السيطرة على ولاية الجزيرة تقطع طريق الإمدادات لقوات الجيش السوداني في هاتين الولايتين. ذلك أن تحرُّك العربات والشاحنات التي تنقل الإمدادات لولاية سنار الملاصقة لولاية الجزيرة، وكذلك ولايات النيل الأزرق والنيل الأبيض وشمال كردفان وجنوب كردفان وغرب كردفان، التي يتواجد بها الجيش السوداني، كل هذه الولايات ستتأثَّر بسيطرة الدعم السريع على ولاية الجزيرة. فجميع إمدادات الوقود والغذاء والدواء التي تتحرك من الميناء الرئيس في بورتسودان إلى هذه الولايات، يمرُّ بطرق ولاية الجزيرة، وفي القلب منها "ود مدني" عاصمة الولاية[٣] والتي ما زالت تحت سيطرة قوات الدعم (١ يوليو ٢٠٢٤)، وقد توسَّعت هجمات قوات حميدتي في أواخر يونيو ٢٠٢٤ وأعلنت قوات الدعم السريع سيطرتها على مدينة سنجة (عاصمة ولاية سنار ومركزها الإداري والعسكري)، حيث تضم المدينة أهم المؤسسات الأمنية، والتنفيذية والتي تبدأ بمكاتب والي الولاية، إضافة إلى رئاسة الشرطة، والمخابرات العامة[٤]، وشرع الجيش في أعقاب ذلك باستعادة بعض المناطق التي فقدها، ففي ٢٤ يونيو ٢٠٢٤ استعاد الجيش سيطرتَه على مدينة ود الحداد بولاية الجزيرة، كما تمكَّن من استعادة "مصنع سكر سنار" الذي كان خاضعًا لسيطرة الدعم السريع منذ أكثر من ٧ أشهر[٥].

**مناطق سيطرة الجيش وحلفائه:**

يتواجد الجيش في محلية المناقل جنوب الولاية، وأطلق عملية عسكرية لاستعادة ولاية الجزيرة في بداية أبريل ٢٠٢٤ حيث تشهد عدَّة محاور فيها قتالًا مستمرًّا بين الجانبين. وتمدَّد الدعم السريع إلى ولاية النيل الأبيض جنوبي العاصمة، والتي تشهد حدودها مع الخرطوم مناوشات مستمرَّة، ورغم الهجمات على الولاية، فإن عاصمتها وعددًا كبيرًا من مدنها ظلَّت تعيش

---

مرجع سابق

(١) الجيش السوداني يتحدث عن إحراز تقدم بالفاشر، الجزيرة نت، ١١ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/JaNMfp1O

(٢) عمر زقزوق، ماذا حدث في مدني؟ وكيف سيطر الدعم السريع على ثاني مدن السودان؟، الجزيرة نت، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٧ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/MupFTN5a

(٣) السودان.. كيف بدأت الحرب وما خريطة السيطرة الميدانية؟، مرجع سابق.

(٤) أحمد العربي، ولاية سنار.. معركة حاسمة في حرب السودان، الشرق للأخبار، ١ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3VPxRh0

(٥) الجيش السوداني يتقدم بولاية الجزيرة والمعارك تدفع ١٤٣ ألفا للنزوح من الفاشر، الجزيرة نت، ٢٤ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/LcGIEd5T

حالة استقرار، كما ظلّت تعيش ولايات الجنوب الشرقي مثل سنار والنيل الأزرق حالة استقرار كبيرة، وأصبحت مناطق تفويج للمقاتلين التابعين للجيش[١]، لكن ذلك تغيَّر مع تقدُّم قوات من الدعم السريع نحو ولاية سنَّار في محاولة استمرت لأكثر من ١٠ أشهر، حاولت خلالها التوغُّل في سنَّار عقب سيطرتها على ولاية الجزيرة، وقد أعلن الجيش تمكُّنه من استعادة السيطرة على مقرّ رئاسة الفرقة "١٧ مشاة" ومقر رئاسة "اللواء ٦٧" وكل الأحياء الجنوبية والشرقية من مدينة سنجة عاصمة ولاية سنار جنوب شرقي البلاد، وتبقي وجود لقوات حميدتي في الأحياء الشمالية من المدينة، وسط أنباء عن أن إمداداتها من خارج المدينة انقطعت بالكامل[٢].

- **إجمالي خريطة السيطرة في السودان:**

تلخيصًا لخريطة السيطرة في مجمل السودان، يمكن القول إن الجيش يسيطر إلى حَدٍّ كبير على الولايات الشمالية والشرقية، وبدرجة أقل إقليم كردفان وعاصمة إقليم دارفور، مدينة الفاشر. وفي المقابل، تسيطر قوات الدعم السريع على الجزيرة وإقليم دارفور بالكامل فيما عدا عاصمته. أما الخرطوم، فينتشر "الدعم السريع" فيها على رقعة أوسع ويتواجد داخلها الجيش محاصَرًا في عدَّة معسكرات، لكنه يشنُّ هجومًا معاكسًا ويحقِّق تقدُّما بدرجة ما حتى الآن.

**١- خريطة الحركات المسلحة المنخرطة في الحرب**

تشير التقديرات إلى وجود أكثر من ٨٧ حركة مسلحة في السودان ٨٤ منها في منطقة دارفور وحدها بينما تنشط خمس حركات في كردفان والنيل الأزرق ووسط وشرق البلاد؛ وتشير تقارير عن انتشار أكثر من مليوني قطعة سلاح خارج المنظومة الأمنية الرسمية؛ وفقًا لما أعلنته لجنة حكومية شُكِّلَتْ قبل أكثر من عامين؛ لجمع السلاح غير المقنَّن، ويرى مراقبون أن تكاثُر الحركات المسلَّحة هو نتاج لسياسات قديمة اتَّبعها نظام البشير، وذلك عبر اختراق الحركات الرئيسية وتأجيج الصراعات والنزعات الانفصالية داخلها حتى يسهل احتواؤها[٣]، وعلى الرغم من أن الصراع الحالي في السودان يبدو صدامًا بين قوات نظامية وميليشيات مسلحة، فإن الحقيقة هي أن السودان عرف ظاهرةَ تعدُّد المجموعات المسلَّحة وما يترتَّب عليها من عسكرة العمل السياسي؛ فمع سيطرة عمر البشير على السلطة عام ١٩٨٩، بدأت هذه الظاهرة من خلال ضَمِّ الأجنحة الإسلامية المسلَّحة إلى الجيش، وإخضاع المؤسسة العسكرية، قبل تشجيع إنشاء مجموعات للدفاع المسلَّح في الأقاليم المتمرِّدة، مثل قوات حرس الحدود ثم قوات الدعم السريع في دارفور. كما تفرَّعت عن "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي أسَّسها جون قرنق وقادت انفصال الجنوب، مجموعةٌ من الحركات المسلَّحة في كردفان ودارفور والنيل الأزرق، وتحوَّلت إلى مكونات فاعلة في الحقل السياسي، خصوصًا بعد توقيع اتفاق جوبا في أغسطس ٢٠٢٠[٤].

ونظرًا لإدراك الجيش أهمية احتواء تلك الحركات في أعقاب خلع البشير، وبعد أشهر من المفاوضات الصعبة بين ممثِّلي الحكومة الانتقالية في الخرطوم والجبهة الثورية (وهي تحالف عريض يضم عددًا من القوى السياسية والفصائل المسلَّحة)[٥]،

(١) السودان.. كيف بدأت الحرب وما خريطة السيطرة الميدانية؟، مرجع سابق.

(٢) الجيش السوداني يستعيد السيطرة على سنجة والقتال يجبر ٥٥ ألفا على النزوح، الجزيرة نت، ١ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3W5nKGg

(٣) كمال عبد الرحمن، تشظت إلى ٨٧.. جدل كبير حول تعدد الحركات المسلحة في السودان، سكاي نيوز عربية، ٢٨ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4cmFxyd

(٤) أزمة متحركة: التداعيات الإقليمية للحرب في السودان، مركز الإمارات للسياسات، ٢٧ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kabNpDls

(٥) نظرًا إلى تعدد الحركات الموقعة على الاتفاقية واختلاف أجندتها السياسية ومطالبها الجهوية، اتفقت الأطراف على إنشاء خمسة مسارات جهوية للتفاوض المنفرد، مراعاةً لخصوصية كل مسار ومشكلاته. وتشمل المسارات الخمسة مسار دارفور (حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السُّودان، وتحرير السُّودان - المجلس الانتقالي، وتجمع قوى تحرير السُّودان)، ومسار الشرق (مؤتمر البجة المعارض)، ومسار الشمال (كيان الشمال وحركة تحرير كوش السُّودانية)، ومسار الوسط (الحزب

تم توقيع هذا الاتفاق في ٣١ أغسطس ٢٠٢٠، بمدينة جوبا، عاصمة دولة جنوب السُّودان، تناولت قضايا قومية، تخصُّ السودان ككل، واتفاقيات تخصُّ أقاليم بعينها مع بعض تلك الحركات المسلَّحة[١].

ومع اندلاع القتال في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، شكَّلت الحركات التي تنتمي إلى إقليم دارفور قوة مشتركة لحماية المدنيّين، توزَّعت مهامها بين حفظ الأمن بالأسواق والمرافق العامة في ولاية شمال دارفور، وتأمين القوافل التجارية والمساعدات الإنسانية، وإرسال قوة لحماية المدنيين في مدينة نيالا بجنوب دارفور، غربي البلاد[٢]. وقد ألْقت الحرب في السودان بظلالها على حركات دارفور المسلَّحة الموقَّعة على اتفاق جوبا للسلام، فقد انقسمت تلك الحركات إلى حركات محايدة، وهي الغالبية، وأبرزها حركتا عضوَي مجلس السيادة الهادي إدريس والطاهر حجر؛ فيما أعلنت ثلاث حركات انحيازها للجيش دون أن تشارك بشكل ظاهر في القتال وهي حركة "العدالة والمساوة" وهي مجموعة تتبع لجبريل إبراهيم وزير المالية الحالي، وحركة جيش "تحرير السودان" مني أركو مناوي حاكم إقليم دارفور، ومجموعة مصطفى طمبور، بالإضافة لباقي الحركات المشمولة باتفاق جوبا كحركة "تمازج" و"العدل والمساواة" والحركة الشعبية لتحرير السودان، بالإضافة لحركات أخرى خارج اتفاق جوبا مثل مليشيا "البراء" المحسوبة على نظام حزب الإنقاذ، ورغم هذا التباين لا تزال الحركات المسلَّحة تشغل جميع مقاعدها في المجلس السيادي ومجلس الوزراء حتى الآن، إذ لم تقدِّم استقالتها من كلا المجلسين[٣].

إلا أن المعارك بين الجيش وقوات الدعم السريع عصفت باستقرار بعضها، ومن أبرزها تصدُّع حركة "تمازج" وحركة "العدل والمساواة" والحركة الشعبية لتحرير السودان والتي لم تصمد طويلًا، إذ انشقَّ عنها ياسر عرمان، وشكَّل الحركة الشعبية (التيار الثوري) مبتعدًا بالبرامج والمواقف عن الحركة الأم. ثم لاحقًا في منتصف أغسطس ٢٠٢٣، أعلنت حركة "تمازج" انضمامها للقتال إلى جانب قوات الدعم السريع ودعتْ عناصرَها في دارفور وكردفان وبقية المناطق إلى تسليم أنفسهم لنقاط انتشار قوات الدعم السريع، لكن سرعان ما أعلنت مجموعة من داخل الحركة انحيازها للجيش رافضة قرار رئيس الحركة بالانضمام لقوات الدعم السريع. ولا يقتصر الانقسام على حركة "تمازج"، لكنه وصل إلى حركة "العدل والمساواة" التي تعتبر من أكبر الحركات الموقِّعة على اتفاق السلام بجوبا والتي انشقت إلى جبهتين كل منهما ترفض شرعية الأخرى، وعلى صعيد بقية الحركات، يبدو الوضع مستقرًّا في حركة جيش تحرير السودان (المجلس الانتقالي)، التي يتزعَّمها عضو مجلس السيادة الهادي إدريس، فمنذ اليوم الأول للحرب اختار إدريس التواصل مع القوى السياسية الموقعة على الاتفاق الإطاري، وأعلن الحياد والدعوة لوقف الحرب. لكن مسؤولًا عسكريًّا بارزًا يشغل منصب مسؤول الأمن والاستخبارات بالحركة، أعلن دعمه وتأييده للجيش ضد قوات الدعم السريع، إلا أن المتحدث باسم الحركة قال إن ما فعله لا يعبر عن موقف الحركة ومؤسَّساتها الشرعية[٤].

وعلى الجانب الآخر، تشارك أربع حركات دارفورية واثنتان من الوسط والنيل الأزرق وهما مجموعتا أبو عاقلة كيكل والملك أبو شوتال إلى جانب قوات الدعم السريع، بالإضافة إلى قوات أبو عاقلة كيكل المعروفة بقوات "درع السودان" كأبرز الحركات

---

الاتحادي الديمقراطي المعارض)، ومسار النيل الأزرق وجنوب كردفان (الحركة الشعبية لتحرير السُّودان - الشمال).

(١) اتفاق جوبا للسلام في السُّودان: تحدياته وفرص نجاحه، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٢ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/45NRIlm

(٢) أحمد العربي، هل تعصف حرب السودان بالحركات الموقِّعة على اتفاق سلام جوبا؟، الشرق للأخبار، ٩ سبتمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٨ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4cF0RyO

(٣) سمير رمزي، ما وراء الحياد: مستقبل توجهات الحركات المسلحة السودانية إزاء الصراع بين الجيش والدعم السريع، مركز الإمارات للسياسات، ١ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3VP1Wxf

(٤) أحمد العربي، هل تعصف حرب السودان بالحركات الموقعة على اتفاق سلام جوبا؟، مرجع سابق.

المسلَّحة التي تقاتل إلى جانب قوات الدعم السريع، وعلى عكس معظم الحركات المسلَّحة التي تعود جذورها إلى دارفور؛ تأسَّست قوات درع السودان في وسط السودان في مطلع ٢٠٢٢ بقيادة أبو عاقلة كيكل وهو ضابط سابق في الجيش السوداني، ويتمتَّع بنفوذ شعبي واسع في منطقة سهل البطانة بالولاية الوسطى، وتتمركز قوات درع السودان في مناطق سهل البطانة الذي يمتدُّ من شرق الجزيرة في وسط السودان وحتى مدينة القضارف في الشرق وعطبرة في الشمال. وكان لقوات كيكل دور كبير في التقدُّم الكبير الذي أحرزتْه قوات الدعم السريع في وسط البلاد، وتمكُّنها من السيطرة على مدينة ود مدني عاصمة الإقليم والتي تتمتَّع بموقع جغرافي واستراتيجي ذي تأثير قوي على سير المعارك[١].

### ثالثًا- أسباب ودلالات وتداعيات خريطة الحرب الحالية

أتتْ هذه الحرب بواقع ميداني جديد على حالة الحروب الداخلية في السودان، حيث انتقلت المعارك من أطراف الدولة إلى مركزها وقلبها بالعاصمة الخرطوم وكبرى مدنها، بالإضافة إلى توسُّعها لرقعة جغرافية كبيرة من السودان يكاد يُستثنى منها الأقاليم الشرقية والشمالية، فحتى المناطق الموالية للجيش أو الخاضعة له تدور فيها المعارك وتتحرك فيها قوات الدعم مستغلَّة تكتيك حرب الشوارع وما تمنحها قواتها خفيفة الحركة من قدرة على المناورة وسرعة تغيير تمركزها مع صعوبة استخدام الجيش لسلاحي المدرعات والطيران بأنواعه في كثير من الأحيان في المناطقة المأهولة، وهو ما شكَّل عامل إرباك يطيل أمد الحرب ويهدد وحدة التراب السوداني ويقوِّض تماسك الدولة ومؤسَّساتها ووحدتها الإدارية، وللوقوف على دلالاته وتداعيات استمرار وتيرة المعارك بهذا النحو على واقع السودان ومستقبلها ودلالات هذا الواقع الجديد الذي فرضتْه خريطة النزاع بين الطرفين بالحرب الحالية، لا بدَّ من فهم أسباب التوسُّع من الأطراف للمركز ومن نطاق إقليمي محدود إلى حرب على كامل التراب السوداني:

#### ١- أهداف قوات الدعم السريعة من الحرب

تمثَّل هدف ميليشيا الدعم السريع، الرئيس، في بداية القتال، في حسم الصراع سريعًا مع الجيش واستلام السلطة لقطع الطريق على محاولة إدماجها في الجيش وتقليص نفوذ زعيمها "حميدتي"، وذلك الحسم من خلال سعيها للسيطرة على القصر الجمهوري، ومباني الإذاعة والتلفزيون، ومطار الخرطوم، ومطار مروي، ومرافق حكومية أخرى، إضافة إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة. وقامت قوات الدعم السريع بالتحرُّك في دارفور، التي تُعَدُّ معقلًا رئيسًا من معاقلها، وخزانًا بشريًّا لها، وقد نشأت فيها أثناء مواجهة الحركات المسلَّحة الأخرى في حرب دارفور (٢٠٠٢-٢٠١١). وبعد مرور أشهر من القتال واتضاح صعوبة استيلاء الدعم السريع على السلطة، أصبح هدفها هو الحفاظ على مكتسباتها وتحسين وضعها التفاوضي، وذلك من خلال استخدام قدرتها على الحركة السريعة في شنِّ هجمات متزامنة على مرافق عسكرية، في محاولة لاستنزاف القوات المسلَّحة وتشتيت جهودها، فضلًا عن توجُّهها إلى احتلال بيوت المواطنين والمستشفيات والمرافق الحكومية، مثل محطات المياه والكهرباء ومصفاة البترول. وتزامن مع هذه التكتيكات الجديدة نهبٌ وحرقٌ لممتلكات عامة وخاصة، وارتكاب لانتهاكات جسيمة ضد المدنيِّين، بما في ذلك الاغتصاب والتهجير القسري. وقد جعل احتلالُ بيوت المواطنين ونهبها والتحصُّن فيها مواجهةَ قوات الدعم السريع داخل العاصمة أمرًا صعبًا[٢].

(١) ٩٢ مجموعة.. أين تقف الحركات المسلحة من حرب السودان؟، سكاي نيوز عربية، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4cEXxnk

(٢) الأزمة السودانية: الوضع الميداني، العامل الخارجي ومستقبل الصراع، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، ١٤ أغسطس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3wZoPFM

**٢- استراتيجية طرفي الحرب**

كان للاستراتيجية المتَّبعة من الطرفين في إدارتهما للمعركة، وحتى التجهيز لها قبلها، وتحديدًا من جانب قائد مليشيا الدعم السريع، عاملًا فارقًا في الصراع المسلَّح على العاصمة، فالجيش لوقت طويل من المعركة وحتى الشهر العاشر منها اعتمد استراتيجية دفاعية -والتي تحوَّلت لاحقًا لاستراتيجية هجومية- نظرًا لضعف موقفه بحرب المدن أو الحرب الحضرية[١]، في حين كان الأمر مختلفًا بالنسبة لقوات حميدتي من حيث سهولة الحركة والقتال بنمط العصابات، حيث عزَّز حميدتي قدراته العسكرية من خلال إقامة معسكرات تبدو من خرائط الأقمار الصناعية أنها موزَّعة بشكل مدروس حول الخرطوم لتطويق العاصمة وفي العاصمة نفسها، وقد ساهم هذا التموضُع الاستراتيجي عند اندلاع المواجهات مع الجيش في أبريل ٢٠٢٣ في تحقيق تقدم ميداني لصالح قوات الدعم السريع[٢].

تضمَّنت العمليات التي قامت بها قوات الدعم السريع داخل الخرطوم منذ بداية الحرب ثلاث مراحل؛ ففي المرحلة الأولى نُفِّذَتْ عملية عسكرية خاطفة مكَّنتها من السيطرة على أبرز مؤسسات الدولة السيادية، مثل القصر الرئاسي، ومباني الإذاعة والتلفزيون، ومطار الخرطوم الدولي، وعدد من الجسور الرئيسة في العاصمة وقد استردَّ الجيش سيطرتَه على بعضٍ من تلك المؤسسات في هجومه المضادِّ كمقر الإذاعة والتلفزيون في أم درمان[٣]، كما تدمَّرت بعض من تلك الجسور الرئيسية مثل جسر الحلفايا[٤]. وفي المرحلة الثانية حاولت قوات الدعم السريع تعطيل تحركات الجيش السوداني، عبر نشر قواتها ضمن الأحياء السكنية في محليات ولاية الخرطوم الخمس وإقامة مواقع للقناصة داخل المباني وفوقها، وإعداد كمائن في الطرق الرئيسة والفرعية. وقد أدَّى ذلك إلى إيقاف تدفُّق الإمدادات إلى مواقع رئيسة للجيش بما فيها مباني القيادة العامة وسلاح الإشارة. أما في المرحلة الثالثة، فقد شَنَّتْ قوات الدعم السريع عمليات هجومية استهدفتْ عزلَ العاصمة عن الولايات المجاورة، ثم انتقلتْ إلى عزل وحدات الجيش عن بعضها داخل العاصمة. وبادرتْ منذ وقتٍ مبكِّر إلى عزل ولاية شمال كردفان، وولاية دارفور التي تشكِّل في معظمها حاضنةً اجتماعية لها[٥].

**٣- عناصر قوة الدعم السريع**

إن أبرز عناصر قوة قوات حميدتي هو الدعم الخارجي، الذي كان له دور مهم في استمرار الحرب. وللدعم الخارجي مستويان، الأول هو الدعم العسكري: من كل من دولة الإمارات، وشركة فاجنر[٦] التي تُعَدُّ ذراع روسيا في أفريقيا، حيث أرسلا إمدادات لوجستيه عبر حدود السودان مع تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا[٧]، أما بالنسبة للدعم الدبلوماسي: فتحاول قوات الدعم السريع توسيع أنشطتها الدبلوماسية في منطقة القرن الأفريقي وعدة دول أفريقية أخرى، مثل إثيوبيا

(١) الجيش السوداني يسعى لتحويل عقيدته القتالية من الدفاع إلى الهجوم، الشرق الأوسط، ٢١ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kGusaEAm

(٢) عام على الحرب: تحولات الصراع في السودان ومسارات حلِّ الأزمة، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، ٣٠ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4c2cnUF

(٣) النور أحمد النور، ما أهمية سيطرة الجيش السوداني على مقر الإذاعة والتلفزيون؟، الجزيرة نت، ١٢ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٩ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Hfla2Har

(٤) أحمد يونس، حرب السودان تعود إلى تدمير الجسور الاستراتيجية في العاصمة، الشرق الأوسط، ١ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/45QHFvJ

(٥) المرجع السابق.

(٦) "أدلة على تسليح قوات الدعم السريع بالسودان من قبل "فاغنر" الروسية"، CNN، ٢١ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٤، في: https://short-link.me/yqqO

(٧) راجع:

١- هكذا تهرب الإمارات الأسلحة لحميدتي، الخليج الجديد، ٢٠ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٢ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/RLGMVohB

٢- محمد إبراهيم، السيادة السوداني: لا نزال نرصد إمدادات السلاح من الإمارات لقوات حميدتي عبر تشاد وليبيا، بي بي سي، ٤ مارس ٢٠٢٤، https://2u.pw/dr0TSlgu

وجيبوتي وأوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا ورواندا، حيث عقد حميدتي خلال زياراته لتلك الدول مباحثات مع قادتها، وهو ما أدَّى إلى توتُّر العلاقات بين السودان وهذه الدول باعتبار أن ذلك يمنح حميدتي اعترافًا لا يستحقُّه[١].

**خاتمة:**

تشير الدلائل إلى أن الحرب سوف تطول بينما يقاتل الجانبان للسيطرة على البلدات الرئيسية، وأنها وصلت "نقطة اللاعودة". كما أن طرفي الحرب قد لا يقدران على وقفها حتى إن أرادا ذلك. بسب تآكل هياكل القيادة داخل القوات وفيما بينها، واحتمالية ألا يتبع جنود "الدعم السريع" أوامر قادتهم، خاصة عندما تتعلَّق بسلامة المدنيّين. ويبدو أن السبب الرئيسي حتى الآن لعدم التوصُّل إلى اتفاق هو الحسابات العسكرية لدى كلِّ طرف وأمله أن يعزِّز من سيطرته الميدانية لينعكس ذلك على الاتفاق السياسي الذي قد يوقِّعه. فما زالت المعارك دائرةً في أكثر من إقليم، كما لم يُحسم أمر العاصمة الخرطوم بعد لأيٍّ من الطرفين، ومن الصعب على أيِّ طرف فرض مطالبه إلا بتعزيز سيطرته، خاصة في العاصمة، والتي لم تتغيَّر فيها مناطق السيطرة بشكل حاسم لأيٍّ منهما حتى نهاية كتابة تلك الورقة.

وإجمالًا تشكِّل هذه الخرائط والتفاعلات والواقع الميداني لسير المعارك على الأرض تحليلًا لعدَّة أبعاد كامنة في الصراع وأزمات مزمنة وعوامل إضافية داخلية وخارجية أدَّت إلى توسُّع رقعته وستتسبَّب في امتداد الصراع العسكري في السودان، كما أنه لا توجد سيطرة واضحة على مجمل الميدان، لا لليشيات الدعم السريع ولا للجيش السوداني، وما زال الطرفان يسعيان إلى تعزيز قوتهما على الأرض، وبالتالي، فمن المستبعد حاليًا التوصُّل إلى وقف لإطلاق النار، بل على العكس، فإن مجريات الأحداث تشير إلى أننا أمام تصعيد من الطرفين حيث يعزِّز كلٌّ منهما قوَّاته كَمًّا وكيفًا وتأمين خطوط دعم من الخارج رغم الحظر الدولي، كما أن قوات الدعم السريع تعزِّز قوات الدعم انتشارها وسيطرتها على مناطق ظلت متمنِّعة لشهور طويلة وكانت مستقرَّة لصالح الجيش كالولايات الجنوبية الشرقية، ما لم يتعرضا لضغوط خارجية كبيرة تجبرهما على الجلوس إلى طاولة التفاوض.

(١) عام على الحرب: تحولات الصراع في السودان ومسارات حلِّ الأزمة، مرجع سابق.

# الاستقطاب في السياسة السودانية ودوره في صناعة الأزمة

أ. د. محمد عاشور*

## مقدمة:

اتسم المشهد السياسي والاجتماعي في السودان بملامح الاستقطاب منذ استقلاله عام ١٩٥٦ وحتى الوقت الراهن (٢٠٢٤)، ولعقود طويلة ظل خط الصدع الأبرز للاستقطاب ممثلا في الانقسام بين الشمال والجنوب، وهي الهوة التي حفرتها الاختلافات في العرق والدين والقدرة على الوصول إلى الموارد، حيث تمتع الشمال بالهيمنة السياسية والاقتصادية، ما أدى إلى شعور الجنوب، بأعراقه الأفريقية وخليط من المعتقدات الإسلامية والمسيحية والروحانية، بالتهميش والإهمال لفترة طويلة. وبلغ ذلك ذروته في حرب أهلية استمرت ٢٢ عامًا وانتهت في عام ٢٠٠٥، تاركة وراءها ندوبًا عميقة في الروح الوطنية.

ورغم كافة الآمال أن يؤدي انفصال الجنوب إلى تماسك واستقرار الشمال بفعل "تجانسه" فإنه وبفعل الانقسامات العديدة في بنية المجتمع؛ تفجَّرت صور وأشكال أخرى من الاستقطاب كانت متوارية بفعل الاصطفاف في مواجهة الجنوب "المتمرد" الذي أدَّى حصوله على الاستقلال إلى فتح شهية قوى أخرى شرقا وغربا في السودان إلى تكرار التجربة[١]. فالانقسام بين الشمال والجنوب لم يكن سوى جانب واحد من جوانب التعدد الاجتماعي[٢] والاستقطاب في السودان[٣]. ساعدت على ذلك سياسات الإقصاء والتهميش والعنف التي مارسها النظام السياسي لعمر البشير في سعيه لتأمين نفسه.

لقد شعرت المجموعات العرقية والإقليمية المهمشة في دارفور وجبال النوبة وولاية النيل الأزرق منذ فترة طويلة بأنها مستبعدة من عمليات صنع القرار والفوائد الاقتصادية المتركزة في الخرطوم. وقد أدَّى هذا الشعور بالظلم إلى تأجيج الصراعات المحلية والحركات المسلحة، مما زاد من تعميق مظاهر الاستقطاب فيما يشبه الحلقة المفرغة بين التهميش والاستقطاب والأزمات[٤].

وفي حين اختلفت المظاهر الأيديولوجية، والانقسامات الاجتماعية البارزة، والسياقات الثقافية والمؤسسية في المراحل

---

* أستاذ العلوم السياسية- كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة.

(١) محمد حسب الرسول، أثر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، عدد ٥٨، شتاء ٢٠١٢، ص ٣٥ وانظر أيضًا، عبد الوهاب الأفندي، مقدمة: عشرة أعوام من الحيرة، في: عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد أحمد سالم (تحرير)، دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣)، ص ص ٢٨-٢٩.

(٢) استنادًا إلى كتاب "بيير فان دن بيرغ" "العرق والعرقية: دراسة مقارنة"، يفرق إبراهيم نصر الدين، بين "التعددية الثقافية" و"التعددية الاجتماعية" حيث تعني الأولى وجود عدة ثقافات داخل المجتمع الواحد أو وجود ثقافة واحدة تتفرَّع عنها مجموعة من الثقافات الفرعية، بينما "التعددية الاجتماعية" تعني وجود مجتمع به جماعات عرقية مختلفة لكلٍّ منها مؤسساتها الخاصة المستقلَّة في أهدافها ووظائفها. وللقول بقيام مجتمع تعدُّدي بالمعنى المذكور يتعيَّن توفُّر سبع سمات من وجهة نظر "دن بيرغ" هي: ١- الغياب النسبي للإجماع على القيم ٢- الوجود النسبي للاختلاف الثقافي ٣- الوجود النسبي للصراع بين الجماعات داخل المجتمع ٤- الاستقلال النسبي بين أجزاء النظام الاجتماعي ٥- الأهمية النسبية للإكراه في تحقيق الاندماج ٦- السيطرة السياسية لجماعة على الجماعات الأخرى ٧- غلبة الطابع الفئوي والنفعية وعدم الفاعلية على العلاقات بين الجماعات مع سيادة الروابط المتعارضة داخل كل جماعة. راجع : إبراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، (القاهرة: دار اكتشاف، ٢٠١٠)، ص ٣٤.

(٣) حول ملامح المجتمع التي مثلت في جانب منها محاور الاستقطاب في السودان، انظر: المرجع السابق، ص ص ٤٢-٥٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٠، وبشأن جدلية المركز والهامش والاستقطاب على أزمة دارفور، انظر: عبد الوهاب الأفندي مقدمة: عشرة أعوام من الحيرة، مرجع سابق، ص ص ٢٤-٣٠، ص ص ٤٥-٤٦.

المختلفة لمجتمع ودولة السودان، فإن الآليات الدافعة للاستقطاب والآثار الناجمة عنه تكاد تكون متشابهة؛ رغم اعتقاد العديد من صانعي السياسات في كل مرحلة وأشياعهم ومريديهم، أن خياراتهم وسياساتهم لن تحمل عواقب مماثلة لفترات التدهور والاستبداد السابقة عليهم.

ويتتبَّع ذلك المقال بالرصد أهم ملامح الاستقطاب في السياسة السودانية في المراحل المختلفة وما ألْقته من تحديات وصنعته من أزمات على الساحة السودانية وصولا إلى الوضع الراهن، الذي هو في جانب منه نتاج تراكمات تلك السياسات الاستقطابية، وإخفاقات النظم السياسية المتعاقبة في الخروج من نيرها والتصدِّي لإغراءات توظيفها.

## أولًا- جذور الاستقطاب في مرحلة ما قبل الاستقلال:

تعتبر الفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩٥٦ حقبة تكوينية في التاريخ السوداني، تميَّزت بالخضوع لسياسات الحكم البريطاني، وتطور الوعي الوطني، والنضال في نهاية المطاف من أجل الاستقلال. وفهم مجريات الأحداث خلال هذه الفترة أمر بالغ الأهمية لفهم جذور الاستقطاب السياسي في السودان. فخلال هذه الفترة، أدَّت السياسات الاستعمارية البريطانية إلى تفاقم الانقسامات الإقليمية والعرقية. وحرص البريطانيون على فصل الشمال الذي يهيمن عليه العرب عن الجنوب ذي الأغلبية الأفريقية، ومن أجل تلك الغاية استخدم البريطانيون سياسة الحكم غير المباشر في الشمال، في حين اعتمدوا نهجًا أكثر تدخلا في الجنوب؛ فيما عرف بالسياسة الجنوبية التي تم تنفيذها في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. والتي كان من بين أهدافها الرئيسة إقامة ما وصفه البعض بـ"سور الصين"[١] لعزل الجنوب عن الشمال وتعزيز الانفصال بين الجانبين عبر قانون "المناطق المقفلة" لعام ١٩٢٢[٢]؛ ما عزَّز الاستياء وانعدام الثقة بين هذه المناطق وبذَر بذور الصراع في المستقبل[٣].

وقد ساهمت السياسات الاقتصادية للإدارة الاستعمارية البريطانية في خلق وتعميق التفاوتات الإقليمية؛ حيث شهد الشمال، وخاصة وادي النيل، استثمارات أكبر في البنية التحتية والتعليم والزراعة التجارية. أصبح مشروع الجزيرة، وهو مشروع زراعي واسع النطاق بدأ في عشرينيات القرن الماضي، محركًا اقتصاديًّا رئيسًا في الشمال. وفي المقابل، ظلَّ الجنوب متخلِّفًا اقتصاديًّا، مع الحد الأدنى من البنية التحتية والاستثمارات، وهو ما زاد من شعور التهميش والإهمال بين الجنوبيين[٤]. لذا لم يكن من المستغرب انصراف غالبية الجنوبيين إلى أمورهم المعيشية المباشرة أو السعي إلى تحسين تلك الظروف دونما اهتمام كبير بما عداها، وأن تبدأ المشاعر والحركات القومية في المقام الأول في شمال السودان مدفوعة بتنامي وتركُّز النخب المتعلِّمة (شمالية وجنوبية) في الشمال، وزيادة السخط على الحكم الاستعماري تأثرًا بنظيرتها في مصر[٥].

---

(1) M. W. Daly, Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium 1934-1956, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p. 38.

(٢) "بعد شهور من إصدار الحكومة البريطانية لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي اعترفت فيه باستقلال مصر، وفي سبتمبر من ذات العام على وجه التحديد صدر أمر "الجهات المغلقة Closed Districts" الذي تضمَّن جدولا بجهات معينة تشمل مديرية بحر الغزال ومديرية منجالا والسوباط ومركز بيبور ومديرية أعالي النيل غرب وجنوب خط يمتد من شركيلة إلى ملاكال ومنها شرقًا إلى حدود المديرية، تقرِّر أنه "لا يجوز لأي شخص من غير أهالي السودان أن يدخلها ويبقى فيها إلا إذا كان حاملا رخصة بذلك، ويجوز للسكرتير الإداري أو مدير المديرية منع أي شخص من أهالي السودان من دخول تلك الجهات أو البقاء فيها"، نقلًا عن:

- يونان لبيب، مشكلة جنوب السودان، أصل النشأة الأولى، الجزيرة، ٤ أكتوبر ٢٠٠٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/EqkeGIsP

(٣) انظر:

- المرجع السابق.

- حيدر إبراهيم، السودان إلى أين؟، دراسات، مركز دراسات الوحدة العربية، ٩ أبريل ٢٠١٩ ، تاريخ الاطلاع: ٢٧ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/1vC8nd5s

(٤) محمد حسب الرسول، أثر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ١٩.

(٥) من المفارقات أن أول تنظيم سياسي علني معارض للوجود البريطاني وأول ثورة مناهضة للحكم الثنائي كانت بقيادة أحد أبناء المناطق

ويعتبر المؤتمر العام للخريجين الذي أسَّسته النخب السودانية المتعلِّمة عام ١٩٣٨، أحد أهم التنظيمات التي لعبت دورا كبيرا في بلورة التوجهات السياسية على الساحة السودانية. وبينما ركز المؤتمر في البداية على المطالبة بعدة إصلاحات في إطار السياسات القائمة مثل زيادة تمثيل السودانيين في أطر ومؤسسات الحكم وبقدر من الحكم الذاتي، أصبح عبر الزمن - وتفاعلا مع الأحداث على الساحتين المصرية والسودانية- متطرفًا في المطالبه بالاستقلال، الأمر الذي أسفر عن ظهور تيارات متنافسة داخل المؤتمر لكل منها رؤيته بشأن واقع السودان ومستقبله داخليًّا وخارجيًّا، لا سيما فيما يتَّصل بالعلاقة مع مصر وبريطانيا[١].

وعلى ذات الصعيد أدَّى تشكيل الأحزاب السياسية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي إلى تحفيز الحركة القومية. وظهر اتجاهان رئيسيان لكلٍّ منهما قاعدته الجماهيرية المتمايزة ورؤاه الخاصة بقضية الاستقلال والعلاقات الخارجية. الاتجاه الأول جسَّدته الأحزاب الاتحادية كحزب الأشقاء (نجم عنه الحزب الوطني الاتحادي بعد ذلك)، ( وحزب الأحرار وحزب الاتحاد(الاتحاديون)، التي نشأت عام ١٩٤٤، وحزب وحدة وادي النيل ١٩٤٦، والجبهة الوطنية ١٩٥١، وغيرها من التنظيمات التي رأت التحالف مع مصر ضد مساعي بريطانيا للفصل بين الجانبين. وفي المقابل كان هناك اتجاه ثان جسَّدته الأحزب والتنظيمات السودانية الاستقلالية كالحزب القومي ١٩٤٤ وحزب الأمة، التي رأت مستقبل السودان في استقلاله استقلالا تامًّا ورفعت شعار "السودان للسودانيين"[٢].

كان مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧، أحد المحطات الرئيسة على طريق السودان نحو الاستقلال، حيث التقى المسؤولون البريطانيون والقادة السودانيون من الشمال (خمسة أعضاء) والجنوب (سبعة عشر زعيمًا جنوبيًّا) لمناقشة الحكم المستقبلي للسودان. وقد دعا زعماء الشمال إلى السودان الموحَّد في ظل حكومة واحدة، في حين أعرب ممثلو الجنوب عن مخاوفهم بشأن هيمنة الشمال وطالبوا بضمانات بالحكم الذاتي[٣]. ورغم أن المؤتمر انتهى دون التوصل إلى اتفاق نهائي، فإنه ألْقى الضوء على الانقسامات العميقة بين الشمال والجنوب من ناحية، ومثل من ناحية أخرى بداية انخراط الجنوبيين في العمل

---

والجماعات المهمَّشة وهو "علي عبد اللطيف" الذي كان أحد القادة المؤسِّسين ورئيس جمعية "اللواء الأبيض" التي انشقَّت عن "جمعية الاتحاد السوداني" التي اتَّسمت بالعمل السري والتركيز على الأبعاد الثقافية. حيث ينتمي والده إلى النوبة ووالدته إلى قبائل الدينكا في الجنوب، انظر:

- سناء فكري زكي سعد، جمعية اللواء الأبيض وثورة ١٩٢٤، International Journal of Academic Researchs Studies Year: 5, Number: 9, Sakarya Üniversitesi, Türkiye، ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/obpIRGQV

كانت زعامة علي عبد اللطيف لجمعية اللواء الأبيض مدعاة للتهكم والسخرية والانتقاد من قبل زعماء القوى القبلية والطائفية الرئيسة في السودان الذين رأوا أنه قد "أهينت البلاد لمَّا تظاهر أصغر وأوضع رجالها دون أن يكون لهم مركز فى المجتمع بأنهم المتصدون والمعبرون عن رأي الأمة. إن الشعب السودانى ينقسم إلى قبائل وبطون وعشائر، ولكلٍّ منها رئيس أو زعيم أو شيخ، وهؤلاء هم أصحاب الحق في الحديث عن البلاد. من هو علي عبد اللطيف الذى أصبح مشهورًا حديثًا وإلى أي قبيلة ينتمي؟، انظر:

- على عبد اللطيف قائد ثورة ١٩٢٤، صحيفة الركوبة، ٢٦ مايو ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/snvHkatr

- مصطفى عبيد و معتصم البشير بنقا، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٢٤، مجلة رفوف - جامعة أحمد دراية - ولاية أدرار، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠١٢، ص ص ٤٢٤-٤٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/X6LwMftE

(١) صباح حسن بديوي وإفتكار محسن صالح، مؤتمر الخريجين العام و دوره في الحركة الوطنية السودانية حتى عام ١٩٤٥، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، جامعة القادسية (العراق)، مارس ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/HqoY1alZ

(٢) عبد المعطي بيومي سالم، موقف مصر من القوى الوطنية السودانية بشأن وحدة وادي النيل من يناير إلى يوليو ١٩٥٢، في: السيد فليفل وكرم الصاوي (تحرير)، العلاقات المصرية السودانية عبر العصور، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ص ١٧٠-١٧١.

(٣) خالد صبار، الحكم الفيدرالي في السودان: الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية ١٩٩١-٢٠١٩، القاهرة: د.ن، ص ص ٥٥-٥٦.

السياسي المنظَّم وطرح آرائهم على المستوى الوطني[١]. وهما الأمران اللذان كان لهما أثرهما في تشكيل المشهد السياسي في السودان[٢].

وكانت الجمعية التشريعية السودانية التي أنشأها البريطانيون في عام ١٩٤٨ بمثابة خطوة نحو الحكم الذاتي. ومع ذلك، فقد هيمن السياسيون الشماليون على المجلس مع تمثيل وتأثير محدود لممثلي الجنوب؛ ما أدَّى إلى تأكيد مخاوف الجنوب من التهميش. وزاد من ترسيخ الانقسامات الإقليمية[٣].

ومع مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، اكتسبت المطالبة بالاستقلال قوة دافعة، حيث سمح الاتفاق الإنجليزي المصري لعام ١٩٥٣ بفترة انتقالية من الحكم الذاتي يقرر السودانيون بعدها مصيرهم بالاستقلال أو الاتحاد مع مصر؛ وهي المسألة التي كانت -لفترة طويلة- بمثابة أحد محاور الانقسام والاستقطاب الرئيسة على الساحة السودانية ما بين القوي السياسية السودانية الأساسية وداخلها[٤]، ورغم فوز الحزب الاتحادي بالأغلبية البرلمانية في الانتخابات، فإنه تم إعلان استقلال السودان في ١ يناير ١٩٥٦م[٥].

وعلى الرغم من تحقيق الاستقلال، ظلَّت الانقسامات الإقليمية والعرقية والسياسية الأساسية دون حل ومثلت تحديًا رئيسًا. كافحت أول حكومة بعد الاستقلال، بقيادة رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري وما تلاها من حكومات -على اختلاف الرؤى والأدوات- من أجل تجاوزها عبر خلق هوية وطنية متجاوزة لهذه الانقسامات[٦].

حاصل القول أن الحقبة الاستعمارية وأوائل فترة ما بعد الاستقلال في السودان حفلت بسياسات وتطوُّرات أدَّت إلى تعميق الانقسامات القائمة في البلاد، ووضعت ورسَّخت الأساس للاستقطاب المستقبلي. حيث أدَّى الحكم الاستعماري البريطاني، الذي اتَّسم بالمحسوبية الإقليمية وجسَّدته السياسة الجنوبية، إلى ترسيخ الانقسام بين الشمال والجنوب. وبدلا من أن يؤدِّي إلى تجاوز تلك الانقسامات وصهْرها في إطار هوية جامعة؛ عكس صعود الحركات القومية والأحزاب السياسية هذه الانقسامات وكثَّفها بفعل تلاعب النخب الساسية والطائفية بها تحقيقًا لمصالحها، مما أدَّى إلى دولة هشَّة ومنقسمة منذ لحظة استقلالها[٧].

---

(١) حسن الحاج علي، جنوب السودان: الواقع الاجتماعي والتفاعل السياسي، في: حسن الحاج علي وحمدي عبد الرحمن، المشهد في جنوب السودان ومخاطر النزاعات الانفصالية في العالم الإسلامي، مجلة البيان، عدد ١٢١، ص ص ٣٠-٣١.

(٢) تضمَّن المؤتمر مجموعةً من الأفكار من أبرزها اعتراف غالبية الحاضرين بضرورة الوحدة بين الشمال والجنوب، وأن الجنوب لا يستطيع الاستقلال بشؤونه وأن محاولة فصل الجنوب عن الشمال سيكون لها أضرار جسيمة على الجانبين، انظر: عبد الله عبد الرازق، دور بريطانيا في انفصال جنوب السودان، في السيد فليفل وكرم الصاوي (تحرير)، العلاقات المصرية السودانية عبر العصور، مرجع سابق، ص ص ١٥٠-١٥١.

(٣) المرجع السابق، ص ص ١٥٤-١٥٥.

(٤) راجع دراسة: عبد المعطى بيومي سالم، موقف مصر من القوى الوطنية السودانية بشأن وحدة وادي النيل، مرجع سابق، لا سيما الصفحات من ١٨٧ وما بعدها، والتي تكشف عن تفاعلات السياسة المصرية مع القوى السياسية السودانية (الوحدوية والانفصالية) وأثر كل منهما على الأخرى. وراجع أيضًا: مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين، علاقة مصر وحزب الأمة السوداني من ١٩٤٥-١٩٦٩، مجلة الدراسات الأفريقية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، عدد ٢٧، ٢٠٠٥، ص ص ١-٥٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/460Hleg، ولذات المؤلف وفي ذات العدد: مصر والحزب الوطني الاتحادي السوداني ١٩٥٢-١٩٦٩، ص ص ١٢٩-١٨٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3LhCwmZ، حيث توضح الدراستان موقع مصر في التفاعلات السياسية على الساحة السودانية في تلك الفترة، والعوامل والملابسات التي دفعت الحزب الاتحادي إلى تغيير موقفه على الرغم من خوضه الانتخابات تحت شعار وحدة وادي النيل، في مواجهة شعار حزب الأمة "السودان للسودانيين" الذي رآه أنصار الاتحادي "كلمة حق أريد بها باطل"، انظر ص ٨ من الدراسة الأولى أو ص ١٣٩ من الدراسة الثانية.

(٥) جمال ضلع، الأزمة السياسية في السودان: بين طموح السياسات وواقع الممارسات، دراسات معاصرة في التنمية وبناء القدرات، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، عدد ٦٣، فبراير ٢٠١٠، ص ص ١١-١٥.

(٦) المرجع السابق، ص ص ١٦٨-١٧٦.

(٧) أحمد سليمان أبكر، حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان ما بين

**ثانيًا- ملامح الاستقطاب خلال الحرب الأهلية الأولى:**

كانت حقبة الحرب الأهلية السودانية الأولى، التي استمرَّت من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧٢، فترة حاسمة في تاريخ السودان، حيث أيقظت تلك الحرب، التي اندلعت في المقام الأول بين حكومة الشمال والمتمردين الجنوبيين، كافَّة شرور الانقسامات الإقليمية والعرقية والدينية التي بذرت بذورها السياسات الاستعمارية وأجَّجتها ممارسات الحكم المبكِّر في مرحلة ما بعد الاستقلال. فبحلول منتصف القرن العشرين، تزايد -كما سلفت الإشارة- شعور السودانيين الجنوبيين بالتهميش والإهمال بشكل متزايد من قبل الحكومة التي يهيمن عليها الشمال، وذلك بفعل مجموعة من العوامل[١] من بينها:

١- الفوارق الاقتصادية: حيث ظل الجنوب متخلِّفًا اقتصاديًّا، ويفتقر إلى البنية التحتية والاستثمارات التي شهدها الشمال. فلقد تركت السياسة الاستعمارية البريطانية للجنوب الحد الأدنى من الفرص التعليمية والاقتصادية، مما خلق تناقضًا صارخًا مع الشمال المتطور نسبيًّا.

٢- الاستبعاد السياسي: كان تمثيل جنوب السودان ناقصًا في الحكومة الوطنية، وهيمنت النخب الشمالية على المشهد السياسي ولم تبد اهتمامًا كبيرًا بمعالجة المخاوف الجنوبية.

٣- الاختلافات الثقافية والدينية: كان الجنوب في الغالب غير مسلم ومتميز ثقافيًّا عن الشمال العربي الإسلامي. وأدَّت محاولات حكومات الشمال لفرض اللغة العربية والممارسات الثقافية الإسلامية إلى تفاقم التوتُّرات.

يضاف إلى ما سبق سوء معاملة الضباط الشماليين للجنود من وفي الجنوب، والذى أدَّى -متضافرًا مع غيره من العوامل- إلى "تمرد توريت" في أغسطس ١٩٥٥. حيث ثار الجنود الجنوبيون في الفيلق الاستوائي المتمركز في مدينة "توريت" ضد ضباطهم الشماليين. وكان التمرُّد ردًّا على المخاوف من التعريب القسري والأسلمة، فضلًا عن مظالم محددة بشأن التمييز والمعاملة غير العادلة داخل الجيش. تم قمع التمرد من قبل الحكومة السودانية، لكنه كان بمثابة بداية لمقاومة جنوبية منظمة بقيادة حركة "إنيانيا" التي كانت أول تنظيم عسكري منضبط للجنوبيين وجاء نشاطها العسكري في مطلع الستينيات تتويجًا للحركة السياسية لنخب الجنوبيين في المنفى[٢]، وبداية للحرب الأهلية الأولى[٣] في البلاد التي تداخلت خيوطها وطالت نيرانها الحركة نفسها فيما شهدته من انقسامات ومواجهات مسلَّحة بين أجنحتها المختلفة، وكانت ذروة مراحل الاستقطاب حيث لا يرجو أحد من أحد الرحمة ولا يمنحه إياها، على نحو ما عبرت بيانات حركة "الإنيانيا"[٤].

وسرعان ما اتخذ الصراع طابعًا إقليميًّا، حيث شهدت أجزاء مختلفة من السودان درجات متفاوتة من المشاركة والتأثير، حيث مثل جنوب السودان المسرح الرئيسي للحرب، وفيه دارت معظم المعارك والمناوشات. وعانى السكان المدنيون في الجنوب بشكل كبير من أعمال العنف، مما أدَّى إلى نزوح واسع النطاق وأزمات إنسانية. وكان الشمال، وخاصة المراكز السياسية والاقتصادية مثل الخرطوم، معزولًا نسبيًّا عن التأثيرات المباشرة للحرب؛ ومع ذلك، أدَّى الصراع إلى استنزاف الموارد الوطنية وتفاقم التوتُّرات العرقية والإقليمية. كما حظت الحرب الأهلية الأولى بالاهتمام والمشاركة الخارجية من دول الجوار والقوى الكبرى في سياق الحرب الباردة آنذاك[٥]. وخلال حقبة

---

الديمقراطية والسلطوية الشمولية، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، مجلد ٥، عدد ١٧، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ص ٩١-٩٢.

(١) خالد صبار، الحكم الفيدرالي في السودان، مرجع سابق، ص ص ٥٧-٥٨، ص ص ٧٤-٨٢.

(٢) حسن الحاج علي، جنوب السودان: الواقع الاجتماعي والتفاعل السياسي، مرجع سابق، ص ص ٣٣-٣٤.

(٣) إبراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سابق، ص ص٨٦-٩١ ، محمد حسب الرسول، أثر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ص ١٨-٢٠.

(٤) عبَّرت الحركة عن دوافعها لحمل السلاح بالقول "لقد بلغ الصبر مداه.. وفي يقيننا أننا لن نصل إلى شيء إلا باستخدام القوة.. وسنقوم من الآن فصاعدًا بتحرير أنفسنا.. إننا لا نطلب الرحمة من أحد ولن نمنح رحمتنا أحدًا"، نقلا عن: حسن الحاج علي، جنوب السودان: الواقع الاجتماعي والتفاعل السياسي، مرجع سابق، ص ص ٣٤-٣٥.

(٥) محمد حسب الرسول، أثر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ص ١٨-٢٠.

الستينيات استخدمت الحكومة السودانية مزيجًا من المناورة السياسية والأدوات القسرية، وغالبًا ما تضمَّنت هذه العمليات أعمالًا انتقامية ضد المدنيين الجنوبيين، مما زاد من تنفير سكان الجنوب وتعقيد المشكلة وتعزيز موقف دعاة الانفصال[١].

كان للصراع الذي طال أمده عواقب إنسانية مدمرة، منها: قتل مئات الآلاف من الأشخاص، ونزوح عدد أكبر. ونشأت مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة، وعانى سكان الجنوب من مصاعب شديدة. كما أدت الحرب إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية بشدة في الجنوب، مما أدى إلى انتشار الفقر والتخلُّف التنموي، وتضرُّر الإنتاج الزراعي، وهو الدعامة الأساسية لاقتصاد الجنوب، بشكل خاص.

وتجدر الإشارة إلى أنه طوال فترة الحرب، كانت هناك عدة محاولات للتفاوض على تسوية سلمية. ومع ذلك، فإن انعدام الثقة العميق والمواقف الراسخة على كلا الجانبين جعلت هذه الجهود غير ناجحة إلى حد كبير حتى أوائل السبعينيات التي شهدت انتهاء الحرب بتوقيع اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢، التي منحت قدرًا كبيرًا من الحكم الذاتي للجنوب، علاوة على منح الجنوب حصة في الحكومة المركزية والقوات المسلحة الوطنية[٢].

ورغم أن اتفاق أديس أبابا جلب عقدًا من السلام النسبي، فإنه لم يحلَّ القضايا الأساسية التي غذَّت الصراع، والتي كان أبرزها انعدام الثقة العميق بين الشمال والجنوب، مع بقاء الجانبين حذرين بشأن نوايا الطرف الآخر. وكذا استمرار الفوارق الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث لم تتم معالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب بشكل كامل والذي تصاعد وزنها النسبي مع اكتشاف البترول في الجنوب[٣]، أضفْ إلى ذلك التحديات التي واجهَها الاتفاق من جانب الفصائل داخل كلٍّ من الحكومة الشمالية وحركة التمرُّد الجنوبية؛ ما أدَّى إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي[٤].

لقد شهدت حقبة الحرب الأهلية السودانية الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢) درجة كبيرة من الاستقطاب في السياسة كانت الحرب فيه سببًا ومحلًا للصراع بين القوى السياسية المختلفة في ظل تباين الرؤى بشأن أسباب الصراع وسبل التعامل معه، وهى الرؤى التي ارتكزت في جانب منها على الانقسامات الإقليمية والعرقية والدينية العميقة ومصالح النخب والقوى السياسية داخل السودان وخارجها. وقد استمرَّ إرث الحرب المتمثِّل في عدم الثقة والتفاوت الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في تشكيل مسار السودان، حيث مهَّدت القضايا التي لم يتم حلُّها من الحرب الأهلية الأولى المسرح للحرب الأهلية السودانية الثانية، التي اندلعت في عام ١٩٨٣.

### ثالثًا- تصاعد الانقسامات الأيديولوجية

تميَّزت الفترة من الستينيات إلى الثمانينيات في السودان بانقسامات أيديولوجية كبيرة عمَّقت الاستقطاب السياسي، وظهرت فصائل سياسية مختلفة، ولكل منها رؤيتها المميزة للبلاد، مما ساهم في خلق مشهد سياسي مجزأ ومثير للجدل في كثير من الأحيان. وشهدت هذه الحقبة صعود القوميين العلمانيين، والشيوعيين، والإسلاميين، والإقليميين، الذين تنافس كلٌّ منهم على النفوذ والسيطرة. ويمكن الإشارة إلى أهمِّ ملامح خريطة تلك القوى على الساحة السودانية وسمة كلٍّ منها فيما يلي[٥]:

١- القوى العلمانية: كانت القومية العلمانية في السودان

---

(١) إبراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سابق، ص ٩١.

(٢) انظر كلًّا من: المرجع السابق، ص ص ٩٢-٩٥، وجمال ضلع، الأزمة السياسية في السودان، مرجع سابق، ص ص ٢٢٠-٢٢٣، وحسن الحاج علي، جنوب السودان: الواقع الاجتماعي والتفاعل السياسي، مرجع سابق، ص ص ٣٧-٣٨.

(٣) محسن عوض، أوراق من جنوب السودان: جذور الرفض، أفريقيا: كتاب غير دوري يعنى بالقضايا الأفريقية، (القاهرة: دار المستقبل العربي، العدد الأول أكتوبر ١٩٨٦)، ص ص ٣٥-٣٦.

(4) Douglas Johnson, The Root Causes of Sudan's Civil Wars: Peace or Truce, (Suffolk: Boydell & Brewer Ltd, 2011), pp. 88.

(٥) حول تلك القوى وغاياتها وأهدافها، انظر: المرجع السابق، ص ص ٨٨-١٦١.

ممثلة إلى حد كبير من قبل الحزب الشيوعي السوداني والجماعات اليسارية الأخرى. دعت هذه المجموعات إلى إقامة دولة علمانية، مع التركيز على العدالة الاجتماعية، وإصلاح الأراضي، والحد من الفوارق الإقليمية. وشملت قاعدة دعمهم المثقفين والنقابات العمالية والعمال الحضريّين[١].

٢- الحزب الشيوعي السوداني: تأسَّس الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٤٦، وأصبح أحد أكثر الأحزاب الشيوعية نفوذًا في أفريقيا. لعب الحزب دورًا حاسمًا في الحركات العمالية والمنظمات الطلابية، حيث دافع عن المبادئ الاشتراكية والحكم العلماني. وصل تأثير الحزب الشيوعي إلى ذروته في ستينيات القرن الماضي، لكنه واجه قمعًا كبيرًا من الأنظمة اللاحقة[٢].

٣- الحركات الإسلامية: اكتسبت الأيديولوجية الإسلامية زخمًا كبيرًا خلال هذه الفترة، وذلك في المقام الأول من خلال أنشطة جماعة الإخوان المسلمين وفرعها (الجبهة الإسلامية الوطنية).

٤- جماعة الإخوان المسلمين: تأسَّست جماعة الإخوان المسلمين في السودان في الأربعينيات من القرن الماضي، وكانت تهدف إلى إقامة دولة إسلامية تحكمها الشريعة الإسلامية. وقد نما تأثير الحركة من خلال التعبئة الشعبية، وخاصة في الجامعات والجمعيات المهنية.

٥- الجبهة الإسلامية الوطنية: تأسَّست الجبهة الإسلامية الوطنية في السبعينيات على يد حسن الترابي، وسعت إلى تنفيذ أجندة إسلامية شاملة. كانت الجبهة الإسلامية ماهرة في بناء التحالفات واستخدام الاستراتيجية السياسية لكسب النفوذ داخل الحكومة. وقد ساعدت قيادة الترابي الكاريزمية ونهجه الفكري الجبهة الإسلامية القومية على اكتساب دعم كبير بين الطبقة المتوسطة الحضرية والطلاب[٣].

٦- وعلى صعيد الحركات الإقليمية والعرقية يمكن الإشارة إلى حركة تحرير جنوب السودان: في أعقاب اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢، شكل بعض القادة الجنوبيين حركة تحرير جنوب السودان للدعوة إلى قدر أكبر من الحكم الذاتي ومعالجة المظالم المستمرة. عكست حركة تحرير جنوب السودان الاستقطاب الإقليمي الأوسع بين الشمال والجنوب وإن لم يخل الأمر من عدة تنظيمات وحركات سرية وأخرى علنية شاركت في حكومة الجنوب ومجلسها التشريعي على اختلاف مواقفها من العلاقة مع الشمال[٤].

٧- أنيانيا ٢: في أواخر السبعينيات، ظهرت جماعة متمردة جديدة، وهي "أنيانيا ٢" في الجنوب، غير راضية عن تنفيذ اتفاقية أديس أبابا. أعادت هذه المجموعة إشعال المقاومة المسلَّحة ضد الحكومة المركزية، وسلَّطت الضوء على القضايا التي لم يتم حلها من الحرب الأهلية الأولى.

وكانت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ لحظة مفصلية في تاريخ السودان. حيث نظم ائتلاف واسع النطاق من الطلاب والمهنيين والنقابات العمالية احتجاجات حاشدة ضد النظام العسكري للعميد إبراهيم عبود. نجحت الثورة في الإطاحة بعبود وأدت إلى فترة وجيزة من الحكم الديمقراطي، فتحت الثورة فيه المجال السياسي، وسمحت للمجموعات الأيديولوجية المختلفة بالتنافس على النفوذ، وشهدت هذه الفترة مناقشات سياسية حادة ومنافسة بين الشيوعيين والإسلاميين والقوميين، ومثلت قضية علاقة الدين بالدولة محورًا رئيسًا من محاور الاستقطاب

---

(١) انظر ما يلي:
- تاج السر عثمان، نقد تجربة الإسلام السياسي (١٩٦٧-٢٠٠٧)، الجزء الأول، الحوار المتمدن، ٥ سبتمبر ٢٠٠٩، تاريخ الاطلاع: ٢ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/csof1nxN
- ـــــــــ، نقد تجربة الإسلام السياسي (١٩٦٧-٢٠٠٧) الجزء الثاني، الحوار المتمدن، ، ٨ سبتمبر ٢٠٠٩، تاريخ الاطلاع: ٢ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/DRwgKpaF

(٢) جمال ضلع، الأزمة السياسية في السودان، مرجع سابق، ، ص ص ١٠٩-١١٤.

(٣) خالد صبار، الحكم الفيدرالي في السودان، مرجع سابق، ص ص١٧٥-١٧٨.

(٤) حسن الحاج علي، جنوب السودان: الواقع الاجتماعي والتفاعل السياسي، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤١.

والصراع بين تلك القوى المختلفة[١].

وفي عام ١٩٦٩، قاد العقيد جعفر النميري انقلابًا أطاح بالحكومة المدنية. وقد شهدت سنوات النميري الأولى تحالفًا مع الحزب الشيوعي السوداني والجماعات اليسارية الأخرى. تميزت هذه الفترة بمشروعات إصلاح اجتماعية واقتصادية كبيرة، بما في ذلك إعادة توزيع الأراضي وتأميم الصناعات الرئيسية وإلغاء الأحزاب والهياكل الإدارية التقليدية، بهدف إحداث تغيير اجتماعي شامل يسْمو فوق الولاءات والاستقطابات التحتية لصالح دولة تقدُّمية حديثة، وفق الرؤية اليسارية[٢]. إلا أنه في أواخر السبعينيات، وفي مواجهة تراجع الدعم والتحديات الاقتصادية، سعى النميري إلى تعزيز سلطته من خلال التحالف مع الجماعات الإسلامية[٣]. وبلغ هذا التحول ذروتَه مع تطبيق قانون الشريعة في عام ١٩٨٣، والذي مثَّل نقطة تحوُّل عمَّقت الاستقطاب في المجتمع السوداني[٤]. حيث أدَّى تطبيق قانون الشريعة إلى تمكين الجماعات الإسلامية مثل الجبهة الإسلامية القومية، وسمح لها باكتساب نفوذ كبير داخل الحكومة والمجتمع[٥].

في المقابل لقي ذلك الأمر معارضة من قبل قيادات إسلامية تقليدية كالصادق المهدي زعيم الأنصار، وبعض قيادات الإخوان المسلمين الذين رأوا التوقيت غير مناسب، كما لقي معارضةً شديدةً من قبل اليساريين والعلمانيين وكثير من غير المسلمين في أنحاء البلاد لا سيما في الجنوب، الذين اعتبروا ذلك توظيفًا للدين في السياسة[٦]، ونكوصًا عن اتفاق السلام لعام ١٩٧٢ وعودة إلى سياسات الإدماج القسري[٧].

وقد أدَّت الانقسامات الأيديولوجية في هذه الفترة إلى عدم استقرار سياسي كبير، اتَّسم بعدَّة محاولات انقلابية وانتفاضات وتمرُّدات جنوبية وتحالفات متغيرة، مع الاستقطاب الشديد والانقسامات العميقة والصراع على السلطة بين الفصائل المتنافسة[٨]. وبفعل تراكمات سياسات نظام حكم نميري وتقلُّباته، بلغ السخط الشعبي على حكم النميري، والذي تفاقم بسبب الصعوبات الاقتصادية وسياساته التي لا تحظى بشعبية، ذروته في انتفاضة أبريل ١٩٨٥. أدَّتْ هذه الحركة الاحتجاجية الجماهيرية إلى الإطاحة بالنميري وعودة قصيرة إلى الحكم المدني.

وتجدر الإشارة إلى أن تقاطع الاستقطاب الأيديولوجي مع الصراعات الطائفية والإقليمية، زاد من تعقيد المشهد السياسي في السودان. ففي حين كان التركيز الأساسي على الانقسام بين الشمال والجنوب، فإن مناطق أخرى مثل دارفور وشرق السودان عانت أيضًا من التهميش والصراع وكان لديها مظالم ضد الحكومة المركزية أضف إلى ذلك ما لعبته الانتماءات

(١) خالد صبار، الحكم الفيدرالي في السودان، مرجع سابق، ص ص ٨٥-٩٢.

(٢) التجاني عبد القادر حامد، دارفور وأزمة الدولة السودانية، في: عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد أحمد سالم (تحرير)، دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان، مرجع سابق، ص ص ٨٠-٨١.

(٣) في عبارة لا تخلو من دلالة أشار حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية القومية السودانية، في محاضرة له إلى أن السودان في عهد النميري بدأ علمانيًا تحت حماية الجيش، ولكنه (النميري) انتهى مستجديًا للدعم الإسلامي، انظر: لويس كانتوري وآرثر لوري، الإسلام، الديمقراطية، الدولة، والغرب: ملخص محاضرة وحوار مع الدكتور حسن الترابي، في: قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم: هارتفورت سمينارى كنتيكت، الولايات المتحدة الأمريكية، العدد الرابع، خريف ١٩٩٢، ص ١٢.

(٤) انظر: تاج السر عثمان، نقد تجربة الإسلام السياسي (١٩٦٧-٢٠٠٧)، الجزء الأول، مرجع سابق. محسن عوض، أوراق من جنوب السودان، مرجع سابق، ٣٥-٤٠.

(٥) إكرام محمد صالح حامد، خريطة وتوازنات القوى الفاعلة في المشهد السوداني الداخلي، المقال منشور ضمن العدد رقم ١٠٧ من دورية "الملف المصري" الإلكترونية، يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ikRQVg6w

(٦) تاج السر عثمان، نقد تجربة الإسلام السياسي (١٩٦٧-٢٠٠٧) الجزء الثاني، مرجع سابق.

(٧) إبراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٨) المرجع السابق، وانظر أيضًا: محسن عوض، أوراق من جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٤٦.

العرقية والقبلية من دور هام كأدوات للتعبئة في سياق الصراعات الإيديولوجية استغلها القادة السياسيون لحشد الدعم على أساس الهويات العرقية أو القبلية، مما أدى إلى تفاقم التوترات وتقويض الوحدة الوطنية[١].

حاصل القول، أن تفاقم الانقسامات الأيديولوجية في السودان وحديثها خلال حقبة الستينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين بين القوميين العلمانيين والشيوعيين والإسلاميين والحركات الإقليمية، أدَّى إلى خلق بيئة سياسية مجزَّأة ومثيرة للجدل. وأدَّت الأحداث الرئيسة، مثل ثورة أكتوبر ١٩٦٤، ونظام النميري، وإدخال قانون الشريعة -متفاعلة مع جوانب الاستقطاب الأخرى بالمجتمع السوداني- إلى ترسيخ عدم الاستقرار السياسي وتهيئة المسرح للدخول في حلقة جديدة من الصراعات والتحديات.

## رابعًا- ملامح الاستقطاب خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية

اتَّسمت الحرب الأهلية السودانية الثانية، التي استمرَّت من عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠٥، باستقطاب عميق ومتعدِّد الأوجه. حيث أدَّت هذه الحرب، التي دارت في المقام الأول بين حكومة شمال السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان، إلى ترسيخ الانقسامات الإقليمية والعرقية والدينية والسياسية التي ابتُلي بها السودان لعقود من الزمن. وما زال إرثُ الصراع يسْهم في تشكيل المشهد الاجتماعي والسياسي في البلاد شمالًا وجنوبًا.

لقد كان فرض الشريعة الإسلامية وإلغاء اتفاق أديس أبابا السبب المباشر وليس الوحيد في اندلاع تلك الحرب في عام ١٩٨٣؛ فاتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ كانت قد منحت جنوب السودان حكمًا ذاتيًّا كبيرًا وأنهت الحرب الأهلية السودانية الأولى. ومع ذلك، بحلول أوائل الثمانينيات، عادت التوتُّرات إلى الظهور عندما سعت الحكومة السودانية، بقيادة الرئيس جعفر النميري، إلى تعزيز سيطرتها على الجنوب من خلال تقويض أحكام اتفاق أديس أبابا، وتقليص نطاق الحكم الذاتي للجنوب ودمج الإدارة الجنوبية في الحكومة المركزية. ضاعف من تلك الجهود وغذَّاها اكتشاف النفط في جنوب السودان وسعي الحكومة المركزية للسيطرة على هذه الموارد القيِّمة.

وفي عام ١٩٨٣، أعلن النميري تطبيق الشريعة في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك الجنوب الذي تسكنه أغلبية غير مسلمة. ولم يكن فرض الشريعة الإسلامية يحظى بشعبية كبيرة في الجنوب، حيث لا يمثِّل المسلمون غالبية السكان وفي وجود نسب كبيرة من المسيحيِّين وأتْباع الديانات الأفريقية التقليدية. لذا أدَّت هذه الخطوة متزامنةً مع إعادة تقسيم الجنوب إلى عدَّة ولايات إلى تفاقم الانقسام والاستقطاب[٢].

وردًّا على تلك الممارسات، تجمَّعت المقاومة الجنوبية تحت قيادة "جون قرنق"، لتشكِّل الجيش الشعبي لتحرير السودان. بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي قامت رؤيتها على علمانية الدولة[٣] في مواجهة رؤية الجبهة الإسلامية الرامية إلى إقامة مشروع إسلامي[٤]، مما أضاف مزيدًا من الاستقطاب على أسسٍ أيديولوجية بين فريق يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية، وآخر يؤكِّد على علمانية الدولة. ليُضاف بُعْدٌ جديدٌ إلى خطِّ الصدع والاستقطاب الرئيس ما بين الشمال "العربي المسلم" والجنوب "الأفريقي المسيحي/الوثني" كما صوَّرته النُّخب والقوى السياسية. وذلك رغم حقيقة التفاوتات الداخلية لدى كلا الجانبين في الشمال والجنوب، حيث لم يكن الشمال على قلب

(١) خالد صبار، الحكم الفيدرالي في السودان، مرجع سابق، ص ص ٩٤-٩٥.

(٢) جمال ضلع، الأزمة السياسية في السودان، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٣) الواثق كمير (محرر ومترجم)، جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد.. قضايا الوحدة والهوية، (القاهرة: المجموعة الاستشارية لتحليل السياسات واستراتيجيات التنمية، ١٩٩٨)، ص ص ٤٢-٤٣.

(٤) حول أبعاد المشروع باختصار، انظر: محاضرة الترابي السالف الإشارة إليها في لويس كانتوري وآرثر لوري، الإسلام، الديمقراطية، الدولة، والغرب، مرجع سابق، ص ص ٧-٢٧.

رجل واحد؛ كما لم تكن قوى المعارضة الجنوبية كيانًا متجانسًا؛ فقد تضمَّن كلُّ طرف مجموعات عرقية وفئوية وطائفية وقبلية مختلفة ذات مصالح متنافسة ومتصارعة إلى حدِّ المواجهة العسكرية في بعض الأحيان[١]، وهو ما زاد من تعقيد الأزمة وحوَّل الوضعَ إلى ما يشبه حرب الكل ضد الكل على نحو تشبيه البعض[٢].

لقد كانت الحرب أيضًا بمثابة صراع للرؤى السياسية والأيديولوجية لواقع ومستقبل السودان. فإضافة إلى الرؤى العلمانية مقابل الرؤى الإسلامية، كانت هناك أيضا رؤى الحكومة والمعارضة، ومن جانبهم حارب المتمرِّدون الجنوبيُّون في البداية من أجل قدر أكبر من الحكم الذاتي داخل السودان الموحَّد، ومع ذلك، مع تقدُّم الحرب وتصاعد الفظائع، أصبحت الدعوة إلى الاستقلال التام أقوى[٣]. ومن جانب ثالث، كان للصراع الذي طال أمده عواقب إنسانية مدمِّرة، ممَّا زاد من استقطاب المجتمع السوداني. ومن جانب رابع، فإن ما تمَّ ارتكابُه من فظائع ضد المدنيِّين، بما في ذلك القتل الجماعي، والتجنيد الإجباري، والانتهاكات المنهجية، علاوة على نزوح ملايين السودانيين داخليًّا أو تحوُّلهم إلى لاجئين في البلدان المجاورة، أدَّى إلى تعميق العداوات وجعل المصالحة أكثر صعوبة.

وقد جرت العديد من محاولات للتفاوض على السلام شابها جميعًا الانقسام بشأنها بين القوى السياسية على الساحة السودانية تأييدًا ومعارضةً وتبدُّلًا في المواقف، مما يعكس الديناميكيات المعقَّدة للصراع، ويفسِّر ثقل المكوِّن الخارجي ودوره -عبر سياسات الترغيب والترهيب لأطراف المعادلة حكومةً ومعارضةً- في كسر الجمود النابع من الانقسامات والاستقطابات المذكورة، والوصول إلى أرضية مشتركة للتفاهم تمثَّلت في بروتوكول مشاكوس (٢٠٠٢)، الذي وضع الأساس للمفاوضات المستقبلية من خلال الاعتراف بحق جنوب السودان في تقرير المصير. وتُوِّجَتْ جهود السلام بتوقيع اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥، وقد منحت اتفاقية السلام الشامل الجنوب حكمًا ذاتيًّا لمدة ستِّ سنوات، يليها استفتاء على الاستقلال[٤].

وفي حين أنهى اتفاق السلام الشامل الحرب الأهلية، فقد ظلَّت العديد من القضايا الخلافية دون حل، بما في ذلك ترسيم الحدود، ووضع منطقة أبيي الغنية بالنفط، وحقوق المواطنة للأشخاص في المناطق الحدودية.

وفي يناير ٢٠١١ جرى استفتاء على الاستقلال في جنوب السودان، صوَّت فيه ٩٩٪ من الناخبين لصالح الانفصال عن الشمال، وعليه؛ أعلنت الدولة الوليدة نشأتها ٩ يوليو ٢٠١١. إلا أن هذا الاستقلال لم يحقِّق الاستقرار. حيث استمرَّ كلٌّ من السودان وجنوب السودان في مواجهة صراعات داخلية بعد الاستقلال. ففي جنوب السودان، أدَّت المنافسات العرقية والسياسية إلى حرب أهلية جديدة بدأت في عام ٢٠١٣م واستمرَّت بعدها في ظلِّ واقع الاستقطاب القبلي في البلاد[٥]. وفي السودان، استمرَّت مناطق مثل دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان في مواجهة أعمال العنف والاضطرابات.

لقد عمَّقت الحرب الأهلية السودانية الثانية واقع

(١) الواثق كمير، جون قرنق، مرجع سابق، ص ٣٤، ص ص٤٠-٤٦، وانظر كذلك: محسن عوض، أوراق من جنوب السودان، مرجع سابق، ص ص٣٠-٣٣ ، ص ص ٤٢-٤٤.

(٢) إبراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٣-١٠٧.

(٤) راجع: حمدي عبد الرحمن، مستقبل جنوب السودان: التداعيات الجيوسياسية على الأمة الإسلامية، في: حسن الحاج علي وحمدي عبد الرحمن، المشهد في جنوب السودان، مرجع سابق، ص ص ١٠١-١١٤، وحول الخلافات بشأن توزيع الحقائب الوزارية في الحكومة الانتقالية الناجمة عن الاتفاق، انظر: محمد عاشور، مستقبل السلام في السودان، في: محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٦)، ص ص ١٧٨-١٨٠.

(٥) نادية عبد الفتاح، التطورات السياسية في جنوب السودان: إشكاليات العملية السلمية بعد تكوين الحكومة الانتقالية، في: مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، الإصدار الخامس عشر، ص ٢٤٨.

الاستقطاب على أسس إقليمية وعرقية ودينية وسياسية. وزادت من التحديات التي تواجه بناء دولة قومية موحَّدة في ظلِّ هُويات متنوِّعة ومتضاربة في كثير من الأحيان. ويستمرُّ إرث الحرب، الذي بلغ ذروته باستقلال جنوب السودان، في تشكيل الديناميكيات السياسية والاجتماعية في كلٍّ من السودان وجنوب السودان. إن فهم هذه الفترة أمرٌ بالغ الأهمية لمعالجة الصراعات المستمرَّة وتعزيز السلام الدائم في المنطقة.

## خامسًا- ملامح سياسة الاستقطاب في عهد عمر البشير والجبهة الإسلامية القومية

تميَّزت الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠١٩، في ظل حكم عمر البشير والجبهة الإسلامية الوطنية، باستقطاب سياسي واجتماعي وعرقي كبير في السودان. وشهدت هذه الحقبة ترسيخ السياسات ذات الصبغة الإسلامية، واستمرار الحروب الأهلية، والتدخُّلات الإقليمية والدولية الواسعة. أدَّت هذه العوامل مجتمعة إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع السوداني وساهمت في خلق مشهد سياسي معقَّد ومتقلِّب في كثيرٍ من الأحيان.

ففي ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وبدعم وتخطيط الجبهة الإسلامية الوطنية، بقيادة حسن الترابي، قاد العميد عمر البشير انقلابًا عسكريًّا أطاح بحكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي المنتخبة ديمقراطيًّا في واحدةٍ من حلقات مسلسل التوظيف المتبادل ما بين القوى السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية الذي مارستْه تقريبًا مختلف القوى والتوجُّهات اليمينية واليسارية على الساحة السودانية مع اختلاف درجة نجاح كل تجربة[١].

كان الانقلاب بمثابة بداية تحالف طويل الأمد بين الجيش والجبهة القومية الإسلامية. حيث تبنَّت حكومة البشير أجندةً من بين أهدافها تحويل السودان إلى دولة تحكم بالشريعة الإسلامية وقامت بتبنِّي سياسات واتخاذ إجراءات لتطبيق تلك الأجندة، في العديد من القطاعات وجوانب الحياة، بما في ذلك النظام القانوني والتعليم والأعراف الاجتماعية. وكانت هذه الخطوة سببًا في استقطاب عميق، خاصة بالنسبة لغير المسلمين والمسلمين العلمانيين الذين شعروا بالتهميش والقمع. حيث واجه غير المسلمين، وخاصة في الجنوب وجبال النوبة، تمييزًا واضطهادًا كبيرًا في ظل نظام البشير. وأدَّى ذلك إلى تفاقم التوتُّرات الدينية وأذْكى حركات المقاومة. كما واجهت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام قيودًا شديدة. واستخدمت الحكومة الاعتقالات التعسُّفية والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء لإسكات المعارضة، في ظلِّ سيطرةٍ كاملةٍ من النظام على وسائل الإعلام واستخدام دعاية الدولة للترويج لسياساته وتشويه سمعة جماعات المعارضة، وهو ما أدَّى إلى مزيدٍ من الاستقطاب في المشهد السياسي.

وكانت الحرب في دارفور، التي بدأت في عام ٢٠٠٣، من أهم الصراعات وأكثرها تدميرًا خلال حكم البشير، حيث اتَّسم الصراع بهجمات منظمة على المجموعات العرقية غير العربية من قبل القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها المعروفة باسم الجنجويد. وشملت هذه الهجمات عمليات القتل الجماعي والاغتصاب وتدمير القرى، وقد أدَّى الصراع إلى نزوح ملايين الأشخاص وأزمة إنسانية حادة وأثار إدانة دولية[٢]، وأدَّت إلى اتهام البشير وملاحقته من قبل المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وعلى صعيد علاقات الشمال والجنوب وبالرغم من توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، الذي أنهى الحرب الأهلية السودانية الثانية، فقد استمرَّت التوتُّرات بين الطرفين، حيث واجه تنفيذُ اتفاق السلام الشامل العديد من التحديات، بما في

(١) إكرام محمد صالح حامد، خريطة وتوازنات القوى الفاعلة في المشهد السوداني الداخلي، مرجع سابق، وانظر أيضًا: أماني الطويل، الأزمة السودانية: هل من فرص للاستقرار السياسي؟، مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، الإصدار الخامس عشر، ص ٢٣٤.

(٢) عبد الوهاب الأفندي، مقدمة: عشرة أعوام من الحيرة، مرجع سابق، ص ص ٤٣-٤٦، وللتفاصيل، انظر: الطيب زين العابدين محمد، دارفور: عواقب التفاعل بين جذور الأزمة وتداعياتها، في: عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد أحمد سالم (تحرير)، دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان، مرجع سابق، ص ص٤٩-٧٠.

ذلك النزاعات حول ترسيم الحدود، وتقاسم عائدات النفط، ووضع منطقة أبيي. وهي نزاعات وإن كان لها أسبابها الموضوعية[١] إلا أنها تم توظيفها أيضًا من جانب النُّخب الفاعلة على الجانبين لا سيما الجماعات والنخب المؤيِّدة للانفصال لتحقيق ذلك الهدف. وهو ما تحقَّق في عام ٢٠١١، بعد استفتاء اختار فيه الجنوبيون بأغلبية ساحقة الانفصال عن شمال السودان، ليصبح الجنوب دولة مستقلَّة. ورغم انفصال الجنوب لم يتمَّ حلُّ جميع القضايا الأساسية، حيث ظلَّت هناك ذُيول للاستقطاب المستمر والصراع، لا سيما فيما يتعلَّق بالموارد الاقتصادية وتوزيع الثروة والسلطة. حيث كانت السيطرة على الموارد النفطية عاملًا رئيسيًّا في الاستقطاب الاقتصادي بين الشمال والجنوب خلال حكم البشير، ومثَّل توزيع عوائد تلك الموارد النفطية وغيرها على مناطق وأقاليم البلاد محورًا رئيسًا للانقسام والخلاف والاستقطاب بين الحكومة المركزية والنخب في الخرطوم وزعماء وقادة الأقاليم المهمَّشة في غرب ووسط وشرق البلاد، وساهمت هذه الفوارق الاقتصادية في خلق المظالم والمقاومة الإقليمية[٢]. ومثَّلت الاستحقاقات الانتخابية في السودان ودعوات الحوار الوطني التي نظَّمها وأطلقها نظام "البشير" في العقد الأخير من حكمه لحظات كاشفة عن واقع الخلافات والاستقطابات المختلفة على الساحة[٣]، وعن القراءة الخاطئة من جانب نظام البشير لذلك الواقع وسُبل التعامل معه، خاصةً فيما يتَّصل بقدرة الأدوات القسْرية على حسْم الصراع، ومساندة القوى الدولية لذلك المسلك مقابل ما تمَّ تقديمه من تنازلات على صعيد مشكلة الجنوب[٤].

أدَّت خسارة الجنوب إلى نشأة صراعات جديدة وتفاقم صراعات كانت متوارية بفعل الصراع الرئيس بين الشمال والجنوب. فمن ناحية، أدَّى استقلال الجنوب عبر الكفاح المسلَّح بالأساس، إلى إضْفاء مصداقية على خطابات الجماعات المتمرِّدة -في شرق السودان وغربه- الداعية للحصول على حقوقها عبر ذات الطريق[٥]، ومن ناحية ثانية، أدَّى فقدان عائدات النفط من الجنوب إلى دخول السودان في أزمة اقتصادية وإلى اتخاذ تدابير تقشُّفية زادتْ من استقطاب المجتمع السوداني، وسرعان ما أدَّت -متفاعلةً مع التغيُّرات الإقليمية والدولية- إلى احتجاجات عامة واسعة النطاق في أواخر عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩. قادها ائتلاف من النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، طالبت باستقالة البشير، وهو ما اضطرَّ معه الجيش للتدخُّل في أبريل ٢٠١٩، والإطاحة بالبشير، حيث تولَّى مجلس عسكري انتقالي السلطة، ووعدَ بالإشراف على الانتقال إلى الحكم المدني[٦].

حاصل القول أنه قد اتَّسمت فترة حكم عمر البشير من ١٩٨٩ إلى ٢٠١٩ بالاستقطاب العميق على أسس أيديولوجية وعرقية وإقليمية واقتصادية. وقد أدَّت سياسات الحكومة السودانية الاستبدادية والقمع الشديد للمعارضة إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع السوداني في تفاعلاتها مع الصراعات في دارفور وغيرها من المناطق المهمَّشة واستمرار التوتُّرات مع الجنوب إلى تفاقم هذه الانقسامات. وكانت الإطاحة بالبشير في نهاية المطاف بمثابة نهاية حقبة من الاستقطاب العميق، ليبدأ فصل جديد لا يخلو من تحديات المصالحة وبناء الدولة في ظل استمرار السودان في التنقُّل في إطار مشهده السياسي المعقَّد.

## سادسًا- سياسة الاستقطاب في حقبة ما بعد البشير

كانت الإطاحة بعمر البشير في أبريل ٢٠١٩ بمثابة بداية فصل جديد في تاريخ السودان، الذي اتَّسم، ليس بالآمال الكبيرة

(١) حمدي عبد الرحمن، مستقبل جنوب السودان: التداعيات الجيوسياسيةعلى الأمة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص ١١٢-١٢١.

(٢) التجاني عبد القادر حامد، دارفور وأزمة الدولة السودانية، مرجع سابق، ص ص ٨٢-٨٦.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٨٩-٩٠.

(٤) محمد عاشور، التطورات السياسية في السودان والأوضاع في مناطق الصراع، في: سلوى درويش وسامي السيد (تحرير)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، الإصدار العاشر ٢٠١٤-٢٠١٥، ص ص ٧٩-٩٢.

(٥) المرجع السابق، ص ص ٩٢-٩٥.

(٦) إكرام محمد صالح حامد، خريطة وتوازنات القوى الفاعلة في المشهد السوداني الداخلي، مرجع سابق.

في التحوُّل الديمقراطي والسلام وحسْب، ولكن أيضًا بالتحديات والاستقطاب الكبير. وقد شهدت هذه الفترة انقسامات سياسية وعرقية ومصاعب ومطالب اقتصادية تفاقمت بسبب الصراعات الداخلية على السلطة وبفعل التأثيرات الخارجية الإقليمية والدولية. حيث جرتْ مفاوضاتٌ بين القادة العسكريين والمدنيين لتشكيل حكومة انتقالية يكون من بين مهامّها الرئيسة معالجة إرث الاستقطاب والصراع، إلا أن تلك المساعي واجهتْها مجموعةٌ من التحديات التي أوضحتْ هشاشةَ الأطر والهياكل الدستورية في المرحلة الانتقالية وعجزها عن تجاوز واقع الاستقطاب المدني العسكري القائم، والوصول إلى صيغة تعايُش مشتركة لمكوّنات الطيف السوداني في إطار نظام ديمقراطي مدني. لذا اتَّسم المشهد السياسي في السودان في أعقاب الإطاحة بالبشير بالهشاشة والصراعات الشديدة على السلطة.

فالحكومة الانتقالية، التي تشكَّلت في أغسطس ٢٠١٩، كانت مزيجًا من القادة المدنيّين يمثِّلهم "تحالف الحرية والتغيير" من جانب والعسكريين من جانب آخر. وكان هذا الترتيب محفوفًا بالتوتُّرات والخلافات حول الإصلاح الدستوري بشأن شكل الحكومة المقبلة، وبدور الجيش في الدستور، وكذا العلاقة مع قوى الهامش التي طالبت أن تسْمو الاتفاقات السياسية معهم على الوثيقة الدستورية التي تقاسمت على أساسها قوى تحالف الحرية والتغيير السلطة مع المكوّن العسكري[١] الذي انحاز من جانبه لمطالب قوى الهامش في إطار صراع الطرفين على استقطاب أكبر مساحة تأييد على الساحة تحسُّبًا لصدام كان قادمًا لا محالة في ضوء تباين رؤى المكوّنين الرئيسيَّين في السلطة، حيث سعى الجيش إلى الاحتفاظ بسلطة كبيرة، بينما عمل القادة المدنيون على تقليص دور الجيش في الحياة العامة رغبةً في تحقيق تصوُّراتهم للحياة الديمقراطية. أدَّى ذلك الخلاف إلى استمرار الاحتجاجات الشعبية، المطالبة بمزيد من السيطرة المدنية وإصلاحات أسرع. وقوبلت هذه الاحتجاجات بالقمع العنيف من قبل قوات الأمن؛ ممَّا أدَّى إلى تعميق انعدام الثقة بين الحكومة والشعب[٢].

وعليه، وفي إطار صراع القوة والنفوذ بين المكوّن العسكري والمدني في الحكومة الانتقالية، ومستقويًا بالانشقاقات التي طالت تحالف الحرية والتغيير لا سيما من جانب الحركات المسلَّحة في دارفور التي طالبت الجيش بالتدخُّل لإنهاء الصراع السياسي، قام الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان بانقلاب على مسار العملية الانتقالية في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، وإخراجها عن مسارها مؤقتًا باعتقال رئيس الوزراء وكلّ رموز تحالف الحرية والتغيير، مما زاد من استقطاب البيئة السياسية. وبفعل الإدانة واسعة النطاق محلِّيًا ودوليًا للانقلاب، تمت استعادةٌ جزئيةٌ للحكومة المدنية لكنه ترك الوضع السياسي غير مستقرٍ إلى حدٍّ كبير، في ظلِّ فجوة الثقة التي تنامتْ، ليس فقط بين المكون العسكري من جانب والمدني من الجانب الآخر ، بل بين مكوّنات كلا الطرفين أيضًا[٣]؛ فعلى الصعيد المدني تتنافس على السلطة العديد من الأحزاب والحركات السياسية، بما في ذلك الحزب الحاكم السابق (حزب المؤتمر الوطني) وأنصاره الذين يمثِّلون الدولة العميقة، والجماعات الإسلامية، والقوى الديمقراطية العلمانية. وعلى الصعيد العسكري تصاعدت الخلافات بين الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان، وقوَّات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو المعروف بـ"حميدتي" ووصلتْ إلى حَدِّ المواجهات المسلَّحة منذ أبريل ٢٠٢٣، حيث اندلع القتال بين القوات المسلَّحة السودانية وقوات الدعم السريع، مما سلَّط الضوء على الانقسامات العسكرية الداخلية.

وفي إطار ذلك الصراع الرئيس بين القوى المسلَّحة المركزيَّة في المعادلة، سعى كلُّ طرف من الطرفين إلى استقطاب القوى الداخلية المدنية والعسكرية والعِرقية للاصطفاف إلى جانبه، والاستقواء بقوى إقليمية ودولية متنافسة ومتباينةِ الغايات لتعزيز مكاسبه في أرض الواقع وعلى موائد المفاوضات، وقد أعاق هذا التشرذم تشكيلَ استراتيجيةٍ سياسيةٍ متماسكةٍ

(١) المرجع السابق.

(٢) أماني الطويل، الأزمة السودانية، مرجع سابق، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٣٨-٢٣٩، ص ص ٢٤٤-٢٤٥.

وحكمٍ مستقرٍ. حيث لا تزال الصراعات العرقية والإقليمية مستمرَّة، وخاصة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

فعلى الرغم من توقيع اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر ٢٠٢٠، استمرَّ العنف في دارفور، وأدَّت الاشتباكات بين الطوائف العرقية إلى سقوط عددٍ كبيرٍ من الضحايا والنزوح. وفي جنوب كردفان والنيل الأزرق لا تزال الصراعات في هذه المناطق دون حل، مع استمرار الجماعات المسلَّحة في مقاومة سيطرة الحكومة المركزية. كما لا تزال فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال منقسمة، مما يعقِّد جهود السلام. يساعد على ذلك ضعف التنمية الاقتصادية وانسداد الأفق بشأن التغلُّب على ذلك الضعف في ظل الأوضاع الراهنة، ما يعني استمرار معاناة المناطق الطرفية من نقص البنية التحتية والخدمات وانضمام مزيدٍ من المناطق والسكَّان إلى حيِّز الحرمان، وهو ما يغذِّي الاستياء والمطالبة بمزيدٍ من الاستقلال والسيطرة على الموارد. لا سيما مع شعور العديد من المجموعات العرقية والمجتمعات الإقليمية بأنها مستبعدة سياسيًّا من عمليات صنع القرار المركزية. وهذا الشعور بالإقصاء بمثابة القوة الدافعة وراء التمرُّدات المستمرَّة والمطالبة بالفيدرالية أو الانفصال.

الخلاصة، اتَّسمت الفترة منذ الإطاحة بعمر البشير في عام ٢٠١٩ إلى الآن باستمرار ملامح وآليات الاستقطاب وإن تغيَّرت وجوه بعض القوى الفاعلة واتجاهات الاستقطاب. صاحبَ ذلك أشكال متباينة من التحالفات والانشقاقات العسكرية بين الجيش السوداني من ناحية، والقوى والميليشيات المتمرِّدة في أنحاء البلاد من ناحية أخرى، وهو أمر يحمل في طياته احتمالات امتداد تلك الانشقاقات بدرجة كبيرة إلى الجسد الرئيس للجيش السوداني بفعل الانقسامات السياسية والعِرقية والاقتصادية في البلاد واستغلال النخب المتصارعة لها على نحو يقود إلى حرب أهلية طويلة الأمد تذهب بما تبقَّى من خيوط الوصل بين أجزاء الوطن السوداني، وبما تبقى من مساعٍ للحفاظ على هوية سودانية جامعة.

## خاتمة- الثابت والمتغير في سياسة الاستقطاب في السودان

في إطار تتبُّع سياسة الاستقطاب على الساحة السودانية في علاقاتها مع واقع البلاد المأزوم في غالب فتراته يمكن القول بوجود عدة مكونات رئيسة في كلا المكونين (الاستقطاب/ الأزمة) اللذين يدعم كل منهما الآخر، يأتي في مقدمتها الانقسامات العرقية، والانقسامات الإقليمية اللتان تمثِّلان ركنين أساسيَّين من أركان عملية الاستقطاب على الساحة السودانية عبر تاريخه. لقد كان السودان دائمًا عبارة عن فسيفساء من المجموعات العرقية ذات اللغات والثقافات والهويات المتنوِّعة. وكان **الانقسام بين الشمال والجنوب**، وخاصة بين الشماليين العرب المسلمين والجنوبيِّين الأفارقة المسيحيِّين، وأتباع الديانات التقليدية، سمة مميِّزة للسنوات الأولى للسودان واستمر في التأثير على الصراعات حتى بعد انفصال الجنوب. والعنصر الثاني من عناصر الثبات هو **تهميش المناطق الطرفية**، حيث شهدت مناطق مثل دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق باستمرار التهميش السياسي والاقتصادي. وقد أدَّى هذا الإهمال إلى تأجيج الصراعات المتكرِّرة والمطالبة بمزيد من الحكم الذاتي والموارد.

ويمثِّل **الإقصاء السياسي والاستبداد** الملمح الثالث من ملامح الثبات في سياسات الاستقطاب في السودان عبر تاريخه، ما بين نخبة مركزية تتركَّز بيدها السلطات وقطاعات شعبية واسعة تُعاني من الإقصاء والتهميش، وكانت هذه المركزية مصدرًا دائمًا للاستقطاب السياسي. وفي هذا الصدد لعب الجيش دورًا بارزًا في السياسة السودانية، وكثيرًا ما يتدخَّل في الحكم من خلال الانقلابات ويمارس تأثيرًا كبيرًا على شؤون الدولة، متحالفًا في جميع الأحوال مع واحدةٍ أو أكثر من القوى المدنية من الأحزاب أو الحركات السياسية.

وتمثِّل **المظالم التاريخية** الملمحَ الرابع من ملامح الاستمرارية في عملية الاستقطاب في السودان، فلا تزال المظالم التاريخية، بما في ذلك الموروثات الاستعمارية والصراعات الماضية، تؤثر على الاستقطاب الاجتماعي. وكثيرًا ما يتم استحضار هذه المظالم في النزاعات المعاصرة، مما يحافظ على استمرارية في الانقسامات الاجتماعية وسهولة توظيفها لصالح هذا الطرف أو ذاك من أطراف عملية الاستقطاب على الساحة السودانية.

وأخيرًا وليس آخرًا لعبت **سياسات الهوية**، بما في ذلك العرق والدين، باستمرار دورًا مركزيًّا في تشكيل الديناميكيات الاجتماعية والصراعات والاستقطابات على مختلف تنوُّعاتها وأشكالها في السودان.

وعلى صعيد التغيُّر يصعب رصد تغيُّرات جذرية فيما يتَّصل بجوهر عملية الاستقطاب ومرتكزاته الأساسية، ومع ذلك يمكن الإشارة إلى عدَّة تحوُّلات فيما يتَّصل بالشكل والآليَّات. فمن ناحية تكشف تطورات العلاقة بين الحكم العسكري والمدني، وداخل معسكر كل طرف من الطرفين من ناحية أخرى، ارتفاع وتيرة النضال المستمر من أجل تشكيل حكومة بقيادة مدنية بالكامل -على محدودية ما حققه من نجاح- وهو أمر تطالب به القوى المدنية وتتسترَّ وراءه القوى العسكرية المتصارعة على السلطة، حيث يدَّعي كلٌّ من الطرفين العسكريَّين المتنازعين الرئيسيَّين حرصَه على الوصول إلى حكم مدني تام.

وفي حين أن الصعوبات الاقتصادية كانت ثابتة، فقد تطوَّرت طبيعةُ هذه التحديات. وشهدت حقبة ما بعد البشير جهودًا نحو الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك خفض الدعم ومحاولات تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، والتي كانت لها نتائج مختلطة وزادت من الاستقطاب في المجتمع.

وبالمثل فإن التدخُّلات الدولية تاريخيًّا في السودان كانت تدور حول تدخُّل قوى إقليمية ودولية إلى جانب طرف أو آخر من أطراف معادلات الاستقطاب الداخلية، إلا أنها لم تكن بكثافة وتنوُّع ووضوح التدخُّلات الراهنة، ويمكن فهم وتفسير ذلك في ضوء التحولات الداخلية والإقليمية والدولية وأبرزها تراجع قدرات الدولة المركزية السودانية، والصدْع في جدار التضامن العربي -العربي، مع تراجع الدور المصري بفعل الأعباء الداخلية، واتساع نطاق التحديات والمنافسات الإقليمية، ودخول السودان على خط المنافسات الإقليمية (تركيا، إيران، السعودية، الإمارات، قطر، إثيوبيا، جنوب السودان، إسرائيل.....) والدولية (الصين، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية.....).

وعلى ذات الصعيد (التغيُّر)، يمكن الإشارة إلى تغيُّر تكوين الجماعات المسلَّحة وأهدافها. فمن حركات التمرُّد المنظَّمة خلال الحروب الأهلية إلى الميليشيات المجزَّأة في دارفور والتهديدات الأمنية الجديدة بعد استقلال جنوب السودان، تطوَّر مشهد الصراع المسلح إلى مواجهات داخل عاصمة البلاد ومدنها الرئيسة، ومن نزاعٍ بين قوات حكومية وقوى متمرِّدة ذات مطالب وطنية أو جهوية أو قبلية أو عقدية إلى صراع بين جيش الحكومة وميليشيات لا برنامج ولا غاية لها فيما يتجاوز الاستيلاء على السلطة لحماية النُّفوذ والثروة. أضفْ إلى ذلك أنه على الرغم من توقيع اتفاقيات سلام مختلفة على مدى العقود الماضية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، فإن تبايُن تنفيذ هذه الاتفاقيات ونجاحها، أثَّر على مسار الاستقطاب عبر أرجاء السودان.

لقد قدَّمت ثورة ٢٠١٩، التي أطاحت بنظام عمر البشير، بصيصًا من الأمل، ووعدت الحكومة الانتقالية باحتواء الجميع ومعالجة المظالم التاريخية. ومع ذلك، فإن اتفاق تقاسم السلطة الهش بين القوى المدنية والعسكرية انهار في نهاية المطاف، بفعل الانقلاب العسكري في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ وتفاقم سياسة الاستقطاب من جديد. ما أدَّى إلى تزايُد فجوة الثقة والانقسام بين أطراف العملية السياسية في البلاد عددًا وعمقًا، بفعل الانقسامات الفرعية التي شهدتْها القوى الفاعلة على الساحة السودانية وفي مقدِّمتها الانقسام بين القوات السودانية النظامية بقيادة عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة "حميدتي"، الذي تصاعد إلى مواجهات عسكرية بين الطرفين في أنحاء مختلفة من البلاد، عمد فيها كلُّ طرف إلى استقطاب قوى المجتمع السياسية والاجتماعية للاصطفاف إلى جانبه في مواجهة الطرف الآخر، مستخدمين في ذلك كافَّة مرتكزات الاستقطاب سالفة البيان. الأمر الذي يُنذر بعواقب وخيمة على الصعيد الوطني والفرعي حال استمراره وطول أمده، خاصة مع غياب دور الطرف الثالث القادر على فرض إرادته على الأطراف المتصارعة بفعل واقع الاستقطاب المركب الذي تشهده أزمة السودان داخليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا، وما أسْفرت عنه الأزمة من تفريغ المجتمع من العديد من عناصر فاعليته بفعل النزوح

للخارج أو الانكفاء على الذات داخليًّا انتظارًا لما ستُسفر عنه المواجهة الرئيسة بين الجيش وقوات الدعم السريع والتي بصرف النظر عن موعد وظروف حسْمها لن يكون السودان بعدها كما كان قبلها؛ بفعل ما ترتَّب وسيترتَّب عليها من تغيير في موازين القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية والديموجرافية في البلاد وتجاذُبات إقليمية ودولية، وما خلقتْه ورسَّخته من مرارات يكشف تاريخ العلاقة بين السودان وجنوب السودان أنها ككرة الثلج ما إن تبدأ في التدحرج فإنه يصعب إيقافها.

ومع ذلك يبقى الأمل في أن يتمكَّن الجيش السوداني من بسط هيمنته في البلاد وإخضاع قوات الدعم السريع (سلمًا أو قسْرًا) لإرادته، أو أن يعقب ذلك الإسراع في تسليم السلطة لحكومة مدنية على نحو يزيد من قاعدته الشعبية ويرسل رسالة اطمئنان للقوى المدنية وحركات المعارضة المدنية منها والمسلَّحة بالجدِّيَّة في تنفيذ الاستحقاقات الدستورية التي تمَّ التوافق عليها، على نحو يحُول دون استقطاب تلك القوى ناحية الانزلاق إلى هاوية التمرُّد وإثارة الفوضى وعدم الاستقرار ويُوصد البابَ أمام الاختراقات الخارجية من جانب الأشقَّاء والأعداء بعد أن كشفت التجربة والتطوُّرات الراهنة عن صعوبة التمييز بينهما.

# الجوار الإفريقي ومبادرات وقف الحرب

محمد رأفت*

**مقدمة:**

بدأت الحرب الأهلية السودانية الحالية في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م، بين كل من القوات المسلحة السودانية بقيادة عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة، وقوات الدعم السريع بقيادة النائب الأول لرئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو "حميدتي"، وجاءت هذه الحرب في أعقاب مباحثات بين الطرفين حاول فيها البرهان ضم قوات الدعم السريع للهيكل الرسمي للقوات المسلحة السودانية، وإخضاعها للهيراركية العسكرية التي يقودها.

ويعود ذلك لأسباب منها تزايد نفوذ وقوة حميدتي مع سيطرته على مناجم ذهب، وإنشائه شبكة علاقات إقليمية ودولية؛ منها علاقاته مع تشاد على الصعيدين الرسمي والقبلي لامتدادات قبيلته وقبائل عربية داخل تشاد، بالإضافة إلى ما لديه مع شركة فاغنر الروسية المقربة من الكرملين -قبل تمرد فاغنر في يونيو ٢٠٢٣- من تبادل مصالح؛ إذ يستعين بخبراتها العسكرية في مقابل الذهب الخام في محاولة من روسيا للتحايل على العقوبات الغربية والاستفادة من الذهب السوداني. وحتى الاتحاد الأوروبي موله لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال عملية الخرطوم[١]، وكذلك الإمارات والسعودية شاركت بعض قواته في حرب اليمن. ومن علامات ذلك النفوذ زيارته لمصر في ٢٠٢٠[٢]، وروسيا في ٢٠٢٢[٣].

وقد سبقت هذه الحرب ثلاثة حروب أهلية؛ وهي حرب الجنوب الأولى منذ ١٩٥٥م وحتى اتفاقية ١٩٧٢م الموقعة في أديس أبابا[٤]، والتي لم تلبث أن نُقِضت لتبدأ حرب الجنوب الثانية في ١٩٨٣م وحتى ٢٠٠٥م؛ حيث وقعت اتفاقية نيفاشا في كينيا للسلام[٥]، التي مهدت للاستفتاء الذي حسم فصل واستقلال جنوب السودان عن شماله. ثم الحرب الأهلية الثالثة التي اندلعت في دارفور غرب السودان في ٢٠٠٣م، وأودت بحياة مئات الآلاف بعدما تمردت قوات انفصالية تابعة لقبائل غير عربية، ومع ضعف إمكانيات الجيش السوداني استعان الرئيس السوداني وقتها عمر البشير بميليشا عسكرية تتبع القبائل العربية في المنطقة مسماة "الجنجويد"، والتي ارتكبت مذابح وجرائم حرب تسببت فيما بعد في إصدار محكمة العدل الدولية مذكرة اعتقال بحق البشير بصفته رئيس الدولة والمسؤول عما حدث فيها. وقد دخلت قوة مشتركة للاتحاد الإفريقي لمراقبة وحفظ الأمن في منطقة دارفور، ثم انسحبت في ٢٠٠٧م لتحل

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) حميدتي يهدد بوقف التعاون مع الأوروبيين بسبب الأموال، موقع التغيير، تاريخ النشر: ٤ سبتمبر ٢٠١٨، وتم الاطلاع في: ٢٧ يونيو ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://bit.ly/3XMM1Cp

(٢) بهاء الدين عياد، "حميدتي" في القاهرة... محاولة لنزع فتيل خلاف سد النهضة و"مآرب أخرى"، إندبندنت عربية، تاريخ النشر: ١٦ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٢٧ يونيو ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/45PMh5y

(٣) حمدي عبد الرحمن حسن، عام من الحرب: هل يصبح السودان شأنا عربيا؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقديرات استراتيجية، تاريخ النشر: ١٣ أبريل ٢٠٢٤، تم الاطلاع في ٢٧ يونيو ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/21158.aspx

(4) Ahmad Alawad Sikainga et al., "South Sudan", Encyclopedia Britannica, 11 July 2024, Accessed: 13 July 2024, available at: https://www.britannica.com/place/South-Sudan

(٥) عبد اللطيف محمد سعيد، جنوب السودان بين الانفصال والحرب الأهلية والمجاعة، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: ٢٦ يونيو ٢٠٢٤م الساعة: ١٠:٥٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3xzqXV4

مكانها في ٢٠٠٨م قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[١].

وتتعدد العرقيات في إفريقيا عموما، وهو ما استغله الاستعمار؛ حيث عمد إلى تقسيم دول إفريقيا بشكل لا يراعي هذا التنوع والتداخل العرقي بين الدول، وحتى داخل الدولة الواحدة، ما يؤجج صراعات عرقية وقبلية بين الحين والآخر. ففي السودان توجد ٧٣ إثنية، منها ما هو عابر للحدود بين الدول، ويسود العرب نظرا لأن نسبتهم إلى السكان ٥٧,٥٪، والباقي عرقيات أخرى[٢].

وبالرغم من تعدد العرقيات في السودان وحروبها الأهلية، فإن أيا من تلك الحروب السابقة لم تصل داخل الخرطوم كما حدث في هذه الحرب، كما أنها كانت دائما في نطاق إقليمي محدد؛ فحربا الجنوب كانت الولايات السودانية الجنوبية ساحة ومسرح عملياتهما، في حين كانت دارفور مسرح عمليات الحرب في غرب السودان، أما هذه الحرب فقد شملت كل ولايات السودان. وأيضا في الحروب السابقة كانت القوة في الغالب لصالح الحكومة المركزية في الخرطوم ولم تكن بنفس التكافؤ بين القوات المتحاربة، عكس الحرب الحالية التي يصل فيها تعداد قوات الدعم السريع لمئة ألف مع تسليح جيد[٣].

ويزيد تعقيد المشهد دقةُ الموقف بين السودان وبعض دول جواره؛ ففي الغرب تشاد المجاورة لدارفور التي تمثل منطقة صراعات قبلية وأيضا منطقة لجوء ونزوح نظرا للصراعات المتجددة من حين لآخر، وكذلك قواعد خلفية لحركات التمرد. وبالنسبة للجنوب الشرقي نجد إريتريا التي دعمت حركات تمرد من شرق السودان بعدما دعمت السودان فصائل مسلحة إريترية لها ارتباط مع قبائل الشرق السوداني (عربية) ضد الحكومة الإرترية الحالية التي تقودها نخبة مسيحية وغير عربية، لا سيما في التسعينيات من القرن الماضي[٤]، كما أدى ذلك إلى تصدير لاجئين من البلدين لأحدهما الآخر. وكذلك إثيوبيا التي دعمت سابقًا انفصال جنوب السودان عن شماله، فضلا عن نزاعها الحالي مع الشمال حول منطقة الفشقة الحدودية، وأيضًا حول ملف سد النهضة الإثيوبي على نهر النيل. وهو ما يطرح التساؤل عن الدور الذي تلعبه دول جوار السودان في الحرب الأهلية الحالية؟ وجدوى مبادرات وقف الحرب؟

وللإجابة عن ذلك سنتابع التطور التاريخي لتشكُّل السودان الحديث لنفهم طبيعة العلاقات بينه وبين دول جواره ونزاعاته معها، والدور الذي تلعبه هذه الدول في دعم أحد طرفي الحرب، وفرص مبادرات دول الجوار في وقف الحرب.

## أولا: تمهيد تاريخي

في عام ١٨٢١م بدأ محمد علي باشا والي مصر حملة عسكرية لفتح السودان، بهدف تأمين مجرى نهر النيل حتى المنبع كهدف أبعد (وهو ما حصل في عهد أولاده)، وبحثا عن مناجم الذهب، وتجنيد جنود من قبائل السودان لجيوشه التي كان يبنيها، ومنع أمراء المماليك الذين فروا من جنوب مصر إلى شمال السودان الحالي من تأسيس قواعد لهم للمقاومة واستعادة ما أخذه منهم[٥].

وفي ١٨٨٤م، انصاعت مصر لرغبة بريطانيا بسحب قوات

(1) Ahmad Alawad Sikainga et al., "Sudan", Encyclopedia Britannica, Unit: Economist Intelligence, 11 July 2024, Accessed: 13 July 2024, available at: https://www.britannica.com/place/Sudan

(٢) زينب أحمد علي سلوم، الخريطة الإثنو/ سياسية بدول حوض النيل بين الاختلاف والتغيير في الفترة ما بين (١٩٦٠-٢٠١٩م)، مجلة بحوث كلية الآداب - جامعة المنوفية، مجلد ٣١، عدد ١٢٢، تاريخ النشر: ٢٠٢٠م، تم الاطلاع في: ٢٧ يونيو٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/4fd5suk

(٣) الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.. أرقام ومعطيات عن ميزان القوى بين الخصمين، الجزيرة نت، تاريخ النشر: ١٥ أبريل ٢٠٢٣م، تم الاطلاع في ٢٩ يونيو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/3VMsAqp

(٤) الجوار السوداني وتأثيرات الحرب: إريتريا، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: ١٧ مايو ٢٠٢٣، تم الاطلاع في: ٢٧ يونيو ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/3W1DTN5

(٥) عبدالله حسين، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية، (الكتاب الأول نشر عام ١٩٣٥ - وهذه الطبعة لمؤسسة هنداوي صدرت عام ٢٠١٣) الجزء الأول.

الجيش المصري من السودان[١]، حيث افترضت بريطانيا[٢] أن سحب الجيش المصري سيؤدي لتقسيم السودان لممالك كسابق عهدها، غير أن ما حدث عكس ذلك إذ قامت الثورة المهدية وتمكن فيها المهدي من السيطرة على السودان ثم توجهت قواته لاحتلال مصر ما دفع بريطانيا -بالاستعانة بالجيش المصري في ١٨٩٩م- لاستعادة السودان -المعروف حتى حدود ٢٠١١ قبل انفصال الجنوب عن الشمال- وبالرغم من أن البعد الحضاري للوحدة المصرية السودانية تحت السيادة العثمانية، التي أساسها وحدة الدين (الإسلام) ووحدة اللغة (العربية) -لشمال السودان مع مصر- والتاريخ المشترك لشعبي النيل المتجاورين، يؤسس للشعور الجمعي لمواطني مصر والسودان أنهم وحدة حضارية واحدة، وأن مصيرهم مشترك، إلا أن توقيع اتفاق ١٨٩٩م بين الحكومتين المصرية -تحت الاحتلال الإنجليزي- والإنجليزية والذي نص على التشارك في إدارة السودان واستقلاله عن مصر بقوانين عرفية، وحكومة خاصة به، رسخ انفصال واستقلال السودان عن مصر في الوعي الجمعي لشعبي مصر والسودان، كونهما عمليا كيانان سياسيان منفصلان، لكل منهما حكومته وقوانينه.

ومن المهم الإشارة لما نشرته صحيفة القدس العربي اللندنية عن دراسة لعميد إسرائيلي متقاعد بعنوان "إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان نقطة البداية ومرحلة الانطلاق"، يشرح فيها الدور الإسرائيلي في تسليح وتدريب وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي لمتمردي جنوب السودان من خلال إثيوبيا وحتى كل متمردي السودان الآخرين وفق استراتيجية إسرائيلية تهدف لإشغال السودان ومنعها من تقديم الدعم الذي تحتاجه مصر، فالسودان عمق استراتيجي لمصر لذا تسعى إسرائيل لتقسيمه وإشغاله دائما لمنعه من تقديم أي إسناد لمصر، وبدأت هذه الاستراتيجية على مراحل منذ خمسينيات القرن الماضي، وهو ما ظهر أثره في ضعف الدعم السوداني لمصر والدول العربية في حروب ٥٦ و٦٧ و٧٣، إثر انشغالها بحرب الجنوب الأولى، وأن اندلاع حرب الأنيانيا الثاني في الجنوب ووقف العمل المصري السوداني في جونقلي كان في المرحلة الرابعة من الاستراتيجية الإسرائيلية خماسية المراحل[٣].

وفيما يلي عرض للتوزيع النسبي والجغرافي للعرقيات في السودان وبعض دول جواره لفهم التشابكات العرقية كأحد عوامل تأثير وتأثر السودان مع تلك الدول.

**الخريطة الإثنو/ سياسية بدول حوض النيل**

جدول رقم (2)المجموعات الإثنية بدول حوض النيل 2019م.

| البيان / الدولة | عدد المجموعات الإثنية بالدول | المجموعات السائدة الأثنية | % من جملة سكان كل دولة | المجموعات الأثنية السائدة | % من جملة سكان كل دولة |
|---|---|---|---|---|---|
| إثيوبيا | 100 | الأورومو ( الجالا) | 40 | الجوارحى | 2,5 |
| | | الأمهرة | 28 | الجامو | 1,5 |
| | | التجراى | 10 | الساهو ،البجا ،الفلاشا | غ.م |
| | | الصوماليا | 6,2 | الديلامو، بنى شنقول | |
| | | التجرة والسيدما والعفر | 4 | الديرى ،اليمنيون | |
| مصر | 5 | مصريين | 95 | نوبيون- امازيغيفيون- بجا، بدو | 5 |
| الكنغوا الديمقراطية | 450 | اللوبا(بالوبا) | 18 | الباكونجو ، اللور، التوتسى | غ.م |
| | | المونجو | 13,5 | الباكوبا،و البالوندا نجيالدى ،و بوندو | |
| | | الكنغو | 21,2 | الباموتى ،و التوا، باكا | |
| | | ازندى – المنغلتو | 6,1 | | |
| تنزانيا | 130 | سوكوما | 13 | هادزا ساندوي بورنج ، اللو ، | أقل من 5 |
| | | نياموبزى | 5 | الماساى،واروشا ،هولوهولو | |
| | | تنتاجا ،هي هي | أقل من 5 | سانجو،ماريو،مباجو ، إيريكو ،لوو | |
| | | والماكوند ياوشمل | | | |
| كينيا | 40 | الكيكويو | 22 | المجيكندا، | غ.م |
| | | اللوهيا – اللوو | 14 لكل منها | الصوماليا | 2,5 |
| | | الكامبا | 13 | والجالا | |
| | | والكاساى والمور | 6 لكل منها | التوركان والماساى والسمبور | 3,5 |
| | | الكالينجين | 12 | كايسيجزو | 3,5 |
| السودان | 73 | النجا(4 ف) | 9 | العرب(39 ف) | 57,5 |
| | | النوبة(3 ف) | 5 | الليبية والفنج والفور(27 ف) | 28,5 |
| أوغندا | 15 | الباجندا | 17,4 | لانجو | 6,3 |
| | | انكول | 9,8 | اشولى | 4,8 |
| | | باسوجا | 8,8 | باجيسو | 4,1 |
| | | وأتيزو | 7 | كراموجا والبارى اللور،تور | غ.م |
| | | باكيجا | 7 | بورنيور ، ليوجزا ، اسبيل | غ.م |
| جنوب السودان | 27 | الدينكا | 40-36 | المندارى،النيانجيارا ، القالجيلو | باقى المجموعات مجتمعة ما بين (32-28) |
| | | النوير | 16 | ،الكوكو الكاكوا،اللوكوبو اللاتجو | |
| | | ،والشلك | 3 | ،لولابا،لوتوكا الأنواك،البورون | |
| | | اللو ، المورو | 1 لكل منها | اللدنيرو الجى ،التوركان ، | |
| | | البارى(4)، | 4 | والمادى الاتشوالى،اللاتجو، | |
| | | الزاندي(6) | 6 | ،البالاندا،الجور | |
| | | التربوسا | 2 | | |
| رواندا | 3 | الهوتو | 85 | التوتسى | 14 |
| | | | | التوا | 1 |
| بوروندى | 3 | الهوتو | 85 | التوتسى | 14 |
| | | | | التوا | 1 |
| إريتريا | 10 | التيجراى | 50 | الساهو ، الحاب | 4 |
| | | التيجره | 20 | كوناما والبلين | 2 |
| | | النيرة البجا، العفر | 5 | والرشايدة | 3 |
| الجملة | 856 | | | | |

المصدر :الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا على ( المديني ،2012م ، ص16) ،( بلعيد ، 2010، ص ص 173 :174) ( شاهين ، 2011، ص ص 165:174)،( العنبكى ،2010، ص ص54:52 ) ( رياض وعبد الرسول،1973 ص ص 401: 403)، قرءات إفريقية) ( الصياد وسعودى ،1966م،ص ص 161 :169
(Encyclopaedia Brytannica,1983-2000)( Worled Atlas.com,2020) .

المصدر: مجلة بحوث كلية الآداب - جامعة المنوفية[٤]

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١١.

(٣) يوسف نور عوض، استراتيجية التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، صحيفة القدس العربي، تاريخ النشر: ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/3zGkSah

(٤) زينب أحمد علي سلوم، الخريطة الإثنو/ سياسية بدول حوض النيل

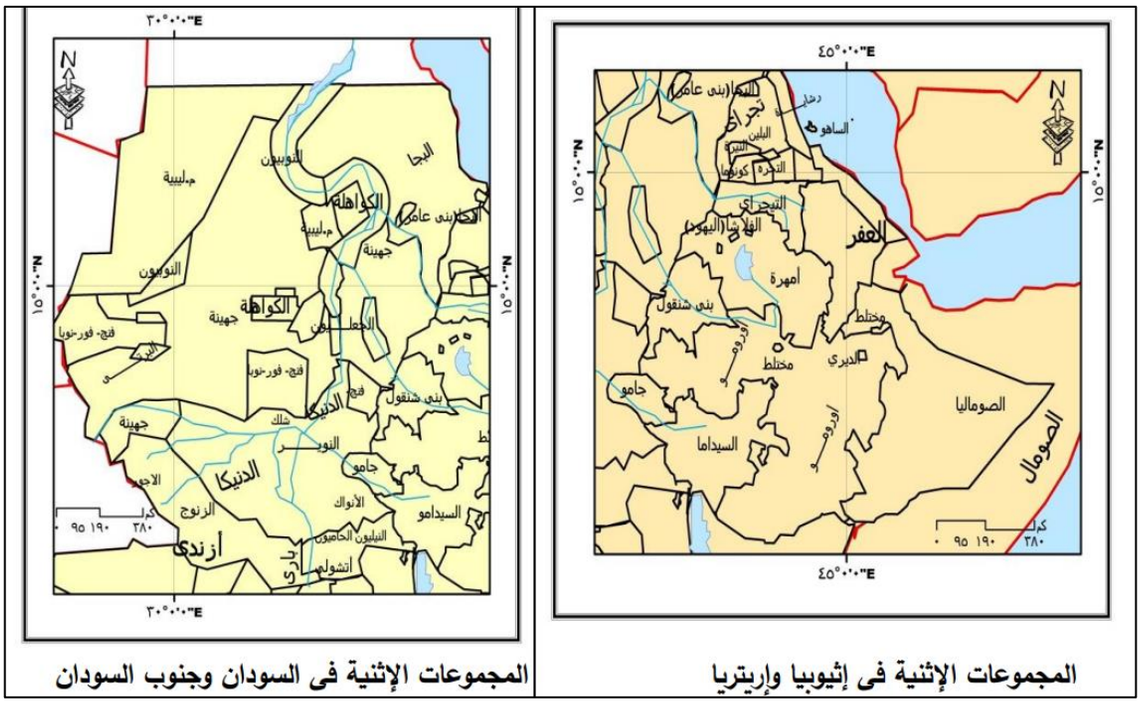


المصدر: مجلة بحوث كلية الآداب - جامعة المنوفية[١]

### ثانيًا: السودان ومصر

بالنسبة لعوامل اهتمام وتأثير كل من السودان ومصر بالآخر، يمكننا القول إن مصر رأت في السودان عامل أساسي في تطورها كقوة جيوسياسية إقليمية، وأيضا بوابة لها إلى حوض النيل شريان الحياة لمصر، ونقطة ضعفها إن فقدت الهيمنة المائية على دول حوضه[٢].

ولذا فمسألة سد النهضة الإثيوبي على نهر النيل شغلت حيزًا مهمًا من العلاقات المصرية السودانية، ونناقش فيما يلي تأثير تلك المسألة على العلاقة بينهما وبالتالي في الحرب الأهلية السودانية الحالية، فقد خالفت السودان مسارها المعتاد في دعم الموقف المصري في كل ما يتعلق بالنيل وتبنت مواقف متذبذبة بين رفضه وتأييده والصمت كنوع من حياد مبهم.

ويتضح ذلك من رفض السودان في الفترة من ٢٠١١م إلى ٢٠١٣م، اتفاقية عنتيبي حرصًا على حصته المائية من نهر النيل فضلا عن تخوفه من آثاره التدميرية في حالة انهياره على الولايات السودانية، إلا أن هذا الموقف تحول من ديسمبر ٢٠١٣م وحتى أبريل ٢٠١٩م، إلى موقف داعم ومؤيد باعتبار السودان صاحب مصلحة في الحصول على الكهرباء الرخيصة من هذا المشروع، ودون الاهتمام باحتمالات تداعياته السلبية على السودان، ويمكن فهم ذلك في سياق توتر العلاقات المصرية السودانية حول منطقة حلايب وشلاتين، وأيضًا للدعم المعنوي الذي قدمته إثيوبيا للبشير بعدم تسليمه لمحكمة العدل الدولية، وبعد ٢٠١٩م اتجه الموقف السوداني للصمت والغموض خلال ترتيب البيت الداخلي بعد عزل البشير ثم تأييد موقف مصر، ومن ثم محاولة العودة ولعب دور الوسيط كما صرح حميدتي

---

بين الاختلاف والتغيير في الفترة مابين (١٩٦٠-٢٠١٩)، مرجع سابق، ص ١٥.

(١) المرجع السابق، ص ١٦.

(2) Housam Darwisheh, Egyptian-Sudanese relations amidst power struggles in the Middle East and Horn of Africa, Institute of Developing Economies, accessed: 14 July 2024, available at: https://bit.ly/3zQShyT

خلال زيارته لمصر في مارس ٢٠٢٠م، متغاضيا بذلك عن أن السودان أحد الأطراف الأساسية للأزمة[١]،ولعل ذلك التذبذب يرجع للتطورات السياسية الداخلية في كل من مصر والسودان.

في حين تدعم كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا ورواندا وأوغندا وبوروندي -التي وقعت على الاتفاقية في وقت متأخر عن باقي الدول الداعمة ولم تصدق عليها حتى الآن- اتفاقية عنتيبي التي ترفض الاعتراف باتفاقيتي ١٩٢٩ م و١٩٥٩م، وتنفي حق دولتي المجرى والمصب (السودان ومصر) وفق المعاهدات المنظمة السابقة، وضرورة الإخطار المسبق لهما بأي مشروع يقام على نهر النيل، فضلا عن عدم الالتزام بقاعدة التصويت بالإجماع، فإن الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان تقفان على الحياد، بينما تعارض كل من مصر والسودان اتفاقية عنتيبي.

ورغم الخلافات السودانية الإثيوبية فإن الأخيرة نجحت في الحصول على حصة في ميناء بورتسودان ما جعل السودان أحد المنافذ المهمة للتجارة الإثيوبية على البحر الأحمر.

ورغم أن السودان تبنى مواقف قريبة من إثيوبيا فيما يتعلق بسد النهضة منذ ديسمبر ٢٠١٣م، إلا أنها عادت تتبنى موقفا معارضا لموقف إثيوبيا بعد الملء الإثيوبي الأول لسد النهضة وتداعياته من فيضانات أضرت بالسودان في سبتمبر ٢٠٢٠م[٢].

وفي الفترة من ٢٠١١م إلى ٢٠١٣م رفض السودان اتفاقية عنتيبي حرصًا على حصته المائية من نهر النيل فضلا عن تخوفه من آثاره التدميرية في حالة انهياره على الولايات السودانية، إلا أن هذا الموقف تحول من ديسمبر ٢٠١٣م وحتى أبريل ٢٠١٩م، إلى موقف داعم ومؤيد باعتبار السودان صاحب مصلحة في الحصول على الكهرباء الرخيصة من هذا المشروع، ودون الاهتمام باحتمالات تداعياته السلبية على السودان، وقد عزا بعض المراقبين ذلك لتوتر العلاقات المصرية السودانية حول منطقة حلايب وشلاتين وأيضًا للدعم المعنوي الذي قدمته إثيوبيا للبشير بعدم تسليمه لمحكمة العدل الدولية، ثم بعد ٢٠١٩م، اتجه الموقف السوداني للصمت والغموض ثم تأييد موقف مصر، ومن ثم محاولة العودة ولعب دور الوسيط كما صرح حميدتي خلال زيارته لمصر في مارس ٢٠٢٠م، متغاضيا بذلك أن السودان أحد الأطراف الأساسية للأزمة[٣].

وأما المسألة الثانية المؤثرة في العلاقات بين مصر والسودان، فهي أثر هجرة السودانيين ولجوئهم في مصر بدءًا من حرب الأنيانيا الأولى وحتى الحرب الحالية، مرورا بموجات لجوء تزداد كلما اندلعت حرب أهلية، وساعد في ذلك اتفاقية وادي النيل في ١٩٧٦م، والتي سمحت لتنقل مواطني البلدين بينهما دون تأشيرة فلم يتم اعتبار السودانيين الفارين من الحروب الأهلية لاجئين، وهو ما سهل هجرتهم بعد اندلاع الحرب الثانية في ١٩٨٣م، حتى طلبت الحكومة المصرية من مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في مارس ١٩٩٤م، أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن السودانيين الساعين للجوء، وفي ١٩٩٥م ألغت مصر اتفاقية وادي النيل إثر تعرض الرئيس المصري وقتها لمحاولة اغتيال في إثيوبيا واتهمت مصر وقتها السودان، قبل أن تتحسن علاقتهما ويوقعون اتفاقية الحريات الأربع والتي منها حرية السفر بين مواطنيهما دون تأشيرة في ٢٠٠٤م، كما تتعاون مصر والسودان في ضبط حدودهما لمنع هجرة الأفارقة عبر أراضيهما إلى أوروبا، الأمر الذي يعزز تعاونهما الأمني[٤].

---

(١) كمال محمد جاه الله الخضر، موقف السودان من سد النهضة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: متابعات إفريقية، العدد ٢، تاريخ النشر: مايو ٢٠٢٠م، تم الاطلاع في ٩ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/3WdlPhR، ص ص ٣٥-٤٥.

(٢) رضوى سيد أحمد محمود عمار، السياسة الإثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية المائية، كلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف، تاريخ النشر ٢٠٢٢، تم الاطلاع في: ٩ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/3SiwxlP، ص ص ١٦٨-١٧١.

(٣) كمال محمد جاه الله الخضر، موقف السودان من سد النهضة، مرجع سابق، ص ص ٣٥-٤٥.

(4) Karen Jacobsen, Maysa Ayoub & Alice Johnson, REMITTANCES TO TRANSIT COUNTRIES: THE IMPACT ON SUDANESE REFUGEE LIVELIHOODS IN CAIRO, The American University in Cairo In collaboration with FEINSTEIN INTERNATIONAL CENTER, Issue: No. 3,Date: September 2012, available at: https://bit.ly/3y8mSaK

وبلغ عدد اللاجئين السودانيين في مصر منذ اندلاع الحرب وحتى ٢٠ يونيو ٢٠٢٤م، (٣٨٧,٠٧١ لاجئ) بحسب مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في مصر[١]،ويتزامن هذا مع واقع اقتصادي صعب تعيشه مصر، وهو ما يعني أن استمرار الحرب يؤثر سلبًا عليها.

ورغم هذا فإن الموقف الرسمي المصري يتخذ دور الحياد السلبي، حيث كان التصريح الرسمي بعد اندلاع الحرب في اليوم الأول دعوة كلا الطرفين لضبط النفس. ورغم انتشار فيديو يومها لأسر قوات الدعم السريع لعدد من الجنود المصريين[٢]، اقتصر الموقف المصري على تصريح المتحدث باسم الجيش المصري بالعمل على تنسيق عودتهم إلى مصر مع المسؤولين السودانيين، في حين أكد قائد الدعم السريع (حميدتي) في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م أن القوات المصرية في مطار مروي غير محتجزة[٣]، وتلقى الرئيس المصري اتصالا هاتفيا من سكرتير عام الأمم المتحدة للتباحث حول الأزمة السودانية، كما تلقى وزير الخارجية المصري في مساء ذلك اليوم اتصالا من المنسق الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بخصوص السودان. وفي اليوم التالي ١٦ أبريل وبعد تلقي الرئيس المصري لاتصال من رئيس جنوب السودان، أعلنت مصر عن استعدادها -بالاشتراك مع جنوب السودان- للقيام بدور الوساطة بين الأطراف السودانية، واستمر نفس المنوال في تلقي مصر اتصالات وزيارات لمسؤولين على مختلف المستويات من أمريكا وأوروبا وإفريقيا للتباحث حول الحرب في السودان وسبل وقفها، وفي هذا السياق يتضح أنه ورغم نظر العالم إلى مصر كفاعل مؤثر ويمكنه التأثير في الحرب بوقفها أو حتى التأثير على أطرافها، إلا أنها لم تبادر إلى ذلك وإن صرحت رسميًا بعد اتصالات وزيارات دولية.

وفي يوليو ٢٠٢٣م في مؤتمر "قمة دول جوار السودان" طرح الرئيس المصري تصور خروج السودان من أزمته الحالية، حيث طالب أطراف الحرب بوقفها وتسهيل الإغاثة الإنسانية للمتضررين وإطلاق حوار جامع للأطراف السياسية في السودان.وإعلان أن مصر تنظر للحرب كشأن سوداني داخلي ودعت الدول لعدم التدخل فيه[٤]،وهو ما يعني بأن تصور مصر للخروج من الأزمة مرهون بالأطراف الداخلية ومتروك لرغبتهم في الحوار للحل[٥].

وحقيقة ما يثير التساؤل هنا هو موقف مصر في الحياد السلبي، رغم تأثرها سلبًا بالحرب واستمرارها، ورغم إمكاناتها وحتى للحفاظ على مصالحها وأمنها القومي، سواء في حروب السودان الأهلية عامة والحالية خصوصًا مع شمولها كل السودان وتأثيرها البالغ على دول جواره، وترك الساحة في السودان -الحديقة الخلفية لمصر إن جاز التعبير- وعمقها الاستراتيجي وامتدادها الحضاري، والقرن الإفريقي عمومًا، للاستخبارات الإسرائيلية لإشغال الحكومات السودانية المتعاقبة، بحركات التمرد المسلح خلال العقود الماضية وحتى الآن[٦]،والاكتفاء بأن يكون الدور الفعلي لمصر محصورا في خطابات ودعوات للحوار دون فعل على الأرض يوقف الحرب.

---

(١) سياق اللاجئين في مصر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم الاطلاع في: ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/3y9T4KP

(٢) الدعم السريع في السودان تكشف المتسبب في تسريب فيديو الجنود المصريين، آر تي عربي، تاريخ النشر: ١٧ أبريل ٢٠٢٣م، تم الاطلاع في: ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/466fidh

(٣) حميدتي: القوات المصرية في مطار مروي في أمان وغير محتجزة، سكاي نيوز عربية - أبوظبي، تاريخ النشر: ١٥ أبريل ٢٠٢٣م، تم الاطلاع في ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على: https://bit.ly/4cFrPH6

(٤) مصر ومستجدات الأوضاع في السودان، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر: ١٦ أبريل ٢٠٢٣م، وتم الاطلاع في: ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/463hSAy

(٥) مصر والأزمة السودانية، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر: ٢٣ مايو ٢٠٢٣م، تم الاطلاع في: ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/3Y8ZpAZ

(٦) استراتيجية التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، المركز الفلسطيني للإعلام: صحيفة القدس العربي اللندنية، تاريخ النشر: ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨م، تم الاطلاع في ٢٩ يونيو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://palinfo.com/news/2008/11/20/154684/

### ثالثا: السودان وجنوب السودان

تعود جذور المشكلة إلى السياسات البريطانية خلال فترة الاحتلال حيث عمدت للتفرقة بين شمال وجنوب السودان ما أدى إلى الصراع الذي بدأ بينهما في ١٩٥٥م، وبعدما نجحت بريطانيا في سياستها انسحبت من السودان في نوفمبر ١٩٥٥م، ليعلن السودان استقلاله عن مصر في ١ يناير ١٩٥٦م، وتولي مجلس السيادة الأول مهام الحكم[١]، وبموافقة الحكومة المصرية في حينه، لتبدأ المرحلة التالية من التاريخ السوداني الحديث[٢].

وفي العام نفسه بدأت بوادر الحرب الأهلية في الجنوب وتطورت لتتخذ شكلا منظما بقيادة حركة التمرد "أنيانيا" وهي ما عرفت بحرب أنيانيا الأولى، واستمرت حتى مارس ١٩٧٢م، حيث أدى اتفاق أديس أبابا لإنهاء النزاع[٣]، وإعطاء الحكم الذاتي لجنوب السودان[٤].

وفي ١٩٨٣م اندلعت الحرب الأهلية "أنيانيا الثانية" بين الجنوب والشمال[٥]، واستمرت حتى توقيع اتفاق السلام الشامل مع الجنوب برعاية الهيئة الحكومية لدعم التنمية لدول شرق ووسط إفريقيا (إيغاد) ودعم أوروبي أمريكي، وهو الاتفاق الذي نظم خارطة الطريق التي انتهت باستفتاء تقرير المصير لشعب جنوب السودان وانفصاله فعليا كدولة مستقلة في ٢٠١١م[٦].

أما عن القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين فتدور حول عدة مسائل؛ الأولى مسألة تقسيم الحدود بعد انفصال الجنوب عن الشمال في ٢٠١١م، والثانية مسألة النفط المكتشف في ١٩٧٨م في الجنوب والذي يتم تصديره عبر أنابيب موصولة من الجنوب لساحل البحر الأحمر في الشمال، والثالثة مسألة سد النهضة الأثيوبي، وآخرها مسألة اللجوء والهجرة بين الطرفين خلال أوقات الحروب.

بالنسبة للخلاف الحدودي، تمثل منطقة أبيي جسر عبور بين السودان الشمالي والسودان الجنوبي، وهي مقسمة بشكل أساسي بين قبيلة نقوك الدينكا الزنجية التي تنتمي لجنوب السودان وقبيلة بدو المسيرية العربية التي تنتمي للسودان الشمالي، كما أن منطقة أبيي تتضمن ثلثي حقول النفط في السودان، وهو ما دفعهما لجعل منطقة أبيي ذات طبيعة خاصة في اتفاق السلام الشامل الموقع في ٢٠٠٥م، ويتضمن تكوين قوة مشتركة لتأمين الإقليم، ولجنة مشتركة بوجود أعضاء من الأمم المتحدة لترسيم حدود منطقة أبيي، وحتى رؤية لعمل استفتاء تقرير مصير في المنطقة، إلا أنه لم يحدث.

أما مسألة النفط، فقد أُعلن في ٤ أغسطس ٢٠١٢م عن اتفاق بين الشمال والجنوب لتقاسم عائدات النفط[٧]؛ الذي قل إنتاجه وتصديره بسبب حرب السودان الحالية، وبالتزامن مع أزمة اقتصادية خانقة يمر بها جنوب السودان[٨].

وفيما يتعلق بمسألة سد النهضة الأثيوبي فإن جنوب السودان والكونغو الديمقراطية وقفتا على الحياد، بينما عارضت مصر والسودان اتفاقية عنتيبي، التي ترفض الاعتراف

(١) الحركة الوطنية السودانية الحديثة (١٨٩٨-١٩٥٦م)، موقع رئاسة الجمهورية، تاريخ النشر: ٢٦ يونيو ٢٠٢٤، تم الاطلاع في ٢٧ يونيو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://presidency.gov.sd/page/1898-1956

(٢) المرجع السابق.

(٣) قصة الحرب الأهلية السودانية الأولى، موقع هيستوري درافت، تم الاطلاع في ٢٨ يونيو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://2u.pw/6pn3yYhJ

(٤) جنوب السودان تاريخ من الأزمات، الجزيرة نت، تاريخ النشر ٢٢ أكتوبر ٢٠١٠م، تم الاطلاع في ٢٨ يونيو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/3zmgL2M

(٥) عيدروس عبد العزيز، جنوب السودان .. تسلسل أحداث، لندن: موقع الشرق الأوسط، تاريخ النشر: ١ يوليو ٢٠١٤م، تم الاطلاع في ٢٨ يونيو ٢٠٢٤م، ومتاح على: https://aawsat.com/home/article/128996

(٦) جنوب السودان تاريخ من الأزمات، الجزيرة نت، مرجع سابق.

(٧) اتفاق بين السودان وجنوب السودان على ملف النفط، بي بي سي عربي، تاريخ النشر: ٤ أغسطس ٢٠١٢م، تم الاطلاع في: ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/3y43UlE

(٨) السودان.. الحرب تدفع صناعة النفط في البلاد إلى حافة الانهيار، الجزيرة نت، تاريخ النشر: ٢٨ مايو ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/4678HPV

باتفاقيتي ١٩٢٩م و١٩٥٩م، وتنفي حق دولتي المجرى والمصب (السودان ومصر) وفق المعاهدات المنظمة السابقة، وضرورة الإخطار المسبق لهما بأي مشروع يقام على نهر النيل، فضلا عن عدم الالتزام بقاعدة التصويت بالإجماع[١].

وأخيرًا، فمسألة الهجرة كانت في العادة تجري من سكان جنوب السودان إلى شماله حتى بعد انفصاله، فقد لجأ مئات الآلاف من سكان جنوب السودان إلى الشمال منهم ٨٠٠ ألف تم تسجيلهم كلاجئين للسودان الشمالي قبل الحرب، بخلاف كثيرين لم يُسجلوا[٢]، وبعد الحرب تبدل الأمر ووصل ٦٣٥ ألف من مواطني السودان الشمالي إلى جنوب السودان منذ اندلاع الحرب في ١٥ أبريل بحسب ممثلة مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في جنوب السودان[٣]، وهو ما يعد تحديًا جديدًا لدولة الجنوب في ظل أزمته الاقتصادية.

أما عن موقف جنوب السودان المعلن من هذه الحرب، فهو الدعوة لوقف الحرب واللجوء إلى الحوار كوسيلة للخروج من الأزمة، وهو موقف مفهوم نظرًا للضرر الاقتصادي الواقع على جنوب السودان من استمرار الحرب ووقف تدفق البترول. غير أن الدور الفعلي لجنوب السودان مختلف قليلا، إذ شرع حميدتي قبل الحرب بتوطيد علاقاته السياسية والتجارية بجنوب السودان فشارك في ملف المصالحة بين رياك مشار وسلفا كير، كما حصلت شركاته على استثمارات في مجال النفط والتوريدات العسكرية حتى بلغت ديونه على جوبا مليار دولار. وفي نفس السياق قامت الإمارات -حليف قوات الدعم السريع- حسب تصريحات المسؤولين السودانيين بإقراض جنوب السودان ١٢,٩ مليار دولار لجنوب السودان في مقابل النفط[٤]، بالرغم من انخفاض إنتاج جنوب السودان من النفط بسبب الحرب، وتعد هذه الصفقة الأكبر على الإطلاق منذ انفصال وتأسيس الدولة الوليدة؛ ويمكن فهم هذه الخطوة لحث جنوب السودان على تقديم دعم عسكري لقوات الدعم السريع في الحرب الدائرة حاليًا[٥].

### رابعا: السودان وإريتريا

تقع ولايتا البحر الأحمر وكسلا في شرق السودان على البحر الأحمر، يحدهما من الجنوب إريتريا بحدود تبدأ من ساحل البحر الأحمر شرقا، وحتى امتداد ٦٠٠ كم غربا، وتوجد عرقيتان أساسيتان في شرق السودان هما قبائل البجا وقبائل بن عامر، اللتان لهما امتدادات قبلية في إريتريا، وهي قبائل عربية مسلمة.

وفي ١٩٦١م أطلقت جبهة التحرير الإريترية كفاحها المسلح للانفصال عن إثيوبيا، وقد أعلنت منذ بدايتها انتماءها للعالم العربي والإسلامي، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة وإسرائيل تدعمان الحكومة الإثيوبية لمكافحة هذه المقاومة ومنعها من الانفصال حتى لا يتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية إسلامية خالصة، واستمر الدعم حتى ١٩٧٤م وتغير حكومة أديس أبابا. وهنا استخدمت إسرائيل واللوبي اليهودي في أميركا مسألة التنوع الإثني، واستقطاب أسياس أفورقي أحد مكونات جبهة التحرير الإرترية والمسيحي المنتمي لعرقية التغراي ذات الأغلبية المسيحية، والذي انفصل بدوره عن جبهة التحرير الإريترية، وأطلق في ١٩٧٠م جبهة التحرير الشعبية التي أعلن منذ انطلاقها عن هدفها في إحياء أفريقانية إريتريا. وتواصل الدعم

(١) رضوى سيد أحمد محمود عمار، السياسة الإثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية المائية، مرجع سابق، ص ص ١٦٨-١٧١.
(٢) نعومي بندل، جينيفر بالمر، ميليسا باركر، نيللي سيزار أركانجيلو، مشار ديو جاتكيت، ليبين مورو، الأزمة في السودان: مذكرة موجزة حول النزوح من السودان إلى جنوب السودان، منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني، تاريخ النشر: ٢٠٢٣م، تم الاطلاع في: ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/4cIA452
(٣) بعد عام من الحرب.. لا يزال آلاف السودانيين يفرون يوميا، موقع DW، تاريخ النشر: ٩ أبريل ٢٠٢٤م، وتم الاطلاع في: ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/4d0q0Eu
(٤) شركة إماراتية وافقت على إقراض جنوب السودان ١٣ مليار دولار مقابل النفط، المينتور، تاريخ النشر: ٢٧ أبريل ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في: ١٥ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/4699G1H
(٥) الصادق الرزيقي، الحرب و مواقف دول جوار السودان (٢-٣)، الجزيرة نت، تاريخ النشر: ٧ مارس ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في: ١٦ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/3S8ANV0

الإسرائيلي الأمريكي له حتى إعلان استقلاله في ١٩٩٣م، وفي المقابل دعمت حكومة الإنقاذ في الخرطوم ذات التوجه الإسلامي في ١٩٩٤م مكونات حركة التحرير الإريترية، لا سيما بعد لجوء عشرات الآلاف من القبائل العربية المسلمة بعد المذابح والاضطهاد الذي مارسه ضدهم أفورقي للسودان؛ فاتجه أفورقي في ١٩٩٧م لدعم حركات التمرد المسلح السودانية في جنوب السودان وشماله، حتى تم توقيع اتفاق السلام الشامل في ٢٠٠٥م[١].

وبعد سقوط نظام البشير ذي الخلفية الإسلامية التي تعارض التوجهات العلمانية الأفريقانية لأسمرة، كان هناك تواصل وتقبل بين الخرطوم وأسمرة وإن كان بحذر، فبعدما عادت جبهة شرق السودان لتعارض حكومة المركز في الخرطوم عرض أفورقي الوساطة بين مكونات الشرق والخرطوم إلا أن الأخيرة رفضت وأغلقت حدودها أمام قيادات شرق السودان المتجهة لأسمرة[٢].

وبالتالي يُمكن القول إن ما يهم أريتريا بالنسبة للسودان هو تأمين حدودها الشمالية، ومنع أي دعم سوداني لقوات المعارضة الإسلامية الإريترية، وتفريغ شرق السودان من تحشدات عسكرية مؤثرة للدعم السريع[٣] أو قوات الجيش. ونظرًا للوساطة السابقة لأفورقي بين المعارضة في الشرق وحكومة البشير، وكذلك محاولته الأخيرة للتوسط بين مكونات شرق السودان ومجلس السيادة برئاسة البرهان ونائبه حميدتي وقتها، والتي قوبلت برفض مجلس السيادة لهذا التدخل، ولعلنا نذهب أبعد من ذلك فنقول إن شرق السودان يتضمن مينائين استراتيجيين على البحر الأحمر منهما ميناء سواكن (الميناء الرئيسي للسودان سابقًا) ويقع على الطريق الساحلي الممتد من الحدود الإريترية وحتى ميناء بورتسودان (الميناء الرئيسي للسودان حاليًا)، والعاصمة المؤقتة للبرهان خلال الحرب الجارية، كما أن سواكن يمتد منها غربًا طريق متفرع يصل بينها وبين غرب السودان وجنوبه؛ وبالتالي فإن المسيطر على سواكن وبورتسودان يمكنه التحكم في الشرق كاملا فضلا عن سيطرته على مينائين استراتيجيين يُشرفان على جزء مهم من حركة التجارة الدولية للسفن المارة بقناة السويس. ومن المنطقي أن يطمح أفورقي للسيطرة على شرق السودان، فيضفي لنفسه نفوذا ومكانة إقليمية مع سيطرته الحالية على مينائي عصب (الميناء الحالي) ومصوع (كان ميناءً تاريخيا).

وفي الجهة الأخرى، يُولي طرفا الصراع في السودان أهمية للتحالف مع النظام الإريتري؛ حيث زار البرهان أسمرة بعدما رفض وساطتها في ملف شرق السودان في سبتمبر ٢٠٢٣م، كما زارها حميدتي قبل اندلاع الحرب بشهر في مارس ٢٠٢٣م. فنظام أسمرة يمكنه أن يُمثل وسيطا لإقناع إسرائيل وأمريكا بأحد المتصارعين، نظرًا لعلاقات أفورقي القوية بالموساد وكذلك بالاستخبارات المركزية الأمريكية التي أوصلته للحكم، فمن مصلحتهما أن يقف في صف أحدهما أو على الأقل يتم تجنب دخوله العسكري لصالح طرف ضد الآخر.

ويبقى السؤال: من تدعم أسمرة؟ لقد أبدى أفورقي موقفًا رسميًا يدعو للحوار ووقف الحرب خلال كلمته التي استمرت ساعة في اليوم الثاني للحرب، والتي أيد فيها موقف الجيش من دمج قوات الدعم السريع، ولكنه كذلك دعا لحل النزاع من خلال الإيغاد. أما الموقف الفعلي حاليًا فهو الترقب في انتظار فرصة مناسبة لدعم أحد طرفي الحرب أو احتلال شرق السودان، بحسب مجريات الحرب.

---

(١) مي شمعة، إريتريا في عهد أفورقي: انتصار استراتيجي لإسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٦، العدد ٦٤، تاريخ النشر: خريف ٢٠٠٥م، متاح على الرابط: https://bit.ly/4d8zq0K

(٢) عبدالمنعم الفكي، حتمية العلاقة أم بحث عن مصالح.. ما أسباب حرص إريتريا على لعب دور في ملف شرق السودان؟، الجزيرة نت، تاريخ النشر: ٨ أغسطس ٢٠٢٢م، وتم الاطلاع في: ١٧ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/4bO75f9

(٣) زين العابدين صالح عبد الرحمن، أريتريا والصراع بين حميدتي والجيش، سودانيل، تاريخ النشر: ٦ أغسطس ٢٠٢٢م، وتم الاطلاع في: ١٧ يوليو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/3zL6cqc

### خامسا: السودان و إثيوبيا

اتخذت العلاقات السودانية الإثيوبية شكل المد والجزر خلال العقود الماضية، وكانت تتغير وفق محددات متنوعة من تغير نظام الحكم في أحد الدولتين، أو تبدل في النظام الدولي وأنماط تفاعلاته، أو مدى تقارب وتباعد مصر والسودان فيما يتعلق بقضايا المياه.

وترى د زينب رمضان أن العوامل التي تحكم سلوك إثيوبيا تجاه السودان تتمثل في: العامل العقائدي؛ حيث تمثل إثيوبيا كدولة مسيحية في قلب مجموعة من الدول المسلمة حامية للمسيحية في إفريقيا. وأما العامل الثاني فهو التاريخ الإمبراطوري لإثيوبيا ورؤيتها لمكانتها الإقليمية والعالمية كإمبراطورية كبرى. في حين أن العامل الثالث هو الأيديولوجيا؛ فكلما كانت تبعية الدولتين لمعسكر واحد -سواء الشرقي أو الغربي- خلال الحرب الباردة يتقاربان والعكس صحيح. والعامل الرابع هو الأمني وهو المتعلق بدعم كل منهما للمعارضة المسلحة للطرف الآخر، فأحيانًا يدعمانها وأحيانًا يتفقان على وقف الدعم لتلك الحركات. والعامل الخامس يتعلق بالأمن الغذائي؛ حيث تقع إثيوبيا فيما يُطلق عليه حزام الجوع، وهو ما يُمكن أن يفسر سعي إثيوبيا لاحتلال منطقة الفشقة الخصبة.

أما العامل الأخير فيتمثل في المياه؛ حيث تتزعم أثيوبيا دول حوض النيل ضد دولتي المجرى والمصب مصر والسودان، ويرفضون اتفاقية ١٩٠٢م التي تم فيها الاتفاق على تقسيم الحدود فوافقت إثيوبيا على إبقاء السودان سيادته على منطقة الفشقة الحدودية في مقابل سماح السودان لأثيوبيا بالسيطرة على منطقة بني شنقول (المبني فيها سد النهضة الآن) التابعة تاريخيًا للسودان، وكذلك اتفاقيات ١٩٢٩م و١٩٥٩م؛ وذلك رفضًا منهم للحق المكتسب للدولتين من خلال تلك الاتفاقيات ورغبتهم في تطبيق مبدأ الاستخدام المنصف[١].

ورغم أن السودان تبنى مواقف قريبة من إثيوبيا فيما يتعلق بسد النهضة منذ ديسمبر ٢٠١٣م، إلا أنه عاد لتبني موقف معارض لموقف إثيوبيا بعد الملء الإثيوبي الأول لسد النهضة وتداعياته من فيضانات أضرت بالسودان في سبتمبر ٢٠٢٠م[٢].

وكما سبق الذكر، فإن السودان من ٢٠١١م إلى ٢٠١٣م كان يرفض اتفاقية عنتيبي، إلا أن هذا الموقف تحول من ديسمبر ٢٠١٣م وحتى أبريل ٢٠١٩م إلى موقف داعم ومؤيد دون الاهتمام باحتمالات تداعياته السلبية على السودان، ثم بعد ٢٠١٩ اتجه الموقف السوداني للصمت والغموض ثم تأييد موقف مصر، ومن ثم محاولة العودة ولعب دور الوسيط كما صرح حميدتي خلال زيارته لمصر في مارس ٢٠٢٠م، متغاضيا بذلك عن أن السودان أحد الأطراف الأساسية للأزمة[٣].

وعليه، فإن إثيوبيا تستهدف في الوقت الحالي التأثير على السودان وضمها لصفها ضد مصر في قضية سد النهضة. وفي الوقت نفسه تستخدم عصابات ومليشيات غير نظامية تدربها بما يسمح لها بمجابهة قوات الجيش السوداني النظامية وتنفيذ عمليات إجرامية ضد المزارعين السودانيين في الفشقة لطردهم منها؛ مثل عصابات الشفتة[٤] ومليشيات الفانو[٥] المنتمية لإقليم أمهرة الإثيوبي، وهو ما دفع الجيش السوداني بقيادة البرهان لتنفيذ عمليات في المنطقة أدت إلى سيطرته على أغلب

(١) زينب عبدالعال سيد رمضان، موقع إثيوبيا وأثره على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار "دراسة في الجغرافيا السياسية"، الجمعية الجغرافية المصرية: المجلة الجغرافية العربية، العدد ١٦٩، يناير ٢٠٢٢م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3Sg2T0O، ص ص ٥٣ - ٦١.

(٢) رضوى سيد أحمد محمود عمار، السياسة الإثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية المائية، مرجع سابق، ص ص ١٦٨ - ١٧١

(٣) كمال محمد جاه الله الخضر، موقف السودان من سد النهضة، مرجع سابق، ص ص ٣٥-٤٥.

(٤) جمال عبدالقادر البدوي، "الشفتة" عصابات تحولت إلى ميليشيات تستبيح حدود السودان مع إثيوبيا، اندبندنت عربية، تاريخ النشر: ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م، تم الاطلاع في: ١٧ يوليو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3Y60vgv

(٥) أمين زرواطي، ما حقيقة الهجوم الذي شنته "قوات إثيوبية" على منطقة الفشقة الحدودية في السودان؟، فرانس ٢٤، تاريخ النشر: ٢٨ أبريل ٢٠٢٣م، تم الاطلاع في: ١٧ يوليو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3SbLIx0

الفشقة، وهو ما صرحت أديس أبابا برفضه رغم نفيها أي صلة لها بالمليشيات الإثيوبية. كما ترتبط إثيوبيا وقوات الدعم السريع بعلاقات تجارية ومالية وثيقة منذ ٢٠١٩م، وقامت باستقبال رسمي لحميدتي قائد الدعم السريع، الذي أودع في زيارته تلك أموالا في البنك التجاري الأثيوبي[١].

وأما الدور الفعلي لأثيوبيا في الحرب الأهلية السودانية حتى الآن فهو إعطاء شرعية سياسية لحميدتي وقوات الدعم السريع، من خلال استقباله رسميًا في أديس أبابا[٢]، ثم ترتيب لقائه بعبد الله الحمدوك رئيس الوزراء السوداني السابق والقيادي بقوى الحرية والتغيير الذي انقلب البرهان وحميدتي على حكومته واعتقلته في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م، وأتبع ذلك اللقاء بإعلان أديس أبابا[٣]، مع تهميش واضح للجيش السوداني.

### سادسا: السودان وتشاد

في ٢٠٠٣م، اندلعت حرب أهلية في دارفور غرب السودان، وراح ضحيتها وفق بعض التقديرات ٤٠٠ ألف قتيل وأكثر من مليوني نازح ولاجئ. وتعود جذور الأزمة لتركة الاستعمار الذي عمل على التفرقة بين القبائل ذات الجذور العربية والقبائل ذات الجذور الإفريقية في دارفور، فبرغم التزاوج والاختلاط بين تلك القبائل إلا أن القبلية واحتقار كل قبيلة لأصل الأخرى، فضلا عن قلة الموارد لاسيما بعد جفاف شمال دارفور في الثمانينيات وتحول القبائل العربية التي تعمل في الرعي -ومنها الجنجويد- إلى جبل مرة حيث الخضرة وأماكن الرعي المناسبة، في حين أنها تتبع ملكية تاريخية لقبائل الفور والزغاوة ذات الجذور الأفريقية؛ أدى كل ذلك إلى إذكاء الحرب الأهلية في دارفور. ومما زاد من إذكاء الصراع دعم الحكومة المركزية في الخرطوم للقبائل العربية، في حين دعمت تشاد حركات المعارضة السودانية في دارفور ردا على دعم السودان لحركات المعارضة المسلحة في تشاد؛ وفي هذا السياق قامت السودان وتشاد بتوقيع اتفاقية مصالحة في ٢٠١٠م، تعهد فيها كل من الرئيسين عمر البشير وإدريس ديبي بكف الدعم عن فصائل المعارضة المسلحة للدولة الأخرى وفتح صفحة جديدة[٤].

وبحسب اتهامات غربية، فقد استعانت الخرطوم بمليشيات الجنجويد التي قامت بأعمال قتل وحرق وطرد من القرى للقبائل من المساليت والزغاوة والفور، وهو ما نفته الخرطوم[٥]. ولكن في ٢٠١٣ اعترفت الحكومة السودانية بالجنجويد ومنحتهم صفة رسمية وأتبعتهم جهاز الأمن والاستخبارات تحت اسم قوات الدعم السريع.

وتصل امتدادات القبائل العربية التي ينتمي لها الدعم السريع في دارفور إلى شرق تشاد. ولتقوية أواصر علاقاته بالدعم السريع، فقد تزوج من ابنة زعيم الجنجويد موسى هلال في ٢٠١٢م، وهو ابن عم حميدتي، ليستعين ديبي بالدعم السريع في قمع المعارضة المسلحة والتي منها فصائل من قبيلة ديبي الزغاوة ولكنها تدعم منافسا آخر له من نفس القبيلة في حين تحافظ أطراف أخرى في الزغاوة على ولائها لديبي، ومن بعده الرئيس التشادي الحالي ابنه محمد إدريس ديبي[٦].

أما عن الموقف الرسمي التشادي فقد بدأ بدعوة الرئيس

(١) الصادق الرزيقي، الحرب ومواقف دول جوار السودان (١-٣)، الجزيرة نت، تاريخ النشر: ٢٤ يناير ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في: ١٦ يوليو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3Lty7O2

(٢) الخارجية الإثيوبية: قائد «الدعم السريع» وصل إلى أديس أبابا اليوم، الشرق الأوسط، تاريخ النشر: ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في: ١٧ يوليو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/46fNgfp

(٣) حمدي عبدالرحمن حسن، وساطة أم شراكة؟: إعلان أديس أبابا وتبعات لقاء حميدتي وحمدوك، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر: ٤ يناير ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في: ١٧ يوليو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/21087.aspx

(٤) توفيق المديني، المصالحة بين السودان وتشاد، البيان، تاريخ النشر: ١٦ فبراير ٢٠١٠م، تم الاطلاع في ٢٩ يونيو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/4d4l4yV

(٥) نجوى محمد علي البشير، الدور العربي والأفريقي في تسوية الصراع في دارفور (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة جامعة الملك سعود - الحقوق والعلوم السياسية، مج ٢٦، ع٢ ، ص ص ٤٠٣ - ٤٤٩، متاح على رابط: https://bit.ly/3VOp1jJ

(٦) جعفر محمد أحمد، الرئيس التشادي يتزوج كريمة زعيم «الجنجويد» موسى هلال، موقع الإمارات اليوم، تاريخ النشر، ٢٣ يناير ٢٠١٢م، تم

التشادي طرفي الصراع للحوار ووقف الاقتتال في بداية الحرب[١]، بعد زيارة مزدوجة للبرهان وحميدتي للرئيس التشادي قبل اندلاع الحرب بثلاثة أشهر[٢]، في تنافس على كسب صف تشاد لأحد الطرفين. وبالتالي تلقت الخرطوم دعوة محمد ديبي بترقب بالرغم من ظهور حركة مظلوم التشادية في بداية الحرب في فيديوهات تدعم قوات الدعم السريع بقيادة حسين الأمين جوجو[٣].

إلا أن هذا الموقف تبدل بعد اتهام مساعد قائد الجيش السوداني ياسر العطا لتشاد بالقيام بدور مساعد وداعم لقوات الدعم السريع وتأمين الدعم اللوجستي ونقل السلاح والإمدادت العسكرية من الإمارات للدعم السريع من خلال مطارات تشاد إلى دارفور حيث معقلهم؛ بما يدلل على اختيار تشاد صف حميدتي[٤]، الأمر الذي نفته تشاد رسميًا وأتبعته بطرد ٤ دبلوماسيين سودانيين مع الإبقاء على السفير السوداني والسكرتير الثالث وترك السفارة السودانية مفتوحة في انجمينا[٥]. ويُمكن فهم موقف تشاد في حالة اقترنت مساعدته للدعم السريع بالدعم المالي الإماراتي لاقتصاده الذي يُعاني، فضلا عن احتمال سقوط بعض فصائل المعارضة المسلحة له في حرب السودان بعد تحالفها المرحلي مع الدعم السريع.

### سابعا: مبادرات وقف الحرب ومآلاتها

دعت مصر وجنوب السودان لوقف الحرب كما فعلت إريتريا وأثيوبيا وتشاد، بل واستعان كل منهم أو طالب منظمة إقليمية للتدخل؛ كما فعلت مصر من خلال جامعة الدول العربية وفعلت إريتريا وأثيوبيا وجنوب السودان من خلال منظمتي الإيغاد والاتحاد الأفريقي، وهو ما يعكس حذر دول جوار السودان من التدخل الصريح والمباشر في الحرب الدائرة؛ فحتى تشاد التي يتهمها الجيش السوداني بتوفير الإمدادات العسكرية واللوجستية للدعم السريع تنفي ذلك بصفة رسمية وتدعو لوقف الحرب ولم تقطع علاقاتها الدبلوماسية بأي من الطرفين، وأصبح تدخل أي من دول الجوار من خلال أحد المنظمات الإقليمية. ولعل أثيوبيا أنشط دولة في جوار السودان في السعي والاستعانة بمنظمتي الإيغاد -قبل تجميد الجيش عضوية السودان فيها- والاتحاد الأفريقي، واستضافة اجتماعاتهم ولقاء طرفي الصراع.

وبالنسبة للمبادرات فقد حاولت الجامعة العربية وقف الحرب، فعقدت دورة طارئة بناء على دعوة مصر والسعودية في ١٩ أبريل ٢٠٢٣م، وقد طالبت منذ اليوم الأول بوقف الحرب، وعقدت جلسة طارئة على مستوى حضور المندوبين، وأخرى بالتوازي معها على مستوى الوزراء في بعض المجالس التابعة للجامعة العربية عن طريق التواصل عن بعد. كما استأنفت مصر في الأول من مايو عقد جلسة برئاستها وأصدرت قرارا دعت فيه إلى الوقف الفوري وغير المشروط للحرب، حفاظا على سلامة الشعب والدولة السودانية، ولكن مع إصرار طرفي الصراع وافتقار الجامعة العربية آليات تنفيذية تمكنها من وقف الحرب فلم تصل لنتيجة.

أما إيغاد، وبدعم من الاتحاد الأفريقي، فقد كلفت لجنة

---

الاطلاع في ٢٩ يونيو ٢٠٢٤م، ومتاح على الرابط: https://bit.ly/4cjFlun

(١) عبد الجبار أبوراس، رئيس تشاد يدخل على خط الأزمة السودانية ويدعو للحوار، الأناضول، تاريخ النشر: ١٧ أبريل ٢٠٢٣م، تم الاطلاع في: ١٧ يوليو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/4eZyZaR

(٢) النور أحمد النور، فصلتهما ساعات.. ما سر زيارتي البرهان وحميدتي المزدوجة إلى تشاد؟، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر: ٣١ يوليو ٢٠٢٣م، تم الاطلاع بتاريخ ٣ يوليو ٢٠٢٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3zA9DQs

(٣) يوسف كامل خطاب، عام من الصراع في السودان.. ما النتائج .. وإلى أين تتجه الأمور؟، مركز الخليج للأبحاث، تاريخ النشر: ١ مايو ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في: ٩ يوليو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/4bTSjDF، ص ٨.

(٤) السودان يتهم تشاد بتجاهل ملاحظات حول مراقبة الحدود ويستدعي السفير من انجمينا، موقع سودان تريبون، تاريخ النشر: ٢٨ يونيو ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في ٢٩ يونيو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://www.sudanakhbar.com/1536757

(٥) جمال عبدالقادر البدوي، هل تشاد متورطة في حرب السودان؟، اندبندنت عربية، تاريخ النشر: ١٩ ديسمبر ٢٠٢٣م، تم الاطلاع في: ١٦ يوليو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3Wp9FDz

رباعية في يونيو ٢٠٢٣م برئاسة كينيا وعضوية إثيوبيا وجنوب السودان وجيبوتي للوساطة بين طرفي الحرب، إلا أن البرهان رفض الوساطة بدعوى دعم الرئاسة الكينية لقوات الدعم السريع، فاستدركت "إيغاد" الأمر وقررت عقد لقاء قمة مباشر بين الطرفين وافق عليه البرهان، ثم أجلته لما قالت إنه أسباب فنية.

بعدها وفي زيارة مفاجأة للبرهان إلى كينيا في نوفمبر ٢٠٢٣م، اتفق معه فيها على عقد قمة طارئة للإيغاد بشأن الأزمة في السودان، وعقدت في ديسمبر ٢٠٢٣م بحضور حميدتي على هامش القمة، إلا أن السودان ممثلة في طرف البرهان رفض البيان الختامي الصادر عنها كونه تجاهل جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الدعم السريع، كما رفض حميدتي.

فأعادت إيغاد القمة في الشهر التالي يناير ٢٠٢٤م في أوغندا، ليقطاعها الجيش السوداني احتجاجًا على مشاركة حميدتي، فتجاهلت الإيغاد غياب الجيش السوداني وأكملت عقد القمة، وتقرر تشكيل آلية دولية وفق رؤية الاتحاد الأفريقي تعمل على وقف إطلاق النار ونشر قوات أفريقية في الخرطوم بعد تحويلها لمنطقة محايدة ونزع سلاح الطرفين المتحاربين منها، الأمر الذي أدى إلى تجميد البرهان عضوية السودان في منظمة الإيغاد[١]؛ ما جعل الاتحاد الأفريقي أكثر حذرًا في طرح مبادراته[٢].

فانعقد اجتماع الآلية الرفيعة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٠ يوليو ٢٠٢٤م دون تقديم أجندة واضحة للاجتماع، لتجنب غياب أحد الأطراف رفضًا لحضور الآخر؛ الأمر الذي أدى إلى غياب طرفي الصراع، وحضور أطراف ذات وزن بسيط في الأزمة السودانية[٣].

مما سبق يُمكننا القول إن مبادرات الإيجاد والاتحاد الأفريقي، وبرغم مشاركة ودعم من دول جوار السودان، فشلت في عقد قمة بين طرفي الصراع حتى الآن، كما فشلت في طرح حلول ترضي الطرفين. وإن كان هناك تحيز واضح لصالح الدعم السريع؛ حيث أعطته المنظمتان شرعية سياسية، وتغاضت عن ارتكاب قواته جرائم حرب، فضلا عن عدم توازنها في تكوين اللجان المعنية بالحل، بحيث تتكون من دول محايدة أو عدد متوازن من دول داعمة لأحد الطرفين، وذلك مع تقديم وإعطاء شرعية للدعم السريع وقائده.

## الخاتمة:

إن اندلاع الحرب الأهلية في السودان نتاج تطورات تاريخية، منذ الاحتلال الإنجليزي الذي اتبع سياسات تفرق بين مصر والسودان من ناحية وتقسم السودان نفسه إلى عدة أقسام من ناحية ثانية، مستغلا التنوع العرقي، والديني، وحتى اتساع مساحة السودان وبُعد أطرافه عن حكومة المركز في الخرطوم.

ولا شك أن التداخلات الحضارية للسودان مع مصر ودول جواره، والانتشار القبلي المشترك للسودان مع كل من مصر وأثيوبيا وتشاد وجنوب السودان وإريتريا، تعمل على تدخل دول الجوار في الحرب الأهلية في السودان حسب مصلحة كل دولة.

تشاد في الوقت الراهن تقدم دعما لوجستيا لقوات الدعم السريع بتسخير مطاراتها وأراضيها لتزويده بمعداته وأسلحته، نظرًا لكون الدعم السريع يتبع قبائل عربية تنتشر غرب السودان وشرق تشاد، ويمكنه إلحاق الضرر بالحكومة المركزية في أنجمينا، خصوصًا مع تحالف بعض حركات المعارضة المسلحة معهم ضد الجيش السوداني، الأمر الذي يمكن أن ينقلب على حكومة ديبي. كما أن تحالف حميدتي مع الرئيس التشادي الذي يشهد تحديا داخل قبيلته الزغاوة حيث ينافسه ابن عمه على الرئاسة، أمر وجودي لنظام ديبي. ومن ناحية

(١) البرهان يخطر "إيغاد" بتجميد عضوية السودان فيها، أر تي عربي، تاريخ النشر: ٢٠ يناير ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في ٩ يوليو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3xXBFVt

(٢) يوسف كامل خطاب، عام من الصراع في السودان.. ما النتائج .. وإلى أين تتجه الأمور؟، مرجع سابق، ص ص ٩-١٠.

(٣) محمد أمين ياسين، الفشل يهدّد اجتماع الاتحاد الأفريقي لوقف الحرب في السودان، الشرق الأوسط، تاريخ آخر تحديث: ١١ يوليو ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في: ١٧ يوليو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3y2WJdo

أخرى، فإن الإمارات وإسرائيل وروسيا حلفاء مشتركين بين تشاد وقوات الدعم السريع، ويمكنهم تحقيق فوائد اقتصادية وعسكرية لنظام ديبي في مواجهة تأزم اقتصاد بلده ومحاربة حركات المعارضة المسلحة التي قتلت أباه. وبالرغم من ذلك تبقى تشاد حذرة من الخوض الفعلي في الحرب السودانية، ولا يُتوقع أن يضعف نظام ديبي نفسه بالمشاركة في الحرب، كما يُمكن أن يغير موقفه لصالح الجيش السوداني إن تغلب الجيش السوداني على قوات الدعم السريع وتمكن البرهان من توفير غطاء سياسي أمريكي لحماية حلفائه من ردود أفعال حلفاء الدعم السريع الدوليين.

وأما جنوب السودان، فتكمن مصلحته في السيطرة على منطقة أبيي الحدودية الغنية بالنفط، وكذلك في التخلص من ضغط الشمال فيما يتعلق بموقفها المؤيد لإثيوبيا في قضية سد النهضة، وعودة تشغيل أنابيب نقل النفط إلى ميناء بورتسودان للعمل بكامل طاقتها. ورغم انشغاله الحالي بمشاكله الداخلية وضعفه الاقتصادي، إلا أن الواقع الحالي يمثل لجنوب السودان فرصة في فرض السيطرة العسكرية على منطقة أبيي الحدودية، وربما حتى تنظيم استفتاء تقرير مصير في أبيي مع استبعاد بدو المسيرية العرب -لاعتبار جوبا أنهم رعاة رحالة وأبيي ليست مقرهم الثابت ليستحقوا التصويت بعكس الدينكا- وعليه إن حدث ذلك التصويت بتلك الآلية ستؤول أبيي أمام الرأي العام الدولي إلى جنوب السودان. ويمكن أن يشجع استثمار الإمارات ١٢,٩ مليار دولار في مقابل النفط الجنوب أفريقي محفزا ودافعا قويا له للمشاركة في صف الدعم السريع، وفي حالة أقدم على ذلك سيكون عليه أن يواجه سلفاكير رئيس جنوب إفريقيا خصمه العنيد ونائبه السابق رياك مشار، وإن حاول حلفاء الدعم السريع التأثير عليه فسيكون غالبا في مقابل سياسي مستقبلي يحصل عليه منه. وبناء عليه، فالوضع الأنسب لجنوب السودان الحياد في الحرب، وتظل فرصة مشاركته في صف الدعم السريع قائمة رغم ضعف الاحتمال.

في حين تستمر إثيوبيا في ملء سد النهضة بعد بنائه، وتُظهِر دعوتها الرسمية للحل السلمي للصراع، غير أن استمرار الحرب من مصلحتها لإضعاف السودان عسكريا ما يسهل لها احتلال الفشقة فيما بعد وهضم حق السودان في حصصه المائية. فأديس أبابا منحازة فعليا لصف الدعم السريع الذي تجنب قتالها في الفشقة، والذي يستثمر الكثير من الأموال في إثيوبيا، كما تمثل إسرائيل والإمارات حليفين مشتركين بين إثيوبيا والدعم السريع؛ الأمر الذي جعل أثيوبيا تعمل على إضفاء شرعية سياسية لحميدتي باستقباله رسميًا وتمكينه من المشاركة في المنظمات الأفريقية الحكومية رغم انتفاء صفته الرسمية وكونه لا يمثل حاليا إلا القبيلة التي ينتمي إليها فضلا عن قيامه بجرائم حرب.

أما إريتريا، وبعد الدعم الإسرائيلي الأمريكي في تمكين أسياس أفورقي من الانفصال عن أثيوبيا والوصول لرئاستها منذ ١٩٩٣م وحتى الآن، فقد أضحت تتضمن قواعد برية وبحرية إسرائيلية تسمح لها مراقبة حركة السفن في مضيق باب المندب، وتزعزع استقرار دول شرق إفريقيا وفق ما يهدد مصلحة مصر العدو التاريخي لإسرائيل والسودان الذي يمثل العمق الاستراتيجي لمصر. وخلال خطاب أفورقي الذي دعا فيه طرفي الصراع لوقف الحرب والحوار والاستعانة بآليات الاتحاد الأفريقي، فقد انتقد في نفس الخطاب كثرة مبادرات الوساطة والدعوات لوقف الحرب بوصفها مزادا.

وكذلك تخشى "أسمرة" من تسليح الجيش السوداني لجبهة تحرير تغراي[1] للقتال لصالحه، خوفا من أن تنقلب عليها سيما بعدما ارتكبت مجازر بحق الجبهة وشعب تغراي بالتعاون مع إثيوبيا في الحرب بينهما التي استمرت سنتين من ٢٠٢٠م، كما تخشى في المقابل أن يتسبب الدعم السريع في زعزعة استقرار حدود اريتريا مع السودان، فضلا عن الأطماع المتوقعة لإريتريا في

(١) «الدعم السريع» يتهم الجيش السوداني بالاستعانة بمقاتلين من «جبهة تحرير تيغراي»، الشرق الأوسط، تاريخ النشر: ٤ مايو ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في: ١٧ يوليو ٢٠٢٤م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3WAFTMB

مينائي سواكن وبورتسودان.

ونظرًا لتأييد معظم الفاعلين الدوليين الذي قدموا مبادرات ووساطات لإيقاف الحرب لدور الاتحاد الأفريقي والإيغاد، ونظرًا لاشتراكهما السابق في وقف حروب أهلية سودانية، فهناك فرصة إيجابية من تدخلهما شرط توقف الدعم أو تقليله عن أحد طرفي الصراع، سيما وأن وقف الحرب وموجة اللجوء لدول الجوار والعودة للتنمية يصب في مصلحة إفريقيا ككل.

وأما مصر، فإن وقف الحرب يصب في مصلحتها نظرًا لعلاقة النظام المصري بطرفي الصراع أو بوكلائهما من الدول الداعمة لأحدهما، كما أن إضعاف السودان يمثل إضعافا لجبهة مصر-السودان ضد إثيوبيا وأوغندا وكينيا ورواندا فيما يتعلق بسد النهضة وحقوق مصر والسودان التاريخية في النيل. وبالرغم من الأهمية الجيوسياسية الكبرى للسودان بالنسبة لمصر، ووجود مسألة سد النهضة ذات الاهتمام المشترك، وأيضًا كون الحرب تجري على حدود مصر الجنوبية وتتسبب بموجة لجوء كبيرة من السودان إلى مصر؛ إلا أن الموقف السلبي المصري، والذي وصل حد الفشل في إخراج بيان ختامي موحد لمؤتمر جمع أطياف سياسية سودانية عدة، يمثل انعكاسا لضعف مصر في سياستها الخارجية، وفي استثمار إمكاناتها العسكرية والاقتصادية وغيرها للتأثير على أحد طرفي الحرب بما يتوافق مع المصالح القومية لمصر في السودان باعتباره عمقا استراتيجيا لمصر وعنصرا أساسيا في حفظ الأمن القومي المصري.

ومما سبق نرى أن تشاد تقدم دعما لوجستيا لقوات الدعم السريع وأثيوبيا تقدم دعما سياسيا. في حين أن جنوب إفريقيا رغم تسبب الدعم السريع في تقليل صادراتها من النفط، إلا أنها حصلت خلال الحرب على أكبر صفقة نفطية منذ استقلالها من الإمارات، والتي يتهمها الجيش السوداني بدعم وتمويل حميدتي، فضلا عن رغبتها في السيطرة على إقليم أبيي؛ وبالتالي فإن احتمالية تقديمها دعما مباشرا وقويا لحميدتي كبيرة. وتبقى إريتريا في المنتصف غير واضح موقفها، وإن كان من المتوقع إن خالفت الحياد أن تدعم حميدتي في هذه الحرب؛ لإضعاف السودان، وزيادة فرصها في مد نفوذها على شرق السودان، فضلا عن حماية نظام أفورقي بعدما سمح الجيش السوداني لقوات الدفاع الشعبي ذات الخلفية الاسلامية بإمكانية أن تستغل الحرب ومكتسباتها منها في تسليح ودعم حركات المعارضة الإريترية الإسلامية.

وفي ظل ما سبق، أرى أن دول جوار السودان الداعمة لاستمرار الحرب فيه تخشى توسعها كونها أيضًا تتضمن عرقيات ولديها مشاكلها وصراعاتها الداخلية، وفي نفس الوقت يمثل ضعف السودان فرصة لهم في تحقيق مصالح على حساب السودان المشغول بحربه الأهلية. وبالتالي يمكن أن تنتهي إحدى المبادرات المستقبلية إلى تخصيص ولايات لكل من طرفي الصراع، وإقامة حكم فيدرالي أو حتى إعلان الاستقلال كل منهما بجزء من القطر السوداني، برعاية من الإيغاد أو الاتحاد الأفريقي؛ فهذا يضمن وقف الحرب ويحقق تفكيك السودان وإضعاف العمق المصري.

وعليه، فيجب على مصر والعرب عموما العمل على تشكيل الوعي الجمعي العربي والمسلم ليهتم بقضاياه من منظور حضاري، وليس مادي فردي؛ حيث إن الأفارقة وحتى إسرائيل يتصرفون من منظور الخوف من الفضاء الحضاري المشترك للعرب والمسلمين، والذي يمكن أن يتحول إلى تحالف يحمي مقدراته ويحقق مصالحه السياسية، ويحمي شعوبه بما فيها الشعب السوداني من الحروب والمذابح الدموية.

# التدخل الخليجي في الأزمة السودانية: الإمارات كطرف في الصراع المسلح

عبده إبراهيم* - سيف دويدار**

## مقدمة: في الحديث عن التدخل الخارجي

يُعد التدخل الخليجي في الأزمة السودانية مسألة غاية في التعقيد والخطورة؛ نظرًا لطبيعة وتأثيرات هذه التدخلات الممتدة، التي لن تنتهي بانتهاء الحرب الداخلية في السودان وإنما سيكون له تبعات إقليمية مؤثرة، ليس فقط على العلاقات السودانية الخليجية، وانما ستمتد إلى مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المحيطة بالأزمة، وبشكلٍ خاص ما يتعلق بالأمن القومي المصري، حيث موقع السودان منه على مستوياتٍ ومحاور عدة؛ من الجوار الجغرافي، وسد النهضة، وغيرها من محددات الأمن القومي بين البلدين.

يأتي اهتمامنا بمسألة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول انطلاقًا من أن القانون الدولي يمنع أي تدخل في شؤون الدول المستقلة ذات السيادة بنصٍ من أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وقد ورد ذكره في البند السابع من الفصل الأول، وينص: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولةٍ ما". ومن هنا، فإن الأصل في العلاقات بين الدول أنها تقوم على أساس المساواة في المعاملة، والواجبات، واحترام الاستقلال والسيادة، والتعاون الإيجابي والالتزام بحل النزاعات بالطرق السلمية، إلا أن واقع العلاقات الدولية اليوم يُثبت أن هذا المبدأ لا يُحترم دائمًا. ورغم أن هناك عدة أنواع من التدخل؛ تدخل مسموح به بإذن الدولة المستقلة وبدعوةٍ منها وتنسيق، أو مفوض من الأمم المتحدة تحت مبدأ «مسؤولية الحماية» لحماية أو إنقاذ المدنيين من المجازر، إلا أن هناك نوع ثالث وهو التدخل الممنوع حيث يتم دون إذن الدولة أو التشاور معها وقد يُصنف هذا التدخل ضمن جريمة العدوان[١].

يُمثل النوع الثالث من أنواع التدخل المشار إليها ما يجري في السودان الآن؛ فالحرب الداخلية هناك هي بلا شك حالة أساسية معبرة عن فشل الدولة، بكل مستلزمات ذلك الفشل، علمًا أن تفاقم الأمر إلى الحد الراهن تقف خلفه -ودون مواربة- الأطراف الخارجية المتدخلة في شؤون تلك الدولة المتداعية، للصراع على الموارد من جهة، وعلى الجغرافيا من جهةٍ أخرى.

إضافة إلى ذلك، فإن الدولة السودانية على وضعها الحالي (الحرب الداخلية، والتدخلات الخارجية) تقدم نموذجًا قابلا للاستنساخ في العديد من الدول المشابهة في منطقتنا، إذا ما توافرت لها نفس الظروف أو حتى ظروف مقاربة لما حدث في السودان (أو تم تصنيع تلك الظروف كما نرى من صناعة ميليشيات، وخلق صراعات هوياتية، الخ..)، ومن ثم فإن معالجتنا تهدف من بين ما تهدف إلى تقديم الحالة السودانية كتجربة -لاحقًا ستعتبر تاريخية- تستحق الوعي بها والسعي لعدم تكرارها، لاسيما أن الكثير من الأطراف الدولية المؤثرة حاليًا في السودان هي لا تستهدف السودان لذاتها، وإنما تستهدفها لما يمكن أن تحققه لها السودان من تحكم في الأمن الإقليمي للدول الفاعلة في الإقليم وأهمها الدولة المصرية. وفي هذا السياق، يتناول التقرير النقاط التالية: سياقات الأزمة السودانية بين الداخل والخارج، النفوذ الخليجي في السودان، وموضع ذلك من خرائط الصراع هناك، فضلا عن التوقف على أبرز محركات السياسات الخليجية تجاه الأزمة بين المحلي والإقليمي والعالمي.

---

* باحث في العلوم السياسية.

** كاتب صحفي مهتم بالعلوم الإنسانية وعلم الاجتماع السياسي.

(١) عبدالحميد صيام، التدخلات الخارجية والقانون الدولي: نماذج من سوريا وليبيا واليمن، القدس، ٢٠٢٠/٠٦/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/PIvJNL4R

## أولًا-سياقات الأزمة السودانية بين الداخل والخارج

إن الوصول إلى هذه المرحلة للدولة السودانية لا يمكن اعتباره مفاجأة لكثير من المراقبين، لاسيما أن هناك مسار حاكم قد يساعدنا على الفهم والتفسير يمكن تعيين بدايته منذ 2019، مع اندلاع ما أُطلق عليه الموجة الثانية للثورات العربية التي انطلقت في عدة دول منها السودان والجزائر ولبنان والعراق؛ حيث برز فيها الاقتتال الداخلي والذي أُدير في معظمه من الخارج (إقليميًا أو عالميًا)، سواء على نحوٍ مستتر أو مكشوف. وبالتالي، فقد كان هذا المصير واضحًا للمراقب الحصيف، متوقعًا أن تكون تأثيراته على الشعوب والأوطان مرهونة بدرجةٍ أساسية بشبكةٍ من المشروعات الإقليمية المتقاطعة (الخليجية -المصرية) و(الإيرانية -التركية) والعالمية (الأمريكية والروسية بصفةٍ خاصة)، ناهيك عن المشروع الإسرائيلي المتداخل والمتقاطع مع جميع هذه المشروعات بدرجةٍ أو بأخرى[١].

ومن هنا، فإن هذه الدراسة تتبنى مقولة نظرية غاية في الأهمية للأستاذة الدكتورة نادية مصطفى حول استنزاف العالم العربي؛ حيث تُشير إلى أن العالم العربي يتعرض لثلاثية استنزاف تتمثل في استنزاف جيلٍ كامل، واستنزاف ما تبقى من ثروة بترولية (موارد طبيعية)، واستنزاف قدرات القوى الإقليمية في الجوار الحضاري للعرب، وتؤكد أنها ثلاثية معقدة تتمخض عن استمرار الحروب العربية المتزامنة طيلة عقد دون تسوية، كما أن هذه الثلاثية لا تصب إلا في مصلحة المشروع الصهيوني وعلى حساب كل تطلعات الشعوب العربية والإسلامية نحو الحرية والعدالة والتنمية والاستقلال، في ظل هويتها الحضارية الرشيدة التي لا تنال منها معاول التغريب أو الصهيونية ولا تُشوهها روافد متطرفة متعصبة تلتحف للأسف برداء الإسلام[٢]، وقد أثبت طوفان الأقصى دون مجالٍ للشك أن الصهيونية هي الذراع الرئيسية للمنظومة الغربية في المنطقة والعالم. وفي هذا السياق، من المهم تعيين أطراف هذه العلاقة بدقة في الحالة السودانية، خاصةً أننا نركز على دول الخليج، ونتخذ من تلك القراءة إشارات وتنبيهات للاهتمام بالأطراف الخارجية الأخرى المتداخلة في بيئة الصراع السوداني.

### ١-خلفية عن مسار علاقات الأطراف

كانت هناك محاولة للبشير في أواخر عهده للخروج من حالة الجمود التي كان يمر بها نظامه سياسيًا واقتصاديًا، إذ اتجه إلى دول الخليج لحلحلة أزماته إلا أن مساعيه لم تنجح في ذلك؛ إذ قررت السعودية والإمارات التوقف عن تقديم يد العون له، وآثرت دعم القوى المعارضة العسكرية والسياسية. وفي أعقاب سقوط نظام البشير، جددت الدول العربية الثلاث (السعودية، والامارات، ومصر) خطاب التخوف من الفوضى وعدم الاستقرار في السودان، وأظهرت هذه الدول مساندة صريحة للمجلس العسكري الذي أعلن بعد بضعة أيام من استلام السلطة استمرار التحالف مع السعودية والإبقاء على القوات السودانية المشاركة في التحالف العربي في حرب اليمن إلى أن يُحقق التحالف أهدافه. وقد اتجه كل من البرهان وحميدتي (المكون العسكري) لتعزيز علاقاتهما بمحور الإمارات والسعودية ومصر، والدخول في عملية تطبيع للعلاقات مع الكيان الصهيوني بدعمٍ من الإمارات[٣].

جاء هنا الموقف القطري مخالفًا لما كانت عليه طبيعة العلاقات بالسودان في السابق؛ حيث كانت قطر ترتبط بعلاقات وثيقة مع نظام البشير، وقدمت له الكثير من الدعم من خلال الأعمال الإغاثية عبر أنشطة المؤسسات الخيرية القطرية، ومساعدات أخرى اقتصادية بإرسال شحنات الغاز والمساهمة في التنقيب عنه، وصولًا لرعاية اتفاق سياسي بخصوص انفصال الجنوب، والانهماك في التوسط في النزاعات

(١) نادية مصطفى، تدخلات القوى الدولية والإقليمية المتصارعة ومستقبل الشعوب والأوطان العربية، مجلة قضايا ونظرات، العدد ١٦، يناير ٢٠٢٠، ص٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٣.

(٣) عبدالرحمن فهيم، تطورات الأزمة السياسية والدور الخارجي في السودان، فصلية قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد ٢٧، أكتوبر ٢٠٢٢، ص ص ١٠٠-١٠٢.

التي كانت سمة عامة للسودان منذ تسعينيات القرن الماضي في وسطه، وفي غربه مطلع الألفية الجديدة، علمًا أن السعودية والإمارات كان لهما استثمارات في تلك الفترة خصوصًا مع تصاعد أزمة الغذاء العالمي بعد ٢٠٠٨.

وكان من أهم محاور العلاقات الخليجية السودانية في تلك الفترة -كما سلف الذكر- مساهمة السودان بالجنود في التدخل المسلح في اليمن -أو ما عُرف بعاصفة الحزم التي شنتها السعودية والإمارات ضد ميليشيا الحوثي في اليمن عام ٢٠١٥- إذ نُقل الجنود عبر البحر من خلال سفن مصرية إلى جدة ومنها إلى الحد الجنوبي للمملكة العربية السعودية، وبقيت القوات العسكرية السودانية موجودة هناك وحتى وقتٍ قريب.

لقد كانت قوات الدعم السريع الأكثر عددًا في اليمن، وقد ارتدى بعض جنودها الزي العسكري الإماراتي في الجنوب، وتطورت العلاقات مع الوقت ليتحول الدعم السريع بقيادة حميدتي حليف مدعوم إماراتيًا وذلك بعد أن صارت دبي هي سوق الذهب الوحيد للسودان، إذ إن صادرات الذهب إلى الإمارات استمرت منذ العقوبات المفروضة على السودان، وما استتبعه ذلك من سهولة التعامل المصرفي بين البلدين خاصة بنك أبو ظبي الإسلامي[١]. وحتى بعد رفع العقوبات، صارت صادرات الذهب التي تستخرجها ميليشيا الدعم السريع خارج إطار البنك المركزي السوداني والدولة السودانية تتدفق إلى الإمارات، وانتهى التحالف بالقيام بأدوار عسكرية أخرى خارج اليمن، وذلك في ليبيا بدعم خليفة حفتر بالأخص بعد إزاحة عمر البشير ٢٠١٩.

أيضًا، ارتفعت استثمارات كلٍ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الاقتصاد السوداني[٢]، اعتبارًا من عام ٢٠١٨؛ إذ استثمرت أبو ظبي بشكلٍ تراكمي ٧,٦ مليار دولار في البلاد. وبعد سقوط البشير، ضخت الإمارات استثمارات بقيمة ٦ مليارات دولار تشمل مشاريع زراعية وميناء على البحر الأحمر، في ظل سياسة الإمارات للسيطرة على الموانئ المطلة على الممرات البحرية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر. وفي أكتوبر ٢٠٢٢، أعلنت الرياض أنها ستستثمر ما يصل إلى ٢٤ مليار دولار في قطاعات الاقتصاد السوداني بما في ذلك البنية التحتية والتعدين والزراعة.

**٢-الساحة السودانية بيئة مناسبة للصراعات الإقليمية البينية**

تغيرت معادلة التوازن الإقليمي بعد ٢٠١١ إذ تراجعت دول تقليدية في مركز قيادة النظام الإقليمي العربي، وصعدت قوى جديدة وبات لديها مصالح متعددة في الانتشار والتأثير في المنطقة، وعمدت إلى البحث عن مناطق الصراع أو المرشحة للصراع، لوضع موطئ قدم فيها لضمان تأثيرها وتحكمها في الصراعات الناشئة وتوظيف ذلك لاستكمال بسط هيمنتها وصناعة نفوذ لها في الإقليم. وقد كانت السودان من بين هذه البؤر المستهدفة، ولذا كان انطلاق الصراع فيها من بين الأمور المتوقعة، وحرصت العديد من الأطراف الدولية والإقليمية أن تكون حاضرة في هذا الصراع إما للاستحواذ على الموارد، أو لتنفيذ هيمنة أكبر على البحر الأحمر ولعب دور في شرق أفريقيا، أو في المساهمة في الصراع الدائر في دول الساحل وصولًا إلى غرب القارة.

في هذا الإطار، كان هناك تعزيز وتأمين للهيمنة السياسية الناشئة لبعض الدول (دول مجلس التعاون الخليج (الإمارات والسعودية على سبيل المثال). وفيما يبدو أن الدول الخليجية، وخاصةً السعودية والإمارات، قد اعتبرتا أن السودان تقدم لهما فرصة ذهبية للنفاذ داخل الإقليم والحيلولة دون قيام الدول ذات الإمكانات والسند التاريخي من التعافي والعودة للعب دور إقليمي، وأنه بالإمكان أن تكون السودان الأكثر مناسبة في خلق بؤر تأثير على الأمن القومي المصري.

(١) عاصم إسماعيل، كيف نجحت الإمارات في اقتناص كل ذهب السودان؟، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Pe0SILUN

(2) Talal Mohammad, How Sudan Became a Saudi-UAE Proxy War, 12 july 2023, accessed at: 10/6/2024, available at: https://2u.pw/pEB3bAk

إلا أن تفاوت الموقفين السعودي الإماراتي من السودان، واختلافهما نتيجة للعديد من الظروف والعوامل[١]، أسهم في تشكل بؤرة جديدة من بؤر الصراع البيني بين الدول الخليجية، التي لا تعدم الاشتباك في بيئة صراعية قائمة، بل تنحو إلى تفجير بؤر جديدة لتصفية الحسابات فيما بينها، وقد بدأ الصراع البيني بتصفية الوجود الوازن للسياسة القطرية في الملف السوداني، وفيما يلي سنُفصل في مسارات وإشكاليات تلك المواقف الخليجية.

## ثانيًا- النفوذ الخليجي في السودان

### ١-قطر.. اللاعب ذو الكارت الأحمر

تضاءل دور قطر بشكلٍ كبير في السودان منذ الحصار الذي ضُرب عليها في ٥ يونيو ٢٠١٧ من كلٍ من الامارات والسعودية والبحرين ومصر، وبالتالي كان لانعكاس هذا الأمر في السودان بالغ الأثر، حيث إن عمر البشير قد فقد أحد الداعمين له إقليميًا، كما خسر الأطراف الإقليمية الأخرى بعدما رفض الانضمام إلى حلف الحصار ضد قطر، ومن ثم فقد البشير قطر ولم يُعوضها بأي من الإمارات والسعودية لموقفه هذا.

وإذ تمتعت قطر بعلاقات واسعة مع البشير من خلال الملف الإغاثي والدعم العيني المباشر كشحنات الغاز وصولًا إلى دورها في التوسط في النزاع الذي وقع في دارفور منذ ٢٠٠٣، فقد تمكنت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من تعزيز نفوذهما في الخرطوم بعد الإطاحة بالبشير عام ٢٠١٩. وفي تلك المرحلة لم تنجح قطر في أن تحافظ على مناطق نفوذ في الخرطوم، خاصةً بعدما انحازت إلى المكون المدني ودعمتهم سياسيًا.

رغم ذلك، لم يُلغ دور قطر كلاعب خارجي في السودان وخاصة في دارفور، حيث يتم استخراج الغاز إلى جوار الصين. وفي أعقاب اتفاق إطار الانتقال السياسي المبرم في ديسمبر ٢٠٢٢، حاول القطريون تسهيل المحادثات في الدوحة بين بعض المسلحين من دارفور المتمركزين في ليبيا والقوات المسلحة السودانية بهدف تقديم "خارطة طريق" تشمل هذه الجهات الفاعلة المختلفة، والتي تمتلك معها علاقات نظرًا لدورها في التوسط هناك منذ ٢٠٠٧. ولكن على المستوى الكلي، لم يعد لقطر في السودان من دورٍ نشط تلعبه سوى الدور الإنساني، كما أوضح الدكتور أندرياس كريج، الأستاذ المشارك في قسم الدراسات الدفاعية في جامعة كينغز كوليدج لندن، في مقابلة مع منتدى الخليج الدولي[٢].

### ٢-السعودية والإمارات.. وحدة الهدف

كانت للسعودية استثمارات في السودان تنمو منذ مطلع العقد الأول من الألفية، إلا أنها تزايدت قبيل ثورات الربيع العربي خاصةً في قطاعي الزراعة والتعدين، إذ كانت السودان ضمن خطة السعودية في الأمن الغذائي. ومن جانبها، تمتلك الإمارات علاقات قديمة نسبيًا بأطراف فاعلة في الصراع السوداني، تحديدًا بعد الصراع الذي اندلع في دارفور ٢٠٠٣، من خلال السماح بوجود مسار آمن لتهريب الذهب من جبل عامر والتحايل على العقوبات الدولية المفروضة على السودان، كما سهلت الإمارات نقلا آمنا نسبيًا للعوائد المالية لتلك الميليشيات.

وفي تقرير للأمم المتحدة، والتي ساهمت روسيا[٣] (نظرًا لتورط قوات فاجنر) في حظره ٢٠١٦، أُشير إلى أن موسى هلال (زعيم "مجلس الصحوة الثوري" ومؤسس ميليشيات

(١) نتناولها بقدر من التفصيل لاحقا، ولكن يمكن الانتباه إلى أن الأمر بين البلدين في هذا الملف لم يعد مقره الغرف المغلقة، ولكن وصل إلى أنه بات معروف إعلاميا، فقد احتفت قناة العربية بواقعة التلاسن التي حدثت في مجلس الأمن بين ممثلي كل من السودان والإمارات.

(2) Kristian Coates Ulrichsen & Giorgio Cafiero, Qatar's Role in Sudan's Crisis: Limited Influence and Humanitarian Engagement, accessed at: 10/6/2024, available at: https://2u.pw/KpuVzebH

(٣) .وذلك لأن قوات فاجنر، والتي بدأ نفوذها يتعاظم في دارفور كانت تقوم بدور ريادي في استخراج وتأمين نقل الذهب، إذ كانت تقوم بأدوار لوجيستية لميليشيا الجنجويد بقيادة موسى هلال، ثم حميدتي القائد الحالي لقوات الدعم السريع.

"الجنجويد") يحصل على حوالي ٥٤ مليون دولار سنويًا من الأنشطة المرتبطة بالذهب. ويؤكد تحليل اللجنة التقارير السابقة التي توضح بالتفصيل سيطرة "هلال"[١] على جبل عامر، أحد أكبر مناجم الذهب في المنطقة. وبحسب بعض الخبراء، فقد تم تهريب أكثر من ٤,٥ مليار دولار من السودان إلى الإمارات العربية المتحدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤[٢]. ومن ثم، فقد أصبح قطاع الذهب ذا أهمية متزايدة للاقتصاد السوداني، حيث ارتفع الذهب من ١٪ من إجمالي الصادرات السودانية في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠٪ في عام ٢٠١٤، وكانت الإمارات هي الوسيط لدخول الذهب المصدر عبر البنك المركزي السوداني وكذلك المهرب من ميليشيات دارفور إلى سلاسل التوريد العالمية.

وانطلاقًا من الدور الاقتصادي وتعاظم الاستثمار الخليجي هناك، مثل ذلك مدخلا مناسبًا لكل من السعودية والإمارات في الاستنجاد بالسودان للقيام بدور وظيفي في عاصفة الحزم إذ تدفق أكثر من ١٤ ألف جندي -بحسب التصريحات الرسمية- إلى جنوب اليمن لقتال الحوثي[٣].

ومن ثم، إن الأهم في علاقة السعودية والإمارات ببعضهما البعض من ناحية وعلاقاتهما بالسودان من ناحيةٍ أخرى، أن الدولتين أرادتا من السودان أن تنضوي تحت رؤاهما الإقليمية وسياسات الهيمنة والنفوذ. في هذا الإطار، وكما سلف الذكر، طُلب من البشير القطيعة مع قطر والمشاركة في حصارها، إلا أنه رفض مما راكم حنق كلٍ من الرياض وأبو ظبي تجاه الرجل ونظامه. واستمر الأمر بشكلٍ أكثر فجاجة حينما طُلب من البشير تصفية تحالفه مع الإسلاميين والفتك بهم، وهو ما رفضه كذلك، فاستحق العقوبة بوقف إمدادات النفط، ففي ديسمبر ٢٠١٨، أوقفت الإمارات إمدادات الوقود إلى السودان، حسبما قال ثلاثة مسؤولين سودانيين، بسبب استيائهم من أن البشير لم يف بجانبه من الصفقة للضغط على الإسلاميين[٤].

### ٣-تحول الموقف بين السعودية والإمارات من السودان

بعد دعم السعودية والإمارات للإطاحة بالبشير جاء الافتراق بينهما، تحديدًا في ٢٠٢٠، مع ذهاب الإمارات إلى اتفاق التطبيع "أبراهام" مع إسرائيل، ومحاولة الإمارات جر السودان إلى هذا المربع، وقد ظهر هذا الخلاف في رؤية البلدين بخصوص أزمة الفشقة[٥] بين السودان وإثيوبيا[٦]، وقد كان هذا الافتراق امتدادًا طبيعيًا لوجود تنافس بادئ الأمر على مركز الوصافة في النظام الإقليمي (أي من يحل بعد إسرائيل كدولة استراتيجية حليف للغرب).

ومع الانقلاب العسكري ضد المكون المدني لم ترفض السعودية تلك التحركات، لكن مع الوقت ظهر التوتر بين البرهان وحميدتي إلى أن وقع الصدام في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، وهنا افترق الحليفان في دعم طرفي الصراع، إذ دعمت الإمارات حميدتي بالسلاح من خلال تشاد وحفتر في ليبيا، وذلك بالتحالف مع قوات فاجنر "فيلق أفريقيا" التي دعمت ميليشيا حميدتي في تحركاتها، في حين دعمت السعودية البرهان إلى جوار مصر التي شاركت عسكريًا، قبل أن تُحيدها الإمارات.

ظل الموقف السعودي بعيدًا عن الدعم العسكري، واقتصر على دعم إعلامي (نعت الدعم السريع بالميليشيا على القنوات الرسمية)، إلا أنها لم تقدم أي مساعدات على الأرض، بل اكتفت بمحاولة لعب دور للسلام بين المتحاربين في مبادرة جدة في مايو

(١) كان هلال مدرجا على قائمة عقوبات الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٦ بسبب مزاعم بارتكاب فظائع جماعية ضد المدنيين.

(2) U.N. Panel of Experts Reveals Gold Smuggling and Cluster Bombs in Darfur, 12 april 2016, accessed at: 29/5/2024, available at: https://2u.pw/ms07K3VA

(3) Khalid Abdelaziz, Michael Georgy and Maha El Dahan, Abandoned by the UAE, Sudan's Bashir was destined to fall, 3 July 2019, Accessed at: 29/5/2024, available at: https://2u.pw/TnOgrgvU

(4) Ibid.

(٥) السودان يبحث مع السعودية أزمة حدوده مع إثيوبيا، وكالة الأناضول، ٢٧ يناير ٢٠٢١، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٤/٥/٢٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/zQUmPCHo

(٦) عضو مجلس السيادة السوداني: نرفض مبادرة إماراتية لتقاسم أراضي الفشقة، روسيا اليوم، ٨ أبريل ٢٠٢١، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٤/٥/٢٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/2cN0dQlN

٢٠٢٣، والتي لم تقدم فيها أي ضغوط حقيقية على الأطراف المتفاوضة، إذ لم يتجاوز الأمر كونه محاولة للعب دور دبلوماسي لا أكثر.

إلا أنه مؤخرًا حدث تطور لافتًا، فوفقًا لبيان صادر عن مجلس السيادة السوداني، بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٢٤، التقى عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة السوداني مع نائب وزير الخارجية السعودي وليد بن عبد الكريم الخريجي، الذي وصل مدينة بورتسودان شرق البلاد، وبحث معه استئناف مفاوضات جدة لوقف الحرب بين الجيش السوداني، وقوات الدعم السريع. وقد صرح وكيل وزارة الخارجية السوداني حسين عوض أن اللقاء تناول أهمية توسيع قاعدة الوسطاء في مفاوضات جدة، وأن رئيس مجلس السيادة أبدى تحفظه على وجود أي طرف يدعم مليشيا التمرد (الدعم السريع). ووفقًا للبيان، فإن نائب وزير الخارجية السعودي أكد حرص المملكة العربية السعودية على أمن واستقرار السودان، باعتبار أن ذلك له تأثير مباشر على أمن واستقرار المنطقة[١].

## ثالثًا- خرائط الصراع في السودان وعلاقتها بالدول الخليجية

ميز الصراع المسلح في السودان بين قوى المجتمع بصورةٍ واضحة ورسم خريطة الفاعلين المحليين حاليًا؛ إذ ينضوي تحت كل معسكر العديد من القوى الدولاتية وما دون الدولة من ميليشيات وحركات انفصالية، وكذلك قوى مجتمعية ودينية، وأحزاب سياسية. هذه الخريطة غير منفصلة عن القوى الإقليمية والدولية، ومن الأهمية بمكان أن نرصد في إطارٍ سريع كيف انعكس التدخل الخليجي على تلك التوترات؟ وما شكله وحدوده؟

### ١-التوتر العسكري - العسكري

وقع الصراع بين مؤسسة الجيش والدعم السريع بعد اتهام الأخير للجيش بالتحالف مع مصر للفتك به، والواقع أن كلٍ من الطرفين بدأ يتخذ الاستعدادات لتلك الحرب؛ نظرًا لتخوف الجيش من تفككه كمؤسسة في ظل تنامي قوة ونفوذ الدعم السريع وانتشاره في الأماكن الحيوية، وتضخم عدد قواته من ٢٠ ألف عشية الإطاحة بالبشير إلى أكثر من ١٢٠ ألف من قبائل عربية ذات عصبة ومتماسكة إلى حدٍ كبير.

في مقابل معسكر الجيش الذي يفتقر قائده لأي شرعية كاريزمية، مع اختلاف أطرافه وتنازعهم فيما بينهم (عبد الفتاح البرهان، وشمس الدين الكباشي..الخ)، رغب الجيش في إعادة هيكلة قوات الدعم السريع داخله، وهو ما اعتبره الدعم السريع تقويضًا لمصالحه، وفي ذلك كان دعم السعودية ومصر للبرهان واضحًا، وكانت مصر تقوم بالدعم العسكري ميدانيًا، إلى أن جرى تحول في البوصلة المصرية بعد زيارة رئيس دولة الإمارات محمد بن زايد آل نهيان.

دعمت الإمارات حميدتي بعشرات السيارات والأسلحة[٢]، وبدعم مفتوح من الجنرال خليفة حفتر في شرق ليبيا[٣]، مقابل تحييد دور مصر الداعم للجيش بما أدى لعزلة لمعسكر البرهان (دولية وإقليمية تقريبًا)، وفي الوقت ذاته لم تقدم السعودية أي دعم يذكر للبرهان بعد تحييد الدور المصري، في المقابل استغلت إيران أحداث الطوفان وعزلة البرهان من المعسكر الغربي فبدأت تدعم الجيش في مواجهة الدعم السريع.

وقد اتهم ياسر عطا نائب رئيس مجلس السيادة الإمارات بالتخطيط للسيطرة على أراضي زراعية والموانئ البحرية للسودان ومعادنها الثمينة، من خلال مساندة قوات الدعم السريع واستجلاب قوات فاجنر الروسية "فيلق أفريقيا"،

(١) الخرطوم والرياض تبحثان استئناف مفاوضات جدة لوقف حرب السودان، الجزيرة نت، ٩ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/gnaYFBlH

(2) Le rôle des EAU dans la guerre civile du Soudan suscite des critiques, 30 jan 2024, accessed at: 5/6/2024, available at: https://2u.pw/HwXW4iiI

(3)Samira Elsaidi, Libya's Haftar 'rerouting' supplies to Sudan's Rapid Support Forces, middle east eye, 10 July 2023, accessed at: 5/6/2024, available at: https://2u.pw/vdl6409

ووصفها بأنها دولة الخراب والشر في نوفمبر ٢٠٢٣[١]، وذلك على ضوء نقل السلاح للدعم السريع إلى مطار في دولة أوغندا في عنتبي ثم إلى أفريقيا الوسطى، ثم استخدمت مطارات في تشاد.

**٢- التوتر العسكري - المدني**

جاء الانقلاب العسكري المشترك بين البرهان وحميدتي ضد المكون المدني في المجلس السيادي في أكتوبر ٢٠٢١ في إطار تخوفات مؤسسة الجيش وميليشيا الدعم السريع من ترتيبات كان يزمع حمدوك تنفيذها، الأولى بخصوص محاسبة مرتكبي الجرائم في دارفور وجنوب السودان من قادة الجيش وميليشيا الدعم السريع، أما الأمر الآخر فهو الرغبة في إعادة هيكلة النشاط العسكري للجيش والميليشيا ضمن الاقتصاد المدني الخاص[٢]، وهو ما اعتبرته الإمارات ثم السعودية -بدرجة أقل- تهديدًا لمصالحهما، لاسيما ما يتعلق ببسط النفوذ على استخراج الذهب من مناجم دارفور.

ولكن قد أثر التوتر العسكري- العسكري -المشار إليه- على مواقف القوى المدنية، علمًا أن المكون المدني الممثل في "قحت" ثم في تنسيقية "تقدم" التي أعلن عن تأسيسها العام الماضي، أصبح يميل إلى قوات الدعم السريع، إذ صارت الإمارات حليف لذلك المكون بعد التقاء المصالح ضد معسكر البرهان والقوى الإسلامية المتحالفة معه.

وفي إطار الانحياز الكبير باتجاه معسكر الدعم السريع، أدانت "تقدم" تصريحات الحارث إدريس مندوب السودان في مجلس الأمن، والتي اتهم فيها دولة الإمارات بالتغيير الديموغرافي لغرب السودان، محملًا إياها جرائم الإبادة التي ترتكبها قوات الدعم السريع، واعتبرت "تقدم" أن موقف الجيش يكرس النظام البائد -نظام عمر البشير- وأن اتهامات إدريس خرجت عن كل الأعراف الدبلوماسية واتسمت بالهتافات، وعدم احترام التقاليد التي تحكم التعامل بين الدول، خاصةً في المنظمات والمحافل الدولية، وأن قرار وقف الحرب هو قرار سوداني وليس خارجيًا[٣].

وقد استبطن هذا التوترات توترًا آخر، **علمانيًا- إسلاميًا**، فقد انحاز المدنيون من الإسلاميين لمعسكر البرهان من خلال الكتائب التي تأسست من بقايا "الدفاع الشعبي" الذي تشكل من القوى الإسلامية في التسعينيات، كما قام بعض الضباط المعروف انتماءهم للإسلاميين -ممن لا يزالون على رأس عملهم في الجيش- بتدريب تلك القوات. وبحسب الباحث محمد العثماني[٤]، فإن تلك القوات لم تحصل على دعم خليجي أو سعودي، وأنها قد تكون مدعومة فقط من الغرب الليبي "مصراتة".

**ويمكن رسم خريطة التدخل على هذا النحو:** أن الدعم العسكري المباشر من الإماراتيين يذهب بالأساس باتجاه المكون العسكري لا المدني، وإن كان يوجه بعض الدعم إلى التيارات المدنية المعادية للتيار الإسلامي مثل الشيوعيين و"تقدم"، كذلك تحاول قطر التمسك بمسار تعزيز الوجود المدني وإعادة تسليم السلطة لهم لإجراء التحول الديموقراطي المنشود.

أما على مستوى الفاعل السعودي، فإنه ينأى بنفسه عن دعم أي طرف بشكلٍ كبير، سعيًا للعب الدور الدبلوماسي بين الفاعلين السياسيين المدنيين والعسكريين، مثل محاولته الجمع بين المتخاصمين في مؤتمر جدة وتمسك "تقدم" بتلك المخرجات، وتكرار الأمر[٥] في لقاء حميدتي مع شمس الدين

(١) الإمارات دولة مافيا، وترسل طائرات لقوات حميدتي.. عضو مجلس السيادة السوداني ياسر العطا يهاجم الإمارات، صفحة ذات مصر على موقع اليوتيوب، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/6nCxILRB

(2) Yezid Sayigh, Sudan's Military Companies Go Civilian: How the Recent Divestment Agreement Can Succeed, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 23 April 2021, accessed at: 5/6/2024, available at: https://2h.ae/cSHJ

(٣) شيرين صبحي، تنسيقية «تقدم» تنتقد تصريحات مندوب السودان بمجلس الأمن، رؤية الإخبارية، ٢٠ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الإطلاع ٢٠٢٤/٦/٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/dgvA

(٤) محمد العثماني باحث موريتاني في التاريخ الإسلامي، مقابلة مع الباحث تمت بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨.

(٥) أحمد يونس، حمدوك "للشرق الأوسط": محادثات المنامة تتكامل مع منبر جدة، الشرق الأوسط، ٢٠ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٤/٦/٥،

الكباشي في المنامة، وقد شكر مندوب السودان في مجلس الأمن المملكة العربية السعودية وقطر والكويت لتقديمهم الإعانات للشعب السوداني، وهو الدور الذي تنعكس فيه التدخلات الخارجية لهذه البلدان حتى اللحظة إلى جانب الدور الدبلوماسي في مقابل انحسار للدور الميداني والعسكري.

## رابعًا- محركات الصراع والدور الخليجي... بين المحلي والإقليمي والعالمي

إن المتأمل فيما تفعله قيادات الدول الخليجية يقف مباشرة على أزمة الشرعية التي تعاني منها هذه الإدارات، فما فعلته في الداخل لتمكين سلطانها في معظمه كان على حساب أطراف مراكز قوى داخلية مؤثرة، ومن ثم فإن الاستقواء بنجاح خارجي يُعضد من شرعية ومكانة هذه الإدارات في الساحة الداخلية.

كما لا تنفصل أزمة السودان عن الأزمات التي يمر بها الشرق الأوسط، ونظرًا للتدخلات الخارجية الغربية والإقليمية في السودان لم تنفك تلك الأزمة عن استدعاء المحاور التي تمثل التحالفات في المنطقة، علمًا أن السعودية منذ أمدٍ تقوم بتبريد الصراع بينها وبين إيران سواء في اليمن بإجراء مفاوضات مع الحوثي، أو إجراء حوارات مباشرة مع إيران برعاية أطراف دولية... أي تسعى لتهدئة إقليمية، وهو ما يفسر موقفها في السودان.

### ١- محددات الدور السعودي في السودان

لم يتخذ الصراع بين الإمارات والسعودية في السودان شكلًا حادًا حتى تاريخه، فبالرغم من دعم السعودية للبرهان إلى جوار مصر، فإن السعودية لم تحرك ساكنًا بعد تراجع مصر عن تقديم الدعم العسكري في السودان، بل حافظت على تقديم نفسها كدولة راعية للسلام في السودان من خلال عقد مؤتمر جدة، وإن كانت في الوقت ذاته لم تقم بممارسة أي ضغوط أو ترغيب حقيقي للقوى المشاركة، وذلك نظرًا لأن الإدارة الحاكمة السعودية الراهنة تنظر لنفسها كقوة عالمية وليدة، ولا تريد أن تتورط في ملفات معقدة مثل الملف السوداني، فهي تتعاطى معه على الهامش دون تورط حقيقي أو انشغال كبير بحل الأزمة.

تتحرك السعودية من كونها تنظر لنفسها كقوة فاعلة لها محدداتها ومكانتها، التي من أبرز مقوماتها منظمة الأوبك بلس، كما تبين من خلال رفضها قبول طلب جون بايدن رفع إنتاج دول المنظمة من أجل خفض أسعار النفط. أيضًا تعتقد المملكة أنها بإمكانها استغلال الارتباك الداخلي الراهن بالولايات المتحدة لصالحها، من خلال الاستقلال النسبي في التحكم في أسعار النفط بالتحالف مع شركات أمريكية ولوبيات في هذا الصدد، بما يعني حصار الإدارات التي تهاجم السعودية كإدارة بايدن، ثم ابتزازها للحصول على النووي والتحول لقوة ذات ردع عسكري.

ومن ذلك يمكن استشراف الاتجاه السعودي لرفض سياسة التوازن خارج المجال[1] التي تتخذها الولايات المتحدة لإدارة الأحلاف في السياسة الخارجية للحفاظ على مصالحها، كدورة "البترودولار" من خلال تصعيد التخوف من التهديد الوجودي الإيراني للسعودية مما يستنزف فوائضها في شراء الأسلحة. أيضًا، تغير دور السعودية كلاعب إقليمي، وتطلعه للعب دور عالمي من دون تقديم دعم مادي حقيقي للحلفاء في الشرق الأوسط مثل البرهان في السودان. لكن إذ حدث تغير في البوصلة الروسية من دعم الإمارات والدعم السريع في السودان لصالح دعم البرهان، مقابل وعود من الجيش السوداني ببناء قاعدة عسكرية في البحر الأحمر بورتسودان تبعد ٣٠٠ كم عن جدة، فقد يعني ذلك تهديدًا أكبر للولايات المتحدة في البحر الأحمر وقد ينعكس على حليفها السعودي في المنطقة.

كذلك دعم إيران للبرهان سيهدد النفوذ السعودي في السودان، ومع الوقت قد تكون قاعدة لتهديد الأمن الملاحي في

متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/BEcX

(1) Walt, Stephen .Keeping the World "Off-Balance": Self-Restraint and U.S. Foreign Policy. Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Working Paper Series. 10.2139/ssrn.253799, (2000).

البحر الأحمر، وهو ما تنظر له السعودية باعتباره معركة مع الإمارات التي تعتبر استراتيجية السيطرة على الموانئ أولوية بالنسبة لها، لكن الواقع مع الوقت سيُرتب خسائر بالجملة لهذه القوة الناشئة، وما تقوم به جماعة الحوثي فيما يخص الكيان الصهيوني في البحر الأحمر، يؤكد على فعاليتهم في الإضرار بمصالح الدول في هذا القطاع وما يمكن يقوموا به ضد أي دولة أرادوا.

**٢-محددات الدور الإماراتي في السودان**

على المستوى الداخلي، نجد مساعي محمد بن زايد في ترسيخ وضعه بين أسرة الحكم في أبو ظبي وأسر الإمارات الأخرى[١]، ليؤكد استحقاقه لخلافة أخيه الراحل خليفة بن زايد، ويغلق الباب أمام نفوذ الإخوة الآخرين في الوصول للمنصب.

إقليميًا، الإمارات تتحرك من عقلية ثورات الربيع العربي التي أثبتت أن أمريكا حليف يمكنه التخلي عن الأسرة الحاكمة في أي لحظة؛ فيجب مد قنوات مع خصوم الولايات المتحدة، لكن الإمارات أيضًا تسهم في تعزيز إمبراطورية المال الأمريكية - بحسب كولن باورز[٢]، فالإمارات كان لها دور في حرب أوكرانيا في الحفاظ على التدفقات المالية وحركة السوق العالمية من خلال احتواء المال الروسي، كذلك في تهريب النفط الإيراني، أي أن لها دور اقتصادي في تحييد الأثر العنيف للحرب على الاقتصاد العالمي.

وهي تقوم بدور شبيه في السودان من خلال الصراع على الذهب، لكن لها أدوار أخرى، إذ ربما تتخلى عن تحالفها مع روسيا في السودان نسبيًا والميل نحو فرنسا، التي مدت يد العون لحميدتي وحمدوك في مؤتمر باريس من أجل حماية تشاد الذي يعتبر أمنه القومي الأول وجود حكومة غير معادية في السودان، وذلك بعد اتخاذ تشاد كقاعدة عسكرية لفرنسا والولايات المتحدة لحفظ الأمن في دول الساحل وغرب أفريقيا بعد الصراع مع الروس في تلك المناطق.

إذ يُعتبر حميدتي بامتداد قبيلته[٣] إلى تشاد ومالي والنيجر رأس حربة في نشر الفوضى ضد الحكومات المنقلبة المدعومة روسيًا لصالح فرنسا، علمًا أن الإمارات تعزز من التصور الفرنسي والغربي، وهو ما يعني استمرار حالة العنف والصراع، إذ سيكون هناك صراع بين الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة إلى جوار إسرائيل إقليميًا والإمارات عربيًا، في مواجهة حلف روسي إيراني يهدد المصالح الغربية في تلك المنطقة.

في الوقت الذي كانت فيه الدولة السعودية بعيدًا عن أي اتهام دولي أو إقليمي أو إدانة من أي طرف من أطراف الصراع، كانت الإمارات تتعرض لسيلٍ من الاتهامات والإدانة من أحد أطراف الصراع سواء من خلال تصريحات ياسر العطا نائب رئيس المجلس السيادي، أو من خلال الحارث إدريس مندوب السودان في مجلس الأمن، مما استوجب ردها بأنها "زائفة" على لسان محمد أبو شهاب المندوب الدائم للبعثة الإماراتية في الأمم المتحدة[٤]، سيزيد هذا الأمر من السمعة السيئة لسياسة الإمارات الخارجية في المنطقة، وربما يؤدي إلى مقاضاتها دوليًا، في حال كان هناك نفوذ متعاظم للمتنافسين مع الإمارات، إلا أن هذا مستبعد في الوقت الحالي أن يتم عبر السعودية نظرًا لما وصفناه "بحالة العزلة" التي اتخذتها بعد تورطها في الملف اليمني وثورات الربيع العربي.

ومن هنا، يمكن القول إن الإمارات تنظر للجيش السوداني

(١) سيف دويدار، الحرب الصامتة بين: أبو ظبي ودبي وقصة البحث عن التواز، إضاءات، ٢٢ مارس ٢٠١٩، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٤/٦/٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/CirQ

(2) COLIN POWERS, Capital's Emirates, sidecar, 29 may 2024, accessed at: 5/6/2024, available at: https://2h.ae/xyqJ

(٣) بينتمي حميدتي لقبيلة الرزيقات قبيلة عربية بدوية وهي فرع من فروع قبيلة البقارة من جهينة موجودة في شرق تشاد ولها أواصر وعلاقات نسب مع قبائل في النيجر في منطقة ديفا، المقصد هنا أن الامتداد العربي الذي يعتمد على الرعي ستسلحه فرنسا بالتدريج من خلال حميدتي بحيث ينشر الفوضى في البلاد التي حدثت فيها انقلابات بدعم روسي ضد فرنسا والأمريكان مثل النيجر.

(٤) الإمارات ترد على ادعاءات "تورطها بدعم فصيل في السودان": مضللة، سي إن إن عربية، ٢٢ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٤/٦/٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/mtex

كتهديد للأمن الملاحي ومنه نفوذها على الموانئ، وتعتبر أن العلاقات السودانية مع كل من تركيا وإيران قد يمكنهما من إقامة قواعد تهديد للنفوذ الإماراتي في هذه المنطقة، ومن ثم ستسعى مع الوقت لنفوذ أكبر على الموانئ في البحر الأحمر ومنها تشكيل قوات لحمايته، وهنا قد تلتقي الإمارات مع مصر والسعودية مرةً أخرى للقيام بأدوار لحماية الممر الملاحي.

كما أن الصراع سيمتد من السودان إلى دول الإقليم "الساحل" تحديدًا لمواجهة الوجود الروسي، إذ ستتحول المعارك بين الدعم السريع والجيش السوداني عن غايتها للسيطرة على مقاليد الحكم إلى مجرد العنف وإشاعة الفوضى مع نقله تدريجيًا إلى البلدان التي قامت فيها انقلابات على الوجود الفرنسي مثل النيجر، أي أنه من الممكن أن تمتد هذه الحرب جغرافيًا وزمنيًا، خاصة وأن أفريقيا معروفة باستنساخ تجارب دول الجوار في الانقلابات والعنف كما في الانتخابات والديمقراطية.

**خاتمة:**

تُمثل الأزمة السياسية السودانية في صورتها الشاملة نمطًا متكررًا للأزمات العربية والأفريقية التي تواجه تحديات مشتركة من جهة أنها تعاني من معضلة التحول الديمقراطي وإدارة عملية الصراع على السلطة والمكتسبات، وعلى رأسها إدارة العلاقات المدنية العسكرية، والمدنية المدنية. بيد أن الحالة السودانية التي تبرز فيها قضية الشقاق الظاهر والانشطار الكبير في المكون الواحد، كما يبرز فيها غياب الإدارة الباحثة بين أطراف الأزمة عن مشروع وطني جامع ينتشل السودان من واقع أزمتها السياسية والاقتصادية والبنيوية. ويُلاحظ المراقب دعم الإمارات للمكون العسكري في كل مراحل الأزمة السودانية[١] حينما كان طرفي العلاقة عسكري/ مدني سواء نظام البشير أو حكومة حمدوك، ولاحقًا حينما كان طرفي الأزمة عسكريًا انحازت إلى من تربطها به مصالح اقتصادية وسياسية أكبر، خاصةً بعدما لم يعد للمكون العسكري الأكثر بيروقراطية ونظامية ضرورة لمصالحها بعدما طبع هذا المكون مع إسرائيل وانتهى دوره، وقد كان من الممكن أن يكون الموقف الإماراتي مختلفًا إن لم يكن الجيش قد اتخذ ذلك الموقف مع الكيان الصهيوني فعندها قد يكون مصالح الإمارات لديه أكبر من مصالحها عند الدعم السريع، هكذا تتضح خسائر التطبيع مع إسرائيل، فهذه الخطوة لا يأتي من ورائها خير أبدا.

ومما تجدر الإشارة إليه في الختام، إن تأمل ما يحدث في السودان يؤكد أن التدخل الإماراتي لم يأت باستدعاء من دولة السودان، أو بترتيبٍ من الأمم المتحدة، أي أنه ينطبق عليه النوع الثالث من التدخل وهو "تدخل ممنوع"، يتم دون إذن الدولة أو التشاور معها، وقد يصنف هذا التدخل ضمن جريمة "العدوان"، ومن يقول بأن هناك فصيل في الدولة السودانية يرحب بهذا التدخل وينزع اتهام العدوان عن التدخل الإماراتي، نشير إلى أن التمثيل السياسي الرسمي لا يزال بيد السلطة التي يعبر عنها الجيش وهي ترفض هذا التدخل وتنتقده.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن قوات الدعم السريع لم تصرح بأنها دعت الإمارات إلى التدخل، ومن جانبٍ ثالث فإن الإمارات نفسها تخفي تدخلها العسكري في السودان خلف ستار المساعدات الإنسانية. ومن ثم، فإن كل ذلك يُعضد من دلالات الرفض الرسمي السوداني لهذا التدخل، وتعالي التصريحات الرسمية في المحافل الدولية المنتقدة ومحاولة توجيه أنظار المجتمع الدولي إليه، ناهيك عن الموقف الأخلاقي الذي يرفض هذا الدعم الإماراتي لأنه يُطيل أمد الصراع، ويُعقد من الحلول سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل، فدون الدعم الإماراتي كان من الممكن لأطراف الصراع أن يصلا إلى حلولٍ ممكنة تعبر عن حقيقة قوة كل فصيل بصورةٍ منطقية.

(١) عبد الرحمن فهيم، تطورات الأزمة السياسية والدور الخارجي في السودان، مرجع سابق، ص١١٠-١١٦.

# إيران وتركيا ومسارات جديدة للصراع الإقليمي حول السودان

محمود عاشور مؤمن*

## مقدمة:

يشهد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العديد من الصراعات الإقليمية نتيجة لتنافس القوى الكبرى على النفوذ والسيطرة. ويعد السودان -بموقعه الاستراتيجي وموارده الطبيعية الغنيَّة- ساحة مهمة لهذا التنافس، لما له من أهمية جيوسياسية كبيرة، حيث يقع في مفترق الطرق بين شمال أفريقيا والشرق الأوسط. تاريخيًّا، كان السودان جزءًا من الصراعات والتوازنات الإقليمية بسبب موقعه وموارده الطبيعية مثل النفط والمعادن والزراعة، هذه العوامل جعلت السودان هدفًا جذابًا للقوى الإقليمية والدولية. وفي السنوات الأخيرة برزت إيران وتركيا كلاعبين رئيسيين يسعيان لتعزيز نفوذهما في السودان، ممَّا أضاف طبقة جديدة من التعقيد للصراع الإقليمي في المنطقة.

لطالما سعت إيران إلى توسيع نفوذها في العالم العربي والإسلامي من خلال دعم الحركات الشيعية وتوطيد العلاقات مع الدول ذات الأهمية الاستراتيجية. كانت السودان واحدةً من الدول التي حاولت إيران التأثير عليها منذ عقود. في التسعينيات، أقامت إيران علاقات وثيقة مع حكومة الرئيس عمر البشير، وقدمت لها الدعم العسكري والاقتصادي في مقابل السماح لطهران ببناء مراكز ثقافية ودينية في السودان.

على الجانب الآخر، تسعى تركيا إلى استعادة نفوذها في المناطق التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، ومنها السودان. حيث شهدت العلاقات التركية السودانية تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، وقامت تركيا بتنفيذ مشاريع اقتصادية ضخمة في السودان، منها إعادة تأهيل جزيرة سواكن على البحر الأحمر. وتعكس هذه التحرُّكاتُ الطموحاتِ التركية في توسيع نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي في المنطقة.

وعليه، فإن التنافس الإقليمي بين إيران وتركيا حول السودان خلق مساحات ومسارات جديدة للصراع الإقليمي توازيًا مع صراع الداخل السوداني، ويهدف هذا التقرير إلى استعراض مسارات التنافس الإيراني التركي حول السودان وتأثيراته على الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال عدة محاور رئيسية: الخلفية التاريخية للصراع في السودان. إيران وتركيا في السودان: تاريخ من التنافس. الدور الإيراني - التركي في السودان: أهداف وأدوات. الصراع بين إيران وتركيا حول السودان: ديناميكيات ومسارات. تأثير الصراع على السودان والمنطقة. خاتمة: دلالات وسيناريوهات الصراع

## الخلفية التاريخية للصراع في السودان: تاريخ السودان والصراعات الداخلية

منذ استقلاله عن بريطانيا ومصر في عام ١٩٥٦، واجه السودان سلسلة من الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي أثَّرت على استقراره السياسي والاقتصادي. الحرب الأهلية الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢) والحرب الأهلية الثانية (١٩٨٣-٢٠٠٥) بين الشمال والجنوب، التي انتهت بانفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١[1]، منذ هذا التاريخ دخل السودان -كمعظم دول الربيع العربي- في سلسلة جديدة من الاضطرابات والاحتجاجات بسبب

---

* باحث في العلوم السياسية.

للمزيد حول تاريخ الصراعات الأهلية في السودان، انظر:(1)

- جون يونغ، السودان: صراعات المصالح ورهانات المصير، ترجمة: أحمد جمال أبو الليل، (القاهرة: مكتب سطور، ٢٠١٤).

- Marina Ottaway and Mai El-sadny, Sudan: from Conflict to Conflict, Carnegie Papers, Carnegie Endowment for International Peace, Middle East, May 2012, p. 4-23.

تردّي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، الأمر الذي دفع الجيش السوداني للإطاحة بالرئيس عمر البشير في ١١ أبريل ٢٠١٩.

شهدت ساحة الصراع في السودان تطورات عدَّة منذئذ، ووصلت لمرحلة المواجهة المباشرة منذ منتصف شهر أبريل ٢٠٢٣ بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بدأ الصراع كمواجهة عسكرية بين الطرفين في العاصمة السودانية الخرطوم، ومع مرور الوقت اتسعت دائرة الصراع من حيث المدى الجغرافي ليشمل مختلف المدن السودانية آخري، ومن حيث أطراف الصراع لتشمل أطرافًا فاعلة أخرى، مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان ومليشيات الكبابيش وحركتي العدل والمساواة وتحرير السودان في إقليم دارفور، الأمر الذي أسفر عن وقوع آلاف من الضحايا المدنيين بجانب الخسائر المختلفة في البنى التحتية السودانية فضلًا عن تفشِّي حالةٍ من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي[١].

تُشير معظم التحليلات إلى وجود عدد من العوامل الداخلية والخارجية التي أدَّت إلى تصعيد الأوضاع في السودان إلى حدِّ المواجهات العسكرية المباشرة، **داخليًّا:** يرجع البعض هذه الصراعات إلى الميراث التاريخي والسياسات الأمنية لنظام البشير؛ التي بثَّت الفرقة داخل المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أدَّى إلى مزيد من التنافس على السلطة بين أفرد المكوِّن العسكري (البرهان - حميدتي)، بجانب الخلاف حول بعض بنود الاتفاق الإطاري الذي تم توقيعه في ديسمبر ٢٠٢٢ بين أفراد المكوِّن العسكري -على رأسهم البرهان وحميدتي- وعدد من القوى المدنية، **خارجيًّا:** تعود جذور الصراع في السودان إلى عدة أسباب خارجية من بينها السياسات الأمريكية الممتدَّة تجاه السودان؛ التي خلقت دوَّامة من الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية، فضلًا عن الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع من قِبَلِ روسيا والإمارات الذي زاد من حدَّة وتوسُّع الصراع[٢]، بالإضافة إلى الدور المتشابك لعدد من الفواعل الإقليمية على رأسها إيران وتركيا وسعيهم لاستغلال الوضع في السودان لتوسيع نفوذهم في منطقة الشرق الأوسط.

## أولًا- إيران وتركيا في السودان: تاريخ من التنافس

يعيش السودان، بفضل موقعه الاستراتيجي وموارده الغنية، صراعًا متزايدًا على النفوذ بين إيران وتركيا. تسعى كلا الدولتين إلى تعزيز مواقعها في هذا البلد الحيوي، ممَّا يشكِّل مسارات جديدة للصراع الإقليمي الذي يمكن أن يؤثِّر بشكل كبير على مستقبل السودان والمنطقة ككل.

تاريخيًّا، شهدت العلاقات بين إيران والسودان تطوُّرًا ملحوظًا منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث قدَّمت إيران دعمًا عسكريًّا واقتصاديًّا لحكومة السودان خلال فترة العقوبات الدولية والعزلة الدبلوماسية. وقد أثارت هذه العلاقات قلق بعض القوى الإقليمية والدولية، خصوصًا بسبب الدعم الإيراني المحتمل للجماعات المسلَّحة في المنطقة، من ناحية أخرى، تسعى تركيا منذ العقد الأخير إلى تعزيز وجودها في السودان. حيث تعود العلاقات بين البلدين إلى فترة الإمبراطورية العثمانية. وفي السنوات الأخيرة، ركَّزت تركيا على التعاون الاقتصادي والثقافي والعسكري مع السودان، مما عزَّز من تواجدها ونفوذها في المنطقة، وفي هذا الإطار نتناول الدور الإيراني والتركي حول الصراع في السودان وانعكاسات هذا الدور على مسارات الصراع الإقليمي.

### أ) الدور الإيراني في السودان

عادت العلاقات الرسمية بين السودان وإيران إلى طبيعتها منذ أكتوبر ٢٠٢٣ بعد قطيعة استمرت لأكثر من ٧ سنوات، تبع ذلك عودة التعاون بين البلدين على مختلف المستويات لاسيما التعاون العسكري، حيث ظهر هذا التعاون بتزويد إيران الجيش السوداني بطائرات دون طيار من نوع "مهاجر ٦"، ويعتقد العديد من المحللين أن عودة التعاون العسكري بين إيران

(١) شيماء محيي الدين، الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد ٤٦، عدد١، يناير ٢٠٢٤، ص ص ٣٥١-٣٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٦٨-٣٧٤.

والسودان يعد تحولًا استراتيجيًا بالغ الأهمية في تقرير مسار الحرب[١]، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول ماهية الدور الإيراني في السودان من حيث الأهداف الاستراتيجية والأدوات التي تمتلكها إيران لتوسيع نفوذها في السودان.

- **الأهداف الاستراتيجية لإيران في السودان**

لا شك أن إيران تسعى لتوطيد علاقاتها مع السودان على مختلف المستويات السياسية والإقتصادية، والعسكرية لما للسودان من أهمية جيوسياسية في المنطقة، فمن المعروف أن إيران تعتمد استراتيجية مركبة تسعى من خلالها إلى نشر المذهب الشيعي وتوطيد دور طهران كفاعل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط يتفاعل ويتشابك مع قضايا المنطقة بما يعزِّز المصالح الإقليمية لإيران، ويمكن بلورة الأهداف الاستراتيجية لإيران فيما يلي:

١- **تعزيز النفوذ الإقليمي**: تسعى إيران لتعزيز وجودها في السودان بهدف السيطرة على ساحل البحر الأحمر، وهو موقع استراتيجي هام في ظل التنافس مع القوى العالمية الأخرى مثل الصين وروسيا وتركيا[٢].

٢- **تسويق الأسلحة الإيرانية:** تستخدم إيران النزاع في السودان كفرصة لإثبات فعالية أسلحتها، خاصة الطائرات المسيَّرة مثل "مهاجر ٦"، في محاولة لترويج هذه الأسلحة على الساحة الدولية كما فعلت في النزاع الروسي الأوكراني[٣].

٣- **التعاون العسكري ودعم حلفاء استراتيجيين:** استخدام السودان كقاعدة لتقديم الدعم العسكري للجماعات الموالية لها في المنطقة، فبدعمها للجيش السوداني بالطائرات المسيرة والأسلحة، تسعى إيران لتعزيز علاقاتها مع الخرطوم وتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية على الأرض، مما يمكن أن يعزِّز نفوذها في منطقة القرن الأفريقي[٤].

٤- **المصالح الاقتصادية**: الاستفادة من الموارد الطبيعية للسودان مثل النفط والمعادن، لا سيما أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا تتناسب مع تطوُّر العلاقات السياسية والاستراتيجية[٥].

٥- **إعادة بناء العلاقات:** عودة العلاقات بين إيران والسودان بعد قطعها لسنوات يعكس محاولة إيران لإعادة بناء وتحسين علاقاتها مع الدول الأفريقية، مستفيدة من عدم الاستقرار السياسي والعسكري في السودان لتعزيز نفوذها الإقليمي وتوسيع شبكتها من الحلفاء[٦].

- **الأدوات الإيرانية في السودان:**

في إطار سعي إيران لتحقيق أهدافها الإستراتيجية بالانغماس في الصراع داخل السودان وتقديم دعم سياسي وعسكري ودبلوماسي للجيش السوداني في مواجهة قوات الدعم السريع، تستخدم إيران في ذلك المسعى عددًا من الأدوات أبرزها:

١- **الدعم العسكري**: المتمثل في تقديم الدعم اللوجستي والتدريب للقوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة، وتمثل أحد أبرز الأدوات الإيرانية المستخدمة في الصراع هي صواريخ "ساغيه" المضادة للدبابات، هذه الصواريخ، التي تعتمد على توجيه بصري وسلكي، تمتاز بسهولة نقلها واستخدامها من

(١) النور أحمد النور، عودة التعاون العسكري بين السودان وإيران.. خطوة تكتيكية أم تحالف استراتيجي؟، الجزيرة نت، ٣ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.ws/hn7fqz

(٢) بهدف السيطرة على البحر الأحمر.. إيران ترسل مسيرات "مهاجر ٦" للسودان، أخبار الآن، ٢٥ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://akhb.ar/NUC70

(٣) ماهر أبو جوخ، تدخُّل طهران في حرب السودان: الأهداف والمكاسب!، عروبة ٢٢، ٢٧ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/i5lGJ6PV

(٤) تقرير: هل تحول المسيرات الإيرانية مسار الحرب في السودان؟، DW، ١٠ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/4edW1

(٥) محمد عبد العاطي، السودان وإيران.. علاقات سياسية قوية واقتصادية هشة، الجزيرة نت، ١٤ فبراير ٢٠٠٧، تاريخ الاطلاع: ١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.me/vmqfz

(٦) النور أحمد النور، عودة التعاون العسكري بين السودان وإيران، مرجع سابق.

قبل المشاة، مما يجعلها فعَّالة في الاشتباكات الأرضية، وقد تمَّ رصد هذه الصواريخ في أيدي كلٍّ من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، ممَّا يشير إلى انتشارها الواسع[١]، كما زوَّدت إيران القوات المسلحة السودانية بطائرات بدون طيار من طراز "مهاجر ٦" -كما أشرنا آنفًا- وهذه الطائرات قادرة على تنفيذ مهام استطلاع وهجمات جوية باستخدام صواريخ موجهة، ممَّا يزيد من قدرات القوات السودانية على شَنِّ هجمات دقيقة ضد قوات الدعم السريع[٢].

٢- **الاستثمارات الاقتصادية:** تسعى إيران لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في السودان من خلال تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والتجارة والزراعة، حيث تستهدف استخدام الصراع في السودان كبوابة للعبور إلى الأسواق الأفريقية والاستفادة من موقع السودان الجيواستراتيجي المطلِّ على البحر الأحمر، علاوةً على ذلك تتطلَّع إيران للاستفادة من الموارد الطبيعية في السودان بما في ذلك النفط والمعادن، الأمر الذي يوفِّر فرصة لتعويض آثار العقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية المفروضة على إيران[٣].

٣- **الدبلوماسية الثقافية والدينية:** تستخدم إيران مجموعة من الأدوات لتعزيز قوَّتها الناعمة في السودان، مستفيدة من الروابط الثقافية والدينية والسياسية. إحدى هذه الأدوات هي التعاون الثقافي والديني عبر تمويل المدارس والمراكز الثقافية التي تروج للمذهب الشيعي وتعاليم الثورة الإسلامية الإيرانية، هذا التعاون يمتد إلى تمويل بناء المساجد والمراكز الثقافية الشيعية في السودان التي أغلقت في ٢٠١٤ بعد قطع العلاقات بين البلدين[٤]، والتي من المتوقَّع عودة نشاطها خلال الفترة المقبلة، ممَّا يعزِّز من وجود إيران وتأثيرها في المجتمع السوداني، بالإضافة إلى ذلك توفِّر إيران منحًا دراسية للطلاب السودانيين للدراسة في الجامعات الإيرانية، ممَّا يعزِّز من التبادل الثقافي والتعليمي بين البلدين.

بهذا، يمكن فهم الدور الإيراني في السودان الذي يتمحور حول تغلغل النفوذ الإيراني -سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا- في المجتمع السوداني، من خلال استغلال الصراع المستمرِّ بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، حيث تنظر إيران إلى السودان كبوابة عبور للقارة الأفريقية وكذلك فرصة للتملُّص من العقوبات الغربية، وهي في ذلك تتنافس مع تركيا كفاعل إقليمي يسعى للتواجد على الساحة السودانية والأفريقية.

### ب) الدور التركي في السودان

منذ تولِّي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، أصبحت أفريقيا تقع ضمن أولويات السياسة الخارجية التركية، حيث استطاعت تركيا أن تحقِّق نفوذًا متقدِّمًا في العديد من الدول الأفريقية، في السودان، تنامَى النفوذ التركي إلى أن أصبحت تركيا فاعلًا رئيسيًّا في الصراع القائم في السودان بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ ٢٠٢٣، حيث استضافت تركيا أطراف النزاع وعملت على تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي لحلِّ الأزمة والمساعدات الإنسانية وإعادة بناء البنى التحتية التي دمَّرتها الحرب[٥]، وقد أثار هذا الصعود التركي في السودان حفيظة المنافسين الدوليين والإقليميين على رأسهم إيران التي تشارك تركيا في الاهتمامات

(1) Kazim Abdul, Iranian Anti-Tank Missile System flood Sudan's battlefield, Military Africa, 12 May 2024, accessed: 2 June 2024, available at: https://2u.pw/CDZWrjfC

(2) SAF's Use Of Iranian Drones Threatens To Destabilize Region, ADF, 13 February 2024, accessed: 2 June 2024, available at: https://2u.pw/72ZAOjWL

(3) IntelBrief: Iran Extends its Influence in Africa, the soufan center, 1 April 2024, accessed: 2 June 2024, available at: https://2u.pw/m4XbF0K8

(٤) السودان وإيران.. ما سر التحركات لإعادة العلاقات الدبلوماسية؟، الحرة، ٧ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/4J7xo6PO

(٥) علي ديمير، تركيا والسودان.. دور تركي هام ومطلوب لإنهاء الصراع وإعادة بناء ما دمرته الحرب، وكالة أنباء تركيا، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tr.agency/news-177675

الجيوسياسية وتسعى لمزاحمة تركيا على مساحات النفوذ في الداخل السوداني.

- **الأهداف الاستراتيجية لتركيا في السودان**

تركيا تسعى لتعزيز نفوذها في السودان كجزء من سياستها الخارجية الرامية لاستعادة النفوذ العثماني في المنطقة، والسودان يمثل بوابة هامة لتعزيز العلاقات التركية مع أفريقيا والعالم العربي، ويمكن بلورة أبرز أهداف تركيا في السودان فيما يلي[١]:

١- **التوسع الجيوسياسي**: من خلال تعزيز النفوذ التركي في أفريقيا والبحر الأحمر، حيث تهدف تركيا إلى استعادة نفوذها في المناطق التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية[٢]، إذ عززت تركيا علاقاتها مع السودان من خلال توطيد التعاون في مختلف المجالات، كما أن لتركيا موطئ قدم على ساحل البحر الأحمر بعدما حصلت على جزيرة سواكن بغرض الترميم والتطوير عام ٢٠١٧ التي تعتبر أهم وأقدم ميناء سوداني على البحر الأحمر بجانب التواجد التركي الكثيف في الصومال[٣]، الأمر الذي يعزّز مساعي تركيا وتوسُّعها الجيوستراتيجي من خلال تواجدها في السودان.

٢- **التعاون الاقتصادي**: من خلال الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية الكبرى، حيث توجد العديد من الاتفاقيات بين تركيا والسودان في مختلف المجالات الاقتصادية، أبرزها الاستثمار الزراعي والثروة الحيوانية، فضلا عن التبادل التجاري واتفاقيات التنقيب عن النفط[٤]، ومنذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع تزايدت التكهنات حول تزايد التنسيق التركي السوداني؛ ما يعزز هواجس المنافسة المبطنة بالمشاريع الاقتصادية بين تركيا والفواعل الإقليمية مثل مصر وإيران والسعودية[٥].

٣- **القوة الناعمة**: تستخدم تركيا قوتها الناعمة في عدَّة مجالات، أبرزها تعزيز العلاقات الثقافية والدينية من خلال المؤسسات التعليمية والمساعدات الإنسانية، حيث تُدير تركيا عددًا من المدارس والجامعات في السودان، مثل مدارس وقف المعارف التركية، والتي تقدِّم تعليمًا وفق المعايير التركية. كما تقدِّم الحكومة التركية مِنَحًا دراسية للطلاب السودانيين للدراسة في تركيا، ممَّا يعزِّز التبادل الثقافي والأكاديمي بين البلدين[٦]، كما تقدِّم تركيا مساعدات إنسانية عبر منظمات مثل وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا)، التي تنفذ مشاريع إغاثية وتنموية في السودان، هذه الجهود تشمل تقديم المساعدات الغذائية، والمشروعات الصحية، ودعم البنية التحتية[٧].

٤- **التنافس الإقليمي**: تسعى تركيا من خلال تواجدها في

(١) للمزيد حول ملامح التواجد التركي في أفريقيا بشكل عام، انظر: سعيد ندا، النفوذ التركي في أفريقيا: فرص وتحديات، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، ١١ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/rTh2zFxe

(٢) مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ أكتوبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/w9rihO2h

(٣) محمد النجار، جزيرة سواكن.. تركيا تشعل الصراع بالبحر الأحمر، الجزيرة نت، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.me/p75gq

(٤) للمزيد انظر:

- استثمار تركي بالملايين في القطاع الزراعي السوداني، الجزيرة نت، ١٨ يونيو ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.me/bvclh

- تركيا توقع اتفاقات للزراعة والتنقيب عن النفط مع السودان، رويترز، ١١ سبتمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://www.reuters.com/article/idUSKCN1LR1IA/

(٥) ثروات السودان ساحة تنافس جديدة بين تركيا ودول عربية، صحيفة العرب، ٢٣ يناير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/GXGHPjMA

(٦) للمزيد انظر، نفطية محمد، القوة الناعمة في العلاقات الدولية: دراسة حالة تركيا ٢٠٠٢ - ٢٠١٧، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/epzUbfo7

(٧) إلهام الحدابي، قراءة في المشروع التركي... فاق الممكنات وتحديات التأثير، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٨ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٤ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/G1hDG5

السودان -سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا وثقافيًّا- إلى تعزيز دورها كطرف إقليمي يسعى إلى بسط نفوذه في الساحل السوداني، حيث مثَّل الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع فرصة للعديد من الدول للتنافس الإقليمي في السودان، وتركيا -بجانب كل من إيران والسعودية والإمارات ومصر- تضع السودان ضمن أولويات استراتيجيَّتها نحو الشرق الأوسط[١].

وعليه؛ فإن تركيا -بلا شك- تنظر إلى ساحة الصراع في السودان بعيون التاريخ العثماني الذي يضع السودان في مرمى النفوذ التركي المتزايد في الشرق الأوسط، لذا فإن أهداف تركيا الجيوستراتيجية تتشابك وتتقاطع في العديد من مساحات واقع التطورات العسكرية والعملياتية ضمن رحى الحرب القائمة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، بجانب تقاطعها مع أهداف المنافس الأبرز في السودان: إيران.

- **أدوات تركيا في السودان**

تتنوع الوسائل والأدوات التي تستخدمها تركيا في السودان بهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ما بين الأدوات العسكرية والاقتصادية، والسياسية والثقافية، ويمكن إبراز هذه الأدوات فيما يلي:

**١- الدعم الاقتصادي:** تقدم تركيا دعمًا اقتصاديًّا كبيرًا للحكومة السودانية من خلال استثمارات في مشاريع البنية التحتية والزراعة. هذا الدعم يشمل تطوير الموانئ والمطارات وتوسيع نطاق التعاون التجاري، تجلَّى هذا الدعم عقب زيارة البرهان لتركيا في سبتمبر ٢٠٢٣ حيث تم الاتفاق على تفعيل اتفاقيات التعاون في مجالات الزراعة والتجارة والطاقة والتي تتضمن تخصيص أراض زراعية لتركيا في السودان، كما أبدى أردوغان استعداد بلاده للإسهام في إعادة إعمار البنى التحتية عقب توقُّف الحرب[٢].

**٢- التعاون العسكري والتدريب:** عزَّزت تركيا تعاونها العسكري مع السودان من خلال تقديم التدريب والمساعدات العسكرية للقوات المسلحة السودانية. هذا التعاون يهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية للسودان وتعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين، وعقب زيارة البرهان استجابت تركيا للمطالب السودانية بتقديم طائرات مسيرة من طراز بيرقدار المتطورة، بجانب التدريب على استخدامها والمساهمة في تطوير الصناعات الدفاعية السودانية في ضوء إحياء مجلس التعاون الاستراتيجي المشترك[٣].

**٣- المساعدات الإنسانية والثقافية:** منذ بدء الحرب بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في ٢٠٢٣، تواصل تركيا تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة عبر منظمات مثل وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) والهلال الأحمر التركي؛ استجابة لتدهور الوضع الإنساني حيث تشير التقديرات إلى وجود أكثر من ٢٥ مليون شخص في السودان يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة[٤]، وذلك بجانب المساعدات الثقافية المتمثلة في المنح التركية والتبادل الأكاديمي للسودانيين وإدارة عدد من المدارس والمراكز الثقافية في السودان ومشاريع الترميم للتراث الثقافي العثماني في السودان، هذه المساعدات -بلا شك- يمكن من خلالها فهم الطموح الثقافي التركي في السودان الرامي إلى بسط مزيد من النفوذ التركي في المنطقة.

---

(١) تسعة لاعبين و٣ قضايا.. كيف تحول الساحل السوداني لمنطقة تنافس دولي؟، الحرة، ٥ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٤ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Aw80jjLn

(٢) النور أحمد النور، اتفاقات عسكرية واقتصادية وإعادة إعمار.. الجزيرة نت تكشف تفاصيل لقاء البرهان وأردوغان، الجزيرة نت، ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.me/gpirhe

(٣) أمين زرواطي، الحرب في السودان: ما طبيعة الدعم التركي للبرهان وهل نتجه نحو تكرار السيناريو الليبي؟، فرانس ٢٤، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/VqTuBj3m

(4) As Sudan conflict fuels epic suffering, UN launches humanitarian and refugee response plans for 2024, UNHCR, 7 February 2024, accessed: 5 June 2024, available at: https://2u.pw/W6adNWBQ

بهذا، تتشابك وتتقاطع الأهداف الاستراتيجية لتركيا وإيران من التواجد في الساحة السوادنية، والتدخُّل في مسار الصراع القائم بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع من عام تقريبًا، حيث تشير تحركات البلدين إلى ملامح نمط جديد ومسار نوعي للصراع الإقليمي حول السودان.

## ثالثًا- مسارات الصراع بين إيران وتركيا حول السودان

الصراع بين إيران وتركيا هو نزاع مستمر وممتد على النفوذ في الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بين جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا، ويصف البعض هذا الصراع بالحرب الباردة، ويجري على عدَّة مستويات تتعلق بالهيمنة الجيوسياسية والاقتصادية والمذهبية، حيث يسعى كل من البلدين لتحقيق الهيمنة الإقليمية نظرًا لاختلاف مصالحهما، تجلَّت حدَّة هذا الصراع -في العقد الأخير- في سوريا والعراق وجنوب القوقاز وليبيا[١]، والآن تتجلَّى بصورة أوضح في ساحة الصراع السوداني، حيث يؤدّي تعارض المصالح بين إيران وتركيا في كثير من الأحيان إلى اشتباكات على مختلف المسارات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والمذهبية.

من خلال تتبُّع مسار العلاقات التاريخية بين إيران وتركيا، نجد حالةً من التوافق وأحيانًا التحالف قبل عام ١٩٧٩، ومنذ هذا التاريخ ومع قيام الثورة الإيرانية تغيَّرت العلاقة بين البلدين إلى حالة من التنافس والعداء مع الاختلافات الجذرية في سياسة إيران عقب تأسيس الجمهورية الإسلامية، حيث دعمت تركيا العراق في حربها ضد إيران خلال حقبة الثمانينيَّات، تَبِعَ ذلك دعم إيران للأكراد على الحدود التركية الإيرانية، وبعد ثورات الربيع العربي برزت العديد من الخلافات بين البلدين حول دول المشرق وشمال أفريقيا[٢].

مؤخَّرًا، وعقب اندلاع الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في ٢٠٢٣، التقت الأهداف الإستراتيجية لكلٍّ من إيران وتركيا ضمن مسارات هذا الصراع، ليشكِّلَ حلقةً جديدةً للصراع الإقليمي بين تركيا وإيران حول السودان، ويمكن حصر أبعاد هذا التنافس ضمن اطارين: **الأول** يتعلق بعملية إدارة المنافسة الإقليمية بين البلدين في ضوء التحولات والتطورات الأخيرة التي طرأت على مسار الصراع السوداني عقب التدخل الإيراني - التركي بالدعم العسكري والسياسي الذي ذكرناه سابقًا، **الثاني** يتعلَّق بالفرص والتحديات التي يجلبها التواجد التركي - الإيراني وما يتبع ذلك من تداعيات على الداخل السوداني والوضع الإقليمي.

- **التنافس على النفوذ الديني والسياسي**

إيران وتركيا تتنافسان على تعزيز نفوذهما الديني والسياسي في السودان، فنجد أن إيران تسعى لتعزيز التشيع في السودان، بينما تدعم تركيا المدارس السنية والجماعات الإسلامية المعتدلة، وبين طرفي النقيض يدور هذا التنافس الذي يعكس الصراع الأوسع بين السنية والشيعية في المنطقة، لذلك فإن الصراع بين إيران وتركيا حول السودان يأخذ منحى تنافسيًّا على تقاسُم النفوذ الديني والسياسي.

على الرغم من أن التواجد التركي - الإيراني في السودان تاريخيًّا، وحتى خلال فترة الصراع الحالي، حين يأتي في شكل الدعم العسكري بالطائرات المسيرة أو الأسلحة الخفيفة والذخائر أو التدريب العمليَّاتي، أو يأتي في صورة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، إلا أنه ينطوي على أبعاد سياسية: حيث يستهدف المزيد من التأثير السياسي والدبلوماسي على أطراف الصراع، وأبعاد مذهبية أيديولوجية: حيث تستهدف طهران مزيدًا من المَدِّ الشيعي في السودان، ومن ثم أفريقيا، وكذلك أنقرة تسعى لترسيخ المذهب السُّني في المجتمع السوداني من خلال المدارس والمراكز الثقافية التركية في السودان.

(1) F. Stephen Larrabee, Alireza Nader, Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East, RAND, 26 August 2013, accessed: 6 June 2024, available at: https://2u.pw/qcWUawHK

(2) Kemal Kirişci, Post-revolutionary Iran and Turkey at 40: Pragmatism and convergence, Brookings, 4 April 2020, Accessed: 6 June 2024, available at: https://2u.pw/yhrRYaR2

- **الصراع الاقتصادي واستثمارات البنية التحتية**

يتنافس البلدان على استثمارات البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية الكبرى في السودان، إيران تركّز على قطاع النفط والتعدين، بينما تسعى تركيا لتطوير البنية التحتية والزراعة، ولا شك أن هذا التنافس يؤثر على الاقتصاد السوداني ويعقّد علاقاته الاقتصادية مع الدول الأخرى.

تمثل السودان فرصة هامة لتركيا وإيران للهروب من هيمنة القوى الغربية، خاصة لإيران التي غالبًا ما تواجه العزلة الدبلوماسية. اقتصاديًا، تحاول طهران تجاوز العقوبات الأمريكية من خلال تعزيز صادراتها إلى أفريقيا بشكل عام والسودان بشكل خاص، التي بلغت حوالي مليار دولار بين عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢، وتسعى لزيادتها إلى ٥ مليارات دولار سنويًا. كما تسعى كلا الدولتين للحصول على حصة من احتياطيات النفط والغاز المكتشفة حديثًا في السودان، والاستثمارات الناتجة عنها. بالإضافة إلى ذلك، تملك السودان موارد طبيعية ضخمة غير مستغلة، مثل اليورانيوم الذي تسعى إيران للحصول عليه، كما في صفقة النفط مقابل اليورانيوم مع زيمبابوي عام ٢٠١٠، والغاز الطبيعي الذي تعتمد عليه تركيا، في الفترة الأخيرة، سعت تركيا إلى تعزيز وجودها في السودان من خلال توقيع مذكرات تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية. ففي ٢٠ يناير ٢٠٢٣، وقّع نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي ووزير شؤون مجلس الوزراء السوداني حسين عثمان مذكرة تفاهم تهدف إلى التعاون في الإنتاج الزراعي، وتحسين البذور، وتطوير المراعي الطبيعية، والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى تطوير صناعة المعالجة وزيادة حجم التجارة بين البلدين[١].

- **التأثير على الأمن الإقليمي والتحالفات العسكرية**

يثير تزايد الوجود التركي - الإيراني في السودان العديد من الاحتمالات في ظل تنامي الصراع الإقليمي وتعقُّد خريطة التحالفات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط على غرار الحرب الإسرائيلية على غزة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث المواجهة المباشرة بين وكلاء إيران وإسرائيل بما في ذلك منطقة البحر الأحمر بعد استهداف جماعة الحوثي باليمن للسفن الإسرائيلية والمتوجّهة إليها عبر مضيق باب المندب، ولا شك أن التأسيس لنفوذ عسكري إيراني في السودان يوسّع فرص النفوذ الإيراني في البحر الأحمر، الأمر الذي يزيد من احتمالات توسُّع المواجهات العسكرية بين وكلاء إيران وإسرائيل، وكذلك يعزّز من الحضور الأمريكي في المنطقة، كما أن الدعم التركي -عسكريًا واقتصاديًا- للجيش السوداني يعطي مؤشّرًا هامًا على انحسار دور الدول الإقليمية -خاصةً مصر والسعودية - التي لم تقدّم الدعم اللازم للجيش السوداني في حربه ضد قوات الدعم السريع، في مقابل ذلك يتزايد دعم الإمارات وتشاد وروسيا لقوات الدعم السريع لمواجهة الدعم التركي - الإيراني للجيش السوداني وتحقيق توازن في مسار الحرب[٢]، لذلك من المحتمل أن ينتج عن التواجد التركي - الإيراني في السودان مسار جديد للصراع الإقليمي بين دول المنطقة.

ومع ذلك، يواجه التوسُّع التركي والإيراني في السودان -لا سيما في أبعاده الاقتصادية- تحديات على مستويين رئيسيَّين: المستوى الداخلي، حيث يلعب الاستقرار السياسي في أنقرة وطهران دورًا حاسمًا في تعزيز نفوذهما في أفريقيا، وقد تتغيَّر التوجُّهات الاستراتيجية بتغيُّر النظام الحاكم في أي من البلدين، والمستوى الخارجي، حيث يتعارض نفوذهما في السودان مع مصالح قوى دولية أخرى تسعى لحماية نفوذها. وفي النهاية، قد يؤدي نجاح دبلوماسية الطائرات المسيَّرة التي تتبعها تركيا وإيران في السودان إلى إغراء لاعبين إقليميين ودوليين آخرين باتباع نفس الاستراتيجية، مما يزيد من تعقيد الصراعات في واحدة من

(١) رحاب الزيادي، تفاقم الأزمات: ارتدادات الصراع في السودان على الشرق الأوسط، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢١ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٧ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://ecss.com.eg/34197/

(٢) عودة إيران إلى السودان تزيد من تعقيد أبعاد الصراع الإقليمية والدولية، مجلة سياقات، العدد ١٦٨، فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٨ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/bL2ztccC

أكثر المناطق سخونة في العالم[١].

- **التأثير على السودان**

التنافس الإيراني التركي يعقد المشهد السياسي الداخلي في السودان، حيث إن الحكومة السودانية تجد نفسها في موقف صعب في محاولة الموازنة بين علاقاتها مع إيران وتركيا، مما يؤدّي إلى توترات داخلية وصراعات بين الفصائل المختلفة.

ورغم أن الاستثمارات الإيرانية والتركية يمكن أن تسهم في تنمية الاقتصاد السوداني، فإن التنافس بين البلدين قد يؤدّي إلى عدم استقرار اقتصادي، كذلك الاستثمارات الأجنبية الكبيرة قد تؤدّي إلى تفاقم الفساد وتوترات اجتماعية نتيجة توزيع غير عادل للثروات.

خارجيًّا، يلعب السودان دورًا مهمًّا في توازن السياسات الإقليمية والدولية نتيجة موقعه الاستراتيجي وعلاقاته المتعدِّدة، والتنافس بين إيران وتركيا يؤثِّر -بلا شك- على دور السودان في المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، كما يؤثِّر على علاقاته مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين.

## خاتمة: دلالات وسيناريوهات

ينطوي التنافس التركي - الإيراني في السودان على العديد من الدلالات التاريخية والحضارية، كما أن القراءة التحليلة للتواجد التركي - الإيراني في السودان تشير إلى سيناريوهات عدَّة، أبرزها:

أن العلاقات التركية - الإيرانية تشكِّل نموذجًا فريدًا في العلاقات الإقليمية، فعلى الرغم من تبني كل طرف مواقف تتناقض مع أهداف وسياسيات الطرف الآخر لسنوات عدَّة في الصراعات الإقليمية المحيطة بهما -بما في ذلك الصراع حول السودان- فإن البلدين استطاعا إدارة خلافاتهما على مبدأ التعاون التنافسي مستندين إلى الحقائق التاريخية والجغرافية لهذه الصراعات والتي فرضت عليهما تحديات مشتركة تمثَّلت في الدور الذي تلعبه الأطراف الدولية في المنطقة مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، وصعود بعض الحركات الانفصالية المسلَّحة المناوئة لأنظمة الحكم الحالية من رحم الصراعات الإقليمية الدائرة.

لذلك، فإن البلدين يتبنَّيان رؤية مشتركة تنبني على الحاجة إلى مزيد من التعاون بين القوى الفاعلة في المنطقة لتحقيق الاستقرار في السودان، ومن ثم الاستقرار الإقليمي، ومن دلائل ذلك دعوة الرئيس التركي أطراف الصراع لمفاوضات شاملة في تركيا، وهي الدعوة التي قبلها الجيش السوداني في مارس ٢٠٢٤[٢]، ومع ذلك لا يزال يجد الطرفان صعوبة في مواءمة مصالحهما في العديد من القضايا التي تتعلق بالصراع القائم لعدَّة اعتبارات، أبرزها المنافسة الثنائية حول مساحات النفوذ السياسي والثقافي والتي تقوِّض قدرةَ البلدين على التعاون في مجالات أكثر أهمية لتحقيق الاستقرار.

على المستوى الإقليمي، يمكن أن يؤدّي التواجد الإيراني - التركي في السودان إلى حرب بالوكالة بين إيران من جهة، والإمارات -التي تدعم قوات الدعم السريع- والسعودية من جهة أخرى، حيث يغلب على موقف السعودية التردُّد أو الرغبة في التوازن بين طرفي النزاع، فضلًا عن موقفها -بجانب مصر- الرافض للنفوذ التركي - الإيراني المتزايد في البحر الأحمر.

مستقبليًّا، فإن معطيات المرحلة الحالية في ضوء المقاربة التركية - الإيراني حول الصراع في السودان تنبئ بثلاثة سيناريوهات: **الأول**، التنافس بين إيران وتركيا في السودان قد يؤدّي إلى تصعيد التوتُّرات الإقليمية، وهذا التصعيد قد يتضمَّن زيادةَ الدعم العسكري والمنافسة الاقتصادية

---

(١) مصطفى أحمد، بيرقدار والمُهاجر: مُسيَّرات تركيا وإيران ترسم ملامح القرن الأفريقي، الجزيرة نت، تاريخ النشر: ١٦ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.ws/5tiwq5

(٢) أشرف شاذلي، السودان يوافق على مفاوضات غير مباشرة مع قوات الدعم السريع بوساطة تركية ليبية، سبوتنك عربي، ٥ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٩ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/nX77vsSg

الشديدة، **الثاني**، يرتبط بدور القوى الدولية -الولايات المتحدة وروسيا والصين- في تحديد مسار الصراع بين إيران وتركيا في السودان من خلال دعم أحد الأطراف أو التوسُّط لحل النزاع، **الثالث**، من الممكن أن تسعى إيران وتركيا إلى التوصُّل إلى تفاهُمات أو صفقات سياسية لتجنُّب التصعيد في السودان، هذه التفاهمات قد تشمل تقاسم النُّفوذ والمصالح الاقتصادية والعسكرية بطريقة تضمن استقرار السودان وتجنُّب الصراع المباشر بين إيران وتركيا، كما أنه لا يمكن ترجيح أحد السيناريوهات على غيرها بسبب خريطة الواقع المعقَّد والمتداخل بشأن التنافس التركي - الإيراني حول السودان وما يتعلَّق بهذا التنافس من متغيِّرات وتداعيات.

# المواقف الغربية في الأزمة السودانية بين الحضور والغياب

يارا عبد الجواد*

## مقدمة:

"الحرب المنسية"، الكلمة الأنسب لوصف حال الحرب السودانية، وفق ما جاء في مقالٍ نُشر في مجلة نيوزويك الأمريكية[١]، تلك الحرب التي اشتعلت منذ أبريل ٢٠٢٣ بين الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان وميليشيا الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، في ظل صراعٍ دامي على جني ثمار الانقلاب الذي قاما به معًا على مسار التحول المدني الديمقراطي يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١. وقد خلف هذا الصراع المشتعل، منذ أكثر من عامٍ، كارثةً إنسانية يدفع ثمنها أبناء الشعب الذين يُعانون القتل واللجوء، ويُواجهون مختلف أنواع الجرائم. يأتي هذا بالتوازي مع حروبٍ وصراعاتٍ أخرى مشتعلة، وأهمها العدوان الإسرائيلي على غزة أكتوبر ٢٠٢٣ والحرب الروسية -الأوكرانية، ليُصبح صراع السودان صراعًا منسيًا، كما وصفه البعض، حيث يرى الكثير من قراء المشهد تراجعًا وغموضًا في التفاعلات والمواقف الغربية (الأمريكية والأوروبية) تجاه أزمة السودان، وإن كان ذلك لا يمنع التدخل السلبي عبر دعم بعض الدول والمنظمات المنخرطة في الأزمة. من هنا، تنبع أهمية هذا التقرير لتسليط الضوء على المواقف الغربية تجاه الأزمة السودانية، وقراءة المشهد في ضوء أبعاد ودلالات تلك المواقف، وذلك بالوقوف على مكانة الأزمة السودانية في أجندة المصالح الغربية، وما نتج عنها من ردود فعل ومستقبل الصراع في ضوئها.

## أولًا- الأزمة السودانية في ميزان الحسابات الغربية

تُعد السودان بوابة عبور الغرب والوسط الأفريقي إلى الشرق والقرن الأفريقي، ووفقًا لذلك، نجد أن التنافس الدولي والإقليمي للحصول على موارد السودان في ظل عدم الاستقرار السياسي تسبب في الكثير من الأزمات الحالية والنزاعات القبلية وعرقلة الأوضاع في البلاد، والتي تجلت مؤخرًا في الاشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع[٢].

**تكتسب السودان أهميتها في الحسابات الغربية والأمريكية من عدة عوامل، أهمها:**

أ- يُشكل موقع السودان الاستراتيجي داخل أفريقيا، نقطة انطلاق السياسة الأمريكية والأوروبية في القارة، وينعكس ذلك على سبيل المثال في ممارسة العديد من جماعات المصالح الأمريكية (ومن بينها منظمات اليمين المسيحي، ومنظمات الأفروأمريكان، وتجمع الأعضاء السود، وجماعات الضغط النفطية الأمريكية) ضغوطها على الإدارة الأمريكية والكونجرس، بمجلسيه الشيوخ والنواب، بهدف فرض سياسات أو إصدار قوانين أو اتخاذ مواقف معينة تجاه السودان[٣]، وقد تجلى ذلك في ضغط مشرعين أمريكيين على إدارة جو بايدن لاتخاذ نهج أكثر قوةً تجاه الحرب الحالية في السودان، وعلى إثره تم تعيين توم بيرييلو الدبلوماسي وعضو الكونجرس الديمقراطي السابق في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما كمبعوث أمريكي خاص للسودان[٤].

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) الحرب المنسية مقال في نيوزويك: السودان الأكثر تأثرا بالصراعات في العالم، الجزيرة، ١١ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/YZKTH

(٢) هنا رامي، اتجاهات التنافس الروسى الأوروبى فى السودان، المصري اليوم، ١٨ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/nJGB8

(٣) هاني محمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا السودان أنموذجا، المركز الديمقراطي، (برلين: ٢٠٢٣)، ص٨٩-٩٦ ، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/4zKwI

(٤) محمد المنشاوي، لماذا عدّلت الولايات المتحدة سياستها وأولوياتها في السودان، الجزيرة، ٣١ مايو ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:

ب- تُعد الثروة النفطية والمعدنية السودانية لاعبًا أساسيًا في صنع السياسة الخارجية سواءًا الأمريكية أو الأوروبية تجاه السودان، حيث يرى الكثير من المراقبين أن المعادن التي يتمتع بها السودان هي المحرك الرئيسي لهذه الحرب، فالسودان يحتل المرتبة الثانية من إنتاج الذهب في أفريقيا، والمرتبة الثالثة في إنتاج النحاس أفريقيًا، إضافةً إلى المعادن الأكثر أهمية مثل اليورانيوم والكوبالت، والكثير من تلك المعادن التي تدخل في صناعة التقنيات الحديثة.

في هذا الإطار، شهدت حرب السودان صراعات مكشوفة وعلنية بين الشركات الأمريكية والأوروبية من ناحية، والشركات الصينية والروسية، من ناحيةٍ أخرى، وقد ساندت قوات فاجنر الروسية شركاتها العاملة في مجالات التعدين بمناطق السودان المختلفة، وأصبحت فاجنر أكثر نفوذًا لتحالفها مع قوات الدعم السريع، خاصةً من خلال العمل المشترك لحماية نظام دولة أفريقيا الوسطى ومناجم المعادن هناك، وهو ما انعكس بدوره على مسار الحرب الدائرة الآن، حيث فاجأت قوات الدعم السريع طائرات الجيش السوداني بمضادات أرضية متقدمة، وطائرات مسيرة، وبنادق قنص حديثة، وكلها أسلحة تخص قوات فاجنر وقناصيها، وهو ما تسبب في إطالة أمد الحرب، وصمود قوات التمرد بشكلٍ أكبر أمام الجيش السوداني.

ويمكن الإشارة إلى بعض الشركات الأجنبية المتنافسة التي تعمل في السودان في مجال التعدين، وهي: شركات سينوفارم وميترال ريسورسز وتشاينا الصينية، شركتا موانسل وبي إتش بي بيريو الأستراليتان، شركة ريو تينتو البريطانية، إضافة إلى الشركات الروسية ميروقولد، وكوش، وجيمكو، وروسجيو[١].

على صعيدٍ آخر، هناك أهدافًا ومصالح غير معلنة ترتبط بالمصالح الأمريكية تفصح عنها السياسات المتبناة على أرض الواقع، وتتمثل هذه الأهداف بشكلٍ أساسي في الرغبة الأمريكية في تأكيد واستكمال ضم السودان نحو معسكر التطبيع مع إسرائيل.

**ومن هنا، يمكننا إجمال القول بأن أهمية الأزمة السودانية الحالية، وما تمثله من قلقٍ بالنسبة للمصالح الغربية، تنبع من خمسة ملفات رئيسية:**

- **التجارة الدولية:** فهناك تخوف غربي من انتقال صدى الصراع في السودان إلى دول المحيط الإقليمي، وبشكلٍ أكبر فيما يتعلق بالدول الحدودية، وهذا في مجمله من الممكن أن يؤثر على حركة التجارة العالمية التي تمر عبر البحر الأحمر.

- **النفوذ الروسي والصيني:** فالصراع الراهن يُضاعف من التخوفات الغربية عمومًا من تزايد النفوذ الروسي في السودان، خاصةً بعدما جرت مباحثات بين موسكو والخرطوم حول إقامة قاعدة عسكرية روسية في البحر الأحمر، وبعد زيارة حميدتي إلى روسيا. والأمر نفسه بالنسبة للصين الذي يتسع نفوذها في القارة الأفريقية شيئا فشيئا، ولهذا أثار لقاء البرهان والرئيس الصيني على هامش قمة جدة غضب واشنطن، بعدما تعهد الأخير بإعادة النظر في ديون السودان لبلاده.

- **ملف اللاجئين:** حيث يُعتبر ملف اللاجئين أحد أكثر الملفات إلحاحًا خاصةً بالنسبة لأوروبا، فإن طول أمد الصراع قد يزيد من معدلات الهجرة إليها[٢]. بالإضافة إلى ذلك، يرغب الغرب في ضمان عدم استغلال الأراضي السودانية كممر لعبور الأسلحة والمقاتلين والمهاجرين إلى ليبيا، ومنها إلى أوروبا[٣].

- **ملف التطبيع وأمن إسرائيل:** وضمان منع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة عبر السودان[٤].

---

https://shorturl.at/wmvev

(١) خالد محمد علي، سيناريو التقسيم: ما مستقبل الحرب في السودان، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، ١٢ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/qT4Ug

(٢) وردة عبدالرازق، كيف يتعامل الغرب مع الصراع في السودان، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https://rb.gy/3y1hpf

(٣) أحمد عسكر، التنافس الدولي الثُلاثي على السودان دوافعه ومآلاته، مركز سيتا، ٢٤ مارس ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/iSTte

(٤) المرجع السابق.

- **الرغبة الغربية في ضمان عدم عودة الإسلاميين بأيّ ثمن:** ولذلك استمرت القوى الغربية عمومًا، وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي خصوصًا، في اعتبار المكوّن العسكري امتدادًا للنظام السابق (نظام البشير) بصورةٍ ما، وحرصوا على تفكيكه وإضعافه وتعظيم دور القوى المدنية، في حين كانت دول الخليج ترى أنّه يمكن توظيف المكوّن العسكري للقيام بالمهمّة التي أُسقط النظام السابق من أجلها، وهي ضمان عدم عودة الإسلاميين للسلطة، وهنا تقاطعت الأجندات الغربية من جهة مع حلفائها الإقليميين من جهةٍ أخرى (ومن ضمنهم الإمارات) في إعادة النظر إلى قوات الدعم السريع والمكوّن العسكري إجمالًا[١].

على صعيدٍ آخر، تشير بعض التحليلات إلى **المكتسبات الغربية وخاصةً الأمريكية من استمرار الصراع**، فالسودان يقع في قلب القارة الأفريقية؛ حيث تمر عبره عدة خطوط صدع ومن أبرزها خط الصدع التاريخي بين مناطق النفوذ العربية والإسلامية ومناطق النفوذ الأفريقية الوثنية والمسيحية، وهو الذي أدى إلى حربٍ أهلية انتهت بانفصال جنوب السودان، وخط صدع ثانٍ بين مناطق السهول ذات الغالبية العربية المسلمة ومناطق النفوذ الإثيوبية المسيحية في مرتفعات الحبشة، وهو ما أدى إلى تكرار النزاعات الحدودية بين البلدين، وخط صدع ثالث بين القبائل العربية والأفريقية المسلمة في غرب السودان، وهو ما قاد إلى أزمة دارفور. ومن ثم، فإنَّ تنشيط خطوط الصدع المذكورة يصب في صالح استنزاف العالمين العربي والإسلامي. كما أن إضعاف السودان يسهل التلاعب بقادته، ويدفع كلا منهم للتسابق على التطبيع مع إسرائيل للحصول على الدعم الأمريكي، فالسودان يحمل رمزية مهمة عبَّرَ عنها جاريد كوشنر كبير مستشاري ترامب قائلًا "إنَّ التطبيع مع السودان يحمل قيمة رمزية؛ لأنَّ جامعة الدول العربية عقدت اجتماعًا في الخرطوم بعد حرب ١٩٦٧، وأعلنت اللاءات الثلاث: لا سلام، ولا اعتراف، ولا مفاوضات مع إسرائيل"[٢].

كذلك، فإنَّ الصراع في السودان، يُساعد واشنطن في الضغط على طرفي الصراع للابتعاد عن موسكو، التي تطمع في تأسيس قاعدة عسكرية بحرية في بورتسودان على البحر الأحمر، فضلًا عن انخراط فاجنر في تجارة الذهب مع قوات الدعم السريع، وسعيها إلى تعميق نفوذها في قلب القارة الأفريقية بعد أن تواجدت في ليبيا ومالي وأفريقيا الوسطى، ومن ثَمَّ يمكن لواشنطن تقويض نفوذ فاجنر عبر استخدام سياسة العصا والجزرة في التعامل مع قادة الجيش السوداني والدعم السريع، وهو ما يبرز في سياسة بايدن بفرض عقوبات على من يُطلق عليهم "الشخصيات التي تزعزع الاستقرار في السودان"[٣].

ولكن على الرغم من هذه العوامل التي تكسب السودان أهمية استراتيجية، إلا أن هذه الأهمية قد تراجعت في أولويات السياسة الخارجية للعالم الغربي بشكلٍ عام لحساب أولويات أخرى، وهذا ينعكس بشكلٍ أو بآخر في مواقف هذه الدول من الأزمة الحالية[٤].

## ثانيًا- المواقف الغربية من الأزمة السودانية الحالية: الأبعاد، والدلالات

في هذا السياق، نحاول رصد المواقف الغربية تجاه الصراع الدائر في السودان منذ أبريل ٢٠٢٣، ويمكننا من خلال قراءة ما يجري على أرض الواقع أن نرى تباينًا في المواقف وردود الفعل تجاه الأزمة يتبلور مع كل من مراحلها، حيث التنقل بين التزام الحياد أو التدخل غير المباشر أو فرض العقوبات، **كما سنرى**

(١) ياسر يوسف إبراهيم، السودان: ما هو دور الإمارات وأميركا، أساس ميديا، ٢٨ إبريل ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/CPeCH

(٢) أحمد مولانا، أمريكا و إدارة الصراع في السودان، العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، ١٠ يوليو ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/rrYNS

(٣) المرجع السابق.

(٤) النور أحمد، في ذكراها الأولى ما السيناريوهات المحتملة لمسار الحرب بالسودان، الجزيرة، ١٤ إبريل ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/xFCqh

**فيما يلي:**

فمع اندلاع القتال في منتصف أبريل ٢٠٢٣ بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، سارعت **الإدارة الأمريكية** على لسان وزير الخارجية بلينكن لمطالبة الطرفين بوقف إطلاق النار، مع التأكيد على التزامها بدعم التحول الديمقراطي في السودان، ثُمَّ أعلن الرئيس الأمريكي بايدن أنَّ الوضع بالسودان، بما في ذلك استيلاء الجيش على السلطة في ٢٠٢١ واندلاع القتال الحالي، يُهدد أمن أمريكا القومي، ثُمَّ أصدر أمرًا تنفيذيًّا يسمح بفرض عقوبات على ما وصفه بشخصيات تزعزع الاستقرار في السودان[١].

وفي هذا الإطار، تعاملت الولايات المتحدة مع الأزمة عبر عدة مستويات:

بعد أن أعلنت واشنطن في بداية اندلاع القتال أنها لن تُجلي رعاياها من السودان -في مؤشر على قدرتها على وقف إطلاق النار سريعًا والعودة إلى المفاوضات- قال الرئيس بايدن إن الجيش الأمريكي أجلى موظفين بالحكومة الأمريكية من العاصمة الخرطوم، وأن واشنطن علقت العمليات في سفارتها هناك في ظل استمرار القتال. وركزت واشنطن في هذا المستوى على إدارة وتنفيذ عمليات إجلاء عسكرية سريعة من الخرطوم لرعاياها، والتأكيد على أن واشنطن لا تنوي إرسال أي قوات إلى السودان[٢].

أما على المستوى السياسي، فقد أكد سلوك واشنطن أنها لا تنوي التدخل المباشر في الصراع؛ إذ ينحصر موقفها على دعم مواقف وقوى دون الدخول المباشر في حرب بجنودها وأسلحتها[٣]. وفي هذا الإطار، تعددت وتنوعت مراكز التواصل الأمريكي مع تطورات الأزمة السودانية منذ الإطاحة بنظام البشير وحتى اندلاع المواجهات الحالية، فهناك فولكر بيرتس، رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (يونيتامس)[٤]، والذي وُجهت له اتهامات من قبل الجيش بعدم الحياد وبتشجيع قوات الدعم السريع على التمرد[٥]، ومولي في، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية، فضلًا عن المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الإفريقي ديفيد ساتر فيلد. وتعمل واشنطن في هذا السياق ضمن الآلية الرباعية التي تضم معها بريطانيا والسعودية والإمارات، وكذلك الآلية الثلاثية التي تشمل بعثة الأمم المتحدة بالخرطوم، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الإيجاد[٦].

وفي هذا السياق أيضًا صرح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في ٢٤ أبريل ٢٠٢٣ إن الإدارة الأمريكية "ستنسق مع شركائها الإقليميين والدوليين والقوى المدنية السودانية؛ للمساعدة في إنشاء لجنة للإشراف على التفاوض لوقف دائم للأعمال العدائية، والترتيبات الإنسانية في السودان، وإبرامها، وتنفيذها"، في إشارة لجهود إقليمية للولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية فيما عرف بـ (منبر جدة)[٧]، وهي تمثل أولى مبادرات العمل على وقف إطلاق النار وتيسير وصول المساعدات الإنسانية كخطوة نحو إطلاق عملية سياسية وتسوية شاملة؛ حيث انعقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية منذ الأسبوع الثاني من الصراع، برعاية ووساطة كل من الرياض وواشنطن.

ومن الجدير بالذكر أن المبادرة لم تنص من بين بنودها على

(١). أحمد مولانا، أمريكا وإدارة الصراع في السودان، مرجع سابق.

(٢) مروة محمد عبد الحليم، محدودية الدور هل تملك الولايات المتحدة أدوات التأثير في الأزمة السودانية، المرصد المصري، ١٨ مايو ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/Ansfl

(٣) المرجع السابق.

(٤) مبارك أحمد، أبعاد الموقف الأمريكي من الأزمة السودانية، القاهرة الإخبارية، ٢٢ إبريل ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/XAG9C

(٥) مزدلفة عثمان، لماذا طلب السودان استبدال المبعوث الأممي هذه سيرته وتجربته في المنطقة وما كتب البرهان عنه، الجزيرة، ٢٩ مايو ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/UNiEw

(٦) مبارك أحمد، أبعاد الموقف الأمريكي من الأزمة السودانية، القاهرة الإخبارية، مرجع سابق.

(٧) مأمون عثمان، الدور الأميركي المتواضع في الأزمة السودانية، الجزيرة، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/TBGac

وقف إطلاق النار؛ حيث تضمنت فقط العمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية الطارئة، وحماية المدنيين، واستعادة الخدمات الأساسية، ووضع جدول زمني لمفاوضات موسعة للوصول لوقف دائم للأعمال العدائية. ولكن لم تسفر تلك المبادرة عن كبح جماح الحرب الدائرة؛ لعدم وجود آليات لمراقبة التنفيذ. فحينما اقترحت الوساطة الأمريكية السعودية هدنة لوقف إطلاق النار ظلت تتجدد لكن كان الالتزام من طرفٍ واحد، وهو الجيش، فيما استثمرت قوات الدعم السريع الهدن المتكررة في ارتكاب الانتهاكات ضد المدنيين والتوسع والانتشار، ولم تلتزم بوقف الانتهاكات التي تُصنّف جرائم حرب، مثل احتلال المستشفيات، واختطاف الكوادر الطبية وقتلها، واحتلال منازل المواطنين وطردهم منها، حيث أعلنت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ست مرات التوصل إلى هدنة لوقف إطلاق النار، ومع ذلك، تتصاعد المعركة بين الأطراف المتحاربة دون توقف، مما يُشير إلى أن هذه الجهود ليس لها تأثير أو قدرة كبيرة في الواقع[١].

وفي نفس هذا السياق، قاد وزير الخارجية أنتوني بلينكن، بالتنسيق مع مستشار الأمن القومي جاك سأليفان وبالتنسيق مع الاستخبارات المركزية، مشاورات مع عدة أطرافٍ إقليمية ودولية بشأن الوضع في السودان، وأكد وجود اتفاق على ضرورة وقف الأعمال القتالية فورًا والعودة إلى طاولة الحوار. واتجهت واشنطن كذلك إلى التنسيق المباشر مع الأمم المتحدة من جانب ومصر والسعودية من جانب آخر؛ لطرح مقاربة للوساطة المباشرة عبر دبلوماسية الهاتف. ورغم كل هذا، لم يسفر أي من الجهود السابقة عن نجاحٍ ملحوظ.

من ناحيةٍ أخرى، أصدر بايدن في ٤ مايو ٢٠٢٣ أمرًا تنفيذيًا يسمح بفرض عقوبات على بعض الأشخاص أو الكيانات التي قررت وزارة الخارجية أنها شاركت، أو حاولت الانخراط في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في السودان[٢].

وبعد إخفاق الجهود السابقة في حل الأزمة والتقدم في المباحثات بين أطراف الصراع، وكذلك إخفاق العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الجهات والأفراد الذين يؤججون الصراع، يأتي قرار الخارجية الأمريكية في ٢٦ فبراير ٢٠٢٤ بتعيين توم بيرييلو، مبعوثًا خاصًا للسودان، حيث جاءت هذه الخطوة في إطار محاولة الولايات المتحدة -على نحو ما أُشير- استعادة دورها في الأزمة مرةً أخرى[٣]، واستجابةً لمطالبات المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين بتعيين خبير ذي ثقل في حل المشكلات للمساعدة في منع إحدى كبرى الدول الأفريقية من الانزلاق إلى "حرب أهلية"، وواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم[٤].

ومن خلال ما سبق، يُشير الكثير من المحللين بأن العجز الأمريكي يعود إلى عدم وضوح خطة واشنطن نحو الأزمة السودانية منذ بداية الحرب وبالتالي تتغير مع كل مرحلة، فمنذ الوهلة الأولى كانت واشنطن تتحدث عن ضرورة انخراط الأطراف في مفاوضات، وعملت جاهدةً مع الرياض ليكون منبر جدة مساحة للمحادثات والتفاوض، لكن رغم ذلك فإن غياب رؤية أمريكية محددة ترك مساحة للمناورة لأطراف الصراع، فعلى سبيل المثال تتحدث واشنطن دائمًا عن ضرورة وجود فترة انتقالية بقيادة مدنية، لكنها لا تتطرق إلى كيفية دمج الدعم السريع في الجيش السوداني الذي كان سببًا مباشرًا ورئيسي في تفجير الحرب في أبريل ٢٠٢٣[٥].

---

(١) إكرام محمد صالح، خريطة وتوازنات القوى الفاعلة في المشهد السوداني الداخلي وآفاق تسوية الصراع، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ٣١ يوليو ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/Q9q2f

(٢) مروة محمد عبد الحليم، محدودية الدور هل تملك الولايات المتحدة أدوات التأثير في الأزمة السودانية، مرجع سابق.

(٣) عمرو عبد العاطي، دوافع تعيين واشنطن توم بيرييلو مبعوثًا خاصًا للسودان، الحائط العربي، ٢٨ فبراير ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/hQ9KT

(٤) النور أحمد النور، المبعوث الأميركي يستعجل حل الأزمة السودانية بلا عصا سحرية، الجزيرة، ٢٦ مارس ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/52Rae

(٥) عبد القادر محمد علي، لماذا عجزت المقاربة الأميركية عن إحداث اختراق في السودان، الجزيرة، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي:

بالإضافة إلى ذلك، تصور أمريكا الصراع كخلاف بين جهتين رسميتين معتبرتين، وليس كصراع بين جيش قومي وقوات متمردة، وهذا بدوره يعكس سياسة أمريكية تهدف إلى إدارة الأزمة بدلا من حلها، وتوظيف الصراع لخدمة أهدافها الاستراتيجية الكبرى بالمنطقة. وهذا التوجه يدعم فرضية المكتسبات الأمريكية من إطالة أمد الصراع من خلال شرعنة ميليشيا الدعم السريع الذي يعد من أكبر أسباب إطالة أمد الحرب[١]. وفي هذا الصدد، يرى محللون أنه على الرغم من أن الأهداف المعلنة للولايات المتحدة هي وقف الحرب وتشكيل حكومة مدنية، إلا أن العجز الأمريكي عن تحقيق هذه الأهداف هو عجز مع سبق الإصرار؛ حيث يرون أن واشنطن تمتلك الكثير من الأدوات والآليات للتدخل، سواء عبر الضغوط أو الوسطاء أو وكلائها الإقليميين أو المنظمات الدولية، لكنها غير راغبة في إنهاء الصراع وربما تريد أن تترك الأمر للفوضى الخلاقة حتى يتشكل السودان من جديد، أو قد ترغب في تقسيم السودان وظهور دويلات جديدة في المنطقة، وهو ما بدأ بجنوب السودان، وما قد يمتد لدولٍ أخرى كما هو معروف في خارطة برنارد لويس لتفكيك وحدة العالم العربي والإسلامي[٢].

**أما على الصعيد الأوروبي**، فإن الأمر لم يختلف كثيرًا عن الموقف الأمريكي؛ فالدور الأوروبي لا يزال محدودًا بشكلٍ كبير حيث تدفع به بعض المصالح لاتخاذ مجموعة من المواقف وردود الفعل المحدودة في قوتها وتأثيرها، وكان أولها إدانة الاتحاد الأوروبي للأعمال العدائية منذ بدء الصراع والدعوة إلى وقف القتال واللجوء إلى الحوار لحل الأزمة سياسيًّا؛ حيث دعا الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، الجيش السوداني و"الدعم السريع" إلى وقف الاقتتال بينهما، وحل الخلافات من خلال الحوار، محذّرًا من عواقب أعمال العنف.

كما اعتمد الاتحاد الأوروبي على التنسيق مع الأطراف الإقليمية المعنية، حيث تواصل مع مصر والسعودية والإمارات، وأنشأ في ١١ مايو ٢٠٢٣، جسرًا جويًا لدعم الإغاثة الإنسانية في السودان لكنه لم يرق إلى مستوى الكارثة الإنسانية التي تُعانيها البلاد.

ومع احتدام الصراع في ظل تراجع النفوذ الأوروبي في القارة الأفريقية في مقابل زيادة نفوذ أطراف أخرى كالصين وروسيا، دفع ذلك الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ موقف أكثر فعالية، ففي ٩ أغسطس ٢٠٢٣ كشف المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، لويس ميغيل بوينو، خطة أوروبية تستهدف وقف الحرب في السودان، في خضم تصاعد الاشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع، وتتضمن هذه الخطة فرض عقوبات على بعض الكيانات والأفراد.

ويمكننا القول بأن البحث عن موضع قدم أو محاولة الحفاظ على بقايا النفوذ الأوروبي كان دافعًا رئيسيًا لهذه الخطوة الأوروبية وللموقف الأوروبي من الأزمة بشكلٍ عام، هذا بالإضافة إلى التخوف الأوروبي الشديد من الهجرة غير الشرعية وزيادة عدد اللاجئين لديها -على نحو ما أُشير- حيث تحرص أوروبا على إبقاء الهجرة غير الشرعية في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي في أدنى مستوى لها[٣].

وفي ١٥ أبريل ٢٠٢٤، عُقد مؤتمر إنساني للسودان في باريس نظمه الاتحاد الأوروبي، برئاسة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا، بهدف توفير الدعم الإنساني والوساطة السياسية، وقد تم الوعد بإيصال ما يقرب من ٢ مليار يورو للدعم الإنساني في السودان، لكن ممَّا أثار الجدل والغضب السوداني نحو هذا المؤتمر أنه ضم أفرادًا ينتمون إلى قوات الدعم السريع (الجناح السياسي منها) وحضور قوى الثورة المضادة المعادية للمجتمع المدني[٤].

---

https://shorturl.at/T6TcZ

(١) أحمد مولانا، أمريكا و إدارة الصراع في السودان، مرجع سابق.

(٢) المرجع سابق.

(٣) ثابت العمور، مستقبل الخطة الأوروبية لإنهاء الصراع في السودان، ميادين، ١٣ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/2AWtH

(٤)حفصة حلمي، هل ينجح مؤتمر باريس في معالجة أزمة السودان الإنسانية، الجزيرة، ١٦ إبريل ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:

وفي هذا السياق، وقبل ٣ أيام من انعقاد المؤتمر، أصدرت وزارة الخارجية السودانية بيانًا أعربت فيه عن دهشتها واستنكارها من أن ينعقد هذا المؤتمر حول شأن من شؤون السودان، وهي دولة مستقلة ذات سيادة وعضو بالأمم المتحدة، دون التشاور أو التنسيق مع حكومتها ودون مشاركتها، رغم أنها هي حصريًا التي تمثل البلاد دوليا وفي شتى الهيئات والمنظمات والمحافل الإقليمية والدولية، وتتبادل التمثيل الدبلوماسي مع مختلف دول العالم بما فيها فرنسا نفسها. وفي بيانٍ آخر، اعتبرت الخارجية السودانية هذه الخطوة الفرنسية استخفافًا بالغًا بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبدأ سيادة الدول، مشيرةً إلى أن الاختباء وراء حجة ضعيفة وهي إظهار الحياد، على أساس أن فرنسا لم تدعُ أيضًا قوات الدعم السريع، هو في الحقيقة أبعد ما يكون عن الحياد لأنها ساوت بين الحكومة الشرعية، والجيش الوطني، من جهة، وميليشيا إرهابية متعددة الجنسيات تستهدف مؤسسة الدولة نفسها وتمارس الإبادة الجماعية وأسوأ انتهاكات حقوق الإنسان، من الجهة الأخرى، وهذا من شأنه تقويض أسس الأمن الإقليمي والدولي[١].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار أن فرنسا أيضًا لديها حساباتها ومصالحها في المنطقة وارتباطاتها مع تشاد التي تبنّت موقفًا داعمًا لقوات الدعم السريع، واتهمتها الحكومة السودانية رسميًا بأنها أصبحت منفذًا لشحنات السلاح، ولعل هذا يفسر وجود ضيوف في باريس من المحسوبين على الدعم السريع -كما سلف الذكر. وفي هذا الصدد، قال المحلل الفرنسي أستاذ العلوم السياسية توماس غينولي، إن حضور أشخاص من الميليشيا قد يؤشّر نحو تحوُّل في السياسة الخارجية الفرنسية من حيث التعامل معها، وفي هذا الصدد أيضًا يأتي ما كشفت عنه صحيفة "الجارديان" البريطانية من محادثات سرّية بين مسؤولين في الخارجية البريطانية مع "قوات الدعم السريع"، وهو ما عدّه البعض أمرًا صادمًا بالنظر إلى سجل الجرائم والانتهاكات المروعة والاتهامات الموجَّهة إلى هذه القوات[٢].

وعلى الرغم من هذه المواقف الأوروبية، إلا أن القوة والحضور لكلّ من واشنطن وموسكو في المشهد السوداني يبدوان أكبر، وبالتالي، فإن أيّ خطة أوروبية ستكون محكومة بمصالح ومحددات هذه القوى[٣]. كما أن هناك غياب لاستراتيجية أوروبية مشتركة وواضحة إزاء التعامل مع القارة الأفريقية، في ظل المصالح المتداخلة، والمتضاربة أحيانًا، للدول الأوروبية، ولاسيما فرنسا وإيطاليا، حيث تسعى كل دولة بشكلٍ منفرد لتعزيز نفوذها في القارة، مما يؤثر بشكل كبير في فاعلية الدور الأوروبي في أفريقيا. هذا بالإضافة إلى الانشغال الأوروبي بالأزمات الداخلية، حيث شهدت السنوات الأخيرة انكفاءً أوروبيًا ملحوظًا على الأزمات التي تعاني منها دول الاتحاد الأوروبي، بدايةً من أزمة "كورونا" وصولًا للحرب الروسية الأوكرانية، ومن ثم صارت أولوية السياسة الأوروبية منصبة بالأساس على الأزمات الداخلية مقابل تراجع الاهتمام بالسياسة الخارجية للاتحاد، مما أدى إلى تقويض فاعلية الدور الخارجي الأوروبي. وهو ما تجلى بشكلٍ بارز في الأزمة السودانية، حيث ركزت السياسة الأوروبية، حتى الآن، على إدانة الانتهاكات التي تمخضت عن الصراع، ومحاولة تقديم المساعدات الإنسانية للضحايا والنازحين وفرض بعض العقوبات، دون أن يؤدي ذلك إلى أثرٍ حقيقي في مجرى الصراع[٤].

## ثالثًا- مستقبل الصراع والسيناريوهات المتوقعة في ضوء المو اقف الغربية

وبناءً على ما سبق، تبقى هناك الكثير من السيناريوهات

https://shorturl.at/HSHWd

(١) باريس تستضيف مؤتمرا دوليا حول السودان، الجزيرة، ١٥ إبريل ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:https://shorturl.at/JxsW6

(٢) عثمان ميرغني، مؤتمر باريس السوداني رسائل متناقضة، إيلاف، ١٧ إبريل ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/82G4t

(٣) ثابت العمور، مستقبل الخطة الأوروبية لإنهاء الصراع في السودان، ميادين، ١٣ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/zahCL

(٤) فرص جناح االحتاد االلوروبي يف توسيع انخراطه يف االزمة السودانية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ١٨٦٨، ٢ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/N8scD

المتوقعة لمستقبل الأزمة السودانية في إطار مواقف الدول الغربية منها، ويأتي على رأسها **توقعات بحربٍ أهلية وتقسيم السودان.** فمن المعلوم أن الإدارات الأمريكية المختلفة كانت على مدار العقود الماضية تتحرك على الأرض لتقسيم البلاد بشكلٍ فعلي عبر مساندة كل الأطراف المتمردة، ومدها بالأسلحة والمعلومات (وقد سبق وتجلى ذلك في الدعم الأمريكي لانفصال الجنوب)، حتى وإن حاولت الصحف الأمريكية والمراكز البحثية، والحزبين الحاكمين الجمهوري والديمقراطي، طرح رؤية مخالفة تساند وحدة السودان ورفض تقسيمها، إلا أن الواقع أن السفير الأمريكي في الخرطوم جون جودفري، وبرفقته المبعوث الدولي فولكر بريتس، قد قاما بدورٍ تحريضيًا لإشعال هذه الحرب عبر مساندة فريق سياسي صغير، وهو قوى الحرية والتغيير "المجلس المركزي" في مواجهة كل القوى السياسية الأخرى، وأيضًا مساندة الدعم السريع في مواجهة الجيش السوداني، وهو ما يمكن أن يمهد فعليًا لتقسيم البلاد الذي تحذر منه الأوساط البحثية والإعلامية في أمريكا[١].

وقد سبق لوزير الخارجية المصري السابق وأمين عام الجامعة العربية الحالي أحمد أبو الغيط أن تطرق في مذكراته المعنونة "شهادتي" إلى لقاءٍ جمعه بالرئيس السوداني السابق عمر البشير حول رغبة الغرب بشكلٍ عام في تقسيم السودان قائلًا :"إنَّ الغرب يرغب في تفسيخ السودان وإنَّ بريطانيا تستشعر أنَّها أخطأت عندما تركت السودان كدولة موحدة في عام ١٩٥٦، كما أنَّ هناك مصالح مسيحية لدى دوائر غربية وأوروبية ذات تأثير تبغي إقامة دولة في الجنوب السوداني، كما أنَّ هناك مصالح استثمارية قوية تأمل في أن تتمكن من الاستفادة بموارد السودان بعيدًا عن حكم مركزي قوي". وبالتالي، فإن المستقبل يحمل تهديدات بمحاولات لمزيدٍ من تقسيم السودان وتفتيتها، أو توظيف الصراع لتسليم البلاد لأطرافٍ تمثل مصالح الخارج بدلا من مصالح السودان وأهله، مثلما حدث في اليمن وليبيا[٢].

ومما يؤيد ذلك أن الصراع أصبح حياةً أو موت بالنسبة للطرفين؛ لأن المنتصر فيه سيكون الحاكم الفعلي للسودان. فيما يواجه الخاسر النفي أو الاعتقال أو الموت، وهو ما قد يؤدي لتحول الأمر لحربٍ أهلية طويلة الأمد تنتهي بتقسيم السودان مرةً أخرى إلى إقطاعيات متنافسة[٣].

على صعيدٍ آخر، يُشير البعض إلى سيناريو مختلف، يتمثل في أن تعمل واشنطن وتحت ضغط داخلي يقوده بعض أعضاء مجلس النواب والداعمين لهم من منظماتٍ دولية وإعلامية على **تقنين دور "أبوظبي" في المشاركة في المفاوضات المستقبلية لحل الأزمة السودانية**، كسبًا لثقة المكون الشعبي السوداني والمؤسسات السودانية الوطنية -التي بالطبع ستتعاون معها واشنطن- في رسم علاقات سودان ما بعد البشير، فواشنطن وإن كانت داعمة لإجهاض مساعي كافة التيارات الإسلامية للوصول للسلطة، إلا إنها غالبًا ما تضع الحسابات المستقبلية قبل كل شيء حفاظًا على مصالحها، وهذا ما يفسر حرصها الدائم على ألا تخرج بصورة مضادة للإرادة الشعبية حتى وإن اختلفت مع أيديولوجيتها السياسية خاصةً في أفريقيا، لإدراكها بأن معاداة الشعوب الحية الواعية "فكريًا، وسياسيًا" هو أقصر وأسرع الطرق لقتل حضورها المستقبلي في القارة الأفريقية خاصةً بعد التحولات المفصلية التي شهدتها منطقة الساحل الأفريقي[٤].

ومن السيناريوهات المتوقعة أيضًا أن **شدة الاستقطاب الحالي قد يؤدي إلى إتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي من دون أي اكتراث للإرادة الوطنية المستقلة، ويمكن أن يؤدي أيضًا**

---

(١) خالد محمد علي، سيناريو التقسيم: ما مستقبل الحرب في السودان، مرجع سابق.

(٢) أحمد مولانا، أمريكا وإدارة الصراع في السودان، العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، مرجع سابق.

(٣) يحيى السيد عمر، ما هي المصالح الدولية في السودان وكيف يؤدي تضاربها لحرب أهلية طويلة الأمد، يحيى عمر، ٢٧ إبريل ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://rb.gy/cuyzy9

(٤) أمينة العريبي، السودان تجه أمريكي جديد لإنهاء الصراع، مركز الدراسات للتنمية والوقاية من التطرف، ٢٤ مارس ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/rlRCc

**إلى عسكرة الدولة** إذا تهيأت الظروف لذلك[١].

واخيرًا، يُتوقع في حال وصول الصراع لحالة جمود وإنهاك الطرفين ووجود ضغوط دولية، فإن ذلك يمكن أن يُسهم في التوصل لاتفاق يكون من نتائجه **اقتسام السلطة**، لكن خطورة هذا السيناريو إضافةً لكونه لا يسمح بانتقال ديمقراطي، فإنه يوقف الحرب ولا يُنهيها مما يفتح الطريق لإشعالها مرةً أخرى وبشكلٍ أكبر[٢].

**خاتمة:**

بناءً على ما سبق، يتبين أن المواقف الغربية من الأزمة السودانية تتسم بالتأرجح الشديد بين التجاهل، والاهتمام المتقطع، والالتباس أحيانًا، والرسائل المتضاربة أحيانًا أخرى. إلا أن المواقف في مجموعها لا تنفك عن منطق المصالح أولا وأخيرًا، وهذا يأتي في سياق تراجع أهمية السودان على سلم أولويات السياسة الخارجية الغربية، وفي سياق تعقد مشهد الصراع السوداني وما يحمله من جوانب لازالت تحتاج أن تُجليها الأحداث. إلا أن المؤكد أن اختلاف ردود الفعل يختلف باختلاف مصالح تلك الأطراف، وأنها الدافع الأول في تحريك السياسة الخارجية لتلك الدول وليس معاناة المواطنين السودانيين أو دعم التحول الديمقراطي، وهذا ما يؤكده الواقع والسياسات المتبعة التي تعكس **عجز يمكن وصفه بأنه متعمد**. فبين الإدانات وفرض العقوبات والتنديد بالجرائم، لا توجد آليات حقيقية لوقف هذا الصراع ووضع خطة محكمة للمضي قدمًا في مسار الانتقال الديمقراطي، من خلال استيعاب كافة أطياف المجتمع السوداني. إن ما يعكسه الواقع هو الاكتفاء الغربي بالتنديد من جهةٍ، وتقديم الدعم لمجموعات صغيرة محدودة لا تمثل إلا جزء يسير من المجتمع من جهةٍ أخرى، بالإضافة إلى شرعنة ميليشيا الدعم السريع مما يعزز الفرقة المجتمعية ويُسهم في إطالة أمد الصراع بدلًا من حله.

(١) النور أحمد، السودان هل يقود الانقسام السياسي إلى عسكرة الدولة والتدخل الأجنبي، الجزيرة، ١٥ إبريل ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/jSn2i

(٢) السودان ترقب لمفاوضات "الفرصة الأخيرة" و٤ سيناريوهات معقدة، سكاي نيوز، ٢٩ إبريل ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/16Bvk

# الأزمة السودانية وتصاعد الدور الروسي والصيني: المصالح والمواقف

أحمد عبد الرحمن خليفة*

**مقدمة:**

يتشابه مسارا تطور العلاقات الروسية السودانية والصينية السودانية[1] بدرجة كبيرة، فكلاهما تأسس مبكرًا في خمسينيات القرن الماضي، ثمّ عرف موجة من التراجع إثر تولي جعفر النميري -الذي كان مواليًا للغرب- مقاليد الحكم في السودان (١٩٦٩ - ١٩٨٥). ثمّ كانت فترة من الاقتراب الحذر مع تولي البشير السلطة السياسية مدعومًا بالتيار الإسلامي في السودان (حسن الترابي)، وزيادة موجة الضغوط الغربية والعالمية على السودان في ظل وصلها بجماعات التطرف العنيف في العالم، وتخوُّف روسيا والصين من التيارات الإسلامية عامة.

ولقد شهدت العلاقات منذ منتصف التسعينيات وحتى منتصف الألفينيات مرحلة جديدة من عقد الشراكات والتواصل الدبلوماسي بين السودان وروسيا من جانب، والسودان والصين من جانب آخر. ثمّ جاءت الأزمة في دارفور، وتحديدًا في الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٩، لتضع فاصلًا مؤقتًا في العلاقات بين البلدان الثلاثة، في ظل اتهام البشير بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وصدور مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية بحق البشير، وفرض عزلة دولية على السودان. ولكن عاودت العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الخرطوم مكانتها على أجندة السياسة الروسية والصينية في إفريقيا، لتتعمق العلاقات بينهما في كافة المجالات الاقتصادية، والتنموية، والعسكرية، والتي استمرت حتى بعد انفصال الجنوب. ولم تستمر العلاقات على هذه الوتيرة، إذ كتب رحيل البشير عن السلطة في السودان في (١٩ أبريل ٢٠١٩)، ثمّ الانقلاب على السلطة المدنية الانتقالية في (٢٥ أكتوبر ٢٠٢١)، ومن بعده الانقسام والاقتتال بين القوات المسلحة السودانية بقيادة البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة حميدتي (منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣) فصلًا جديدًا من تاريخ الدولة السودانية وعلاقاتها الخارجية، وبخاصة مع القوى الكبرى، وعلى رأسها روسيا والصين.

ورغم أن العلاقات بين روسيا والسودان، والصين والسودان سارت في خطين متوازيين طيلة هذه الفترة، إذ لم تظهر معالم واضحة للتعاون أو الصراع بين القوتين في السودان، فإنها عرفت في السنوات الأخيرة في عهد البشير، بدءًا من عام ٢٠١٧، حينما استعان بمقاتلي شركة فاجنر الروسية للتصدي للاحتجاجات الشعبية، بروز نهجين متمايزين لبكين وموسكو في التعامل مع السودان، ومن ثمَّ الأزمة أو الحرب الأهلية التي بدأت منذ منتصف أبريل ٢٠٢٣، وذلك رغم ما يجمع الدولتين من مصالح عامة مشتركة بخصوص النظام الدولي الراهن، ومواقف بصدد القوى الغربية.

وفيما يلي نحاول بيان طبيعة المصالح والأهداف الروسية والصينية في السودان، وأبعاد نهج كل دولة في التعامل مع الأزمة الراهنة في السودان (خاصة بين طرفيها)، في ظل الانقسام الراهن بين القوات المسلحة والدعم السريع، وكذا سيناريوهات تطور أدوار كل دولة في الأزمة، وعلاقتها بالدولة الأخرى في السودان.

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) راجع: عبد الله صالح الغريري، أثر العلاقات الصينية السودانية على الاستقرار السياسي في السودان ٢٠٠٠-٢٠٢١، رسالة ماجستير، (الأردن: جامعة اليرموك، ٢٠٢٢)، ص ص ٣٩ - ٤١.

## أولًا- المصالح والأهداف الروسية والصينية في السودان:

تتمثل المصالح والأهداف الروسية والصينية في السودان في الوقت الراهن في:

**١. الاستفادة من الموقع الجيوستراتيجي للسودان:**

تسعى **روسيا** إلى الاستفادة من موقع السودان، ما يمكنها من الحصول على موطئ قدم في البحر الأحمر، الذي يعبر منه أكثر من ١٠٪ من التجارة العالمية، ومواجهة التهديدات التي تمثلها مجموعات القرصنة فيه. كما يتجلى الاهتمام الروسي بالبحر الأحمر في رغبتها في الحصول على قاعدة بحرية على الساحل السوداني (بورتسودان). ويرجع تاريخ اهتمام روسيا بهذه القاعدة إلى عهد البشير حين وقعت مع السودان ١٦ اتفاقية تعاون عسكري - بحري، مُنحت روسيا بموجبها قواعد بحرية مجانية، كما أتيح لها استخدام بعض المطارات السودانية لنقل الذخائر، والأسلحة، والمعدات العسكرية اللازمة للقاعدة. ثمّ تجدد الحديث عن هذه القاعدة مع حكومة حمدوك، ولكن تحت مسمى مركز دعم لوجستي، يسمح لروسيا بإرسال عدد محدود من السفن والأفراد بحد أقصى ٣٠٠ فرد إلى ميناء بورتسودان. فوقع الجانبان اتفاقية في ٢٣ يوليو ٢٠١٩ بشأن تنظيم بناء هذه القاعدة التي تقرر لها أن تستمر لمدة خمسة وعشرين عامًا، تُمدد تلقائيًا على فترات لمدة عشر سنوات أخرى، ما لم تكن هناك اعتراضات من جانب روسيا أو السودان. وبذلك تُعدُّ أول مركز بحري لروسيا في إفريقيا. لكن أُجِّل تنفيذ هذا الاتفاق بحجة انتظار انتخاب حكومة مدنية للنظر فيه، ومع ذلك تجدد الحديث حوله أواخر أبريل الماضي (٢٠٢٤). كما نُقِل عن قادة رسميين في البلدين أن تنفيذ الاتفاق سيكون موضع نظر خلال الفترة المُقبلة، إذ أعلن ياسر العطا - عضو مجلس السيادة الانتقالي- في ٢٥ مايو ٢٠٢٤ أن السودان وروسيا ستوقعان سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية في الأسابيع المقبلة تتضمن إنشاء مركز دعم لوجستي بحري روسي في السودان، مؤكدًا أنه "مركز دعم لوجستي وليس قاعدة عسكرية كاملة"، وذلك مقابل إمدادات عاجلة من الأسلحة والذخائر، كما أشار إلى موافقة المجلس على توسيع التعاون مع روسيا في مجالات الزراعة والتعدين، فضلًا عن تطوير الميناء[١].

ووفقًا للمتابعين، تخدم اتفاقية المنشأة البحرية الروسية مع السودان عدة أغراض لروسيا: **أولها**، أنها تسمح للأخيرة بالحفاظ على علاقتها مع الجيش السوداني رغم التقلبات السياسية التي تشهدها السودان، ويتمثل **ثانيها** في نظرة روسيا إلى منشأتها البحرية في بورتسودان بوصفها بوابة لتوسيع نطاق استعراض قوتها (Prestige) في البحر الأحمر، وشرق البحر الأبيض المتوسط، والمحيط الهندي، إذ ستسمح لها بإظهار تحديها للهيمنة الأمريكية التي تعمد إلى السيطرة المطلقة على قواعد الملاحة في البحر الأحمر. كما يمكن أن تزيد هذه المنشأة من وصول موسكو إلى قناة السويس، وبالتالي تخفف الضغط على القاعدة الروسية في طرطوس بسوريا، التي تتولى حاليًا معظم مسؤوليات إعادة الإمداد.

أما **ثالثها** فيشير إلى إمكانية أن تفتح هذه المنشأة فرصًا للتعاون المتبادل مع الصين والهند بشأن أمن البحر الأحمر، والتي ستعوض الانهيار الوشيك للتعاون بين روسيا والغرب في مجال مكافحة القرصنة. ويستدل المتابعون على ذلك بإشارات صينية تحمل رضا بكين عن قيادة روسيا لجهودهما المشتركة لاحتواء النفوذ الأميركي في البحر الأحمر، ولذا من الممكن أن تتعاون قاعدة جيبوتي الصينية ومنشأة بورتسودان الروسية بطريقة منسقة في التعاطي مع القرصنة وقضايا أمن البحر الأحمر[٢].

على الجانب الآخر، ترغب **الصين** في الاستفادة من موقع السودان الذي يسمح لها -من جانب- بمتابعة حركة المرور وعمليات القرصنة في البحر الأحمر، وهو ما تعتبره الصين أمرًا

(١) ميرفت عوف، روسيا في البحر الأحمر.. لماذا تعثرت خطط الكرملين لإنشاء قاعدة عسكرية في بورتسودان، الجزيرة، تاريخ الاطلاع: ٩ يونيو ٢٠٢٤، الساعة ١١:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/29f72cps.

(2) Samuel Ramani, Russia in Africa, (New York: Oxford University Press, 2023), pp. 259 - 266.

مهمًا لضمان فعالية مبادرتها "الحزام والطريق" في إفريقيا، التي كانت السودان من أوائل الدول الإفريقية التي انضمت إليها، ونُظر إليها على أنها ستلعب دورًا محوريًا فيها كونها تُطل على البحر الأحمر، وتُعد مدخلًا لمنطقة القرن الإفريقي. كما تمثل السيطرة على الميناء البحري بورتسودان -من جانب آخر- أمرًا حيويًا ضمن استراتيجية الصين العمالية في التواجد في الموانئ البحرية المنتشرة في العالم، بوصفها نقاط نفوذ بحرية لتجارة السلع، ووصل تجارتها عبر البحار[١].

**٢. الإبقاء على السودان مستورِدًا للأسلحة:**

رفعت **روسيا** مستوى شراكتها مع الخرطوم عبر التواصل المباشر مع الجيش السوداني، كما جرى في أكثر من مناسبة تأكيد موافقة السودان على شراء معدات روسية، مثل ما أُعلن عنه في أغسطس ٢٠٢٠ على هامش منتدى (الجيش - ٢٠٢٠ Army-2020)، ثمّ مؤخرًا في تصريحات العطا المُشار إليها سابقًا، بعد زيارة المبعوث الروسي في المنطقة إلى السودان. ويسلط ذلك الضوء على أهمية السودان كونها عميلًا للأسلحة الروسية[٢]، إذ تُعد السودان ثاني أكبر مستورد للأسلحة الروسية في إفريقيا بعد الجزائر، وبصفقات تُقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويًا[٣]. لكن لا يوجد تقدير دقيق لحجم التسليح الروسي للجيش السوداني أو نوعيته، إذ تظهر السودان في مؤشرات التسلح والإنفاق ضمن الدول التي لا يوجد فيها بيانات[٤]. كما يبرر العسكريون السودانيون التوجه نحو روسيا بأنه فرصة للحصول على مزيدٍ من الأسلحة الروسية، في ظل الحظر الغربي المفروض على السودان في هذا الشأن[٥].

أما **الصين**، فبينما لا تظهر البيانات دورًا بارزًا لها في تصدير الأسلحة إلى أيٍ من أطراف النزاع، فإنها تظل ترى في السودان مستوردًا محتملًا لأسلحتها بناءً على تاريخ التعاون العسكري والأمني مع حكومة البشير فيما سبق. كما لم تصرح الصين برفضها بيع الأسلحة للقوات المسلحة السودانية، وإن كانت أكثر تحفظًا من روسيا بصدد بيع الأسلحة إلى الأنظمة التي تتعرض لعقوبات دولية، أو تلك التي تكون الحكومات فيها غير مستقرة.

**٣. الاستثمار في ثروات السودان النفطية، والمعدنية، والزراعية:**

يُعد السودان ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا، إذ ينتج السودان في المتوسط ٨٠ طنًا سنويًا من الذهب، ويستخرج ما يقرب من ٨٠٪ منه عن طريق التعدين الأهلي (غير الرسمي)، وتمثل الاحتياطيات الاستراتيجية غير المُستغلة حوالي ١٥٥٠ طنًا. كما يُمثل الذهب نصف صادرات البلاد، إذ بلغت عائدات تصديره في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ ما يقرب من ١,٣ مليار دولار. ولكن في سنوات عدم الاستقرار الأخيرة، فإن ما يقارب من ٨٠٪ من الإنتاج يُهرب عبر عدة أطراف داخل السودان. ويسيطر على قطاع إنتاج الذهب وتعدينه في السودان الشركات التابعة لقوات الدعم السريع، ويستحوذ حميدتي (قائد الدعم السريع) وعائلته منذ ٢٠١٧ على عدة مناجم في إقليم دارفور، وذلك بالإضافة إلى ١٤٠ شركة دولية أخرى[٦].

في هذا الإطار، نشطت العديد من **الشركات الروسية** في

(1) Con Coughlin, Russia, China and Iran Must Not Seize Control of Sudan, GATESTONE Institute, 16 May 2024, Accessed at: 10th June 2024, Available at: http://surl.li/twmkr.

(2) Samuel Ramani, Russia in Africa, Op. cit., p. 259.

(٣) إكرام زيادة، ما علاقة الصراع في السودان مع حرب أوكرانيا؟، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ١٩ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو ٢٠٢٤، الساعة ١٢:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5n77hyu4

(4) Nan Tian et al, Trends in World Military Expenditure, SIPRI Fact Sheet, 2023, p. 11.

(٥) محمد حلفاوي، السودان وروسيا.. الرقص فوق حقل الألغام، سودان Ultra، ٤ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٩ يونيو ٢٠٢٤، الساعة ١:٤٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2d2fuv33

(٦) محمد تورشين، التقارب السوداني-الروسي: التحديات والمخاطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٣ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٠ يونيو ٢٠٢٤، الساعة ٥:٥٠، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/ymjxssrx.

قطاع تعدين الذهب في السودان، كما كثفت شركات مثل إستيماث "Esimath" وسيبرين "Siberian" مشروعاتها في استكشاف وإنتاج الذهب السوداني منذ عام ٢٠١٥، إذ وقعت شركة سيبرين وحدها اتفاقًا في هذا العام لإنتاج ٤٦ طنًا من الذهب، وفي العام ٢٠١٧ وقعت إم إنفيست "M-Invest" الروسية ووزارة المعادن السودانية اتفاقية امتياز لتعدين الذهب، كما دخلت شركة ميروي جولد "Meroe Gold" المرتبطة بمجموعة فاجنر الروسية للعمل في مجال استكشاف وإنتاج الذهب السوداني في ولايات نهر النيل، والبحر الأحمر، والشمالية، ثم في عام ٢٠٢٢ أضحت شركة الصولج السودانية التابعة لميروي (٢٠٢٢) واجهة التعاون بين البلدين في هذا المجال[١]. بالإضافة إلى ذلك تسعى روسيا إلى تحقيق أقصى استفادة من مصفاة النفط في الخرطوم عبر علاقتها مع قوات الدعم السريع[٢].

وتشير مصادر مُتنوعة إلى أن الذهب لعب دورًا محوريًا في الحفاظ على تماسك الاقتصاد الروسي، وتوفير احتياطيات الذهب لروسيا، الذي يمثل ٢٣٪ من الاحتياطات الروسية، والحد من تأثير العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي بعد احتلال شبه جزيرة القرم في ٢٠١٤، ثمّ في خضم الحرب الروسية على أوكرانيا، بل تؤكد صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانية في تقريرٍ لها أن روسيا هي أكبر لاعب في الذهب السوداني، مشيرةً إلى ذهاب ما يقرب من ٣٠ طنًا سنويًا من الذهب إلى روسيا، رغم عدم وجود تأكيدات رسمية بشأن حجم الذهب الخارج من السودان إلى روسيا[٣].

ومن مظاهر الاهتمام الروسي بثروات السودان، ما نقله عادل عبد العزيز -مدير القطاع الاقتصادي بوزارة المالية السودانية السابق- أن لدى روسيا "تخريط كامل (خريطة شاملة) للمعادن الثمينة التي توجد في السودان"، فضلًا عن إشارته إلى اتفاق السودان مع روسيا على إعادة تصميم الصوامع الكبرى للغلال في بورتسودان والجدارف (التي بُنيت في ستينيات القرن الماضي) لتستوعب مليون طن بدلًا من ١٥٠ ألف طن حاليًا. بالإضافة إلى أنه تم توقيع اتفاق لإنشاء مخبز خليط بين القمح مع الذرة السودانية (الخبز المخلوط) ينتج مليون رغيف في اليوم لصالح ولاية الخرطوم بتمويل من بنك المزارع مع شركة شينكو الروسية[٤].

وبينما تضع موسكو عينها على قطاع تعدين الذهب السوداني، تُظهر **الصين** اهتمامًا أكبر بقطاع النفط والبنية التحتية المرتبطة به، إذ كانت الصين ومنذ أواخر التسعينيات من أكبر المستثمرين في استكشاف وتطوير وإنتاج النفط في السودان عبر عددٍ من الشركات المملوكة للدولة مثل الشركة الوطنية الصينية للبترول "CNPC" وسينوبيك الصينية "Sinopec"، خاصة في الفترة السابقة على انفصال جنوب السودان. كما شاركت الصين في بناء بنية تحتية قوية لنقل النفط وتصديره، إذ قامت الصين بالتعاون مع شركة النيل الكبرى لعمليات البترول السودانية بمد خط أنبوب نفطي طوله ١٦١٠ كم وبسعة ٢٠٠ ألف برميل في اليوم، يمتد من جنوب كردفان (تابعة لجمهور جنوب السودان حاليًا) إلى الخرطوم، ثمّ بنت في مرحلة تالية خطوط واصلة من العاصمة إلى ميناء بورتسودان، كما أنهت بناء مصفاة نفط الخرطوم في ١٩٩٩، قبل أن تدخل عليها توسعيات وتطويرات في ٢٠٠٦ لتزيد من حجم طاقتها التشغيلية[٥].

---

(١) تسلسل زمني.. متى بدأت روسيا بسلب ذهب السودان؟، CNN العربية، ١ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/wv7ndwpp.

(2) Jack Watling, et al, The Threat from Russia's Unconventional Warfare beyond Ukraine, 2022-24, Royal United Services Institute for Defense and Security Studies, February 2024, p. 21.

(3) Tom Collins, How Putin prepared for sanctions with tonnes of African gold, The Telegraph, 3rd March 2022, Accessed at: 8 June 2024, Available at: https://tinyurl.com/y5jvptna.

(٤) السودان وروسيا التأسيس لأدوار في مرحلة إعادة الإعمار، قناة الزرقاء على اليوتيوب، ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، تمت المشاهدة في ٨ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2ekzf8f2.

(٥) عبد الله صالح الغريري، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٨ - ٦٢.

ورغم تراجع أهمية السودان بوصفها مصدرًا مباشرًا للنفط للصين، إذ بعد ما كانت تُقدم نحو ٦٪ من الاحتياجات النفطية الصينية قبل ٢٠١١، أصبحت تأتي معظم احتياجات الصين النفطية من جنوب السودان، الذي يوفر ٢٪ من مجمل احتياجات الصين النفطية، فإن خطوط أنابيب نقل النفط تظل مملوكة للسودان، وهو ما يجعل استقرار السودان ضروريًا لتأمين تدفقات نفط جنوب السودان للصين[١]. ومن الجدير بالذكر، أنه قبل انفصال جنوب السودان كانت الصين والسودان أكبر شريكين اقتصاديين في إفريقيا، ولكن تراجعت في الوقت الراهن مكانة السودان في قائمة الشركاء التجاريين للصين في إفريقيا، إذ انخفض حجم التبادل التجاري بينهما من ١١ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى ٢,٨٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢. بالإضافة إلى ذلك تعمل نحو ١٣٠ شركة صينية في مجالات النفط والبنية التحتية (الطرق، والكباري، والموانئ)، والزراعة والتعدين، وهو ما يعني أن السودان مستودع للاستثمارات الصينية في إفريقيا[٢].

ومن جانب آخر، تأمل الصين في ضمان قدرة السودان على سداد القروض الصينية؛ حيث تُعد السودان ضمن أكبر المتلقين للقروض الصينية في إفريقيا، إذ تجاوز حجم الديون المستحقة من السودان للصين حاجز الخمسة مليارات دولار، كما تأمل في إزاحة صورة الصين المرتبطة بكونها توقع الدول في "فخ الديون الصينية"، وبخاصة في إفريقيا[٣].

### ٤. مواجهة النفوذ الغربي في إفريقيا والسودان:

أضحت السودان ساحة جديدة للتنافس بين الروس والغرب في إفريقيا، لما يمثله موقع السودان من أهمية في استقرار القرن الإفريقي، وأمن البحر الأحمر، فضلًا عما يمتلكه من ثروات[٤]. وفي هذا الصدد، توازن **روسيا** علاقتها بين أطراف الحرب في السودان، فمن شأن إعلان روسيا دعمها للقوات المسلحة السودانية أن يقوض الجهود الأمريكية لاستئناف محادثات السلام[٥]. وتنظر روسيا لعلاقات السودان مع الولايات المتحدة بطريقة صفرية، إذ لا ترغب في أي تدخل أمريكي في الأزمة السودانية، وتأمل في أن تنضم السودان إلى مجموعة الدولة المناهضة للهيمنة الأمريكية[٦].

وبالنسبة **للصين**، فإن التنافس مع الغرب -وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية- يُعد جزءًا من مشهد عام تتنافس فيه القوتان على النفوذ والسيطرة السياسية والاقتصادية، إذ تسعى الصين إلى تعميق التواصل مع دول القارة، وكسبها إلى صفها، وضمان بقائها ضمن سياسة صين واحدة، وحشد أصواتها خلف مطالب الصين لبناء نظام عالمي جديد أكثر عدالة تتمتع الصين فيه بمكانة متميزة، فضلًا عن ضمان وصول أكبر للأسواق، وتصريف منتجاتها المُكدسة، والاستثمار في الأسواق والقطاعات الواعدة.

يُظهِر التحليل السابق أنه على الرغم من وجود خطوط للمصالح المشتركة بين روسيا والصين، تتمثل في رغبة كلتيهما في الاستفادة من موقع السودان المُطل على البحر الأحمر،

(١) صلاح مصطفى، اتجاهات الوساطة: الصين وموقفها في الأزمة السودانية، آفاق سياسية، العدد ١١٨، ص ١١.

(2) China /Sudan, OEC World Data, Accessed at: 23 May 2024, 12:23, available at: https://tinyurl.com/589d9aue.

(3) Kynge, J., Schipani, A. Sudan conflict delivers fresh blow to China's African lending strategy. Financial Times, 10 May 2023, Accessed at: 26 May 2024, 12:30, Available at: http://surl.li/twmkt.

(٤) فرص حصول روسيا على قاعدة عسكرية شرق السودان، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٦ فبراير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو ٢٠٢٤، الساعة ١١:٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3canbc4x.

(5) Liam Karr, Africa File, May 31, 2024: Russian Red Sea Logistics Center in Sudan, Institute for the study of war, 31st May 2024, Accessed at: 9 June 2024, 11:55, Available at: https://tinyurl.com/3hkvpdkn.

(6) Samuel Ramani, Russia in Africa, Op. cit., pp. 259 - 266.

والاستثمار في ثروات السودان المتنوعة، وبيع الأسلحة إلى السودان، والحد من التأثير الغربي في إفريقيا عامة، والسودان خاصة، فإن التفاصيل تكشف عن غايات مُختلفة من وراء هذه المصالح. فبينما تهدف روسيا من وراء هذه المصالح إلى الارتكاز العسكري في البحر الأحمر، وتأمين احتياطيات من الذهب، والالتفاف على العقوبات الغربية، تسعى الصين إلى تفعيل مبادرة الحزام والطريق، وضمان امتداد سيطرتها على البحار لتأمين تدفق سلعها عبرها، والاستثمار في اقتصاديات الموانئ، وضمان تدفق النفط من جنوب السودان إلى ميناء بورتسودان ومنه إلى الصين، فضلًا عن ضمان سداد السودان ديونها المتراكمة لبكين، ومنع امتداد الصراع لدول الجوار الإقليمي، إذ يُعد استقرار السودان مصلحة مهمة لاستكمال المشروعات التجارية والاستثمارية الصينية في منطقة القرن الإفريقي التي تتسم أصلًا بالهشاشة، ويمكن أن تنتقل الصراعات فيما بينها بما يشبه نظرية الدومينو.

### ثانيًا- نهج موسكو في مقابل بكين من الأزمة في السودان:

يمكن تناول نهج موسكو واقتراب بكين من الأزمة في السودان على النحو التالي:

#### (١) نهج موسكو في التعامل مع الأزمة السودانية:

#### أ) المستوى الدبلوماسي

لم يقتصر النهج الدبلوماسي لموسكو في الأزمة السودانية على مجرد الخطابات الدبلوماسية المنادية بالحوار بين الطرفين، وعدم تدخل الأطراف الخارجية في الأزمة السودانية، ووقف إطلاق النار، والحد من الآثار الإنسانية للأزمة بما في ذلك أزمات نقص الغذاء، ولكن امتد ليشمل زيارات متبادلة، لعل من أهمها ما بعد منتصف أبريل ٢٠٢٣؛ الأمر الذي يؤشر إلى طبيعة المنظور الروسي للأزمة وتطور العلاقات بين موسكو ومجلس السيادة الانتقالي كما ما يلي:

مشاركة "أحمد مفضل" مدير جهاز المخابرات السوداني في الاجتماع الدولي الثاني عشر للمسؤولين رفيعي المستوى بشأن القضايا الأمنية بموسكو في ٢٤ أبريل ٢٠٢٤، والتي أعقبتها بأيام زيارة وفد برئاسة "ميخائيل بوغدانوف" وزير الخارجية الروسي والممثل الخاص للرئيس الروسي في إفريقيا والشرق الأوسط إلى بورتسودان، ولقائه القائد العام للقوات المسلحة السودانية وغيره من القادة السودانيين في أواخر أبريل ٢٠٢٤، وضم الوفد مسؤولين من وزارتي الخارجية والدفاع الروسية، واستمرت الزيارة لمدة يومين، وأكد المبعوث الروسي دعم بلاده للقوات المسلحة السودانية، وأن المجلس السيادي الانتقالي وحكومته هما الممثلان الشرعيان للسودان[١].

ثم زيارة "مالك عقار" نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي إلى موسكو، وذلك على رأس وفد ضم وزير الخارجية حسين عوض، ووزير المالية جبريل إبراهيم، ووزير المعادن، للمشاركة في الدورة الـ ٢٧ لـ"منتدى سان بطرسبرغ" الذي عُقد في الفترة من ٥ إلى ٨ يونيو ٢٠٢٤. كما أعلن عقار أنه سيلتقي بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ويسلمه رسالة خطية من رئيس مجلس السيادة "عبد الفتاح البرهان"[٢].

أعقب ذلك اللقاء امتناع روسيا عن التصويت على مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة يطالب قوات الدعم السريع بإنهاء حصار الفاشر والوقف الفوري للقتال بالمدينة ومحيطها في ١٣ يونيو ٢٠٢٤ في مجلس الأمن، موضحةً أنه من الصعب تحديد الهدف من القرار[٣].

---

(١) راديو دبنقا، زيارة نائب وزير الخارجية الروسي للسودان.. هل من ثمار تُقطَف؟، دبنقا، ٢٩ إبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ يونيو ٢٠٢٤، الساعة ٢:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/ves3zs3f

(٢) محمد أمين ياسين، نائب البرهان إلى موسكو للقاء بوتين: قاعدة بحرية للروس مقابل سلاح للجيش السوداني، الشرق الأوسط، ٤ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: في ٧ يونيو ٢٠٢٤، الساعة ١٠:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/h6cvcyk3

(٣) مجلس الأمن يعتمد قرارا يطالب بإنهاء حصار الفاشر والوقف الفوري للقتال بالمدينة ومحيطها، الأمم المتحدة، ١٣ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٤ يونيو ٢٠٢٤، الساعة ٧:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/mwunx4fj

**ب) المستوى العسكري**

دعمت روسيا من منتصف أبريل ٢٠٢٣ بالأساس قوات الدعم السريع بالتدريب والعتاد عبر الشركة العسكرية الروسية "فاجنر"، إذ أدرجت وزارة الدفاع الروسية عمليات فاجنر في القارة الإفريقية منذ أغسطس ٢٠٢٣ ضمن ما تُطلق عليه "الفيلق الإفريقي" لوزارة الدفاع، وبالتالي أضحت فعليًا فاجنر في مهمة رسمية داخل السودان، وفي أي مكان تتواجد فيه في إفريقيا. لكن الخطاب الدبلوماسي الروسي والزيارات الروسية والسودانية المتبادلة بعد عام تقريبًا من الأزمة السودانية يوحي بأن موسكو تعمد إلى نهجٍ جديد يقترب شيئًا فشيئًا من القوات المسلحة بقيادة البرهان.

ويشير المحللون إلى أن هذا النهج الجديد يمكن النظر إليه على أنه فترة لإعادة تقييم السياسة الروسية في السودان (موقفها ومصالحها هناك) من منظور المكاسب النسبية. ربما لم تصبح فاجنر فاعلة في ضمان الحصول على الذهب السوداني، أو رأت القيادة الروسية طريقًا آخر لذلك، أو أصبح الاعتماد عليها بالكلية يصب في صالح أطرافٍ أخرى وعلى رأسها الغرب وأوكرانيا[١].

ومع ذلك، فمن الصعب القول إن موسكو تخلت عن نهجها المزدوج في التعامل مع الأزمة في السودان، إذ يمكن أن تحاول روسيا الاستفادة من بيع الأسلحة لكل من القوات المسلحة السودانية وتسهيل توريد الأسلحة إلى قوات الدعم السريع[٢]، أو بمعنى آخر، لن تلقي موسكو بالأوراق التي في أيديها لصالح طرف على حساب آخر في السودان، وإنما تختبر قدرة كل طرف على تقديم مكاسب أكبر لروسيا، وقدرته على حسم الحرب لصالحه أولًا، والخروج من فلك الغرب والقوى المساندة له ثانيًا.

**ومن هنا يمكن القول إن الموقف الروسي من الحرب الأهلية في السودان يتحدد بالأساس وفقًا لعاملَيْن**[٣]:

**العامل الأول: ملء فراغ القوة الذي يخلفه تراجع الولايات المتحدة في السودان** بما يتضمنه ذلك من ضم لاعب جديد إلى نادي الدول المناهضة للنظام الدولي الغربي، الذي تُهمين عليه الولايات المتحدة، وتلعب فيه أدوار محورية في الوساطة وحل الصراعات.

**والعامل الثاني: تطور العلاقات الأوكرانية - السودانية**، فتطور هذه العلاقات يدفع روسيا للتحرك بوتيرة أسرع في الأزمة، وإعادة تقييم سياستها باستمرار. ويظهر في الآونة الأخيرة أن هناك تقاربًا واضحًا بين القوات المسلحة السودانية وأوكرانيا التي عينت لها سفيرًا في السودان، كما أظهرت فيديوهات وجود قوات أوكرانية على الأرض ومسيرات تشبه تلك التي تُستخدم في أوكرانيا ضد روسيا. وتنظر أوكرانيا إلى ذلك باعتباره جزءًا من استراتيجية لمضايقة التحركات العسكرية والاقتصادية الروسية في الخارج، وجعل الحرب أكثر كُلفة لموسكو، ومن ثمَّ أضحت السودان فناءً خلفيًا للحرب الروسية - الأوكرانية[٤].

**(٢) نهج بكين إزاء الأزمة في السودان:**

بلورت الصين عبر تطور الأزمة في السودان ثلاثة مسارات أو مستويات للحركة فيما يخص الملف السوداني:

المستوى الأول **عبَّر عنه الخطاب الدبلوماسي والسياسي** الذي نادى بضرورة الحل السياسي[٥]، وجلب الأطراف إلى التفاوض، بالإضافة إلى وقف إطلاق النار، والعودة إلى مبادئ

(1) Liam Karr, Africa File, Op. cit.

(2) Sara Coppolecchia, Exploiting Crises: Russia in Sudan, IARI, 15th May 2024, Accessed at: 9th June 2024, 8:30, Available at: https://tinyurl.com/3x9rxpdw.

(3) Osacar Rickett and Mohammed Amin, Sudan war: Russia hedges bets by aiding both sides in conflict, Middle East Eye, 6 May 2024, Accessed at: 11 June 2024, 9:24, Available at: https://tinyurl.com/ycxt68y4.

(٤) محمد عثمان، هل انتقلت الحرب الروسية الأوكرانية إلى السودان؟، بي بي سي عربي، ٧ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ يونيو ٢٠٢٤، الساعة ٩:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3mfmwwvx

(5) China calls for promotion of political solution to Sudan conflict, Xinhua, 8 March 2023, Accessed at: 29 May 2024, 11:30, Available at: https://tinyurl.com/4bf5vf2n.

الاتفاق الإطاري الذي وقعت عليه القوى السياسية والمجتمعية السودانية في ديسمبر ٢٠٢٢، والذي يضمن تسليم السلطة إلى حكومة مدنية، فضلًا عن دعوتها المتكررة إلى تقليل حجم المعاناة المعيشية والإنسانية للسودانيين[١].

**أما المستوى الثاني** فجسده رفض بكين فرض أية عقوبات على أطراف الصراع، أو التصويت على ذلك في مجلس الأمن، وهو خط يتسق مع موقف الصين السابق منذ فترة الرئيس عمر البشير، بل دعت إلى "تعديل عقوبات مجلس الأمن المفروضة على السودان فيما يتعلق بإقليم دارفور ورفعها"[٢].

**أما المستوى الثالث**، فتجلى بإيفاد **مبعوث خاص بشؤون القرن الإفريقي** للاقتراب أكثر من أزمات الإقليم، والتواصل مع الأطراف المعنية في السودان، كما نظمت الصين بالتعاون مع إثيوبيا مؤتمرًا خاصًا بالسلام والتنمية في القرن الإفريقي في أديس أبابا في أواخر عام ٢٠٢٢ في محاولة منهما لفهم ديناميكيات القضايا الاقتصادية والأمنية لدول المنطقة وحلحلتها.

ورغم أن قائد مجلس السيادة الانتقالي (عبد الفتاح البرهان) زار بكين في أكتوبر ٢٠٢٣ لحضور قمة منتدى الحزام والطريق، والتقى بالرئيس الصيني[٣]، كما شارك وزير الخارجية السوداني في منتدى التعاون العربي الصيني في بكين في أواخر مايو ٢٠٢٤[٤]، فإن الملاحظ أن المسؤولين الصينيين تجنبوا عبر رحلاتهم المُتكررة للقارة الإفريقية زيارة السودان، وإن لم تغب السودان وأوضاعها الصعبة عن خطابهم الدبلوماسي.

وتشير هذه المستويات الثلاثة للتحرك الصيني في الأزمة السودانية إلى اعتماد واضح على الدبلوماسية، واتخاذ موقف محايد من طرفي الصراع. **وذلك انطلاقًا من اعتبارين رئيسين، هما:**

**الأول: الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**، إذ يُعد هذا المبدأ من أبرز موجهات السياسة الخارجية الصينية، وخاصةً في تعاملها مع الصراعات في العالم، وتحديدًا في القارة الإفريقية. ويزداد تمسك الصين بهذا المبدأ خصوصًا في الصراعات التي تتعدد فيها الأطراف المتصارعة، وتتشابك بين قوى داخلية وخارجية، وفي بيئات تتسم بالتنوع العرقي والقبلي كما في السودان، وبصفة أخص في ظل الأوضاع التي لا تتضح فيها توازنات القوى بصورة جلية[٥].

**والثاني: يتمثل في رغبتها في عدم إثارة القوى الإقليمية والدولية الأخرى**، إذ تتعقد خريطة القوى الدولية والإقليمية المتداخلة في الأزمة السودانية، كما يعمد كل طرفٍ فيها إلى تحقيق مصالحه الخاصة. ومن ثمَّ فضلت الصين نهج "النأي بالنفس" خوفًا من إثارة حفيظة أي من الفاعلين الآخرين، سواءً أولئك الذين تحتفظ معهم بعلاقات قوية مثل الإمارات، والسعودية، وروسيا، أو حتى من القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تشهد العلاقات معها تنافسًا محتدمًا في مجمل مناطق ودول القارة[٦].

---

(1) UN-Sudan Conflict/Chinese Envoy, The Belt and Road News Alliance (BRNA), 21 March 2024, Accessed at: 26 May 2024, 15:30, Available at: https://tinyurl.com/3ke8aeb7

(٢) مبعوث صيني يدعو إلى تعديل العقوبات المفروضة على السودان، شينخوا، ١٤ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو ٢٠٢٤، الساعة ٩:٤٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yvyn9mja.

(٣) البرهان يزور الصين الاثنين ويلتقي الرئيس الروسي، الخليج، ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٠ مايو ٢٠٢٤، الساعة ٦:١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4pmhphnt

(٤) وزير الخارجية يرأس وفد السودان للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني، وكالة السودان للأنباء، ٣٠ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ يونيو ٢٠٢٤، الساعة ٨:٠٩، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/mkr84ysh

(٥) وحدة دراسات الصين، الانتظار في المقعد الخلفي: الصين والصراع العسكري في السودان، مركز الإمارات للسياسات، ٣ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٦ مايو ٢٠٢٤، الساعة ١١:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/twmin

(6) Parul Wadhawan, Chinese Ties with Sudan, London Politica, 23 May 2023, Accessed at: 1st June 2024, 3:40, Available at: https://tinyurl.com/bdxsz75c

ومع أن لبكين وواشنطن مصلحة مشتركة في استقرار السودان، بالعودة إلى الاتفاق الإطاري، وأنهما يتفقان على أهمية استعادة ودعم دور الآليات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف في حل الأزمة، فإن حالة التنافس العام بينهما تجعل احتمالات تقاربهما عند حدها الأدنى في هذه الأزمة. كما أن التباين مع روسيا بشأن أنماط تدخلها في الأزمة السودانية، وتحديدًا عن طريق شركة فاجنر، ولعبها دورًا مزدوجًا ببيع الأسلحة لطرفي الصراع بما يضمن لها تحقيق مصالح في الذهب السوداني، يتعارض مع نهج بكين القائم على الشراكة مع الحكومات، وحل الصراعات عبر المفاوضات والتعاون الإقليمي، ويزيد من المسافة بين النهجين الروسي والصيني في السودان[١].

إذن، يمكن القول إن ثمة اختلافًا جوهريًا بين النهجين الصيني والروسي في التعامل مع الأزمة، فبينما أخذ النهج الروسي بُعدين أساسيين، أحدهما دبلوماسي والآخر عسكري، اقتصر الاقتراب الصيني على البُعد الدبلوماسي بمظاهره المختلفة. وبالتالي، اختلف تعاطي كلٍ منهما مع أطراف الأزمة وتطوراتها الأخيرة، خاصة بعد الانقسام بين القوات المسلحة والدعم السريع. ففي الوقت الذي عملت فيه روسيا على استغلال الأزمة باعتبارها فرصة لتعظيم الاستفادة من الطرفين، أو اللعب على كافة الجهات، وقيام مسؤوليها بزيارات رفيعة المستوى إلى حكومة البرهان، ثمّ زيادة تردد القادة السودانيين على موسكو، أحجمت الصين عن الانخراط النشط عند هذا المستوى. كما يُلاحظ أن المفردات الأهم في التعاون بين روسيا والسودان تمثلت في: الإمداد بالأسلحة والذخائر، والقاعدة العسكرية، والأمن. في المقابل، كانت الدبلوماسية، والحوار والتفاوض، والبعد الإنساني، والحق في التنمية هو الغالب على طابع الخطابات المرتبطة بعلاقات الصين والسودان.

## خاتمة: مستقبل الانخراط الروسي والصيني في الأزمة وعلاقاتهما في السودان

أبدت التقارير قدرًا من الاهتمام والربط بين روسيا والصين في السودان، ليس فقط من منظور إمكانيات التعاون، ولكن أيضًا احتمالات التباعد والخلاف[٢]. ومن مجمل ما سبق يمكن رسم سيناريوهات مختلفة أولًا- لانخراط روسيا والصين في الأزمة السودانية وعلاقاتهما بأطراف الحرب، وثانيًا- بشأن علاقاتهما في السودان.

- **سيناريو الانخراط الصيني الروسي النشط على أساس التعاون:**

يفترض هذا السيناريو أن **موسكو** ستوظف علاقاتها مع الدعم السريع لإقناعه بأهمية الجلوس على طاولة المفاوضات، وأنها ستستمر في مسار تعزيز علاقاتها مع مجلس السيادة الانتقالي، والمفاوضات بشأن إقامة المنشأة العسكرية الروسية في البحر الأحمر. كما يعتمد على تطوير **الصين** دورها الراهن، وتخليها عن نهج الترقب والانتظار، والاضطلاع بدور نشط في تقريب وجهات النظر بين طرفي الأزمة في السودان، ودعوتهما للتفاوض والحوار في العاصمة الصينية، إذ تدخل الصين بمثابة ضامن للحوار بين الطرفين مثلما فعلت بين إيران والسعودية. وتعزيز الصين من تواصلها مع الأطراف المعنية تحديدًا في مصر، والخليج (السعودية والإمارات)، وروسيا لحثهم على التعاون معها لإنجاح وساطتها.

كما يفترض هذا السيناريو تطور علاقة موسكو وبكين على أساس تعاوني لحل الأزمة السودانية والتقريب بين طرفيها؛ إذ ستكون موسكو أكثر اقتناعًا بنزاهة الصين بوصفها وسيطًا محايدًا في الأزمة، كما ستكون بكين مطمأنة إلى أن إقامة المركز اللوجستي البحري الروسي في البحر الأحمر سيخدم مصالح بكين فيه.

(1) Sudan Conflict: how China and Russia are involved and the differences between them, The Conversation, 8 June 2023, Accessed at: 4 May 2024, 3:40, Available at: http://surl.li/twmjh

(2) Con Coughlin, Op. cit.

- **سيناريو التراجع الروسي مع استمرار النهج الصيني الحالي:**

يفترض هذا السيناريو أن مفاوضات إنشاء القاعدة الروسية لن تؤدي إلى نتيجة على المدى القصير (الشهور الستة القادمة)، وأن القوات المسلحة السودانية كانت تستخدم ورقة روسيا للضغط على الغرب، وبالتالي ستتراجع روسيا عن موقفها من دعم البرهان، وتعاود التفكير في تنشيط علاقاتها مع الدعم السريع، وزيادة قدرتها على محاصرة التواجد الأوكراني على الأرض. بينما ستظل الصين عند مسار الحد الأدنى من الانخراط في الأزمة، في ظل اتجاهها إلى التعقد وعدم الحسم لصالح طرف بعينه. كما ينطلق من فرضية عدم اهتمام موسكو وبكين بتطوير آليات للتعاون المشترك بشأن الأزمة في السودان.

- **سيناريو الانخراط الروسي واستمرار السياسة الصينية الحالية: (استمرار الوضع الراهن)**

يُرجح هذا السيناريو زيادة انخراط **روسيا** في الأزمة السودانية وتطوير علاقاتها مع حكومة البرهان، ولكن مع الاستمرار في موازنة ومتابعة علاقاتها بين الطرفين: رسميًا عبر التعاون مع القوات المسلحة، وعبر وسطائها مع الدعم السريع، في حين ستظل تُعرقل أي جهود مدعومة غربيًا لحل الأزمة. في المقابل سيظل مستوى الاهتمام **الصيني** عند حد الحياد، والاقتراب الحذر من الأزمة، دون القيام بجهود حقيقة للتقريب بين الأطراف المختلفة، أو لعب دور يجعل من روسيا راضية عن حل الأزمة. وتزداد احتمالات هذا السيناريو في المدى القصير، خاصة أنه لم يتم تشجيع الصين لا من أطراف الصراع ولا من غيرهم على حمل راية الوساطة بين طرفي الأزمة، فضلًا عن أن روسيا ستنتظر أكثر للتأكد من نية السودان بقيادة البرهان للخروج من مظلة الغرب، وبالتالي الاستمرار في نهجها المزدوج لحين تحقيق مكاسب صلبة من جانب البرهان.

# الاقتصاد السياسي للحرب: التمويل - الممارسات - الآثار

أحمد شوقي*

**مقدمة:**

في الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣، اندلعت شرارة الحرب بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني في الخرطوم ثم انتشرت في ولاياتٍ أخرى، وسط اتهاماتٍ متبادلة بشأن من أطلق الرصاصة الأولى[١]. وتتعدد الأسباب وراء اندلاع الصراع، سواء كانت داخلية مثل: ميراث النظام السابق فيما يتعلق بخلق بيئة تنافسية أو صراعية بين الأجهزة الأمنية لضمان مصالحه، والصراع على السلطة والثروة، والخلاف حول تفاصيل إدارة العملية الانتقالية، أو التدخلات الخارجية لإحباط عملية التحول الديمقراطي بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر البشير أو لدعم وكلاء في الداخل[٢]، ذلك حتى وصفت مجموعة الأزمات الدولية النزاع بأنه "صراع إقليمي بالوكالة"[٣].

في هذا السياق، تُلقي هذه الورقة مزيدًا من الضوء على ديناميات اقتصاد الحرب السودانية، مستفيدةً من المقولات النظرية المتعلقة باقتصاديات الحروب الأهلية فيما يتعلق بتفسير اندلاع هذه النوعية من الصراعات، وما يتصل بها من ممارسات وشبكات تمويل وتدخلات وتداعيات؛ بغية تحقيق فهم أفضل لجذور الصراع وأسباب استمراره رغم مبادرات التسوية التي طُرحت، ومحاولة تسكين عمليات التدمير الممنهج للبنية التحتية وللممارسات التي تشهدها الحرب ضمن سياقها الواسع، دون إنكار بطبيعة الحال للأبعاد الأخرى المؤثرة في الصراع وديناميكياته، ومن ثم فالورقة محاولة للفت الانتباه إلى أحد أبعاد الصراع التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند صياغة مبادرات التسوية مستقبلًا لزيادة فرص نجاحها.

وبطبيعة الحال، أشارت عدة دراسات لأهمية الأبعاد الاقتصادية للحرب ومساراتها، لكن غلب عليها عدم التفصيل وشرح ديناميات التفاعل ضمن رؤية شاملة لاقتصاد الحرب، في حين اتجهت دراسات أخرى للتفصيل -ولكن على شكلٍ قطاعي- ومنها دراسة بعنوان "الدوافع السياسية والاقتصادية للصراع المسلح في السودان: الآثار المترتبة على نظام الزراعة والأغذية"[٤]، وأخرى بعنوان "حرب السودان الأخرى: موقع الذهب في اقتصاديات الحرب"[٥].

وبطبيعة الحال، تستفيد الورقة من إسهامات الدراسات السابقة في بناء منظور كلي لاقتصاد الحرب السودانية، مع الاسترشاد بمجموعة من المقولات النظرية التي تُشكل الملامح الأساسية للاقتصاد السياسي للحروب الأهلية فيما يتعلق بتفسير نشأة هذه الحروب واستمراريتها ومصادر التمويل والممارسات والآثار، **وذلك من خلال المحاور التالية:** الاقتصاد

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) تضارب في تصريحات مسؤولي السودان.. من أطلق الرصاصة الأولى في المواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع؟، الجزيرة نت، ٢٠٢٣/٤/١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/B6nBS

(٢) شيماء محيي الدين، الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية، مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد ٤٦، العدد ١، يناير ٢٠٢٤، ص ص ٣٦٨- ٣٧٤.

(٣) السودان: سنة من الحرب، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٢٤/٤/١١، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/AcMs

(٤) هالة أبو شامة، دانييل ريسنيك، خالد صديق، أوليفر كيروي، الدوافع السياسية والاقتصادية للصراع المسلح في السودان: الآثار المترتبة على نظام الزراعة والأغذية، برنامج السودان لدعم الاستراتيجية، ورقة العمل رقم ١٦، أكتوبر ٢٠٢٣، ص ص ١، ٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/mQFU

(٥) محمد صلاح عبد الرحمن، حرب السودان الأخرى: موقع الذهب في اقتصاديات الحرب، سلسلة الأثر الاقتصادي للحرب، ورقة رقم ٢، المرصد السوداني للشفافية والسياسات، يوليو ٢٠٢٣، ص ص ٤-٦ ، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/EjNv

السياسي للحروب الأهلية: مقولات نظرية. الاقتصاد السياسي السوداني: نبذة موجزة. تفسير اندلاع الصراع.. بين السيطرة على الموارد وإعادة تشكيل علاقات القوة. شبكات التمويل: بين الدعم الذاتي والتدفقات الخارجية. ممارسات الحرب وخدمة الأطماع الاقتصادية. التداعيات الاقتصادية وتهديد المصالح الإقليمية.

## المحور الأول- الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية: مقولات نظرية

حظيت الأبعاد الاقتصادية في تحليل الحروب الأهلية باهتمامٍ متزايد منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، مع اتجاه المتصارعين في العديد من الدول إلى البحث عن موارد تمويل ذاتية بعد تراجع الدعم من القوى الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي. وتمثلت أبرز مصادر التمويل التي لجأ إليها جنرالات الحروب الأهلية في النهب، والسيطرة على الموارد الطبيعية والإتجار فيها، بالإضافة إلى السطو على المساعدات القادمة من الخارج، وتحويلات المغتربين، فضلا عن أعمال التهريب والمشاركة في أنشطة شبكات الجريمة المنظمة وتجارة السلاح، ونظرًا لموقع الموارد الطبيعية ضمن هذه الحروب فقد استُخدم مصطلح "حروب الموارد" للتعبير عن هذه النوعية من الصراعات عند البحث في اقتصاديات الحرب[١].

ضمن محاولة تفسير اندلاع الحروب الأهلية من منظور الاقتصاد السياسي، **ظهرت عدة اتجاهات أبرزها** ما يتعلق بالمظالم النسبية المتعلقة بالاختلالات بين طموحات الأفراد والمجموعات العرقية على المستويين السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما يمكنهم الحصول عليه بالفعل، دون القدرة على التعبير عن مطالبهم سلميًا أو عبر الأطر الديمقراطية[٢].

**أما الاتجاه الثاني**، فيتعلق بحسابات المكسب والخسارة حين يُهيمن "الجشع" على الأفراد والمجموعات، لتُقرر الاندماج في الصراع إذا كانت العوائد والأرباح المتحققة منه أعلى من الفرص البديلة، أي أن القتال في هذه الحالة يوفر لأطرافه فرصًا لا يوفرها خيار عدم شن الحرب أو الاندماج فيها. ويشير كل من Paul Collier وAnke Hoefflert إلى الموارد الطبيعية مثل النفط كعامل دافع نحو شن الحرب، وللمعادن مثل الماس كدافع نحو الحفاظ على استمراريتها لأن الموارد الطبيعية تقلل تكلفة الفرصة البديلة، أي أنها قادرة على تعويض الخسائر التي قد يتكبدها الطرف الذي قرر شن الحرب الأهلية أو الاشتراك فيها، كما أنها توفر التمويلات اللازمة لجمع المجندين. أيضًا تشجع الموارد الطبيعية المتمردين على القيام بمحاولة للسيطرة على الدولة، خاصةً إذا كانت ضعيفة الهياكل، وغير قادرة على حماية ثرواتها التي تنتشر في الغالب في المناطق البعيدة والأرياف؛ بما يجعل القدرة على حمايتها أمرًا شاقًا بالنسبة للدول الضعيفة، لذا يلجأ المتمردون لعمليات نهب الموارد للحفاظ على تدفقات التمويل[٣].

وحاول David Keen ضمن **اتجاهٍ ثالث** الربط بين المظالم النسبية والجشع، فيرى أن الجشع يدفع نحو التمرد والحرب الأهلية التي تحاول أطراف الحرب تغذيتها بالتركيز على المظالم النسبية "حتى لو كانت مفتعلة"، بما يُسهم في تغذية الجشع والميل نحو مزيد من السيطرة على الموارد والنفوذ بدعمٍ شعبي من الأقليات التي "تشعر بالمظالم". ويتفق مع الاتجاه السابق في

---

(1) Karen Ballentine and Heiko Nitzschke, The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation, berghof research center for constructive conflict management, 2005, Available at: https://2h.ae/IkfS

(٢) فتحي علي، الأجندة الاقتصادية للعنف ودورها في استمرار الصراعات والحروب الأهلية: دراسة للحالة الليبية، مركز مدافع لحقوق الإنسان، ٢٠٢١/٧/٦، متاح عبر الرابط التالي: https://defendercenter.org/ar/5504#_ftn7

(3) Greed and Grievance, Los Diálogos Panamericanos, Available at: https://2h.ae/swVK

ولمزيد من التفصيل حول هذا الاتجاه:

- Paul Collier and Anke Hoeffler, Greed and Grievance in Civil War, World bank, Policy Research Working Paper, No 2355, Available at: https://2h.ae/yPtC

أهمية الجشع في تغذية الرغبة في شن الحرب الأهلية، والحفاظ على استمراريتها لضمان عدم انقطاع المنافع المتحققة منها على المستوى الاقتصادي. كما يُوضح Keen أن استخدام القوة للنهب يكون بغرض الاستحواذ على الموارد أو تمويل المجندين، والحصول على الأموال من المدنيين لإفلاتهم من الاضطهاد الناجم عن القتال، والسيطرة على شبكات التجارة التي تنمو فيها السلع غير المشروعة، واستغلال العمالة، والسيطرة على الأراضي والموارد، فالحرب ليست مجرد صراع من أجل الانتصار[١].

**وتستند اقتصاديات الحرب الأهلية إلى مجموعةٍ من الممارسات الرامية إلى تحقيق أغراض الأطراف المتحاربة، ومن بينها[٢]:**

- تتسبب الحروب الأهلية في تدمير البنية التحتية للاقتصادات الرسمية، وتلاشي الخطوط الفاصلة بينها وبين الأنشطة غير الرسمية بل والأنشطة غير الشرعية.

- يسعى المتحاربون ضمن هذه الصراعات للسيطرة على الأصول ذات العوائد المرتفعة، ووضع اليد على شبكات التجارة، من خلال وسائل متعددة منها: أعمال السرقة والاستيلاء غير القانوني على الممتلكات، والاستخدام غير المشروع للقوة ضد المدنيين.

- الموارد الطبيعية ذات الربحية المرتفعة تُعد هدفًا ساميًا للمتحاربين؛ من أجل تحقيق السيطرة على وسائل الإنتاج.

- تقود الحروب الأهلية لنمو شبكات التهريب والتجارة عبر الحدود، بما يُشكل مصادر تمويل للجماعات المتقاتلة ويحد من فرص وقف الصراع.

**كما تتضمن الحرب الأهلية ضمن إدارة اقتصادياتها مجموعة من الممارسات الأخرى التي تستهدف تدعيم المراكز المالية للمتقاتلين، بما في ذلك[٣]:**

- قطع الممرات الداخلية، بسبب أعمال القتال في البداية، ثم للقيام بعمليات النهب المتعمد من جانب مليشيات الحرب.

- يسعى أطراف النزاع لبسط السيطرة على الموانئ والمطارات والحدود لتأمين الإمدادات لنفسها، ولقطعها عن المنافسين.

- يحاول المتحاربون السيطرة على البنية التحتية الحيوية بما في ذلك مصادر الطاقة، وموارد النفط، والمياه.

- الدعم الخارجي الذي يتدفق على وكلاء القوى الخارجية في الداخل، سواء بشكلٍ مباشر أو عبر تقديم الخدمات اللوجستية لتهريب السلاح أو التجهيزات اللازمة، في مقابل ضمان مصالح هذه القوى، خاصةً إذا كانت البلد التي تشهد حربًا أهلية غنية بالموارد والمعادن التي يمكن تهريبها وبيعها للقوى الخارجية بأسعارٍ بخسة، واستخدام حصيلتها لتمويل أحد أطراف الحرب أو كليهما، بالتوازي مع الاستفادة من حصيلة عمليات النهب والسرقة والاستحواذ على الموارد الطبيعية.

**وتُنتج اقتصاديات الحروب الأهلية مجموعة من التداعيات أبرزها:**

- تؤدي إلى استنزاف قدرات الدول، وتوفير البيئة المناسبة لإعادة إنتاج النخب أو إفراز أخرى جديدة، بناءً على المنافع والمصالح الاقتصادية التي حققتها من الأنشطة غير المشروعة في ظل الصراع.

---

(1) Greed and Grievance, op. cit.

للمزيد حول حروب الموارد لدى كين:

- David Keen, Useful Enemies: When Waging Wars Is More Important Than Winning Them, London and New York, Yale University Press, 2012, pp 11-32.

(٢) اقتصاد الحرب: النزاع وعسكرة الاقتصاد، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠٢٠/١٠/٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mKSDpRbD

(٣) شربل نحاس، اقتصاديات الحروب الأهلية تحولاتها في سورية ولبنان، بدايات، العدد العاشر، شتاء ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bidayatmag.com/node/513

- تسيطر النخب التي تنشط في مجالات الاستخراج على مصادر القوة، سواء الاقتصادية أو السياسية، إذ تنعكس قدراتها الاقتصادية في قوة تأثيرها بصناعة القرار السياسي، والعكس صحيح، وهو ما يؤدي لسيطرتها على مجال صناعة السياسات العامة خلال الصراع وبعده واستمرار الاختلالات في توزيع الموارد بين المجموعات المختلفة.

- تفرز ديناميكيات الحرب الاقتصادية تهميشًا للفئات الأكثر ضعفًا، مثل الأطفال والنساء، حيث التهميش وانعدام الأمن وغياب المساواة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[١].

- تتسبب عمليات قطع الممرات الداخلية أو اختلال الإمدادات من الخارج في موجاتٍ من تضخم الأسعار، وظهور شبكات توريد بديلة يسيطر عليها زعماء الحرب، الذين يجنون أرباحًا واسعة مقابل مزيد من الإفقار لعموم المواطنين.

- تقود الحرب إلى انكماش عمليات التصنيع المحلي للسلع؛ نتيجة أعمال القتال أو اختلال سلاسل التوريد أو حشد الموارد لصالح المجهود الحربي.

- تتسبب الحروب الأهلية في موجات نزوح كبيرة للسكان، سواء في الداخل أو للخارج، إما هربًا من مخاطر القتال، أو الخوف من التعرض للاتهامات على يد القوات التي تسيطر على مناطق تعتبر سكانها مناوئين لها، أو بسبب تدهور الأحوال الاقتصادية[٢].

**وفيما يتعلق بعمليات التسوية للنزاعات الأهلية**، من الضروري التعامل مع السمات التي تنتجها اقتصاديات الحرب لجعل السلام أكثر ربحية، ومراجعة آليات تطبيق العقوبات الاقتصادية حتى لا تُوفر ملاذًا للمتقاتلين للتربح من السوق السوداء للسلع، وفهم الآليات التي تساعد النخب الاستخراجية في السيطرة على الموارد أو تحد من قدراتها، وفهم دوافعهم نحو الاندماج في الصراع للتعامل معها.

وعلى ذلك، تستفيد الورقة من هذه المقولات النظرية في محاولة تقديم إجابات موجزة حول كيف يمكن تفسير اندلاع الصراع في السودان؟ هل هو متعلق بالمظالم النسبية؟ أم بالجشع والطمع في مزيد من السيطرة على الموارد؟ أم يجتمع العاملان؟

كيف يجري تمويل طرفي الصراع؟ وكيف تنعكس الطموحات الاقتصادية لقادة الحرب على الممارسات في الميدان؟ وكيف يُضعف الصراع القدرات الاقتصادية السودانية؟ وكيف يُعيد رسم علاقات القوة في المجتمع؟

وتتطلب الإجابة عن هذه التساؤلات تقديم نبذة سريعة عن ملامح الاقتصاد السياسي السوداني في عهد النظام السابق - نظام عمر البشير وجهة الإنقاذ منذ انقلاب ١٩٨٩.

## المحور الثاني- الاقتصاد السياسي السوداني: نبذة موجزة

لا يمكن فهم الاقتصاد السياسي للحرب الدائرة حاليًا إلا في ضوء الملامح العامة للاقتصاد السياسي السوداني، خلال العقود الثلاثة الماضية على الأقل، فقد اعتمد نظام الرئيس السابق عمر البشير على توزيع المصالح الاقتصادية على القوى الرئيسية لضمان ولائها خاصةً الجيش، وحزب المؤتمر الوطني، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، بالإضافة إلى الميليشيات العسكرية التي اعتمد عليها في مواجهة حركات التمرد المحلية، مثل الجنجويد لكبح التمرد في دارفور، والتي تحولت بقاياها لاحقًا إلى قوات الدعم السريع، وقد كانت تتبع البشير مباشرةً. **وأدى ذلك إلى**[٣]:

- توجيه الحصة الأكبر من موازنة البلاد لصالح بند قطاع الأمن، خاصةً الأجهزة الدفاعية والعسكرية.

(١) اقتصاد الحرب: النزاع وعسكرة الاقتصاد، مرجع سبق ذكره.
(٢) شربل نحاس، اقتصاديات الحروب الأهلية تحولاتها في سورية ولبنان، مرجع سبق ذكره.
(٣) هالة أبو شامة، دانييل ريسنيك، خالد صديق، أوليفر كيروي، الدوافع السياسية والاقتصادية للصراع المسلح في السودان: الآثار المترتبة على نظام الزراعة والأغذية، برنامج السودان لدعم الاستراتيجية، ورقة العمل رقم ١٦، أكتوبر ٢٠٢٣، ص ص ١، ٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/mQFU

- تم خصخصة عشرات الشركات الحكومية في السودان، ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، عقب وصول البشير للسلطة، فتم نقل ملكية هذه الشركات لحكومات الولايات ومؤسسات رسمية أخرى بما في ذلك الجيش السوداني من خلال مؤسسته الصناعية العسكرية.

- سيطرة القوات المسلحة، وقوات الدعم السريع، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني على الموارد الطبيعية والأرباح الناتجة عنها. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ضمن عملية إدارة علاقات القوة في السودان، أنشأ البشير في ٢٠١٣ قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو "حميدتي" لتتحول إلى قوة رسمية عام ٢٠١٤، وذلك تحسبًا من الرئيس السابق ضد احتمالات عدم مساندته من قبل قيادات الجيش التي كان بعضها منتميًا للمناطق المهمشة والتي تشهد حركات تمرد ضد حكمه.

- تطوير قوة اقتصادية ضخمة للجيش السوداني بالاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي مُنحت لكبار العسكريين.

وقد مثل انفصال جنوب السودان عن شماله ضربةً للمقومات الاقتصادية لنظام البشير؛ إذ فقد ثلثي الاحتياطيات النفطية و٩٠٪ من مصادر النقد الأجنبي، الأمر الذي أضر بالأسس التي قام عليها النظام في ضمان ولاء الأجهزة الأمنية والعسكرية، فشجع جراء ذلك على الاستثمار في استخراج الذهب وتصديره. وبالفعل، نمت هذه الصناعة، وسط استحواذ قوات الدعم السريع على نصيب الأسد منها، دون أن ينجح هذا البديل في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي مر بها السودان والتي كانت من أسباب اندلاع ثورة ديسمبر ٢٠١٨ التي أطاحت بالبشير. وقد جاءت بحكمٍ مشترك عسكري -مدني، ولكن دون أن تتغير علاقات القوة وشبكات الهيمنة العسكرية والاقتصادية في السودان بشكلٍ كبير، في ظل حاجة الشريكين العسكريين -الجيش والدعم السريع- إلى الموارد الاقتصادية لاكتساب وتعزيز النفوذ السياسي[١].

في مرحلة ما بعد البشير، تم تشكيل المجلس السيادي الانتقالي والذي ضمن توزيع السلطة بين الكثير من الفواعل وخاصةً الجيش السوداني، والدعم السريع، وقوى الحرية والتغيير. وبعد سقوط نظام البشير، اتجهت القوتان العسكريتان الرئيسيتان اللتان قادتا المشهد السياسي إلى تعزيز نفوذهما الاقتصادي، فاستحوذ الجيش السوداني على الكثير من الشركات التابعة لحزب المؤتمر السوداني الذي كان يتزعمه البشير، بينما سيطرت قوات الدعم السريع على الكيانات الاقتصادية التي كانت تابعة لجهاز المخابرات والأمن الوطني.

وفي ظل صراع القوى بين المكون العسكري والمكون المدني في مرحلة الانتقال السياسي بعد الإطاحة بالبشير، كان رئيس الوزراء عبد الله حمدوك يتشبث بالإصلاحات التي طالب بها صندوق النقد الدولي والمتعلقة بالحد من هيمنة الأجهزة الأمنية والعسكرية على المقدرات الاقتصادية، وذلك ضمن مساعيه لتقليص النفوذ العسكري في منظومة الحكم. أدى ذلك لتوحيد خصماء اليوم- الجيش والدعم- ضد حمدوك للانقلاب عليه في أكتوبر ٢٠٢١ ووضعه رهن الإقامة الجبرية، واعتقال الكثير من رموز النخبة المدنية المعارضة للحكم العسكري[٢].

وقد نص اتفاق الإطار السياسي في ديسمبر ٢٠٢٢، والذي وُضع بهدف دفع السودان نحو التحول المدني بدعم من المجتمع الدولي والقوى الإقليمية، على ضرورة دمج المكونات العسكرية السودانية (أي الجيش وقوات الدعم السريع)، وهو ما أثار حفيظة الطرفين بشأن احتمالات تهديد المصالح الاقتصادية لهما. وقد استغل الفريق عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش هذا البند لضمان تبعية الدعم السريع، في حين كان حميدتي قائد الدعم السريع يرفض هذا التوجه حتى

(١) محمد صلاح عبد الرحمن، حرب السودان الأخرى: موقع الذهب في اقتصاديات الحرب، سلسلة الأثر الاقتصادي للحرب، مرجع سابق، ص ص ٤-٦.

(٢) هالة أبو شامة، دانييل ريسنيك، خالد صديقن أوليفر كيروي ، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

اندلع الصراع بين الطرفين في ١٥ أبريل ٢٠٢٣ في الخرطوم، ثم توسع إلى ٩ ولايات أخرى بمستوياتٍ مختلفة، بما في ذلك: شمال كردفان، وجنوب كردفان، وغرب كردفان، وشمال دارفور، غرب دارفور، وجنوب دارفور، ووسط دارفور، وشرق دارفور، والنيل الأزرق. كما اشتركت أطراف محلية في هذا الصراع بسبب النزاع على الموارد المائية والأراضي، مثل: النزاع بين الدعم السريع وجماعات الكبابيش الرحل في شمال كردفان، والصراع بين الجيش السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان/ شمال التي يقودها عبد العزيز الحلو في جنوب كردفان[١].

## المحور الثالث- تفسير اندلاع الصراع... بين السيطرة على الموارد وإعادة تشكيل علاقات القوة

في المشهد السوداني، يُفيد مدخل الاقتصاد السياسي في تسليط الضوء على شبكة علاقات القوة ومحاولات إعادة تشكيلها وتأثير ذلك في انفجار الصراع بين قوات الدعم السريع والجيش الوطني، دون تجاهل بطبيعة الحال للعوامل الأخرى المتعلقة بالصراع على قيادة البلاد وتأثير الأطراف الخارجية وغيرها. لذا؛ يُمكن أن يُفهم الصراع بين الدعم السريع والجيش السوداني في جزءٍ كبيرٍ منه على أنه صراع على السيطرة على الموارد الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك السيطرة على المناطق الغنية بالموارد، مثل المناطق المنتجة للذهب والنفط، التي تعد محاور رئيسية لهذا النزاع. **ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:**

### ١- السيطرة على الموارد وشبكات التمويل

تتمتع قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي بمصالح اقتصادية كبيرة، خاصةً في تعدين الذهب. ويُقال إن قوات الدعم السريع حققت ٤,٦ مليار دولار من صادرات الذهب بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤. مكنت هذه الثروة قوات الدعم السريع من تمويل عملياتها بشكلٍ مستقلٍ عن الدولة، وهو ما يساعد قياداتها في القيام بعمليات التمويل والتسليح للصراع دون مخاوف، الأمر الذي شجعها على الانخراط فيه ومحاولة المحافظة على استمراريته. في الوقت نفسه، شكلت توسعات "الدعم" في السيطرة على الموارد تهديدًا لنفوذ الجيش السوداني المتعلق بالموارد والأنشطة الاقتصادية الوطنية، لاسيما بعد عمليات الاستحواذ التي قامت بها قوات الدعم قبيل اندلاع الصراع[٢].

### ٢- محاولة الالتفاف على الاتفاق الإطاري للحفاظ على الثروة

هدف الاتفاق الإطاري في ديسمبر ٢٠٢٢ إلى تجريد الجيش من سيطرته على البيروقراطية المدنية ومشاركته في الأنشطة التجارية غير المرتبطة بالدفاع، وهو ما نظر إليه العسكريون كتهديد للقوة الاقتصادية للجيش، حيث سيحد من قدرتهم على توليد الإيرادات من خلال الشركات التجارية، على عكس قوات الدعم السريع التي احتفظت بالسيطرة على عمليات تعدين الذهب المربحة. وذلك على أساس أن قوات الدعم السريع ستُحل في المستقبل وتندمج في الجيش، دون أن يضع الاتفاق جدولًا زمنيًا لذلك، وهو ما نُظر إليه على أنه محاولة من القوى المدنية والدعم السريع لإبعاد الجيش عن الحياة الاقتصادية والسياسية، لصالحهما، فكان إصرار الجيش على تنفيذ عملية الدمج قبل الانسحاب، لاسيما أن الدعم السريع سيظل متمتعًا بأصوله الاقتصادية والمالية وهو الأمر الذي رفضه "حميدتي" بغية الاحتفاظ بسلطته[٣].

### ٣- علاقات القوة والسيطرة الاقتصادية

يتضمن الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع أيضًا معركة حول الاتجاه الاقتصادي المستقبلي للسودان؛ إذ كان الجيش يسعى إلى توحيد السلطة والسيطرة على الموارد الاقتصادية للبلاد، بينما حاولت قوات الدعم السريع استخدام

---

(١) المرجع السابق، ص ٣.

(2) The Conflict between the Sudanese Army and the RSF: Context and Trends, Aljazeera, 19/4/2023, Available at: https://2h.ae/Mfjz

(3) The Conflict between the Sudanese Army and the RSF: Context and Trends, op. cit.

مكاسبها الاقتصادية لتعزيز نفوذها السياسي وتأخير الاندماج في الجيش[١]. جاء ذلك في خضم مطالبات مدنية بضرورة إجراء إصلاحات واسعة على هيكلية الأجهزة الأمنية والأصول التي تستحوذ عليها ليتم دمج القوات التابعة لـ"حميدتي" ضمن الجيش، الذي يقوم بدوره برفع يده عن الأنشطة الزراعية والتجارية والصناعية، بما يعني فقدان الطرفين لمصادر قوتهم المالية. والجدير بالذكر في هذا السياق، أن بعض القوى المدنية حاولت الاستعانة بقوات الدعم السريع في مواجهة الجيش ولإبعاد الإسلاميين عن المشهد، وهو ما أعطى فرصة لـ"حميدتي" لمحاولة الإفلات من استحقاقات الاندماج في الجيش الوطني، ولتوسيع شبكة علاقاته وعناصر القوة الاقتصادية والسياسية التي يتمتع بها في الداخل والخارج[٢].

وهنا تجدر الإشارة، إلى أنه بعد الانقلاب العسكري في أكتوبر ٢٠٢١، أوقفت المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المساعدات المالية وبرامج تخفيف الديون للسودان مما فاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، وزاد من الضغوط الداخلية، وساهم في عدم الاستقرار الذي استغلته المكونات العسكرية لتدشين الصراع[٣].

لكن من أين يحصل الطرفان على التمويلات اللازمة للاستمرار في الحرب؟

## المحور الرابع- شبكات التمويل: بين الدعم الذاتي والتدفقات الخارجية

### ١- شبكات تمويل قوات الدعم السريع

قامت استراتيجية الدعم السريع على تنويع أنشطتها الاقتصادية من خلال السيطرة على مناطق الصراعات خاصةً في دارفور وكردفان، والاعتماد على الروابط الخارجية لتعزيز العوائد الاقتصادية المحلية، واستغلال الموارد في قطاعات الذهب والري للزراعة والبناء والبنية التحتية لتمويل الوجود السياسي.

#### أ) الأنشطة التجارية للدعم السريع

نشطت قوات الدعم السريع بشكلٍ مركز في المجال التجاري، وفي مجالات المصارف والزراعة، والقطاع الإنشائي، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات، كما عملت على بناء اقتصاد محصن ضد الرقابة أو المحاسبة بالاستفادة من علاقات المحسوبية بنظام البشير وإحلالها بشبكاتٍ أخرى بعد عزله. واستفادت الدعم السريع في تعميق مصالحها التجارية والزراعية بعلاقاتٍ وثيقة مع القطاع الخاص الإماراتي، ويهمين الدعم السريع على حصة مؤثرة في بنك الخليج الذي يُقيم علاقات مصرفية مع القطاع المصرفي في كلٍ من الإمارات، والبحرين، ومصر، والسعودية، وتركيا، وإيطاليا، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. تُقدر حصة قيادات الدعم ووكلائها بنحو ٢٨,٥٪ من أسهم بنك الخليج وشبكة الشركات التابعة لها، ويُقدرها البعض بنحو ٥٨,٢٪.

أما شركة الجنيد المحدودة، التي يُسيطر شقيق حميدتي - عبد الرحيم دقلو- على أكبر نسبة منها، فقد تأسست عام ٢٠٠٩ كشركةٍ خاصة، أي قبل إنشاء قوات الدعم السريع رسميًا، ولها كيانات تابعة في مجالاتٍ متنوعة مثل الإنشاءات، والطرق والجسور، والنقل، والزراعة، وتدوير النفايات المعدنية. وهي مرتبطة بشكلٍ واضح مع قوات الدعم، أما شركتا جي- إس كي، وتراديف، فهما مسجلتان في الإمارات العربية المتحدة والسودان، وتُسهلان عمليات تمويل قوات الدعم السريع، التي تهيمن على سوق إنتاج وتصدير الذهب من خلال شركات خاصة مثل "إسناد الهندسية" المملوكة لأفراد من عائلة حميدتي ومستثمرين روس.

والدعم السريع مسؤول عن تصدير ما يُقارب ٧٠٪ من الذهب السوداني، كما ينشط في مجال استيراد البذور والأسمدة، أيضًا تُمثل الأراضي الشاسعة التي تسيطر عليها الدعم السريع في كردفان ودارفور عمود نشاطها الزراعي.

(1) Civil War in Sudan, op. cit.

(٢) حمدي عبد الرحمن، مآلات خطرة: كيف يهدد الاقتتال العسكري استقرار السودان؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٣/٤/١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/96bGd

(3) Civil War in Sudan, Center for Preventive Action, 27/6/2024, Available at: https://2h.ae/YyPB

وتستغل قوات الدعم العلاقات القبلية في مناطق الصراعات السابقة مثل دارفور وكردفان للسيطرة المباشرة على الأراضي والموارد المائية وممارسة أفرادها للنشاط الزراعي، كما تمتلك شركات تمويلية وتنموية في المجال الزراعي في دارفور وكردفان وولاية نهر النيل والنيل الأبيض وسنار والولاية الشمالية[١].

ضمنت هذه الأنشطة لقوات الدعم السريع مصادر تمويل مستقلة تسمح لها بمواصلة التجنيد وضمان ولاء أفرادها لصالح القيادة، فضلًا عن عمليات التسليح، خاصةً من مناجم الذهب التي تمتلكها أو التي تقوم بحراستها لصالح الدولة[٢].

**ب) الدور الخارجي في مساندة "الدعم السريع"**

تُشير العديد من التقارير إلى مساندة الإمارات العربية المتحدة لقوات الدعم السريع، من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري. ومن بين أوجه الدعم والتمويل التي قدمتها الإمارات تمويل شراء مركبات وتحويلها إلى مركبات قتالية، والمشاركة في تهريب الذهب من مناجم دارفور التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، حيث يتم بيع هذا الذهب في الإمارات وتوفير الإمدادات العسكرية، عبر ليبيا بالمشاركة مع مجموعة فاجنر الروسية.

لكن في المقابل، تنفي الإمارات هذه الاتهامات، وتُطالب بإنهاء الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات، وحل الأزمة الإنسانية. ومع ذلك، اتخذت السلطات السودانية موقفًا حازمًا بطرد ١٥ دبلوماسيًا إماراتيًا؛ ردًا على الدعم المقدم لقوات "حميدتي"[٣].

وتتنوع علاقات "الدعم السريع" مع الجانب الروسي بروابط، سرية وعامة، على المستويات الاقتصادية والتجارية[٤]. ولعل أبرز الروابط الاقتصادية الواصلة بين الجانبين ما يتعلق بمشاركة شركة فاجنر في أنشطة التنقيب عن الذهب وتهريبه خارج السودان إلى الأسواق الإقليمية، ليجري غسله واستخدامه في تمويل الحرب الروسية على أوكرانيا، وفق ما تشير تحليلات. وبطبيعة الحال، لا تحصل السلطات السودانية على أية رسوم من هذا النشاط، وهو ما يفسر مسارعة الشركة الروسية إلى تقديم المساندة اللازمة لقوات الدعم، رغم أنها حاولت لفترة إقامة علاقات متوازنة بين قطبي الصراع: حميدتي والبرهان، لكن المصالح التجارية والاقتصادية كانت أقوى وأوضح مع الطرف الأول[٥]، الذي حصل منها على أسلحة روسية وأفراد من فاجنر -الفيلق الأفريقي.

تشير التقديرات إلى أن مصالح كلٍ من الإمارات وروسيا تتقاطع في السودان وتحديدًا مع دعم حميدي وقواته، في ظل مطامع موسكو في إقامة قاعدة بحرية في بورتسودان، ودعم شبكات التهريب والمصالح الخاصة بها في أفريقيا بما يساعدها في الحصول على الأموال والتهرب من العقوبات الغربية التي تستهدفها. وعلى الجانب الآخر، تُحقق أبو ظبي عوائد مالية من أنشطة الاستخراج في أفريقيا، ويساعدها "حميدتي" في تطوير الشبكات التجارية الخاصة بها في أفريقيا، كما يوفر لها منطقة نفوذ بمنطقة البحر الأحمر، ومصدر للإمداد بالأفراد كما حدث بحرب اليمن في السابق[٦].

**٢- شبكات تمويل الجيش السوداني**

**أ) مصادر التمويل الذاتي**

سمحت الأذرع الاقتصادية للقوات المسلحة، خاصةً المؤسسة الاقتصادية الزراعية وشركة الاتجاهات المتعددة

(١) هالة أبو شامة، دانييل ريسنيك، خالد صديقن أوليفر كيروي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧- ١٠.

(٢) أحمد يونس، التوازن العسكري بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، الشرق الأوسط، ٢٠٢٣/٤/١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lBok6

(3) UAE Role in Sudan's Civil War Draws Criticism, Africa Defense Forum (ADF), 30/1/2024, Available at: https://2h.ae/mZqI

(٤) حمدي عبد الرحمن، مآلات خطرة: كيف يهدد الاقتتال العسكري استقرار السودان؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٣/٤/١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/96bGd

(٥) مجموعة فاغنر تؤجج الصراع في السودان بإنزال الأسلحة بطائراتها، مجلة منبر الدفاع الأفريقي، ٢٠٢٣/٥/٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/cIEgT

(٦) جوناثان كامبل جيمس، الحد من التدخل الخارجي في حرب السودان، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٢٤/٤/٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/bDiG

المحدودة وبنك أم درمان الوطني، سمحت بتوسع الجيش في مختلف الأنشطة الاقتصادية من تصنيع المعدات العسكرية واللحوم والصادرات وقطاع الخدمات، مع التركيز على تحقيق الريع اللازم لتعزيز النفوذ السياسي ومن ثم تأجير الأراضي والتصدير والاستيراد.

وتُمثل منظومة الصناعات الدفاعية الذراع الاقتصادي الأبرز للقوات المسلحة السودانية، وتم إطلاقها عام ١٩٩٣ كوسيلة للإفلات من العقوبات الاقتصادية من جهة ولخفض واردات الأسلحة من جهةٍ أخرى، وقد تطورت المؤسسة عبر السنين لتصبح المؤسسة الصناعية العسكرية، والمؤسسة الاقتصادية العسكرية، بما يعبر عن مصدر التمويل الرئيسي للقوات المسلحة. وتضم شبكة الكيانات التابعة: شركة الاتجاهات المتعددة المحدودة، وأكبر مسلخ سوداني يحتكر معظم عمليات تصدير الحيوانات خاصةً إلى مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات، وشركة "زادنا الدولية" التي تضم مجموعة من الكيانات الفرعية المتخصصة في مجالي الزراعية والإنشاءات والري والمواد الكيميائية والري وتصدير الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي، وهي الوحيدة التي ضمت في مجلس إدارتها ممثلين عن الجيش والدعم السريع. وتعد "زادنا" أكبر شركة زراعية تابعة للجيش، وتمتلك مساحات من الأراضي، فضلا عن المشاركة في أنظمة الري المحوري وتخطيط الزراعة والبيع والتأجير للأراضي لأغراض الاستثمار بالولاية الشمالية. كما يمتلك الجيش مزارع دواجن ومشاريع ري في عطبرة بولاية نهر النيل، وينشط في مجال واردات الأسمدة والمواد الكيميائية وإعادة بيعها محليًا، كما تهيمن القوات المسلحة على طرق التصدير من المناطق الخارجة عن دائرة الصراع إلى بورتسودان[١].

وبعد الإطاحة بالبشير، عمل الجيش على زيادة سيطرته على بعض الصناعات والأنشطة الاقتصادية خاصة الذهب دون أن يصل الأمر حد الصراع مع قوات الدعم، وإن وُجدت منافسة محمومة بين الجانبين، في ظل استشعار الخطر المدني الذي كان يحاول تحجيم نفوذ الجيش وإخضاع أصوله للرقابة عبر الاستعانة بالدعم الخارجي خاصةً الأمريكي[٢].

ومن مؤشرات التنسيق والتعاون بين طرفي الصراع الحالي (الدعم والجيش) في الماضي، الدعم المالي المقدم من قوات الدعم السريع للجيش السوداني وللحكومة التي يُهمين عليها لدفع التزامات الديون أو توفير السلع للشعب السوداني، بجانب مشاركة الدعم في احتواء تداعيات وباء كورونا وبناء المستشفيات وتقديم الخدمات الصحية وتوفير الخدمات الأمنية المتبادلة بين الطرفين. إذ تحملت قوات الدعم مسؤولية حماية المصالح الاقتصادية للدولة التي يهمين عليها الجيش مثل مصفاة النفط في الجيلي وحقول الذهب[٣]، فيما عمل الأخير على تسهيل الأعمال التجارية للدعم السريع لتتم وفق الاشتراطات والتسهيلات الخاصة بالقوات المسلحة.

ومع ذلك، استمرت المنافسة خلال المرحلة الانتقالية لمد السيطرة على العوائد الاقتصادية اللازمة لتمويل النفوذ السياسي للطرفين، وهو ما برز في مجالات رئيسية مثل الذهب، والزراعة، والإنتاج الحيواني. ومن مؤشرات التنافس: نمو الأنشطة الاستخراجية غير المشروعة للقوات المسلحة، واستحواذ الدعم السريع على بنك الثروة الحيوانية عام ٢٠٢١، وسعيها لإنشاء مسلخ للمواشي ومنظومة للتصدير بعد أن كانت منظومة الصناعات الدفاعية العسكرية تهيمن على هذا النشاط من خلال مسلخ كبير في الكردو بالخرطوم، بالإضافة إلى الاستيلاء على عددٍ من المؤسسات الاقتصادية الحيوية في الخرطوم، مثل: شركة الخرطوم لطباعة الأوراق المالية وهي المختصة بإصدار الأوراق المالية، والاستحواذ على الشركة

(١) هالة أبو شامة، دانييل ريسنيك، خالد صديقن أوليفر كيروي، الدوافع السياسية والاقتصادية للصراع المسلح في السودان: الآثار المترتبة على نظام الزراعة والأغذية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦-١٠.

(٢) محمد العربي، معركة تكسير العظام.. صراع حمدوك والبرهان وحميدتي على ثروات السودان، الجزيرة نت، ٢٠٢١/١٠/١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/73aNf

(٣) محمد صلاح عبد الرحمن، حرب السودان الأخرى: موقع الذهب في اقتصاديات الحرب، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

السودانية للذهب، والسعي نحو الهيمنة الزراعية من خلال إنشاء بنك الإنتاج (مؤسسة مصرفية تجارية تمول المشروعات الزراعية والتنموية)، وإنشاء مراكز التدريب للخبراء والخريجين، والتعاقد من الباطن مع المسؤولين السابقين في البنك الزراعي[١].

وقد أدت تحركات الدعم السريع إلى استياء القوات المسلحة من التوسع في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية مثل التنمية الزراعية والمصارف، وهو ما أشعل الارتياب بين الفريقين وصولًا للصراع الحالي.

**ب) الدعم الخارجي للجيش السوداني**

رغم القدرات الذاتية التي يتمتع بها الجيش السوداني من خلال أذرعه الاقتصادية، أو من خلال سيطرته على مقاليد الحكم وإدارة الدولة، فإن التقديرات تشير إلى تلقيه الدعم الخارجي من عدة دول بما في ذلك، إيران من خلال الطائرات المسيرة، وسط تقديرات باحتمال أن تكتسب في المستقبل حق دخول سفنها بشكلٍ طبيعي لميناء بورتسودان بما يخدم مصالحها في البحر الأحمر[٢]، وهو ما قد يدفع السعودية إلى زيادة دعمها المحدود للجيش السوداني.

**٣- العقوبات واستهداف شبكات التمويل**

أدى النزاع المسلح إلى فرض عقوبات اقتصادية دولية على بعض الكيانات المتورطة في دعم لوردات الحرب في السودان، مما يزيد من الضغوط على الاقتصاد السوداني، فضمن مساعي دفع أطرف الصراع لتسويته، فرضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة عقوبات على أموال تابعة لكلٍ من الدعم السريع والجيش السوداني في يوليو ٢٠٢٣. وفي سبتمبر من العام نفسه، فرضت الولايات المتحدة عقوبات استهدفت شقيق حميدتي- عبد الرحيم دقلو[٣].

وعلى خطى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على ست شركات مرتبطة بتوريد وتصنيع الأسلحة لكلٍ من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، متهمًا إياها بتقويض الاستقرار وإعاقة الانتقال السياسي في السودان. تهدف هذه العقوبات إلى قطع الموارد المالية التي تُغذي الصراع، وشملت الإجراءات الأوروبية تجميد الأصول وحظر تقديم الأموال أو الموارد الاقتصادية لهذه الكيانات. ومن بين الشركات المُعاقبة، تسيطر القوات المسلحة السودانية على ثلاثٍ منها، بما في ذلك مؤسسة الصناعات الدفاعية. أما الشركات الثلاث الأخرى، فهي متورطة في شراء معدات عسكرية لقوات الدعم السريع[٤]. ورغم أن هذه الإجراءات تُخفض قنوات التمويل للمتحاربين، إلا أن الفصيلين يتحايلان على هذه العقوبات عبر شبكة علاقاتهما الاقتصادية والتجارية غير المباشرة[٥].

ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لا يتمتعون بمصالح داخل السودان، كما تحاول بعض التحليلات الغربية -وخاصة الأمريكية- أن توحي بذلك؛ لتصوير واشنطن على أنها تقوم بدور الوسيط في نزاع يتكالب الجميع عليه لتحقيق مصالحهم. في تحليلٍ بعنوان "الحد من التدخل الخارجي في حرب السودان"، نشره معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يقول جوناثان كامبل جيمس[٦]، بعد أن

(١) هالة أبو شامة، دانييل ريسنيك، خالد صديقن أوليفر كيروي، الدوافع السياسية والاقتصادية للصراع المسلح في السودان: الآثار المترتبة على نظام الزراعة والأغذية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧- ١١.

(٢) جوناثان كامبل جيمس، الحد من التدخل الخارجي في حرب السودان، مرجع سبق ذكره.

(3) Susan Stigant, Four Priorities for Sudan a Year into the Civil War, The United States Institute of Peace, 18/4/2024, Available at: https://2h.ae/jwJj

(4) EU sanctions six companies accused of 'undermining stability' in Sudan, ALJAZEERA, 23/1/2024, Available at: https://2h.ae/UTMb

(٥) هالة أبو شامة، دانييل ريسنيك، خالد صديقن أوليفر كيروي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨- ٢٢.

(٦) جوناثان كامبل جيمس، خدم سابقاً في لبنان، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، والعراق مع فيلق المخابرات التابع للجيش البريطاني، ويدير حالياً شركة استشارية تركز على المخاطر السياسية والعناية الواجبة في منطقة الخليج.

استعرض أنماطًا من التدخلات الأجنبية في الصراع السوداني: "ولا يساعد أيٌ من هذه التدخلات الخارجية الولايات المتحدة وشركاءها الغربيين على تحقيق هدفهم المعلَن في السودان، وهو التوصل إلى السلام عن طريق التفاوض، أو على الأقل وقف الأعمال العدائية عن طريق التفاوض[١]".

توحي هذه الكلمات وكأن الولايات المتحدة وحلفاءها ليست لهم مصالح في السودان، بخلاف الواقع، فالغربيون معنيون في المقام الأول بالحفاظ على مصالحهم في منطقة القرن الأفريقي، وإبعاد روسيا وإيران عن البحر الأحمر خاصةً ما يتعلق باحتمالات إقامة القاعدة البحرية الروسية في بورتسودان، إلى جانب وصول القيادات المدنية التي تحافظ على علاقات وثيقة مع الغرب إلى سُدة الحكم، بما يفسر الموقف القوي ضد إزاحة المدنيين عن السلطة في انقلاب أكتوبر ٢٠٢١ مقارنةً بالموقف من أحداث مشابهة في الإقليم. ولعل الموقف الأمريكي الضعيف في محاولات وقف الاقتتال يُرجح ذلك، حيث إن محللين يُبررون هذا الموقف برغبة واشنطن في إضعاف الطرفين حتى القبول بشروطها[٢].

## المحور الخامس- ممارسات الحرب وخدمة الأطماع الاقتصادية

رغم القدرات المالية والاقتصادية الضخمة التي يتمتعون بها، عمد المتحاربون لأن تكون الحرب وسيلة لزيادة سيطرتهم على الموارد الطبيعية والأراضي وخطوط الإمداد؛ من جهة لضمان تعزيز قدراتهم المالية اللازمة للاستمرار في الحرب والتجنيد، ومن جهةٍ أخرى لإضعاف الطرف الآخر ومؤيديه. وهو ما تؤيده ممارسات المتحاربين منذ اندلاع الحرب؛ حيث السعي الحثيث لبسط السيطرة على المناطق الغنية والمنافذ الجمركية والموانئ وخطوط الإمداد، حتى لو أدى ذلك إلى إفقار السكان في المناطق التي يسيطر عليها الطرف الآخر.

فيما يتعلق بإضعاف الطرف الآخر وقطع خطوط الإمداد إليه، يمكن رصد مجموعة من الممارسات التي يرتكبها المتحاربون، والتي من شأنها الإضرار بالبنية التحتية للاقتصاد السوداني وللدولة ككل، ومن بينها: تدمير الجسور الاستراتيجية في محاولة لقطع الإمدادات[٣]، وتدمير البنية التحتية لخدمات المياه والكهرباء والصحة والتعليم، بالإضافة إلى إبادة أوجه النشاط الاقتصادي بما في ذلك الزراعة والتصنيع، فضلًا عن تخريب خطوط ومصافي النفط في مناطق الصراع[٤].

وبشكلٍ عام، تُشير التقديرات إلى تدمير نحو ٦٠٪ من البنية التحتية السودانية خلال نصف عام فقط من القتال، كما انهار نحو ألفي مبنى حكومي -كليًا أو جزئيًا- بما في ذلك المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية[٥]. وفي سبيل تعزيز مواردها المالية، ارتكبت قوات الدعم السريع الكثير من الجرائم التي صُنفت "انتهاكات ضد الإنسانية"، بما في ذلك القيام بعمليات السلب والنهب للمنازل والممتلكات فضلًا عن اغتصاب النساء[٦]. وقد أدت سيطرة الدعم السريع على بعض مقرات المؤسسة الدفاعية العسكرية إلى تعطيل أنشطة المؤسسات الاقتصادية العسكرية التابعة للقوات المسلحة، ومن ثم التأثير -ولو بشكلٍ جزئي- في مصادر تمويلها.

وكما سبقت الإشارة إلى المقولات النظرية للاقتصاد

(١) جوناثان كامبل جيمس، الحد من التدخل الخارجي في حرب السودان، مرجع سبق ذكره.

(٢) من قبضة البشير إلى المواجهة بين الجيش والدعم السريع.. كيف انتهى السودان للاقتتال بدلا من الديمقراطية؟، الجزيرة نت، ٢٠٢٣/٦/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/azrVQ

(٣) أحمد يونس، تجدد «حرب الجسور» في الخرطوم «الدعم السريع» تتوسع وسط السودان، الشرق الأوسط، ٢٠٢٤/٧/٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/G043Q

(٤) طارق عثمان، السودان.. نيران الحرب تلتهم البنية التحتية والمنشآت الحيوية، البيان، ٢٠٢٤/٧/٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/qibW

(٥) أماني الطويل، أبعاد المشهد السوداني في ٢٠٢٤، آفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري، العدد ٤، يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي https://cutt.us/gJX9W

(٦) المرجع السابق.

السياسي للحروب الأهلية، فإن أعمال التخريب سالفة الذكر تُعد محاولة من الخصوم لإحكام الخناق على بعضهم، ولمعاقبة السكان في مناطق نفوذهم وللضغط عليهم للاستسلام. لكن بالتوازي، وكما عرضت الورقة في الجزء النظري أيضًا، فإن الحروب الأهلية تنطوي أيضًا على ممارسات إضافية تتعلق بالسعي نحو تعزيز الموارد الاقتصادية للأطراف المتنازعة، في الحالة السودانية، يمكن الإشارة لسلوكيات من هذا القبيل، مثل: سعي الدعم السريع لاحتكار النشاط الزراعي ببسط السيطرة على الأراضي الزراعية والموارد المائية في كل من دارفور وكردفان، ومن ثم احتكار إنتاج المحاصيل الزراعية النقدية التي يمكن استخدام حصيلتها في تمويل الحرب. في المقابل، يمكن الإشارة إلى سعي القوات المسلحة لتعزيز تواجدها في الولايات الشرقية والشمالية لحماية الموارد الاقتصادية والاستثمارات الخاصة بها.

وبشكلٍ عام، تأثرت أنشطة كلٍ من طرفي الصراع بممارسات الطرف الآخر؛ حيث هيمنة الدعم السريع على الكثير من نقاط التفتيش في كلٍ من دارفور وكردفان والخرطوم، بالتوازي مع هيمنة القوات المسلحة على المناطق الخارجة عن الصراع والتي تشمل موانئ بورتسودان وسواكن. وقد أدى الصراع إلى تأثيرات سلبية على ميزان المدفوعات ومؤشرات الاقتصاد الكلي السوداني؛ بسبب قطع طرق التجارة، وارتفاع تكاليف النقل والشحن، وتأثر عمليات الاستيراد والتصدير بسبب تقلب الأسعار وتعقيد الإجراءات.

وهنا تجدر الإشارة إلى تأثر عمليات الاستيراد بالتهديدات الأمنية على طرق التجارة وانهيار اسعار الصرف، خاصةً بالنسبة لشركات القوات المسلحة، في الوقت الذي تنخفض فيه تأثيرات هذه التقلبات بالنسبة للدعم السريع في ظل أذرعها المصرفية الخارجية بما يعطيها ميزة تنافسية مقارنةً بالقوات المسلحة التي تتمتع بميزة أخرى أنها تستحوذ على الجانب الأكبر من الاقتصاد الرسمي للبلاد[١].

ومن المهم أيضًا توضيح أن موجات النزوح من مناطق الصراع تُغذي المطامع التي يكنها المتحاربون، عبر التنافس في السيطرة على الموارد الطبيعية والممتلكات التي يُخلفها المدنيون وراءهم.

## المحور السادس- التداعيات الاقتصادية وتهديد المصالح الإقليمية

### ا- انكماش الاقتصاد الوطني

تسبب الصراع المسلح في السودان في أضرارٍ جسيمة للاقتصاد الوطني، مع توقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٨,٣٪ في عام ٢٠٢٤، بسبب تعطل الإنتاج، وتدمير البنية التحتية، وانهيار النشاط الاقتصادي بما في ذلك التجارة والخدمات المالية. وقد تأثر قطاع الزراعة بشكلٍ كبير، لاسيما في ولاية الجزيرة، وهي منطقة رئيسية لإنتاج الغذاء. ووفق تقديرات البنك الدولي، انكمش الاقتصاد بنسبة ١٢٪ في ٢٠٢٣، لعدة أسباب أبرزها: توقف الإنتاج، وتدمير رأس المال البشري وقدرة الدولة، والإضرار بالبنية التحتية الصناعية والخدمات التعليمية والمرافق الصحية.

كما أن أحد الأسباب الرئيسية لهذا التراجع الاقتصادي الكبير أن السودان بلد زراعي في المقام الأول، إذ يعتمد النسبة الأكبر من السودانيين على الزراعة لتدبير معايشهم، وقد أدى الصراع للإضرار بالنشاط الزراعي بشكلٍ كبير بسبب نزوح المزراعين من المناطق الريفية التي وصلها الصراع في دارفور وكردفان، وعدم القدرة على الحصول على البذور أو دفع تكاليفها. هذا كما انكمش نشاط التصنيع الغذائي في الخرطوم؛ إذ نزح كثير من سكانها، مما أضر بالصناعات الغذائية بها، بما يُفاقم أزمة الأمن الغذائي[٢].

يُضاف إلى ما سبق أن الحرب تسببت في خسائر أولية تقدر

(1) Sudan: One Year of Conflict - Key Facts and Figures (15 April 2024), OCHA, 14/4/2024, Available at: https://2h.ae/RACo

(2) ibid.

بنحو ١٠٠ مليار دولار، فضلًا عن عدم قدرة الدولة على تدبير رواتب أفراد الجهاز الإداري مع التراجع المستمر في قيمة العملة السودانية[١]. كما تسببت الأزمة في وصول معدلات البطالة لنحو ٥٠٪ من السكان، مع زيادة أسعار السلع الأساسية بنحو ٣٠٠٪ بمناطق الصراع[٢].

**٢- الكارثة الإنسانية... المؤشرات ومحدودية التمويلات**

أدى هذا الصراع إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في السودان، مع زيادة الحاجة للمساعدات في ظل تصاعد مخاطر الجوع والأمن الغذائي. ورصد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأوضاع الإنسانية بعد مرور عامٍ من الصراع، وكانت أبرز المؤشرات: ٢٥ مليون شخص -بينهم ١٤ مليون طفل- يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، فيما يواجه ١٧,٧ مليون شخص -ما يتجاوز ثلي عدد السكان- انعدام الأمن الغذائي الحاد، كما حذرت شبكة نظم الإنذار المبكر من مخاطر المجاعة المحتملة فيما يوجد ٤,٩ مليون شخص على شفا المجاعة، وقد فر أكثر من ٨,٦ مليون شخص -حوالي ١٦٪ من السكان- من منازلهم منذ اندلاع الصراع، سواء كانوا نازحين داخليًا أو لاجئين بدول مجاورة. هذا مع مواجهة السودان أكبر أزمة نزوح أطفال في العالم بنحو ٥ ملايين، منهم مليونان نازحون في أزماتٍ سابقة، ويتعرض الأطفال لمخاطر العنف الجنسي والتجنيد أو الاستخدام في الصراع. وتُشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن ٣,٥ مليون طفل يُتوقع أن يعانوا من سوء التغذية الحاد عام ٢٠٢٤، منهم ٧٠٠ ألف طفل سيُعانون سوء التغذية الحاد الوخيم وبحاجة للعلاج المنقذ للحياة. يأتي ذلك في ظل صعوبة تقديم المساعدات بسبب الصراع وصعوبات التحرك؛ إذ لا يمكن تقديمها إلا لنحو ١٠٪ فقط من المحتاجين إليها[٣].

وكان أحد الأسباب الرئيسية وراء تفاقم الأوضاع الإنسانية المتعلقة بمعايش السودانيين هو توسع الصراع في البلاد ليصل إلى مناطق في وسطها وشرقها، وهي المناطق المهمة بالنسبة للإنتاج الزراعي، مما تسبب في أزمة تتعلق بتوفير الغذاء.

في نفس الوقت تواجه المنظمات الدولية محدودية في تدبير الاحتياجات التمويلية لتقديم المساعدات الإنسانية في السودان، ففي الوقت الذي أعلن فيه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنه بحاجة لنحو ٢,٧ مليار دولار لتوفير المساعدات لنحو ١٤,٧ مليون شخص بنهاية ٢٠٢٤، فإن إجمالي ما حصل عليه بالفعل لم يتجاوز ٥,٨٪ فقط من حاجته، بقيمة ١٥٥ مليون دولار حتى ١٤ أبريل ٢٠٢٤، وهو ما يفاقم الأزمة الإنسانية ويثير الكثير من علامات الاستفهام حول شُح التمويلات[٤].

**٣- تهديد المصالح الإقليمية... "جنوب السودان نموذجًا"**

إن استمرار النزاع في السودان يُهدد الاستقرار في العديد من دول الجوار، بما في ذلك مصر واريتريا وتشاد وجنوب السودان، بسبب الضغوط الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول، خاصةً جنوب السودان التي تعتمد على السودان في نقل صادراتها من النفط والتي تمثل نحو ٩٠٪ من إيراداتها بالنقد الأجنبي، وقد تعطل خط النقل بسبب القتال وسط صعوبات في الوصول إليه وإصلاحه. فضلًا عن ذلك، فإن تهديد حركة النقل في موانئ البحر الأحمر قد يكون سببًا لتدخل كبير من بعض دول الجوار للدفاع عن مصالحها[٥].

**خاتمة:**

خلاصة ما سبق أن ممارسات الحرب وتطوراتها منذ اندلاعها يُظهر عنصرًا مهمًا يتعلق بسعي المتصارعين للاستحواذ على مصادر القوة والثروة، وإضعاف كل طرف للطرف المقابل بقطع

(١) أماني الطويل، أبعاد المشهد السوداني في ٢٠٢٤، آفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري، العدد ٤، يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/gJX9W

(2) Sudan Crisis Report: One Year of Conflict, April 2024, international rescue committee, Available at: https://2h.ae/PAbD

(3) Sudan: One Year of Conflict - Key Facts and Figures, Op.Cit.

(4) Ibid.

(5) Susan Stigant, Four Priorities for Sudan a Year into the Civil War, Op. Cit.

خطوط الإمداد إليه وضرب البنية التحتية في المناطق التي يُسيطر عليها. وهو ما يتسبب في خسائر اقتصادية فادحة وكوارث إنسانية، يظل الشعب السوداني يعاني ويلاتها، في ظل تحصن كلا الطرفين برصيدٍ من الثروات والموارد الكافية لتمويل عناصرهما، خاصةً مع وجود قنوات للإمداد الخارجي. الأمر الذي يسهم في إطالة أمد الحرب في ظل وجود رابحين منها، وهو ما يُذكر بمقولة إن "الحرب فرصة اقتصادية لها عوائد" يتعايش عليها جنرالاتها.

أيضًا يتم السعي للاستحواذ على المناطق التي تتركز فيها الثروات، لاسيما المعادن، هذا بالتوازي مع نمو أنشطة التهريب والتجارة غير الرسمية التي يستفيد منها منتفعون في الداخل السوداني وفي الخارج الإقليمي والدولي، كما سبقت الإشارة، وهو ما جعل السودان مسرحًا لتدخلات إقليمية ودولية تهدف لتحقيق مصالح الأطراف الخارجية.

قد لا تؤدي الحرب الحالية إلى تفكيك هيكل السلطة القائم، ولكنها ستؤدي لمزيدٍ من التدهور الاقتصادي للسودان واستنزاف موارده لصالح كبار العسكريين ولصالح أطراف خارجية، فيما تزداد المعاناة الإنسانية للشعب السوداني الذي ترك أرضه وممتلكاته بعد أن تعرض لعمليات نهبٍ وقتل.

تتطلب معالجة الأزمة ممارسة الضغوط على القائمين بالتمويل والتسليح لوقف الدعم لأطراف الصراع؛ بغية تهدئة الأوضاع والتوصل لصيغةٍ يجري فيها معالجة جذور الأزمة والمتعلقة بالاقتصاد السياسي، أي شبكات التمويل والاقتصاد والتجارة التي يُهيمن عليها كلا الطرفين، وهو ما يجعل السيطرة على الموارد الاقتصادية للجانبين (والمستخدمة في التمويل، والتي يجري التقاتل من أجلها) أمرًا حيويًا من خلال تعزيز المشاركة المدنية في هيكل نظام الحكم، شريطة أن يمتد ليشمل كافة مكونات المجتمع السوداني.

**من الضروري التركيز على الحوار والتفاوض بين الأطراف المتنازعة لتحقيق السلام والاستقرار، على أن يتضمن أي اتفاق لإنهاء الصراع الآتي:** تنفيذ إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة والموارد وتقليل الفساد، والحد من هيمنة العسكريين بمختلف مكوناتهم على الموارد الاقتصادية للسودان، إلى جانب تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية التي تضمن تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وليس مجرد تقديم المساعدات الإنسانية لهم.

# المأساة الإنسانية في الحرب السودانية: المشاهد والدلالات

أسماء البنا*

## مقدمة:

يشهد السودان منذ منتصف أبريل ٢٠٢٣ صراعًا مسلحًا بين قوات الجيش السودانية وقوات الدعم السريع في صراع على السلطة. وقد أتى القتال في وقت تُعاني فيه السودان من أزمات إنسانية واقتصادية بالفعل. وقد نتج عن هذا التصارع مقتل آلاف الأشخاص ونزوح ولجوء الملايين بحثًا عن ملاذٍ آمنٍ وسعيًا لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. كما يعاني الملايين من الأشخاص من نقص الغذاء والمجاعة. وأدَّت الحرب إلى توقُّف القطاع الصحي وانتشار الأمراض والأوبئة، ارتفاع معدلات العنف تجاه المدنيّين والعنف الجنسي، بالإضافة إلى ذلك أثَّرت الحرب على الأطفال على عدَّة مستويات. وأخيرًا عرقلت الحرب عمل منظمات الإغاثة الدولية. وقد أدَّت هذه الأبعاد إلى نشوء حالة طوارئ إنسانية متفاقمة داخل السودان.

في ضوء ذلك يناقش هذا التقرير أبعاد المأساة الإنسانية التي نتجتْ من الحرب في السودان، وتنطلق من سؤال رئيسي: كيف أثرت الحرب على الأوضاع الإنسانية، وما هي أبعاد الأزمة الإنسانية في السودان؟ وعليه، تنقسم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين؛ المبحث الأول يناقش خلفية وأبعاد الصراع في السودان، بينما يناقش المبحث الثاني أبعاد المأساة الإنسانية في السودان وينقسم إلى ستة أقسام.

## أولًا- خلفية و أبعاد الصراع

اندلع الصراع بين قوات الدعم السريع بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) والجيش السوداني بقيادة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان في ١٥ أبريل ٢٠٢٣. وقد انطلق الصراع داخل العاصمة الخرطوم وسرعان ما امتدَّت الاشتباكات إلى مناطق أخرى في البلاد، كما تجدَّد القتال في منطقة دارفور حيث يدور نزاع مسلح منذ عام ٢٠٠٣. واندلع القتال بعد توتُّرات على مدى شهور بين الطرفين بشأن إصلاحات تم اقتراحها لضم قوات الدعم السريع إلى الجيش السوداني ضمن موضوعات أخرى في إطار المفاوضات لتشكيل حكومة انتقالية جديدة[١]. وتعدُّ مسألة دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلَّحة إحدى أبرز مسبِّبات الصراع بين الجيش والدعم السريع إلى جانب قضايا سياسية أخرى تتعلَّق برفض قوات الدعم السريع التخلِّي عن المشاركة في الحياة السياسية وتقاسم السلطة مع الجيش[٢].

ويمثِّل الصراع الحالي في السودان امتدادًا لسلسلة من الصراعات السياسية المستمرة منذ الاستقلال، والتي كان من أهم عواملها إخفاق الأنظمة الحاكمة المتتالية في استيعاب وإدارة التنوُّع والتعدُّد الداخلي. نتيجة لذلك اتَّسمت الدولة الوطنية بالهشاشة والضعف على مَرِّ عقودٍ طويلةٍ. وقد مثَّل انقلاب ١٩٨٩ الذي قاده العميد عمر البشير بدعم من التيار الإسلامي بداية لفترة حكم البشير التي استمرَّت ٣٠ عامًا لم تَغِبْ فيها مشاهد الصراع في السودان، بل أفضتْ إلى انفصال الجنوب عن الدولة السودانية[٣]. وعلى الرغم من ذلك لم يتغيَّر النهج السياسي للنخبة الحاكمة ولم يتم العمل على مشروع

---

* باحثة دكتوراة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

(1) Alex De Waal, Sudan's Descent into Chaos, Foreign Affairs, 27 April 2023, Accessed at: 11 June 2024, available at: https://bit.ly/4bfTGfp

(٢) عمرو خان، ماذا لو توقف القتال المسلح في السودان؟ السيناريوهات المحتملة، السياسة الدولية، ٤ أغسطس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/45G6V7R

(٣) الانقلاب العسكري في السودان: تاريخ حافل بالمحاولات الناجحة والفاشلة منذ الاستقلال، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، بي بي سي نيوز عربي، تاريخ الاطلاع: ١٢ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://rb.gy/vpl3cl

وطني جامع يحقِّق الاندماج الوطني للدولة السودانية، بل شهدت مناطق أخرى في السودان صراعات مماثلة كما حدث في دارفور، فضلا عن نهج السلطة الإقصائي تجاه القوى السياسية الداخلية. وانتهى الأمر بثورة شعبية أطاحتْ بنظام البشير في أبريل ٢٠١٩، بعد انحياز المؤسسة العسكرية إلى جانب مطالب القوى المدنية الممثَّلة وقتها في "تحالف الحرية والتغيير"، ومنذ ذلك الوقت ولا تزال النخبة السودانية بمكوناتها المدنية والعسكرية تتصارع على النفوذ السياسي والسلطة في البلاد[١].

وفي هذه الفترة تعاظم دور قوات الدعم السريع في العملية السياسية، ممَّا أثار التساؤلات حول جدوى وجودها وتسليحها عسكريًّا، خاصة بعد احتجاجات ديسمبر ٢٠١٩، وما إذا كانت مكمِّلة للجيش أم إنها قوة موازية تتلقَّى دعمًا من أطراف خارجية. وتعود أصول قوات الدعم السريع إلى عام ٢٠٠٣، عندما أسَّس الرئيس السابق عمر البشير هذه الوحدة من مليشيا الجنجويد، وهي قوات سيئة السمعة، ارتكبت جرائم متنوِّعة يجرِّمها القانون الدولي، من بينها انتهاكات في إقليم دارفور وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وكان لحميدتي مواقف مثيرة للتساؤل، كمشاهدِ استعراضِ القوة التي تكرَّرت عند تفقُّده اصطفاف قوات الدعم السريع، إلى جانب تحرُّكاته الخارجية التي أثارت جدلًا داخليًّا، لعل أبرزها زيارته لموسكو عشية الحرب الروسية الأوكرانية، ويمكن القول إن تلك الزيارات هدفتْ إلى تأمين موقع حميدتي في السودان، وأن تُبقيه في المعادلة إذا ما أرادت إحدى القوى إزاحته من المشهد[٢].

وقد أدَّى الصراع إلى أزمات متعدِّدة من أهمِّها تعطيل فرص التحوُّل الديمقراطي في السودان، بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة معدَّلات التضخُّم والبطالة وتراجع المؤشِّرات الاقتصادية عامة. كما أدَّت الحرب إلى أزمات متعدِّدة على المستوى الإنساني، إذ يُعاني حوالي ١٧,٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحادِّ في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك ٤,٩ مليون شخص في مستويات الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومنذ اندلاع الحرب فَرَّ أكثر من ٨,٨ مليون شخص من منازلهم من بينهم ٤,٦ مليون طفل، ممَّا أنتج واحدةً من أكبر أزمات اللجوء والنزوح عالميًّا، ويُعاني الآلاف من نقص الرعاية الصحية وانتشار الأمراض والأوبئة؛ حيث أدَّت الحرب إلى انهيار القطاع الطبي. وبجانب ذلك تتزايد معدَّلات العنف الجنسي والعنف ضد المدنيين [٣].

## ثانيًا- المأساة الإنسانية في السودان

يعيش السودان وضعًا إنسانيًّا خطيرًا نتيجة الصراع المسلَّح، ولا سيما بعد تعثُّر خطوات الحلِّ السياسي، مع وجود تباينات عميقة بين كلٍّ من الجيش وقوات الدعم السريع. وبالنسبة للمدنيِّين المحاصرين في مرمى النيران المتبادلة، فإن العواقب كارثية. فقد قُتل آلاف الأشخاص وجُرح العديد، ونزح مئات الآلاف، وتعرَّضت المرافق الصحية للهجمات، وارتفعت أسعار المواد الغذائية والوقود والمواد الأساسية الأخرى بشكل كبير. ذلك بينما يواجه ما يقرب من ١٨ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، من بينهم ١٤ مليون طفل. كما خرجت أكثر من ٧٠٪ من المستشفيات عن الخدمة، وسط ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المعدية. وتسبب القتال في نشوء حالة طوارئ إنسانية داخل السودان وفي البلدان المجاورة مثل تشاد وجنوب السودان ومصر، حيث تفر أعداد كبيرة من السكان بحثًا عن ملاذ آمن[٤].

في هذا القسم يناقش التقرير أبعاد الأزمة الإنسانية في السودان، والتي تنقسم إلى ستة أقسام: أزمة اللجوء والنزوح - زيادة معدلات العنف - انعدام الأمن الغذائي - تأثير الحرب على الأطفال - انهيار القطاع الصحي وتفشي الأمراض - وأخيرًا

(١) أحمد إمبابي، أزمة السودان وإشكالية الانتقال السياسي، السياسة الدولية، ٣٠ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3KXoSW3

(٢) المرجع السابق.

(٣) السودان: التحديث الإنساني، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ١٥ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3xyu3bY

(٤) المرجع السابق.

تحديات الاستجابة الإنسانية.

### أ) أزمة اللجوء والنزوح في السودان

يعاني السودان من تاريخ من الصراعات التي أدَّت إلى موجات من النزوح واللجوء منذ اندلاع أزمة دارفور[١] في عام ٢٠٠٣. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٢، كان هناك أكثر من ٣,٧ مليون نازح داخليًا، يعيش معظمهم في مخيمات في دارفور. كما يعيش ٨٠٠ ألف لاجئ سوداني في دول مجاورة مثل تشاد وجنوب السودان ومصر وإثيوبيا. حيث يشترك السودان بحدود مع كلٍّ من جنوب السودان وتشاد ومصر وإثيوبيا وإريتريا وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى. في الوقت نفسه، كانت السودان موطنًا لأكثر من مليون لاجئ، معظمهم من جنوب السودان ويعيشون في ولايتي الخرطوم والنيل الأبيض، كما وَجَدَ اللاجئون الفارُّون من شمال إثيوبيا في أواخر ٢٠٢٠ ملاذًا آمنًا في شرق السودان، فيما قَدِمَ آخرون من إريتريا وسوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى[٢]، ومنذ اندلاع الحرب في أبريل ٢٠٢٣ فَرَّ أكثر من ٨,٨ مليون شخص من منازلهم من بينهم ٤,٦ مليون طفل[٣].

#### ١- أزمة النزوح الداخلي:

طبقًا للمنظمة الدولية للهجرة، نزح ما يقدَّر من ٦,٨ مليون شخص داخل البلاد ولجأوا إلى ٧٢٥١ موقعًا، وفقًا لمصفوفة تتبُّع نزوح التابعة للمنظمة. وتوجد أعلى نسبة من النازحين في ولايات جنوب دارفور (١١٪)، وفي ولاية نهر النيل (١٠٪)، وشرق دارفور (١٠٪). حيث أفادت الفرق الميدانية أن النازحين كانوا قد نزحوا في الأصل من ١٢ ولاية. ونزح حوالي ٥٣٪ منهم --أي حوالي ٣,٦ مليون- من ولاية الخرطوم، تليها ولاية جنوب دارفور التي مثَّلت ١٤٪ من النازحين، ثم ولاية الجزيرة ١٠٪، وشمال دارفور ٩٪، ووسط دارفور ٤٪، وولايات أخرى[٤].

وقد تركَّزت مخيَّمات النازحين في الولايات المتاخمة للمناطق التي شهدت عمليات عسكرية مثل الخرطوم وولايات دارفور وولاية الجزيرة بوسط السودان، كولاية القضارف ونهر النيل وكسلا. إذ نزحت ملايين الأسر بحثًا عن مكان آمن، لكنهم واجهوا نقصًا كبيرًا في المأوى والعلاج وتوفُّر الطعام والشراب بسبب تضرُّر القطاعات الزراعية والاقتصادية والخدمية. كما أن هناك حاجة مُلحة لتكثيف الجهود الإنسانية والاهتمام العالمي لمعالجة ما أصبح الآن أكبر أزمة نزوح في العالم، إذ يوجد واحد من كل ثمانية نازحين داخليًا في العالم في السودان، يواجهون نقصًا حادًا في الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والصرف الصحي والخدمات. وتؤدِّي تلك الأزمات مجتمعةً إلى خطر متزايد للإصابة بالأمراض وسوء التغذية والعنف[٥].

#### ٢- أزمة اللجوء:

طبقًا لآخر تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصل عدد اللاجئين إلى أكثر من مليوني شخص فرُّوا عبر الحدود إلى دول الجوار، منهم ٦٦٠ ألف شخص إلى جمهورية جنوب

---

(١) بدأ النزاع المسلح في إقليم دارفور في عام ٢٠٠٣ عندما ثار المتمردون ضد نظام الرئيس عمر البشير، مشيرين إلى أنهم يتعرضون للتهميش. وردت الحكومة بهجمات عبارة عن حملة تطهير عرقي ضد سكان دارفور غير العرب. أدت الحملة إلى مقتل مئات الآلاف من المدنيين واتهم بسببها الرئيس السوداني عمر حسن البشير بارتكاب إبادة جماعية، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية من قبل محكمة العدل الدولية. انظر: أزمة دارفور من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٦، الجزيرة نت، ٧ سبتمبر ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/JLR14

(٢) خمسة أمور يجب معرفتها عن الأزمة في السودان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4eAblMm

(٣) السودان: التحديث الإنساني، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ١٥ مايو ٢٠٢٤، مرجع سابق.

(4) See:

- Sudan Situation, The Operational Data Portal, accessed at: 11 June 2024, available at: https://bit.ly/3KTTfga

- DTM Sudan - Monthly Displacement Overview (08), International Organization for Migration, accessed at: 11 June 2024, available at: https://bit.ly/4ezA74C

(٥) محمد الطيب، أكبر أزمة نزوح في العالم: تدهور الوضع الإنساني في السودان، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ١٢ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٤ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/g1-FI

السودان، و٥٧٩ ألف شخص إلى تشاد، و٥٠٠ ألف شخص إلى مصر[١]. وتمثِّل النساء والأطفال الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين، إذ تصل نسبتُهم في بعض الحالات إلى أكثر من ٩٠٪ كما هو الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى[٢]، ويواجه اللاجئون السودانيون في دول الجوار عددًا من التحديات، من أهمها صعوبة الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء والمسكن الآمن والخدمات الصحية. كما مثَّل موسم الأمطار عائقًا لمساعدة اللاجئين في تشاد. ويواجه اللاجئون مشكلات تتعلَّق بإجراءات الحصول على تأشيرة الدخول في مصر، وخاصة بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ حيث أصدرت الحكومة المصرية تحديثات للحصول على تأشيرة الدخول، بالإضافة إلى مشكلات اجتماعية أخرى. وأخيرًا هناك مشكلات التمويل وتوفير المساعدة من جانب منظمات الإغاثة مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات التي تُعاني من نقص الموارد المالية والبشرية ممَّا يمنعها عن تقديم المساعدة للاجئين[٣]. بالإضافة إلى ذلك أثَّرت أزمة اللجوء السودانية على دول الجوار، والتي تُعاني في الأساس من أزمات مختلفة سياسية واقتصادية وأمنية[٤].

**ب) تزايد معدلات العنف**

**١- العنف الجنسي:**

خلال أيام قليلة من بدأ النزاع بدأت أنباء عمليات الاختطاف والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في التواتر، واستمرَّ ورودها مع اتساع رقعة النزاع. وتمثِّل حالات الاغتصاب والاستعباد الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي التي تُرتكب في سياق النزاعات المسلَّحة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، ممَّا تُعتبر جرائم حرب بموجب القانون الدولي. معظم الضحايا سودانيات وبعضهن من بلدان أخرى. وقد اختُطفن وتعرَّضن للعنف الجنسي في منازلهن أو لدى خروجهن للبحث عن الطعام أو غيره من الضروريَّات. وفي كثيرٍ من الحالات لم يكن لدى الضحايا أي سبيل للحصول على ما يلزم من الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي. حيث إن خدمات الحماية وإعادة التأهيل وتوفير سُبُلِ العيش لضحايا العنف الجنسي لا تتوفَّر في الوقت الراهن إلا بشكل محدود، هذا إن وُجدت من الأساس. فقد تعرَّضت كثيرٌ من المنشآت الطبية للتدمير والنهب في غمار النزاع. كما فَرَّ العاملون الطبيون. وكانت الرعاية اللازمة عقب الاغتصاب والتي ينبغي أن يراعى فيها عنصر الوقت، إما محدودة أو غير موجودة. نظرًا لعجز الضحايا عن الإبلاغ عن الاعتداءات وطلب الرعاية الطبية أو لخوفهن الشديد من فعل ذلك. حيث إن شبكات الاتصال ضعيفة أو مقطوعة تمامًا في بعض المناطق. كما يخضع التنقُّل لقيود شديدة بسبب النزاع. كما أدَّى النزاع إلى تفكيك أنظمة الدعم والاستجابة الأخرى التي كانت متاحة من قبل مثل المنشآت الصحية وخدمات الحماية والشرطة المحلية. كما لا تعمل أقسام الشرطة حاليًّا في المناطق المتضرِّرة من النزاع، ولا يوجد أي مكان يمكن تقديم بلاغات من خلاله قد تستخدم في توجيه الاتهامات. ونظرًا للتحديات السابقة من

(1) Sudan Situation, the Operational Data Portal, Op. cit.

(٢) خمسة أمور يجب معرفتها عن الأزمة في السودان، مرجع سابق.

(٣) انظر:

- اللاجئون السودانيون في مصر يتوقون للمزيد من الدعم لتلبية احتياجاتهم، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٣ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3KXp1sz

- كيف ترون تداعيات انهيار السودان على دول جواره؟، بي بي سي نيوز عربية، ١٨ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4eMQLOq

- دونا أومولو، موليد هجال، تدهور الأوضاع على حدود جنوب السودان مع فرار المزيد من الأشخاص من الصراع في السودان، سبتمبر ٢٠٢٣، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تاريخ الاطلاع: ١٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/iyBVY

- لا لا سي، المفوضية تنقل اللاجئين السودانيين في تشاد إلى أماكن آمنة بعيدًا عن الحدود، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/goTX9

(٤) كيف ترون تداعيات انهيار السودان على دول جواره؟، مرجع سابق.

المتوقَّع أن تكون أعداد النساء والفتيات اللاتي تعرَّضن للعنف الجنسي أكبر بكثير ممَّا تمَّ رصده من مختلف الجهات والمؤسَّسات[١].

**٢- العنف والهجمات ضد المدنيين:**

منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣ سجل مشروع بيانات أحداث ومواقع النزاعات المسلحة ١٥٥٥٠ حالة وفاة أوردتها التقارير من السودان، ووقوع أكثر من ١٤٠٠ حدث عنيف استهدف المدنيين في جميع أنحاء البلاد منذ بدء الحرب. حيث واجه المدنيون في ولاية الخرطوم أعمال العنف الأكثر استهدافًا، إذ وقع أكثر من ٦٥٠ حادثًا وقُتل ما لا يقلُّ عن ١٤٧٠ شخصًا[٢]. ومنذ بدْء النزاع، استهدفت قواتُ النزاع المدنيين، وقد قامت قوات الدعم السريع والمليشيات التابعة لها بمعظم تلك الاستهدافات في مناطق شتى من البلاد. ويعد استخدام العنف ضد الحياة والأشخاص بما في ذلك قتل المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة في الحرب انتهاكًا جسيمًا لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب. كما لوحظ وقوع أعمال عنف ذات دوافع عرقية. ففي دارفور على سبيل المثال تم استهداف الرجال والصبية الأكبر سنًّا من جماعة المساليت العرقية. ويتحمَّل المدنيُّون منذ اليوم الأول معظم عواقب القتال بين القوات المسلَّحة وقوات الدعم السريع. وصار من الصعب للغاية على المدنيين أن يجدوا الأمن في أي مكان في المناطق التي تتقاتل فيها القوات المسلحة وقوات الدعم السريع. وقتل وجرح مدنيون داخل منازلهم أو أثناء بحثهم عن الضروريات مثل الغذاء والماء. أو أثناء محاولة الهرب التماسًا للأمان. وقد شُوهد مقاتلون من الطرفين على مدى شهور النزاع يطلقون النار بشكل متهور وعشوائي من أسلحة مثل البنادق والرشاشات في مناطق سكنية مأهولة. ومن شان إطلاق النار بمثل هذا الأسلوب في مناطق مأهولة أن يتسبَّب في خطر بالغ على أرواح المدنيين. بالإضافة إلى ذلك استخدم الطرفان أسلحة ذات نطاق تأثير واسع؛ ومن شأن هذا النوع من الأسلحة أن يزيد الخطر على المدنيين[٣].

وخشى مدنيون آخرون أن يتعرَّضوا للهجوم أو السرقة على أيدي المقاتلين واللصوص على الطريق أو أن تتعرَّض منازلهم للاستيلاء والنهب إذا هم غادروها. ولم يتمكن آخرون من المغادرة، إمَّا لأنهم ليس لديهم أقارب أو أصدقاء يمكنهم استضافتهم في مناطق أكثر أمانًا أو لأنهم لا يملكون تكاليف النقل التي تتضخَّم باستمرار للخروج من مناطق الخطوط الأمامية للقتال، وإمَّا لأن عليهم البقاء لرعاية أقارب مرضى ولا يمكنهم السفر. كما فقد كثيرٌ من السكان الاتصال مع العالم الخارجي حيث يفتقرون إلى التيار الكهربائي والاتصال بالإنترنت أو إلى وسيلة لشحن هواتفهم ومن ثم فهم لا يملكون أيَّ سبيل للحصول على أحدث المعلومات بخطوط القتال المتغيرة والمواقع الأكثر أمنًا وخيارات الطرق ووسائل النقل[٤].

كما تمركز المقاتلون من طرفي الصراع في المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية العالية، بما في ذلك داخل المنازل وفى محيطها وشنُّوا هجمات انطلاقًا منها. زادت هذه الممارسات من خطر تعرُّض السكَّان المدنيين للأذى، ولا سيما مع استخدام أسلحة غير دقيقة وأسلحة ذات نطاق تأثير واسع. وقام أفراد من طرفي النزاع بنهب وتدمير وإتلاف ممتلكات مدنية من بينها بيوت ومنشآت صحية وإنسانية. وتتعلَّق أغلب حالات النهب المحدَّدة بأفرادٍ من قوات الدعم السريع. وهي جرائم حرب. حيث يُسبغ القانون الدولي الإنساني حماية خاصة على الأفراد العاملين في المجال الإنساني والأعيان المستخدمة في عمليات الإغاثة الإنسانية[٥].

---

(١) جاء الموت إلى بيتنا: جرائم الحرب ومعاناة المدنيين في السودان، منظمة العفو الدولية، ص ص ٢٥-٢٧.

(2) One Year of War in Sudan, ACLED, 14 April 2024, accessed at: 12 June 2024, available at: https://bit.ly/3KVdxG7

(٣) حرب السودان: الأولوية لحماية المدنيين في مناطق النزاع، راديو دبنقا، ١٤ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/PYXVO

(٤) جاء الموت إلى بيتنا: جرائم الحرب ومعاناة المدنيين في السودان، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٤١.

**ج) انعدام الأمن الغذائي**

يستمرُّ الوضع الغذائي في السودان منذ بداية الحرب في ٢٠٢٣ في التدهور مع تزايد انعدام الأمن الغذائي. حيث تشير التقديرات إلى أن ٤,٩ مليون طفل دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات يعانون من سوء التغذية الحاد في عام ٢٠٢٤ ويحتاجون إلى مساعدات عاجلة لإنقاذ حياتهم. ويمثل هذا زيادةً بنسبة ٢٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣. فمن بين ٤,٩ مليون طفل يعاني حوالي ٧٣٠٠٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد الشديد[١]. وفي ٣ مايو ٢٠٢٤ أصدرت شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة، تقريرًا يفيد بأن ارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية الحاد الشديد من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة مستويات الوفيات المرتبطة بالجوع. وخلال موسم الجدب الممتدِّ من مايو إلى سبتمبر تتوقَّع شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة أن ينتشر تأثير مستوى الطوارئ (المرحلة الرابعة من مستويات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في جميع أنحاء دارفور الكبرى وكردفان الكبرى وفي بعض مناطق شرق السودان، في حين ستُواجه مجموعات من الأسر نتائج الكارثة (المرحلة الخامسة من مستويات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في أجزاء من ولايات غرب دارفور والخرطوم وبين السكان النازحين في دارفور الكبرى. حيث يعاني حوالي ١٧,٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك ٤,٩ مليون شخص في مستويات الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وفقًا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي[٢].

وترجع أزمة الغذاء في السودان إلى عددٍ من العوامل، من أهمها أولا: نهب المساعدات، حيث اجتاحت قوات الدعم السريع ولاية الجزيرة في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣، واستولت على مخزون ضخم يقدر بـ ٢٥٠٠ طن من المساعدات، يقول البرنامج الأممي إنها كانت كافية لإطعام ١,٥ مليون شخص في ولاية الجزيرة لشهر، وتستمر القوات في نهب وسرقة مخازن منظمات الإغاثة، ممَّا أدَّى إلى إيقاف عمليات برنامج الغذاء العالمي في الولاية. وثانيًا: ارتفاع أعداد النازحين بشكل غير مسبوق، فقد أدَّى اتِّساع رقعة العنف في السودان إلى نزوح حوالي ٦,٨ مليون شخص داخل البلاد. ووفقًا لمصفوفة تتبُّع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، فقد نزح ما يقرب من ١٤ ألفًا إلى ١٥ ألف شخص من محلية مدني الكبرى، ولجأ السكَّان المتضرِّرون إلى الأحياء الواقعة غرب مدينة ود مدني، بالإضافة إلى مواقع أخرى في الجزيرة، وباتجاه ولايتي سنار والقضارف.

وتُلقي موجات النزوح العالية بظلالها الكثيفة على مستوى الأمن الغذائي وانحداره، في ظل تقلُّص الموارد بالمناطق المضيفة التي تواجه أصلًا مستويات منخفضة، كما ترسم عمليات سرقة الآلات الزراعية من ولاية الجزيرة التي تحتضن أكبر مشروع زراعي إنتاجي في البلاد صورة قاتمة للمستقبل. وثالثًا: فشل موسم الزراعة، حيث أدَّت سرقة البذور والآلات الزراعية ونهب البنوك الزراعية التي كانت تموِّل النشاط الزراعي إلى توقُّف حوالي ٧٠٪ من النشاط الزراعي. وقد أدَّى ذلك إلى انخفاض زراعة القمح، وهو الغذاء الأساسي بجانب المحاصيل الأخرى. وقد أثر ذلك على الأمن الغذائي للدولة بأكملها. كما قام عدد من المزارعين في البلدان بولاية الجزيرة بتحطيم جداول الري لملء المساحات الزراعية بالماء، خوفا من هجمات الدعم السريع، وحماية لقراهم من السيارات العسكرية، بغمر الطرق المؤدية إليها بالماء، مما يضع تحديات هائلة أمام ري المحاصيل، ويضعها في مهب الريح. بالإضافة إلى ذلك فقد أثرت الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي في السودان، حيث تستورد السودان أكثر من ٨٠٪ من وارداتها من أوكرانيا وروسيا. وبالتالي فإن اجتماع كل هذه العوامل بجانب استمرار الحرب سيؤدي إلى فجوة غذائية

(1) Sudan's worsening food security emergency leads to a risk of Famine in some areas, FOOD SECURITY OUTLOOK, February 2024, accessed at: 11 June 2024, available at: https://shorter.me/c0R2X

(2) Sudan Food Security Alert (3 May 2024): Sudan faces a risk of Famine as conflict threatens access to food for millions, ReliefWeb, 6 May 2024, accessed at: 12 June 2024, available at: https://shorter.me/PLtsE

تتَّسع باستمرار، وإلى تزايد أعداد من يعانون من الجوع[١].

**د) تأثير الحرب على الأطفال**

طبقًا لمنظمة الطفولة تؤثِّر الحرب في السودان على حوالي ٢٤ مليون طفل، منهم ٢٠ مليون طفل لن يذهبوا إلى المدرسة مع استمرار الحرب. كما أن هناك ١٤ مليون طفل بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، بجانب أن هناك ملايين من الأطفال معرضون لخطر الموت والإصابة والتجنيد والعنف والاغتصاب. وحرم حوالي ٧,٤ مليون طفل من مياه الشرب النظيفة. بجانب ذلك، أكثر من ٣,٥ ملايين طفل معرضون للإصابة بأمراض مرتبطة بظروف النظافة الصحية مثل الكوليرا التي أدَّت بالفعل إلى وفاة المئات خلال الشهور الأخيرة. فضلا عن الأطفال الذين لم يولدوا بعد والذين هم أيضًا في خطر بسبب غياب المستشفيات والرعاية الصحية اللازمة للأمهات والأطفال بعد الولادة. ومع اجتياح الجوع للسودان، أفادت تقارير بأن طفلا يموت كل ساعتين بسبب سوء التغذية في مخيم زمزم للنازحين شمال دارفور[٢].

وفي أعقاب النزوح الحالي إلى المناطق الحضرية، لجأ بعض السكان النازحين إلى المدارس. ومع استنزاف الحرب التي طال أمدها لموارد المساعدات الإنسانية ومحدوديتها، يتزايد عدد المدارس المستخدمة بوصفها ملاجئ بشكل رئيسي. وفي الوقت الراهن يجري استخدام ٢٥٧٩ مدرسة (١٣٪ من إجمالي المدارس) ملاجئ للنازحين المتأثرين بالنزاع، مما يؤثر على تعليم ما يقرب من مليوني طفل. وينبغي أن تكون المدارس هي الملاذ الأخير للإيواء، ولكن المدارس التي غالبًا ما تُستخدم تتوفَّر فيها مرافق المياه والمرافق الصحية والأسيجة المسوَّرة، وهي عادة مدارس البنات. ومع ذلك، كلما طالت مدة استخدام المدرسة على أنها مأوى، كلما استغرق الأمر وقتًا أطول لاستئناف وظيفتها التعليمية. كما أن الأضرار التي لحقت بالمباني وتعقيدات إعادة توطين النازحين تزيد من إشكالية الوضع. وخلال العام الماضي، وردت تقارير عن تهديدات بالإخلاء. كما نفذت السلطات في بعض الولايات عمليات إخلاء قسري دون التشاور بشأن حلول بديلة، وغالبًا ما كان ذلك لاستئناف العام الدراسي. في نفس الوقت يتطلب إيجاد المأوى المناسب للنازحين التشاور مع الأشخاص المتضرِّرين والمرونة مع أصحاب المصلحة لاستكشاف الحلول الممكنة. لأنه حتى استخدام المدارس كملاجئ لا يوفر ظروفًا معيشية جيدة وصحية. فالمدارس غير مجهَّزة جيدًا لهذا الغرض وتُعاني من الاكتظاظ والافتقار إلى الخصوصية ومحدودية أو عدم وجود مرافق المياه والمرافق الصحية وعدم كفاية الإضاءة والكهرباء وغياب التدابير الأمنية. وتؤدِّي تلك العوامل إلى عواقب منها مخاطر العنف الجنسي ومخاطر القتل والنهب والجريمة. كما يؤثر بالتأكيد على عدم قدرة الطلاب على استئناف تعليمهم[٣].

**هـ) انهيار القطاع الصحي و انتشار الأمراض والأوبئة**

أدَّت الحرب إلى توقُّف النظام الصحي القومي في بعض الولايات، مع وجود تحديات خطيرة في توفير الإمدادات الطبية والوقود للمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية. وينهار برنامج تحصين الأطفال، وتنتشر الأمراض المعدية، حيث أوردت التقارير وجود أكثر من ١١ ألف حالة يُشتبه في إصابتها بالكوليرا، وأكثر من ٨٣٠٠ حالة يشتبه في إصابتها بحمى الضنك، وما يقرب من ١,٣ مليون حالة إصابة بالملاريا في جميع أنحاء البلاد. وقد أدَّى عدم كفاية مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل المياه والمرافق الصحية والنظافة العامة، إلى تفاقم حالة الطوارئ الصحية وتفشي الأمراض[٤].

وأفادت تقارير منظمة الصحة العالمية بوقوع حوالي ٥٠٠٠

---

(١) مزدلفة عثمان، حرب وسرقة ونزوح... السودانيون في مواجهة أزمة جوع كارثية، الجزيرة نت، ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٢ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/Ju0d2

(٢) السودان: كابوس الحرب يدخل عامه الثاني والملايين على بعد خطوة من المجاعة، أخبار الأمم المتحدة، ١٣ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4bfTRYg

(٣) السودان: التحديث الإنساني، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ١٥ مايو ٢٠٢٤، مرجع سابق.

(٤) منظمة الصحة العالمية: النظام الصحي في السودان وصل إلى نقطة الانهيار، أخبار الأمم المتحدة، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٣ يونيو

حالة إصابة بالحصبة، بما في ذلك ١٠٦ حالات وفاة، وبلغ معدَّل الوفيات من الحالات المصابة ٢,٢٧٪ وذلك حتى ١٥ مارس ٢٠٢٤. ومع ذلك فإن هذا لا يمثِّل سوى البيانات من المناطق التي يمكن الوصول إليها ومن المحتمل أن يخفي مشكلة أكبر بكثير في الأماكن التي يصعب الوصول إليها. كما حدث تفشٍّ لمرض الحصبة في المناطق التي تستضيف أعدادًا كبيرة من الأطفال النازحين. كما سيكون خطر تفشِّي مرض الحصبة مرتفعًا بشكل استثنائي بالنسبة للسكَّان المتنقِّلين، بما في ذلك النازحين واللاجئين وغيرهم في المعسكرات. ولقد بلغ خطر تفشي جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات أعلى مستوياته منذ اندلاع النزاع. وقد انخفضت تغطية التحصين الروتيني القومي (الجرعة الثالثة من اللقاح الخماسي) ضد الدفتريا (الخناق) والسعال الديكي والتيتانوس (الكزاز) انخفاضًا كبيرًا، في حين أبلغت منطقة دارفور عن تغطية ٣٠٪ فقط من التحصين (الجرعة الثالثة من اللقاح الخماسي) ضد الدفتريا والتيتانوس. كما جرى الإبلاغ عن ظهور جديد لفيروس شلل الأطفال من النوع الثاني، حسب تقارير اليونيسيف[١].

وتستمر حالات الكوليرا في الازدياد، حيث أبلغت ست ولايات عن حالات نشطة (ولايات القضارف، وكسلا، وسنار، والبحر الأحمر، ونهر النيل، والنيل الأبيض)، ليصل إجمالي عدد الحالات إلى أكثر من ١١٠٠٠ حالة و٣٥٠ حالة وفاة مرتبطة بها منذ ذلك الحين. وقد بدأ تفشِّي المرض في يوليو ٢٠٢٣ وفقًا للوحة المعلومات المشتركة للمتفشيات الصادرة عن وزارة الصحة الاتحادية ومنظمة الصحة العالمية في السودان. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للحالات أعلى بسبب نقص الإبلاغ بسبب التعطيل الكبير للشبكة في فبراير[٢].

بجانب ذلك، تضرَّرت العديد من المرافق الطبية في جميع أنحاء الخرطوم بسبب الغارات الجوية والقصف، مما دفع الكثير منها إلى الإغلاق. مع اشتداد القتال في العاصمة منذ أغسطس فصاعدًا، وقد حذَّرت الوكالات الإنسانية من المخاطر التي تهدِّد المستشفيات القليلة التي بقيتْ في الخدمة حتى أكتوبر، حيث إن أكثر من ٧٠٪ من المرافق الصحية المتضرِّرة من النزاع خارج الخدمة. كما أوردت نقابة أطباء السودان أن جميع المؤسسات الصحية بمدينة ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة (وسط) خارج الخدمة، جراء الصراع الدائر في الولاية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. وأوضحت النقابة أن ٢٢ مستشفى ومركزًا علاجيًّا حكوميًّا وخاصًّا بالمدينة توقَّفت عن تقديم العلاج، بما فيها مستشفى ود مدني التعليمي، أكبر مستشفى حكومي بالمدينة. كما شهدت المستشفيات عمليات نهب وتخريب واسعة، ممَّا أدَّى إلى انهيار كامل وخطير للمنظومة الصحية. وخاصة أن مدينة ود مدني كانت قد شكَّلت مركزًا رئيسيًّا للخدمات الصحية بعموم البلاد بعد خروج معظم مستشفيات العاصمة الخرطوم من الخدمة[٣].

**و) تحديات الاستجابة الإنسانية**

أثَّرت تحديات مختلفة -مثل انعدام الأمن، والنهب، والعوائق البيروقراطية، وضعف الاتصال بالشبكات والاتصال الهاتفي، ونقص السيولة النقدية، ومحدودية عدد الموظفين الفنيين والإنسانيين على الأرض- على إيصال المساعدات الإنسانية في أجزاء كثيرة من البلاد. كما يؤثر نقص الوقود أيضًا على حركة العاملين في مجال الإغاثة والإمدادات الإنسانية وتوليد الطاقة اللازمة للعمليات (الحفاظ على سلسلة التخزين البارد، وتوفير المياه، وما إلى ذلك). وعلى الرغم من كل هذه التحديات، يواصل الشركاء في المجال الإنساني تقديم المساعدات المنقذة للحياة للأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر الذين يمكنهم الوصول

---

٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4cDtCMx

(1) Sudan Conflict: Public Health Situation Analysis, Relief Web, 3 April 2024, accessed at: 13 June 2024, available at: https://bit.ly/4eykBWH

(2) SUDAN OUTBREAKS DASHBOARD, World Health Organization, 31 May 2024, accessed at: 12 June 2024, available at: https://bit.ly/4cjwIFx

(٣) المرافق الصحية بود مدني خارج الخدمة وتعبئة شعبية داعمة للجيش السوداني، الجزيرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/WoTNs

إليهم .وقد تأثَّرت قدرة العاملين في المجال الإنساني على تقديم المساعدات الإنسانية في كردفان ودارفور والخرطوم بشكل كبير بالعوائق البيروقراطية والإدارية، والعنف الدائر، وعدم التزام أطراف النزاع. وفي مارس وأبريل، لم يحصل ما يقرب من ٨٦٠٠٠٠ شخص على المساعدات الإنسانية، منهم في ولايات كردفان (٢٣٠٠٠٠)، ودارفور (٦٠١٠٠٠)، والخرطوم (٢٥,٠٠٠)، ويرجع ذلك أساسًا إلى رفض منح تصاريح السفر، ومنع عمليات المنافذ الحدودية في منطقة الطينة، وتقييد حركة الشاحنات في الدبة (الولاية الشمالية)[١].

**١- ظهور معوقات بيروقراطية وإدارية:**

تمثل العوائق البيروقراطية عقبة رئيسية تعيق قدرة المنظمات الدولية على تقديم المساعدات بفعالية. حيث يستغرق الحصول على تصاريح السفر وتصاريح التحرك والتأشيرات للموظفين الأجانب وقتًا طويلًا، مما يؤخِّر نشر المساعدات والخبرات. وبالإضافة إلى ذلك غالبًا ما تطلب السلطات مراجعة المشتريات الكبرى والموافقة عليها، ممَّا يزيد من إبطاء عملية الحصول على المواد الأساسية. كما ظهرت عوائق بيروقراطية جديدة في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع في ولايات دارفور. إذ قامت قوات الدعم السريع بإنهاء مفوضية العون الإنساني وأنشأت الوكالة السودانية للإغاثة والأعمال الإنسانية حيث يتعيَّن على المنظمات تقديم الطلبات إلى الوكالة للحصول على تصاريح السفر لتنقل الموظفين ومواد الإغاثة في بعض مناطق ولايات دارفور. كما لم تَجْرِ الموافقة على أكثر من ٣٣٪ من طلبات التأشيرات، واستغرق حوالي ٣٦٪ من الذين جَرت الموافقة على طلباتهم أكثر من ثلاثة أشهر للحصول على الموافقة. لا تؤدِّي هذه العقبات البيروقراطية إلى عدم الكفاءة فحسب، بل لها أيضًا تأثير مضاعف. ويترجم التأخير في الحصول على التأشيرات إلى تأخير في نشر عمال الإغاثة، ممَّا يعوق في نهاية المطاف قدرة المنظمات غير الحكومية الدولية على تقديم المساعدات الضرورية للمحتاجين[٢].

**٢- نهب مخازن الإغاثة الإنسانية:**

شهد النزاع نهبا منهجيًّا لمستودعات المساعدات والسلع الإنسانية والممتلكات في جميع أنحاء الخرطوم. وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة في مايو أنَّ أغلب وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين، إن لم تكن كلُّها، واجهت عمليَّات نهب واسعة النطاق للمساعدات الإنسانيَّة. في الوقت نفسه، ارتكبت قوات الدعم السريع أعمال نهب واسعة للممتلكات الخاصة في كل أرجاء العاصمة. وقد تفشَّى نهب المستشفيات وغيرها من المنشآت الطبية ومخازن الإغاثة الإنسانية في العاصمة وفي أنحاء أخرى من البلاد، خاصة منطقة دارفور. وقد أدَّى ذلك إلى مزيدٍ من تدهور الوضع المتردِّي أصلًا، إذ حتى لو أمكن دخول إمدادات إلى السودان فمن الصعب للغاية أو من المستحيل تمامًا نقلها بأمان إلى المناطق المتأثِّرة بالنزاع التي هي في أمسِّ الحاجة إليها. وفي مايو ٢٠٢٣ قالت منظمة أطباء بلا حدود إن العاملين والمرضى يتعرَّضون بشكلٍ متكرِّرٍ لصدمة عند دخول مجموعات مسلَّحة إلى مجمعات أطباء بلا حدود ونهبها وسرقة الأدوية والإمدادات والمركبات. وفي يونيو ٢٠٢٣ قالت منظمة الصحة العالمية إنها تحققت مما لا يقل عن ٤٦ هجومًا على منشآت الرعاية الصحية. وقد عوَّق هذا التجاهل المروّع للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني القدرة على تقديم الرعاية الصحية للناس في وقت تزداد فيه الحاجة الملحَّة إليها. وفي يونيو ٢٠٢٣ ندَّد برنامج الغذاء العالمي بشدة بنهب أحد مراكز التخزين والنقل الرئيسية التابعة له في جنوب وسط السودان. معبِّرًا عن أسفه لأن الهجوم على مخازنه عرَّض المساعدات الغذائية لقرابة ٤,٤ مليون نسمة من السكَّان للخطر[٣].

---

(١) السودان: التحديث الإنساني، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ١٥ مايو ٢٠٢٤، مرجع سابق.

(٢) البيروقراطية المعيقة وانعدام الأمان يعرقلان الاستجابة الإنسانية في السودان، أطباء بلا حدود، ٢٤ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/5wQmM

(٣) السودان، هيومن رايتس ووتش، تاريخ الاطلاع: ١٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3RHWmvh

ووفقًا لمراقبي حقوق الإنسان، عمدت القوات السودانية المسلَّحة وقوات الدعم السريع بشكل متكرِّر إلى ترهيب العديد من النشطاء والمتطوِّعين الذين يُسَهِّلُون إيصال المساعدات وغيرها من الخدمات الأساسيَّة، والاعتداء عليهم واحتجازهم. وفي مايو، أفادت تقارير أنَّ المخابرات العسكريَّة التابعة للقوات السودانيَّة المسلَّحة احتجزت متطوِّعين اثنين يعملان في سيارة إسعاف، واتهمتهما بالتخابر مع قوات الدعم السريع، ثم أفرجتْ عنهما بعد فترة وجيزة. وقال نشطاء أيضًا إنَّ قوات الدعم السريع احتجزت ثلاثة أطبَّاء جاؤوا إلى الخرطوم للتطوُّع في أحد المستشفيات في سبتمبر[١].

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه العمليات الإنسانية فإن العاملين في المجال الإنساني يواصلون تقديم المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات للأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر في جميع أنحاء البلاد. ووفقًا للوحة متابعة الاستجابة الإنسانية في السودان، في فبراير ٢٠٢٤، وصل ٧٧ شريكًا إنسانيًّا إلى أكثر من ٢,٣ مليون شخص في جميع أنحاء السودان بالمساعدات المنقذة للحياة منذ ١ يناير ٢٠٢٤. ويشمل ذلك ما يقدَّر بنحو ١,٣ مليون شخص تلقُّوا الإمدادات الغذائية وحوالي ٧٥٧٠٠٠ شخص حصلوا على خدمات المياه والمرافق الصحية والنظافة. بالإضافة إلى ذلك، استفاد حوالي ٣٨٩٠٠٠ شخص من الرعاية الصحية، وحوالي ١٥٤٠٠٠ شخص على مأوى الطوارئ والمواد غير الغذائية[٢].

## خاتمة:

ناقش التقرير تأثير الصراع المندلع في ١٥ أبريل ٢٠٢٣ في السودان على الأوضاع الإنسانية من خلال مبحثين؛ ناقش المبحث الأول خلفية الصراع، بينما ناقش المبحث الثاني أبعاد المأساة الإنسانية في السودان والتي تضمَّنت ستة أبعاد: أزمة اللجوء والنزوح، وتزايد معدَّلات العنف، وانعدام الأمن الغذائي، وتأثير الحرب على الأطفال، وانهيار القطاع الصحي، وأخيرًا التحديات التي تعوق الاستجابة الإنسانية.

وقد خلص التقرير إلى أن الوضع الإنساني في السودان هو وضع كارثي. إذ فَرَّ أكثر من ٨,٨ مليون شخص من منازلهم من بينهم ٤,٦ مليون طفل منذ اندلاع الحرب، ويعاني حوالي ١٧,٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك ٤,٩ مليون شخص في مستويات الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وفقًا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وتؤثِّر الحرب في السودان على حوالي ٢٤ مليون طفل، كما أدَّت الحرب إلى خروج أكثر من ٧٠٪ من المستشفيات والمنشآت الطبية من الخدمة وانتشار الأمراض والأوبئة. وأخيرًا تُعاني منظمات الإغاثة الإنسانية من تحديات ناتجة من الحرب تتضمَّن نهب مخازن المساعدات، وعوائق إدارية وبيروقراطية، ومشكلات تمويلية.

(١) المرجع السابق.

(٢) السودان: التحديث الإنساني، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٥ أبريل ٢٠٢٤، مرجع سابق.

# عروض كتب

# السودان: بين الفشل والتفكك

مروة يوسف*

**مقدمة:**

تتمثل في السودان العديد من الأزمات الموجودة في معظم الدول الأفريقية، ومنها على سبيل المثال الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والمجاعات والأزمات الإنسانية. فقد عاشت السودان حروبًا أهلية منذ نشأتها في خمسينيات القرن الماضي، ومرت كذلك بأكبر الكوارث الإنسانية والسياسية في بداية الألفية الثالثة مع اشتعال الحرب الأهلية في دارفور، تلك الحرب التي نتج عنها ما يقرب من ثلاثة ملايين نازح، وقُتل فيها حوالي ٣٠٠ ألف شخصٍ، ومن قبلها الحرب في الجنوب التي نتج عنها انفصاله واستقلاله عنها.

تقوم الورقة بعرض كتاب "السودان: التفكك والانقسام لدولة أفريقية[1]"، وهو الكتاب الذي يُركز على أزمات السودان منذ نشأتها ثم مسارها وتعقدها وترابطها ببعضها البعض، فلا يمكن فصل الحرب في الجنوب وتبعاتها عما تلاها من إشكاليات في الشرق وحرب في الغرب، وصولًا لحربٍ في الوسط في الوقت الحالي.

- **منهجية الكتاب:**

إن إحدى إشكاليات الأزمة في السودان أن الناظر ينظر إليها من الخارج وهو محمل بأجندة خاصة به، تلك الرؤية الخارجية أثرت على مسار الأزمة السودانية، حيث تغيب الرؤية الكلية للأزمة عند النظر للأزمات في أطراف السودان، على نحو ما أُشير.

من ثم يُركز هذا الكتاب على توسيع رؤية الأزمة السودانية من منطلق تاريخي بشكلٍ أساسي، فهي أزمة من صنع الإنسان حتى المجاعات فيها، حيث تشابك الداخل بأزماته في السياسة والاجتماع والاقتصاد، بتدخلات الخارج من حيث التنافس الغربي الصيني على السودان. ويضع الكتاب السودان في سياقه التاريخي والجغرافي في إطار توضيح خلفيات الأزمة في البلاد، ثم ينطلق إلى المصالح المختلفة للفاعلين الدوليين وصراعهم حول السودان وأثر ذلك على الأزمات المتعددة، ثم يُركز الكتاب على أزمة دارفور من حيث حجم الدمار والقتل والتفاعل الداخلي والخارجي مع تلك الأزمة، لينتقل الكتاب إلى النظام السياسي السوداني وتفاعله مع أزمات السودان منذ الاستقلال.

وعليه، ينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول تتبلور في أربعة محاور؛ حيث تتناول الفصول الثلاثة الأولى السياق التاريخي السوداني منذ الاستقلال، ويتناول الفصل الرابع دور الفاعلين الدوليين، بينما يركز الفصلان الخامس والسادس على الأزمة في دارفور بالتفصيل، ويتناول الكتاب في الفصلين الأخيرين وضع جنوب السودان بعد ٢٠١١.

- **محتوى الكتاب:**

**أولًا- تاريخ السودان منذ الاستقلال**

**١- دولة المدينة الواحدة**

يتناول الفصل الأول السياق الذي نشأت فيه دولة السودان وأهم مدنها وكيف يمكن القول إن السودان هي دولة المدينة الواحدة، ألا وهي الخرطوم عاصمة السودان، والتي تقع عند ملتقى النيل الأبيض والنيل الأزرق، وكانت ومازالت السيطرة على الخرطوم هي مفتاح السيطرة والتحكم على خطوط النقل والمياه في البلاد. ثم ينتقل الفصل للحديث عن أحياء السودان وارتباطها بالتطور التاريخي للدولة، خاصةً الطفرة الاقتصادية التي صاحبت الوفرة البترولية في أوائل الألفية الثالثة، وتأثير

* باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(1) Richard Cockett, Sudan: the Failure and Division of an African State, (New Haven: Yale University Press, 2nd ed, 2016).

ذلك على ظهور طبقة وسطى جديدة في البلاد تسعى نحو التنمية الاقتصادية والتعليمية في ظل فقرٍ مدقع تعيشه بقية البلاد؛ حيث يبدو أن العاصمة في حالة انفصال اقتصادي واجتماعي وسياسي عن باقي البلاد وما يدور في رحاها من أزماتٍ متعددة.

ينتقل هذا الفصل إلى إحدى أهم الأزمات في الأطراف السودانية، ألا وهي الأزمة في دارفور ونقص التنمية والتطور الاقتصادي مقارنةً بالخرطوم، وذلك على الرغم من امتلاك الإقليم للإمكانيات الاقتصادية التي تخول له اللحاق بركب العاصمة، ولكن تلك الإمكانيات تصب في مصلحة العاصمة وليس دارفور وعاصمتها الفاشر. ذلك الواقع أجج من مشاعر الرفض والتمرد على العاصمة وحاكمها، ثم تطورت الأزمة ليدخل فيها العامل الإثني والقبلي، ليتحول الأمر إلى حربٍ أهلية في دارفور مع بداية الألفية الثالثة لم تهدأ بشكلٍ كلي حتى الآن.

أما المكان الثالث صاحب التأثير الحاسم في تاريخ ومسار السودان، هو الجنوب، والحرب فيه التي اشتعلت منذ نشأة السودان ومن ثم انفصاله إلى دولة مستقلة. ويرجع سبب الأزمة في الجنوب إلى السياسات الاستعمارية البريطانية؛ حيث عملت تلك السياسات على التفرقة بين الجنوب والشمال من حيث التنمية والتعليم وحتى الثقافة.

ومن مدن السودان إلى دول الجوار ينتقل الفصل للبحث في **أثر الجوار الإقليمي على تاريخ ومسار السودان**، فعلى سبيل المثال كان لكلٍ من ليبيا وتشاد تأثير على ما يحدث في دارفور أكثر من النخبة الحاكمة في الخرطوم نتيجةً للتداخل القبلي عبر الحدود بين تلك الدول. وعلى نفس المنوال، كان تأثير كلٍ من أثيوبيا وإرتيريا في الشرق السوداني أكبر من الخرطوم لنفس الأسباب من التداخل القبلي بين هذه الدول، وكانت الجماعات المسلحة في مدن الشمال أو الغرب عادةً ما تتخذ قواعد في دول الجوار لشن هجماتها على السودان.

وعلى الرغم من أن مصر من دول الجوار السوداني، إلا إن الكاتب سيُصنفها من الدول الكبري التي لها مصالح في السودان ويضعها في مساواة مع الصين، ويركز الكتاب في حديثه عن مصر على الروابط الاستعمارية مع بريطانيا وأثر ذلك على السودان، ومن جانبٍ آخر يركز على مصالح مصر في السودان، خاصةً المائية، ويتجاهل الروابط الثقافية والاجتماعية والسياسية بين البلدين.

**٢- الحرب الأهلية الأولى: ١٩٥٦- ١٩٨٩**

ورثت السودان ميراثًا استعماريًا ثقيلا، وعليه سرعان ما انهارت الحكومة بعد الاستقلال تحت الاختلاف السياسي، لتدخل البلاد في دائرةٍ مفرغة من الحكومات الديمقراطية التي تضعف بسهولة ليتم الانقلاب عليها من قبل المؤسسة العسكرية المتحالفة مع إحدى القوى السياسية الكبرى في البلاد. يتناول الفصل الثاني الخلاف السياسي الذي نشأ بين القوى السياسية بعد الاستقلال، ويستفيض الكاتب في شرح دور الأحزاب السياسية في الأزمات المتتالية في الخرطوم لاسيما حزب الأمة وحجم تأثيره على الحياة السياسية في السودان، ثم ينتقل إلى صعود النميري للسلطة والاتفاق مع الجنوب في السبعينيات، ويليه صعود الإخوان المسلمين ممثلين في صعود حسن الترابي وأثر ذلك على الحياة السياسية ثم تأثيرهم في مسار الحرب الأهلية التي بدأت منذ الاستقلال في الجنوب.

يُجادل الفصل أن الحرب في الجنوب لم تكن بسبب التنوع الإثني الديني، ذلك التنوع الذي سيصبح المبرر الأساسي للانقسام بين الشمال والجنوب، وإنما يُرجع الأزمة إلى إشكاليات إدارة البلاد من قبل الخرطوم، فقد أثبت حكم النميري خلال فترة محدودة من عهده أن إدارة هذا التنوع ممكنة خاصةً في اتفاق السبعينيات، إلا أن إشكاليات السلطة في الخرطوم، وعدم توزيع التنمية بالشكل العادل والاستغراق في التحالفات السياسية الهادفة لبقاء السلطة، والاختلافات بين القوى السياسية وعدم القدرة على إدارة هذا الاختلاف، والفشل في إدارة الأزمات الاقتصادية الاجتماعية للبلاد، كل هذا كان السبب في استمرار تلك الحرب.

**٣- الجبهة القومية الإسلامية وحسن الترابي في السلطة (١٩٨٩-٢٠٠٠)**

يستكمل الفصل الثالث تناول المسار التاريخي للصراع

السياسي في السودان بعد النميري وخروج الترابي من السجن وصعود البشير للسلطة، حيث حُكمت البلاد بتحالف بين الترابي والبشير، بدأ هذا التحالف حكمه بمحاولة إقصاء أي معارضة له داخل البلاد، في ذلك الوقت تصاعدت الحرب في الجنوب بين الخرطوم وجون كرانج قائد الجبهة الشعبية لتحرير السودان.

وتأتي بداية الحديث عن استقلال الجنوب مع اتفاق ١٩٩٢، حيث قدمت الحكومة المركزية في الخرطوم بوعود عديدة للجنوب في الوقت الذي زادت فيه من وتيرة قتالها، وبدأت في تأليب القبائل في الجنوب ضد بعضهم البعض وضد الجبهة الشعبية لتحرير السودان، ومن جانبٍ آخر بدأت في مساندة ميليشيات أجنبية في حربها ضد الجبهة الشعبية مثل جيش الرب من أوغندا. وفي الوقت نفسه، تصاعدت وتيرة انتهاك حقوق الإنسان في الشمال ضد المعارضين والناشطين، وزادت التوترات بين الحكومة وبين الشرق والغرب.

**ثانيًا- السودان والخارج**

**٤- السودان والغرب**

تقاربت السودان مع الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من عهد النميري، وبحلول منتصف الثمانينيات أصحبت السودان من أوائل الدول التي تحصل على المساعدات الأمريكية. لكن سيتغير الوضع مع إعلان أن السودان دولة ذات مرجعية إسلامية مع تحالف البشير والترابي، والعمل ضد الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة مثل مصر، ومع نهاية التسعينيات وربط تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية بالقاعدة وانطلاقها من السودان، أصبحت السودان مصدر تهديد مباشر للولايات المتحدة وحلفائها.

ساءت العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية بشدة في نهاية التسعينيات، وجذبت الحرب في الجنوب السوداني الانتباه الغربي والحقوقي، وعليه لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لدول الجوار للضغط على السودان بل ودعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان في حربها ضد الخرطوم عن طريق أثيوبيا، ومن جانبٍ آخر قصفت الولايات المتحدة في ١٩٩٨ مصنع الشفاء للأدوية باعتباره هدفًا إرهابيًا.

مع بداية الألفية الثالثة، حدث تغيير في النظام السوداني بالإطاحة بالترابي وسجنه، وكانت هناك عدة طموحات وآمال لعودة العلاقات الودية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر واستمرار الحرب في الجنوب، فقد تم إعلان النظام السوداني باعتباره يمارس جرائم إبادة جماعية، وتم فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على السودان خلال العقد الأول من الألفية، وعليه، فهذا الفصل تناول العقوبات الأمريكية ومسار إصدارها وتأثيرها على السودان، وعلى العلاقات بين البلدين.

**ثالثًا- الأزمة في دارفور**

**٥- دارفور: كيف تم السماح بالقتل؟**

يُركز الفصل الخامس على الحرب في دارفور، والتي بدأت في فبراير ٢٠٠٣، عندما بدأت مجموعتان هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بقتال الحكومة السودانية نتيجةً لاضطهاد سكان دارفور من غير العرب. وكما سبق الذكر، فدارفور تُعد من أغنى الأقاليم في السودان، ولكنه يعاني من نقص التنمية وأن موارده تذهب إلى الخرطوم، ولأن الإقليم يعتمد بشكلٍ كلي على الزراعة فإنه يتأثر بشدة بموجات الجفاف. وكانت أسوأ موجة جفاف عاشها الإقليم الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، مع غياب رد فعل للحكومة المركزية للتخفيف من آثار موجات الجفاف على سكان الإقليم، مما دفع ببعض الحركات من الإقليم لرفع السلاح ضد الحكومة.

مع دعم الحكومة المركزية لقوات الجنجويد تحولت دارفور إلى ساحة حرب بنهاية ٢٠٠٣، وقُتل ما يقرب من ٣٠٠ ألف شخصٍ بنهاية عام ٢٠١٠، واضطر ما يقرب من ثلاثة ملايين شخصٍ إلى الفرار والنزوح داخليًا أو اللجوء في الدول المجاورة، خاصةً تشاد، مع زيادة التقارير الحقوقية حول العنف الجنسي ضد النساء في دارفور. وكان أحد أسباب الصمت الدولي عما يحدث في دارفور في بدايته هو انشغال العالم بالحرب الأمريكية

على العراق، والمآسي التي جرت فيها. وقد وقعت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة اتفاقًا لوقف إطلاق النار في فبراير ٢٠١٠، واتفاقًا مؤقتًا للسعي نحو السلام.

**٦- دوامة دارفور:**

يُناقش هنا الفصل السادس انتشار أخبار دارفور؛ وذلك من خلال نشرات الأخبار العالمية منذ ٢٠٠٥ وقيام العديد من المنظمات الخيرية الإقليمية والمحلية بالتدخل الإنساني والإغاثي، ذلك التدخل الذي حمل أجندات وأهواء فاعليه، خاصةً المنظمات المسيحية التي ركزت على الجزء الإثني من الصراع دون الجزء الاقتصادي الاجتماعي الذي هو أحد الأسباب الرئيسية لأزمات السودان.

كانت الدعاية الضخمة التي حظيت بها قضية دارفور بمثابة أداة مفيدة للغاية في أيدي الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية للضغط على الحكومة السودانية، كما ساعدت في إقناع الجهات المانحة بالوفاء بتعهداتها المالية لمختلف المنظمات الإنسانية العاملة في دارفور وأماكن أخرى.

**رابعًا- الحكم في الجنوب**

**٧- النجاة في الشمال والسقوط في الجنوب**

استنزفت الحرب في دارفور الانتباه الغربي والإقليمي، إلا أن قضية الجنوب ظلت حاضرة ضمن الأزمات الكبرى للسودان، وكانت من المفترض أن تلتزم الحكومة باتفاق السلام الموقع مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أن الحكومة كانت مماطلة وغير متعاونة بشأن اتفاقية السلام الشامل، الذي ألزم الشمال بجعل "الوحدة أكثر جاذبية" على أمل أن تظل البلاد موحدة، إلا أن حكومة السودان لم تقم بدورها.

وعلى الجانب الآخر، وعلى الرغم أن ما أثار الحرب الأهليه في الجنوب كان فقدان التنمية مع توافر الموارد البترولية بشكلٍ خاص، ومع اتفاق السلام الشامل الذي منح حكومة الحكم الذاتي في الجنوب نصف الموارد البترولية مما أتاح الكثير من الأموال من أجل التنمية المنشودة، إلا أنه وبعد خمس سنوات من الاتفاق وبحلول عام ٢٠١٠، أنفقت الحكومة معظم أموال النفط على الأسلحة والجيش، فقد كانت حكومة جنوب السودان تدير الإقليم إدارة مركزية للغاية، حيث أنفقت معظم الأموال المتبقية من الإنفاق العسكري على نفسها في جوبا حيث تجديد الوزارات وما شابه، ولم تنل المحافظات الباقية أي ثمار من تلك الأموال، حيث كررت حكومة جنوب السودان أخطاء الحكومة المركزية في الشمال، وانتشر العنف القبلي في ٢٠٠٩ بين قبائل الجنوب حيث قُتل ما يقرب من ٢٥٠٠ شخص.

**٨- دول جديدة بطرق قديمة**

استقلت دولة جنوب السودان في يوليو ٢٠١١ وتم تنصيب سيلفا كير أول رئيس للدولة الحديثة، وذلك بعد حرب أهلية استمرت نصف قرن وقتلت ما يقرب من مليونين ونصف إنسان، نشأت الدولة الجديدة بمساعداتٍ خارجية هائلة، حيث استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية في استقلال جنوب السودان ماليًا وسياسيًا وجمعت الدعم والاعتراف العالمي بتلك الدولة، وقدمت الصين أيضًا الكثير من المساعدات، حتى أن البشير حضر حفل الاستقلال أملًا في تعاون جيد بين البلدين.

اختلت الدولة الوليدة سريعًا نتيجة تصاعد الخلاف النفطي مع الجارة الشمالية، ونتيجة لانتشار الفساد الذي أدى إلى نهب أربعة مليار دولار في فترةٍ وجيزة، وانتشار الفقر بين السكان، هذا فضلا عن عدم تقاسم السلطة مع المعارضة. أدى ما سبق إلى اندلاع حرب أهلية بين حكومة جنوب السودان والحركة الديمقراطية لجنوب السودان في ٢٠١٣، وعلى الرغم من توقيع اتفاق سلام في ٢٠١٤ إلا أن الحرب الأهلية استمرت، لتسير دولة جنوب السودان على خطى السودان.

**خاتمة:**

حاول الكتاب البحث عن أسباب أزمات السودان المتكررة حتى أصبحت دولة فاشلة وأدى ذلك إلى تفككها إلى دولتين في عام ٢٠١١، ويُرجع الكتاب ذلك التفكك والفشل إلى سوء الإدارة السياسية وفسادها بشكلٍ أساسي، ويتناول في معرض أزمات السودان إشكاليات الأطراف من شرقٍ وغربٍ وجنوب، وركز بشكلٍ أساسي على الحروب في الغرب (دارفور) والجنوب.

هذا بالإضافة إلى تركيز الكتاب على دور حكومة الخرطوم وأزمة عدم العدالة في توزيع الموارد لتفسير أزمات السودان، بينما لم يتناول الكتاب دور النخب السياسية الأخرى أو دور الجيش السوداني في تأجيج الأزمات، وهو ما كان يحتاج إلى إفراد فصلٍ على الأقل له لفهم أسباب الحروب الأهلية السودانية منذ نشأتها حتى الآن على نحوٍ أكثر تكاملا.

# عندما يقتل السلام السياسة

مروة يوسف*

**مقدمة:**

مع انقلاب عام ١٩٨٩ صعد البشير عبر تحالف إسلامي إلى السلطة في السودان، من أجل إنقاذ البلاد من الحرب الأهلية التي لم تنته في الجنوب؛ إلا أن البشير قام بإبعاد الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، وفرض مشروع إعادة هندسة اجتماعية جذرية، وذلك في لحظةٍ تاريخية من تطور النظام الدولي ألا وهي التدفق الجيوسياسي في نهاية الحرب الباردة، والتي كان من نتائجها أن السودان أصبح ذا أولوية أكبر في السياسة الخارجية بالنسبة للقوة المهيمنة الجديدة، الولايات المتحدة.

ولقد اشتدت الحرب الأهلية في الجنوب ولم تقل وتيرتها بأي شكلٍ من الأشكال؛ حيث اتسمت تلك الحرب بانتشار المجاعات، والإبادة الجماعية، والتهجير القسري، والاعتقال والعمل القسري، والاغتصاب الممنهج، والنهب على نطاقٍ واسع. ذلك مع تقديراتٍ تشير إلى مقتل ما بين مليون إلى مليوني شخص بسبب الحرب، ونزوح ٤ ملايين شخص داخليًا وكلاجئين في دولٍ أخرى، وقد احتاج السودان خلال تلك المرحلة إلى أكبر جهد إغاثي إنساني في العالم.

- **منهجية الكتاب:**

تعرض تلك الورقة لكتاب "عندما يقتل السلام السياسية: التدخل الدولي والحروب التي لا نهاية لها في السودان[1]"، ويُركز الكتاب على مخاطر صنع السلام من خلال التدخل الخارجي؛ سواء كان من قبل القوى الدولية أو المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. علمًا أن من المعروف أن من وجه أنظار العالم للحروب في السودان كانت المنظمات الدولية والإغاثية.

فمع بداية الألفية الجديدة، كانت السودان تُعاني حربين أهليتين على أرضها: أولاهما في الجنوب ومستمرة منذ عقود، بينما الثانية الحرب التي اشتعلت في دارفور في ٢٠٠٣، وكانت عملية صنع السلام هي المحرك الأساسي للحركة في السودان وفي الإقليم وعلى المستوى الدولي، فمنذ أواخر التسعينيات وحتى الوقت الحاضر في العقد الثالث من الألفية، يمكن إحصاء أكثر من اثنتا عشرة مبادرة سلام تعالج صراعات تضم عشرات الجماعات المسلحة في السودان. ومع ذلك، فقد فشلت معظم جهود صنع السلام الخارجية لإنهاء الحرب وطرح سياسة مدنية جديدة داخل البلاد، وكان من الصعب التوصل إلى اتفاقات السلام أكثر عمقًا، سواء كانت صفقات إصلاح سريعة أو تسويات نخبوية معقدة واتفاقات مؤسسية، أما مبادرات السلام التي نجحت فغالبًا ما تتفكك بسرعة أو تتحول إلى صراعٍ أكثر عنفًا مما قبل -كما سيأتي التناول.

يتطرق هذا الكتاب إلى العلاقات العميقة بين الصراعات المختلفة ومبادرات صنع السلام المتنوعة في السودان، ومن ثم يدرس أيضًا استراتيجيات وسلوكيات الجهات السياسية المحلية وتدخلات القوى الدولية تجاه صنع السلام، باعتبار تلك الأمور جزء من منطق الحروب التي لا تنتهي في المنطقة. وعليه، ينقسم هذا الكتاب إلى تسعة فصول حول الحرب في كلٍ من جنوب السودان ودارفور، وفيما يأتي مزيد من التفصيل في هذا الشأن.

---

* باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(1) Sharath Srinivasan, When Peace Kills Politics: International Intervention and Unending Wars in the Sudans, (London: Hurst Publishers, 2021).

- **محتوى الكتاب:**

**١- إعادة التفكير في عملية صنع السلام:**

يطرح هذا الفصل السؤال التالي: هل التدخل الدولي من أجل صنع السلام كان ناجحًا؟ يؤكد الفصل أنه في بداية الألفية الجديدة كان الذائع أن التدخلات الدولية في الصراعات المسلحة قادرة على إنهائها، وفرض السلام من خلال المفاوضات والاتفاقيات. إلا أن السودان تطرح نموذجًا مختلفًا عن تلك الفرضية، فالسودان وبعض من الدول الأخرى تطرح فرضية حرب- سلام -حرب في دائرة مغلقة لا تنتهي.

يُركز هذا الفصل على الأسباب التي تجعل التدخلات الخارجية لصنع السلام في الحروب الأهلية عُرضةً للفشل، خاصةً في حالتي السودان وجنوب السودان، وذلك من خلال تحليل "اتفاقية السلام الشامل" في السودان وتفسيرات فشلها، ثم ينصب تركيز الفصل على تقديم طريقة مختلفة لفهم العلاقة المضطربة بين صنع السلام، ومنطق العنف، والعمل السياسي المدني من خلال عدسة حنا أرندت في تحليلها للمفاهيم الثلاثة.

**٢- الصنع: المبادرات المتنافسة لصنع السلام في السودان**

يشرح هذا الفصل كيف ولماذا تفوقت جهود صنع السلام الإقليمية المدعومة من الغرب على العديد من المبادرات المتنافسة في السودان، مع ما يترتب على ذلك من عواقب معقدة للغاية على ما يمكن أن يعنيه السلام. فمن جانب، يركز هذا الفصل على دوافع التدخلات الأجنبية المتصارعة في عملية صنع السلام، خاصةً مع تزايد المبادرات في هذا الصدد، ومن جانب آخر يبحث كيف يمكن أن يؤثر هذا الأمر على طول أمد الصراع مما يخلق ما يمكن تسميته **"أمراض السلام"** نتيجة تضارب وتعدد الدوافع والأهداف.

ويمضي الفصل ليبين أن "بناء" أي نوع من السلام يعتمد على وسائل تهدف إلى تقليل واحتواء التعقيد. وتنقسم وسائل تحقيق غايات السلام إلى نوعين أساسيين: التصميم، والإكراه. يعتمد التصميم على القدرة على التأثير على واقع سياسي معقد بخطة لتحقيق نتيجة السلام، وينطوي ذلك على مكونات، مثل الحد من ولاية ونطاق الوساطات الأخرى، ووضع تصور فعال للصراع "مشكلة-حل". أما الإكراه، فهو يؤثر باتجاه التمكين من فرض المبادرة المفضلة للسلام، وقد يُستخدم في هذا السياق الموارد المالية والقوة الجيوسياسية لمنح مبادرة ميزة على غيرها.

**٣- التبسيط: وسائل صنع السلام بين الشمال والجنوب:**

إن حروب السودان الأهلية متشابكة وفي غاية التعقيد، ومن أجل صنع السلام فلابد من تبسيط ذلك التعقيد. وكانت ثنائية شمال وجنوب أو التقسيم حسب الفاعل المحارب طريقة لتبسيط الحرب الأهلية، إلا أن ذلك عقد القضية من جانب آخر، وعليه، يتناول هذا الفصل دور التبسيط كوسيلة في صنع السلام في السودان من خلال حلقتين مترابطتين بشكلٍ وثيق من مفاوضات اتفاق السلام الشامل. تتعلق الحلقة الأولى بالتبسيط الذي حدث في الفترة التي سبقت -وأثناء- مفاوضات مشاكوس عام ٢٠٠٢. ويدرس الكتاب كيف أدى التبسيط والاختزال إلى إعادة بناء هوية الحركة الشعبية لتحرير السودان وهدفها، وعضويتها التأسيسية، ومواقع تواجدها؛ حيث التحول من المطالبة بحكمٍ ذاتي إلى الإصرار على الانفصال.

تركز الحلقة الثانية على تبسيط الصراع ليكون صراعًا ثنائيًا بين الشمال والجنوب، وفصل النزاع في منطقة جبال النوبة -المتنازع عليها في ذلك الوقت- عن الحرب الدائرة في الجنوب، من أجل تيسير نجاح مفاوضات "الإيجاد" وتحقيق اتفاقية السلام الشامل، وهو ما تم بالفعل. لكن ذلك التبسيط لم يحل مشكلة الجنوب أو مشكلة السودان ككل، بل جعلها مجموعة نزاعات متفرقة، وعليه فقد دخلت السودان تلك الدائرة المفرغة من الحرب /السلام /الحرب، لأن تلك السياسات نتج عنها مزيد من التعقيد للأزمة في السودان.

**٤- مقاومة "السلام" في السودان عن طريق الحرب في دارفور:**

يركز هذا الفصل على التصاعد الذي شهدته أزمة دارفور بالتزامن مع قرب التوصل لاتفاق حول أزمة الجنوب، وكيف

ساهم طرفا الصراع في تأجيج الصراع في دارفور لخدمة مصالحهما في الجنوب، خاصةً الحركة الشعبية لتحرير السودان. وعليه، فقد تناول الفصل الكيفية التي تطورت بها الحرب في دارفور بطرقٍ مدمرة، بشكلٍ خاص كما حدث بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، وتفاعلها مع عملية صنع السلام في الجنوب.

لا شك أنه من غير المنطقي عند الحديث عن الصراع في دارفور الاقتصار على أن "سببه" صنع السلام؛ فهي أزمة لها جذورها التاريخية الخاصة وقد تم تشكيلها من خلال سياسات محددة، إلا أن ذلك لا ينفى أن للحركة الشعبية لتحرير السودان لعبت دورًا حاسمًا في تأجيج الحرب في دارفور، ولا سيما من خلال المساعدة في تحويل جبهة تحرير دارفور الضيقة عديمة الخبرة إلى حركة تحرير السودان، وتزويدها بالأسلحة، والتدريب، والمشورة الاستراتيجية، والحلفاء الدوليين. والأكثر أهمية هو كيف تم استخدام الحرب في دارفور كأداة في سياق مقاومة عملية صنع السلام بين الشمال والجنوب.

**٥- الكذب والازدواجية والتواطؤ الدولي في دارفور:**

كان تبسيط الأزمة في السودان أحد أدوات صنع السلام، كما سبق الذكر، وكان الفصل بين ما يحدث في الجنوب عن الغرب في السودان أداة مهمة لخروج اتفاقية السلام الشامل إلى النور، ويتناول هذا الفصل كيف تمكن صانعو السلام -وخاصةً الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين البريطانيين والأمريكيين، وكذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة- أن يتوصلوا إلى اتفاق، من خلال تخفيف حدة الأحداث في دارفور، وذلك على ثلاثة مستويات: أولاً، داخل السودان نفسه، حيث تجنب صانعو السلام الاعتراف علنًا بالحركات المسلحة الجديدة حتى أواخر عام ٢٠٠٣؛ ثانيًا، في نطاق محادثات السلام، حيث تجنبوا أي روابط واضحة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والتمرد في دارفور؛ وثالثًا، بين الجماهير العالمية والمحلية، من خلال إخفاء الحقائق والكذب حول ما يحدث في دارفور، واعتباره نزاع قبلي حتى الانتهاء من صياغة مشروع السلام الشامل.

يُظهر هذا الفصل أن التبسيط أدي إلى الكذب والتواطؤ، ومن ثم استمرار الحرب، فتجاهل ما يحدث في دارفور من أجل نجاح المفاوضات المتعلقة في الجنوب، والكذب بشأن دور كلٍ من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتواطؤ ضد السكان من خلال تجاهل معاناتهم عالميًا وإقليميًا ومحليًا، كل تلك العوامل أدت إلى استفحال كارثة دارفور وتحول الاضطرابات إلى حربٍ أهلية أخرى سقطت فيها السودان.

**٦- تفريغ السياسة السودانية بعد السلام:**

ومع مولد دولتين جديدتين في ٢٠١١، السودان الذي خسر خمس مساحة أراضيه وسكانه، ودولة جنوب السودان الوليدة، إلا أن السلام المزمع والمأمول لم يتحقق، فالسودان واجه عنف واضطرابات وحروب في دارفور، وفي مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق، وفي أبيي وعبر الحدود الجديدة مع جنوب السودان، أما دولة جنوب السودان فواجهت أيضًا حربًا أهلية بين قطاعاتها للأسباب نفسها التي أدت إلى الانفصال بداية.

ذلك أنه كانت من تداعيات اتفاقية السلام الشامل اختفاء السياسة بمعناها الشامل؛ حيث كان التركيز على عملية المفاوضات الطويلة التي أدت إلى الاتفاق والانقسام، ففي السودان كانت السياسة الأمنية من قبل البشير هي المسيطرة على التعامل مع أزمات البلاد دون الأخذ في الاعتبار درس الجنوب، أما في الجنوب فلم تكن البداية الجديدة قادرة على تجاوز الاختلالات الهيكلية في نشأة الدولة والمُقوضة لها.

**٧- كشف النقاب عن العنف في السياسة الفاشلة في السودان:**

يتناول الفصل أحد الأسباب التي ساهمت في تأزيم وضع السودان، وهي قبول القوى الإقليمية والدولية بنشأة ميليشيا مسلحة تطالب بالانفصال في دولة مستقلة. فعلى الرغم من وجود مظالم تاريخية في الجنوب، وسوء الإدارة من الشمال في إدارة تنوع السكان، وأزمة النخب السودانية غير القادرة على إدارة خلافاتها واختلافاتها، وعدم عدالة توزيع الموارد، إلا أن ذلك القبول أعطي رسالة مفادها السماح برفع السلاح لحل المشاكل الهيكلية في السودان، بل والدفع بانفصال الجنوب

وليس حل مشكلاته.

فهدف التوصل إلى اتفاق بصرف النظر عن أي شيءٍ أخر، لم ينتج عنه إنهاء حروب السودان وأزماتها، بينما كان من المفترض أن يكون الهدف هو حل تلك الإشكاليات والاختلالات وليس الدفع نحو اتفاقية بين حكومة مركزية وميليشيا باعتبار أنه الحل الناجع الوحيد، الأمر الذي نتج عنه القبول فيما بعد بدائرة أوسع من العنف سواء في السودان أو في جنوب السودان.

**٨- حلقات مفرغة من الحرب والتدخل وصنع السلام:**

كانت سياسة صنع السلام في السودان هي المهيمنة على باقي السياسات، فبعد اتفاق الجنوب، ظهر اتفاق الغرب (دارفور)، ثم اتفاق الشرق (جبال النوبة)، والآن الحرب الدائرة في الخرطوم، ثم سيظهر اتفاق الوسط. فالسياسة في السودان تدور حول اتفاقات سلام وحرب ثم اتفاقات سلام، لا شيء أكثر، لا أسئلة حول دور الجيش في السياسة، لا حلول للإشكاليات والاختلالات الهيكلية، لا تطور في أداء النخب.

فالفصل يؤكد على أن عملية صنع السلام بتلك الكيفية المختزلة لا ينتج عنها إلا مزيد من الحروب، وليس حل لكل مشكلة على حده أو حل المظالم الاجتماعية لكل فريق. وإن السؤال الواجب طرحه بهذا الشأن: لماذا يتم التجاوز عن تلك الحلقة المفرغة؟ ولماذا لا توجد حلول لها؟ هل هو تواطؤ داخلي -خارجي على استمرار الحروب وتحقيق المصالح عبرها، بصرف النظر عن حياة الشعوب ومطالبها؟

**٩- ما بعد ثورة السودان ٢٠١٩، البداية من جديد:**

طرح الحراك في ٢٠١٩ تساؤلات حول بداية جديدة مختلفة، يمكن من خلالها حل إشكاليات السودان المتفاقمة المعقدة منذ نشأتها، خاصةً وعي النخب بحجم المشكلة ومتطلبات الحل، عند تلك اللحظة يقف هذا الكتاب، ولكن مع النظر لوضع السودان في ٢٠٢٤ نجد -كما طرح الكتاب من قبل- دخول السودان في حلقةٍ أخرى من حلقات الحروب الأهلية التي تعيشها البلاد منذ خمسينيات القرن الماضي، لتقف السودان مرةً أخرى في صراع بين حكومةٍ مركزية (خاصةً الجيش) وميليشيا نشأت وتطور دورها نتيجةً لسياسات تغافلت عن الأسباب الحقيقية للأزمات، وما يمكن طرحه من سياسات مضادة لحل إشكالياتها. فتقف السودان على أعتاب تقسيم المقسم، لتدور السياسة في السودان، وبين القوى الإقليمية والدولية، حول اتفاق سلام لمرةٍ أخرى ومبادرات لوقف الحرب الدائرة بين مكونات الجيش السوداني، حيث يساعد كل طرف فصيل مدني وقوى إقليمية ودولية.

**خاتمة:**

يركز هذا الكتاب على الكيفية التي تؤدي بها عمليات صنع السلام الخارجية -كالتي تجري في السودان- إلى تعزيز العنف والصراع في البلدان التي تجتاحها حروب أهلية. فتلك العملية المدعومة خارجيًا تضعف السياسات الداخلية القادرة على إنتاج وسائلها من رحم إشكالياتها، ففرض الحلول والمفاوضات والمبادرات الخارجية يفرض تأثيره على سير ومسار تلك العملية، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر، فإن القبول بهذا النمط من الصراعات والتدخل لصالح طرف ضد الآخر -حتى وإن تم التظاهر بغير ذلك- يزيد من اعتياد العنف والاضطراب نتيجة ذلك القبول الإقليمي والدولي.

يؤكد الكتاب على أن تلك الاستمرارية للحروب الأهلية في السودان لا تنتج بالضرورة من نوايا القوى الإقليمية والدولية الهادفة إلى تحقيق مصالحها على حساب مصلحة البلاد، ففي أحيان كثيرة تكون النوايا جيدة. ولكن هنا تكمن الإشكالية في طرح الكتاب، فخبرات الواقع تثبت أن عادةً ما يتم التدخل من أجل تحقيق مصالح القوى المتدخلة، وعادةً ما يتبع ذلك التدخل المزيد من تأجيج الصراعات، وذلك على مدار تاريخ السودان الحديث. ويمكن الاتفاق مع طرح الكتاب، من أن عملية السلام الخارجية في ظل القبول بالميليشيات ودفع المفاوضات لتحقيق اتفاقات سلام دون حل المشكلات الجذرية المؤسسة للمظالم التاريخية، فإن ذلك يدفع إلى إعادة إنتاج الحروب الأهلية في مناطق مختلفة وحتى في المناطق التي وقعت اتفاقيات سلام، ويؤكد على هذا الطرح ما شهدته وتشهده كل من السودان وجنوب السودان.